

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232271

UNIVERSAL
LIBRARY

(فهرسة شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الا انه ارى رحمه الله)

صفحة	صفحة
٦٣	الكلمة قول مفرد
٦٥	٨ فالاسم ما قبل الالح
٦٥	١٠ والفعل اماض الح
٦٧	١١ والمحرف ما بعد ذلك الح
٦٩	١٢ مجت الكلام
٧٠	١٤ باب الاعراب
ناصب وجازم	٢٩ فصل تقدر الحركات كلها الح
٧٠ باب المنصوبات - عشر أحدها	٣٠ باب البناء ضد الاعراب
المفعول به	٣١ الباب الاول ما زعم البناء على السكون
٧١ ومنه المتبادي	٣١ الباب الثاني ما زعم البناء على السكون
٧٣ الثاني المفعول المطاق	أونائيه
٧٣ الثالث المفعول له	٣٢ الباب الثالث ما زعم البناء على الفتح
٧٤ الرابع المفعول فيه	٣٥ الباب الرابع ما زعم البناء على الفتح
٧٥ الخامس المفعول معه	أونائيه
٧٦ السادس المشبه بالمفعول به	٣٦ الباب الخامس ما زعم البناء على الكسر
٧٧ السابع المحال	٤٠ الباب السادس ما زعم البناء على الضم
٨٠ الثامن التميز	٤٢ الباب السابع ما زعم البناء على الضم
٨٢ التاسع المستثنى بليس الح	أونائيه
٨٤ العاشر خبر كان واخواتها	٤٧ باب الاسم مكره وهو ما قبل رب الح
٨٤ الحادي عشر خبر كاد واخواتها	٤٨ أنواع المعارف ستة أحدها المضمر الح
٨٤ الثاني عشر خبر ما قبل على ليس الح	٥٠ الثاني العلم
٨٤ الثالث عشر اسم ان واخواتها	٥٠ الثالث الإشارة
٨٥ الرابع عشر اسم لا النافية للجنس	٥١ الرابع الموصول
٨٦ الخامس عشر الفعل المضارع القسالي	٥٣ الخامس ان على بال
لنواصب	٥٤ السادس المضارع لمعنة
٩٤ باب المجرورات ثلاثة أحدها الجبر	٥٥ باب المجرورات عشرة أحدها الفاعل
بالمحرف الح	٥٧ الثاني نائب الفاعل
٩٦ الثاني المجرور بالاضافة	٦٤ الثالث المبني
٩٧ الثالث المجرور المجاور	٦٣ الرابع خبر المبتدا

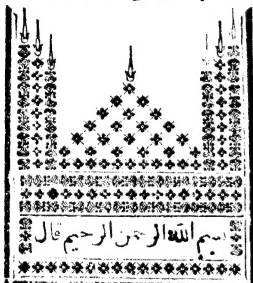
صحيفة	صحيفة
٩٨	باب الرومات
١٠٢	باب في عمل الفعل
١٠٨	باب الاسماء التي تعمل عمل الفعل
	وهي عشرة أحدها المصدر المخ
١٠٩	الثاني اسم الفاعل
١١٠	الثالث أمثلة المبالغة
١١٠	الرابع اسم المفعول
١١٠	الخامس الصفة المشبهة
١١١	السادس اسم الفعل
١١٢	السابع والثامن: الظرف والمجرور
	المعقدان
١١٣	التاسع اسم المصدر
١١٣	العاشر اسم التفضيل وهو خاتمتها
١١٥	باب التنازع
١١٦	باب الاشتغال
١١٧	باب التواضع وهي خمسة أحدها
	التوكيد
١١٨	الثاني النعت
١٢٠	الثالث عطف البيان
١٢٢	الرابع البدل
١٢٣	الخامس عطف النسق
١٢٥	فصل في تابع المنادى
١٢٦	باب مواضع الصرف
١٢٨	باب العدد

* (تمت) *

شرح شذورالذهب في معرفة كلام
العرب للإمام ابن هشام الانصارى
تعمده الله برحمته واسكنه
فسيح جناته
أمين

(وهامشه حاشية العلامة الامير على التمرح المذكور)

(بسم الله الرحمن الرحيم) جدر فيع الحلال أصل لشذور النعم وشكر ذى الفضال بنصب لواء الاقبال ومحو الغم
وصلاة وسلاما لمن تحذف الضلالت وعلى الله وحججه أولى الكرامات (وبعد) فيقول بحمد الامير عامله الله بطلغه
الحظير هذه بحمد الله على شرح ابن هشام فتنه شذور الذهب اجتمعت فيها ما اشتهر واضطرب ورمته اللسان من كل
حذب فاقول مستعينا بالله تعالى (قوله بسم الله الخ) الباء حرف راصل اوزا ندف على الاول هي للاستعانة واعتراض
بانها هي التي لا لا فليزم جعل اسم الله تعالى آله غيره وهو ساءة اذ بانها لا لا جهة ما تحقروا هي انما غيره مقصودة
لذا تباو للفعل وتعظيم وهي ان الفعل انما يوجد فيها فكذا هذا التالف على الوجه الاكل شرعا انما يكون باسم الله
تعالى فلا حظ الثاني لا الاول الذي لاحظه المتعرض ثم هي متعلقة بعام او خاص والمعنى اولى او ابتدئ مستعينا بالله
فاعترض بانها احسن ثم متعلقة بمستعينا بالعام ولا الخاص واجيب باننا ننظر للظاهر قلت السؤال من اصله مبنى على ان
تقدم مستعينا بالكون متعلقا وانما خبره بان لو كان هذا انما كانت الباء للاستعانة اذ ذكرته لا تخفى بل هو توضيح بمعنى الباء
كما تقول معنى قطعت بالسكن قطعت مستعينا بالسكن وهذا لا ينافي ان الباء متعلقة بالالف وقطعت فتامل منصفا وعلى
الثاني فاما بى اسم الله مسدود به بداء قوية واخذنا اقوة من الباء الزائدة فان الحرف الزائد يدل على التاكيد كما ذكره
المضى والاسكن عينا لا يقع من العرب ومعنى قوة البداءة كونها بحسنة واخلاص وحضور قلب وتعظيم وقولهم الزائد
لا يدل على معنى أى من معاني حروف المحرر المشهورة كالا ابتداء والانتفاء (فائدة) قولهم حرف حشيه بازائد أى وبالاصلى
فهو من باب الاكتفاء على حذف كالمحرر والبرء ولنا فيه كلام آخر فى كتابة الازهرية وهو انه جعل من الاشرف وهو
الاصلى غاية الامر انه شبهه بالرائد ثم يقال ما المانع من ان لعل فى



لعل أى المقوار منك قريب * أصله ولا يقدح فى ذلك عدم تعلقه بالترى حروف
الاستعانة وبقيّة المحروف التي لا تتعاقى فعمل السانع كون مدخولها مبدأ ضرورة ان
قريب خبر عنه أى والمحرف الاصلى لم يعد ان مدخوله . بيد ان قد يقال لا مانع
من التزام هذا بخصوصه أى لفظ لعل بل لا مانع من أن يقال ان هذا لا يتخير لعل الاسم
وترفع الخبر كما قيل فى اللغة المشهورة تنصب الاسم وترفع الخبر (فائدة أخرى) جملة
البسملة لا محل لى ما من الاعراب لانها ابتداء بسم وليس مرادنا بجملة البسملة بسم الله
الرحمن الرحيم فان هذه وان لم يكن لها محل لان الحذف انما هو للحجاء والجبرور بل للجرور
وحده على التحقيق فمن ثم يظهر النصب فيه عند نزاع الخافض لكن لا يقال لها جملة اذ الجملة ما تضمنت اسنادا للشأن فيه
الفائدة وان لم ينفى الفعل كجملة الشرط فان افادت بالفعل كانت كلاما ايضا وهذا فرق سهل لم أره صريحا بل مرادنا
بالجملة اولى الخذوف وفاعله ان قلت حينئذ البسملة خارجة عنه فقوله كجملة البسملة من اضافة المصاحب قلت بل
من اضافة السك للجزء فان فضلات الجملة منها فمن ثم يقال للرابطة الفضلة انه من الجملة يجوز يدعرو ضرب رجلا معه
(قوله قال الخ) هو من وضع الطامة وكان الواجب تقديمه على البسملة لانها مقولة له ايضا لكنهم جماعه على صبيح المؤلفين
فى تأخيرهم بقول العبد الخ قصد التوقيف لا ابتداء التحقيق بالبسملة (فائدة) يقولون القول بنصب البسملة ومعنى
الجملة كتصديده او ما يزيد به لفظه كقلت زيدا (واقول) الاسهل ان يقال القول انما يعمل فى اللفظ كان جملة او غيرها
فقلت جاء زيد معناه قلت هذا المركب كلام فالقول منصوب على اللفظ فان انصب على المعنى كان معناه الاعتقاد كقلت بان
الجنة واجبة وان كان اللفظ مسما لفظا انصب على الدال او المدلول كقلت قصيدة يحمل قلت هذا الاظلمة قلت معناه
وهو اللفظ المنقول ومن هنا يظهر ان اسم الفعل ليس موضوعا للفظ الفعل والاصح قلت صه على معنى قلت اسمك نعم
لا تقول قلت دبرا بل لفظه او فقت به لان القول خاص بالمستعمل وعبارد على كلامهم لا علمنا قلت كلمة او لفظا تريد
بهم اللفظ رجل فمنا تأمل وأصل قال قول قلت الواو اللفظ التحريكها بعد الفتحة ان قلت ما الدليل على تخصيص الواو بالفتح
قلت لان مضموما العين لازم ومكسورا هاء ضارعه بفتحها ففكان المضارع يقال كخاف وأصله كعلم كعلم نقل وقلب
واذا اسند الى الضمير ضم فانه دلالة على ان العين واو قد موافى خفت الدلالة على هيئة العين وحركتها على الدلالة

على ذاته ولم يفعل ذلك في قلت لان القاف مقبوضة أصالة فلم تفهم الدلالة وكذا سرت وسميت فليتبدر (قوله الشيخ)
 يحتمل أن أصله شيخ تشديد الباء خفف كبت وميت أو الشيخ فنقات حركة العين لئلا يفتقد الهمزة كما يقال خرف في أخير
 أو أنه مصدر شاح فهو من باب زيد عدل ينطق في الأصل على كبير السن ثم تعوزف في كبير القدر ولو صغير المأسة عبارة
 بجامع العظمة أو مرسل لا إطلاق ثم لتقيد أو الملازمة بحسب ما ينبغي حصوله فهو والامام والعالم متقاربان والمخطب
 محل أطنا بل أنها لا يخرج عن بناء أو دعة أو ذ كسب التألف والكل يقتضي البسط (قوله العلامة) ينبغي أن يقال
 التأفة لما كبد المبالغة ولا يقال للمبالغة لأنها حاصله بصيغة فعال (أقول) وردت هذه التأفة غير صيغ المبالغة كراوية
 أي كثير الرواية كما في الأشعر في الثبوت فلا حسن أن يقال أنها الملازمة إذ التأكيد التأفة من مخافة الصيغة لا بحسب
 الوضع على أنه يحسن القول بأنها المبالغة وهي مقولة بالقس كذا فالفرد المحاصل بها غير المحاصل بالصيغة أي أنها مبالغة
 على مبالغة ولعل هذا هو المراد بالتوكيد ثم اشتهر أن العلامة من حاز المعقول والمنقول قلت لعلمه من قولهم الشيء إذا أطلق
 انصرف لا كله والافال علامة كبر العلم ولو بنى واحد وقولهم انصرف لا كله أي ظهورا وقد يتقوى بقرائن مقام المدح
 والافال تحقيق أقل فرد وأما دعوى أن العلامة حقيقة لم يثبت الا لقطب الشيرازي فعل نظر (قوله الجامع لاشتمات
 الفضائل الخ) قال البضاوي في قوله دعوى يومئذ يصدر الناس أشناتا أي متفرقين بحسب أعمالهم يقول الفضائل
 المتفرقة في الناس ٣ - معناه فية الطامق وهو التجمع بين المتضادين لان الجمع يقابل الشنات واشتهر أن الفضائل

الشيخ الامام العالم العلامة
 العامل الجامع لاشتمات
 الفضائل وحيد دهره وفريد
 عصره صدر المحققين وبركة
 المسلمين جلال الدين ابو محمد
 عبد الله بن الشيخ جلال الدين
 يوسف بن أحمد بن عبد الله بن
 هشام الانصاري تغمده الله
 برحمته أسكنه فسيح جنته
 أول ما أقول في أحمد الله

الصفات القاصرة أي التي تتحقق وتولم تتبدل كالعلم والفراصل التي لا تعقل الامتدعية
 كالجود وعلمه اصطلاح والافال فاضل جمع فاضلة والاضائل جمع فضيلة كجواض
 وصنائف وكلاهما من الفضل بمعنى الزيادة في شئ كل صفة زائدة على محلها الكبر
 الاستعمال شئ آخر فليفهم (قوله وحيد دهره) يحتمل وحيد في دهره ويحتمل أن نفس
 دهره وحيد عن الدهور لوجوده فيه على حد حسن الوجه وهو بالغ (قوله صدر
 المحققين) أي المتصدر للامور منهم لكونه رئيسهم أو شبهه يصدر الانسان الذي هو
 محل القلب فهو وأشرف البدن واشتهر أن التحقيق ذكر الشئ على الوجه الحق أو بديل
 والتدقيق إثبات الدليل بآليل قلت لعلمه اصطلاح والافال تدقيق في شئ ثم يقال
 مسئلة دقيقة للتحفة الحاجة لشدة التامل ويقال لشدة التامل تدقيق (قوله جلال
 الدين) أي جملة ومزينة ان قيل يجب تأخير اللقب عن الاسم فلم قدمه هنا قلنا قالوا ان
 اشتهر باللقب جاز تقديمه نحو قانون عيسى انما المسيح عيسى لكن لا يخفى أن المصنف
 انما هو مشهور بابن هشام وكثيرا ما نجد الألقاب لم تشتهر تقدم فعلها لم يقولون فيه شهرة ادعائه ولو قيل اذا كان اللقب
 مشهرا بمدح وكان المقام مقام مدح جاز تقديمه كان وجهها (قوله ابن هشام) قال السيوطي هم جماعة الاوّل عبد الملك بن
 هشام صاحب السيرة والثاني محمد بن يحيى بن هشام الحضراوي والثالث محمد بن أحمد بن هشام اللخمي والرابع مؤلفنا
 (قوله الانصاري) نسبة لانصار رسول الله صلى الله عليه وسلم أي للخروج منهم وانما لم ينسب لفرد ناصر كما هو قاعدة
 الجمع لمسايقته المفرد حيث صار اسما للجماعة المعلومه كاسماء القبائل وفي التسمية على معنى المصنف انه ولد في القاهرة
 سنة ثمان وسبع مائة وتوفي في ذي القعدة سنة احدى وستين وسبع مائة فعمره ثلاث وخمسون سنة وترك ولدين محب
 الدين محمد بن الرجن ولم يأخذ عن أبي حنن نعم سمع منه دوان زهير (قوله أول ما أقول في أحمد الله الخ) يحتمل أنه مبتدأ
 وخبر ويحتمل أن أول منه وب على الظرفية لا لاجد وعلى كل حال فالقصد من في أحمد الله انشاء التثنية فيه وكسر الميم كأن قوله
 ثم اتبع ذلك الخ القصد منه انشاء الصلاة والسلام كنه قال اللهم في أوّل منك بعد ذلك الصلاة والقسم واتباعه بالتسليم
 مصدر اتبع لا لآية لم يأت به في الصلاة لايهاه الاوراق مع ان العرب لم تنطق هنا ولا في الصلاة الشريعة تصليته يوما
 وان وقعت في كلا بعضهم فلا يعابه كما نص عليه المخطب على الشيخ خليل وانما لم يجعل قوله ثم اتبع الخ تابعا على حقيقة
 من الاخبار لانه يتوقف على أنه في صلاة بعد ذلك في اللفظ لم يكتبها وهو بعيد لا دليل عليه ولا يصح أنه اخبار عن نفسه

فلمنهم وقوله ما لم يعلم أي لم يكن يعلمه قبل التعليم لأن لم لنفي الماضي ولا يخفى حسن المجد على التعليم خصوصاً بالقلم في طاعة المؤلف (قوله قدوة) بالضم من يقتدى به على حد تحكيمة يضم فسكون لما يضحك منه أما فتح الحاء فكثير الضحك (قوله وعلى آله الهادين) أي الدالين للخير ولولا إيمان لأن الإحسان في الدعاء التعميم ولك أن تقول الدعاء بالصلة فيه تعظيم فلحق بمقام المدح فبرأ بالآل فيه صلحاء الأمة والهادية هنا بمعنى الدلالة على حده وأما مودفهد هنا بمعنى التوصل فهو لله وحده ذلك لا تهدي من أحبت وهما المتعمدان واران لأن الأول مذهب أهل السنة والثاني مذهب المعتزلة كما قبل (قوله الرافعين لقواعد الدين) في ذكر الرفع براعة استتلال واللام للتقوية لضعف الوصف عن الفعل الفرعة وهي ليست زائدة محضة كحقيقة المصنف في المغني والدين الأحكام الشرعية وقواعده أما الأركان الخمسة المعروفة أو كل حكم تفرع عنه أحكام كحرمة المسكر المترتب عليه حرمة بيعه وهبته والسيكاح به الخ أو أنه من إضافة المشبه له لاشبهه أو أنه شبه الدين ببيت ذي دعائم بمجامع الرجوع لكل والنفوقية وإثبات الدعائم تحييل والرافعين ترشيح (قوله أما بعد) الأثنان بها أولى من وبغلا لأنها الواقعة منه صلى الله عليه وسلم ومن ياتي بالواو يرى أن المدار على بعد فيختصر وهي في بعض النسخ أيضاً وإن أردت الكلام النفس في وبغلا فعل بك ما كتنه على الأزهرية (قوله فهذا كتاب) أصله مصدر كتب ثم صار حقيقة عرفية في المكتوب ثم جعل اسماً للؤلؤف فهو على التحقيق اسم للالفاظ الخاصة والدالة على المعاني الخاصة (قوله المسمى بشذور الذهب) ٤ شذور جمع شذرة وهي القطعة واشتهر أن التحقيق

أن أسماء الكتب من قبل علم الجنس وأسماء العلوم من قبل علم الشخص واعترضه بعض بانان مرنا على قول أهل السنة الثاني لا يبعد دية تعدد محله فهما علم شخص والا فهما علم جنس والفرق تحكم ويؤيد ذلك أن ما في الكتاب قطعة من الفن (قوله في معرفة

الغنى الأكرم الذي علم القلم علم الإنسان ما لم يعلم ثم أتبع ذلك بالصلاة والسلام على المرسل رحمة للعالمين وأما المتقنين وقدوة للعاملين محمد النبي الأمي والرسول الغني وعلى آله الهادين وصحبه الرافعين لقواعد الدين (أما بعد) فهذا كتاب شرحته مختصرى المسمى بشذور الذهب في معرفة كلام العرب تمتته شواهد وجهت فيه شوارده ومكنت من اقتناص أوابده رائده قصدت فيه إلى إيضاح العبارة لا إلى إخفاء الإشارة وعدت فيه إلى لف الماني والأقسام لا إلى نشر القواعد والأحكام والتزمت فيه أني كلما مررت ببيت من شواهد الأصل ذكرت أعرابه وكلما أتيت على لفظ مستغرب أردفته بما سبيل استقراه وكلما أتيت بمسئلة ختمتها بما يتعاقبها من أي التنزيل وأتبعها بما يحتاج إليه من أعراب وتفسير وتاويل وقصدي

كلام العرب) الفهرية محاذية لأن المقصود منه لما كان لا يخرج عن المعرفة المذكورة كان بذلك كأنه مظهر في المعرفة فشمه التماس الذي يثمره بالتبسيط نظره في جماع شدة الارتباط والمراد معرفته بوجه مخصوص وهو المحاصل بعلم النحو وإن أردت تعريه وحده وغايته وذكر بقية علوم العربية فعل بك ما كتنه على الأزهرية (قوله تمت به شواهد) أي فإذا أنشدت شطاريبت تمتته ويحتمل أن المراد أنه ناقص بعض شواهد أتت بها والشاهد حرقى مثبت للقاعدة واعترض بانه من جزئات القاعدة فثبت بشوئها فليزم إثبات الشيء بنفسه قنت الشواهد المحتج بها إثباته بنفسها فثبت بها السكينة من حيث أنها كلمة ليقاس حكمها فيما يأتي من الجزئيات فهو من الاستقراء ولا دور فيه فتأمل (قوله وجهت فيه شوارده) اعتمار الإشارة للمسئلة المعيدة الفهم وجهت إليها (قوله ومكنت من اقتناص الخ) الاقتناص الصدو والأوابد المجنونات المتوحشة والرائد الطالاب وهو معمول مكنت (قوله ذكرت أعرابه) أي نظيفه على القواعد العربية كما في الفتي ونص عليه الدمامني على المغني ومواد الأزهرية ومن فساد الزمان أني قررت حال أقرائي الشيخ خالد على الجرومية سبعة أربع وسبعين بهذا المائة والألف أن الأعراب يطابق على التطبيق المذكور وأنه هو المراد في نحو أعرب جاء زيد في نصب على المركب ليس الأفعلة بعض أهل الأزهر فاستقروه وشذلي التنكير فيه وصار يتحدث به في المجالس حتى بلغني وأعجب منه أن بعض كبار المشايخ الرؤساء في الأزهر أنكروا أن هذا عين عرضت عليه الواقعة فأنالله وأنا إليه راجعون ثم لما عارضت المسئلة على غير واحد من العارفين وافقني فلله الحمد

(قوله السكامة قول مفرد) ال في السكامة للحقيقة والمناسبة كما هو القاعدة في كل محدود وقوله قول مفرد خبر عن السكامة ضرورة وليس القصد الاخبار بما سطر ان المحمد مع المحدود لا حكم فيه لانه انما سجي بالمحدد للتفسير لا لان حكمه كلف والشئ قبل حده مجهول والتصديق فرع عن التصور فقولك الانسان حيوان ناطق في قوة الانسان أي الحيوان الناطق وليس القصد انك تصور الانسان بوجه ما في حكمك عليه بل بان حيوان ناطق والامصاص قولهم القول الشارح يفيد التصور ثم قوله قول قال الفاعل كفى في شرح هذا المتن هو كالجنس قلت هو مبني على قول بعضهم الامور الاصطلاحية اعتبارية لا تعلم حقيقة في الواقع فتعارفها رتبة مجوزاتها غير ذاتها أي والجنس حقيقة انما هو في الذاتيات لكن أوضحنا رده في كتابة الازهرية بمساقال القطب الرزقي في شرح الشسمية انه ليس حقيقة الامور الاصطلاحية الاما عنهما اما أهل الاصطلاح واعتبروا رزاقها كما انه ليس حقيقة الانسان الاما وضعه الواضع فهي حدود زمر ما قاله قول جنس حقيقة والمفرد فصل على ان المجزء بالرسمة لا ينتج عدم العلم بالحقيقة مجوزا انه الحقيقة ثم انه لم يقل قوله لناطق كلمة لان شرط موافقة الخبر للبيان أن يكون مشتقا ومؤولا به رافعا الضمير المبتدأ لاستوى فيه المذكر والمؤنث وقول هذا حامد وليس مؤولا بالاشتق لانه صار عندهم اسما للفظ المسعمل فكان رجاله اسم للذكر من بني آدم ولا يقصدون انه مؤول بالمقول بمعنى ذات وقع عنها القول وان كان هذا هو المعنى الأصلي وكذا المفرد صار عندهم اسما للمعناه المعلوم فلم يبقا على معناهما اوصى سنانا فانه ناصدر ولو قول بوصف يخبر به عن المذكور المؤنث الواحد والمتعدد فهو مما يستوى فيه المذكر والمؤنث بخور جل صوم وامرأة صوم فنمذ كقول وتبعه مفرد في التذكير (قوله ثلاث لغات) جمع لغة قالوا هي الالفاظ الموضوعه للمعنى المخصوصة (وأقول) الاحسن انها استعمال الالفاظ لظهور في قولهم كما هنا في كذا

بذلك تدرب الطالب وتعريفه السلوك الى امثال هذه المطالب والله تعالى اسأل ان ينفعني واما بذلك انه قريب محب وما وفق الابل الله عليه توكلت واليه انا بتم فقلت (السكامة قول مفرد) واقول في السكامة ثلاث لغات ولها معنيان اما لغاتها فالكامة على وزن ناقة وهي الغصبي ولغة اهل الحجاز وهاجاء التنزيل وجمعها كالم كسبي وكلمة على وزن

ثلاث لغات أي استعمال ثلاثة لغات تميم استعمال ما على كلامهم لا يظهر هذا الا بتسكاف بان يقال في كذا ثلاث لغات أي في هذه

المادة موضوعه لهذا المعنى ثلاثة الالفاظ موضوعه كل لفظ منها بمهمة مخصوصة ولغة تميم افعال ما على لفظهم الموضوع عندهم بالمهمة او يقولون ان اللغة نطاق استعمال كما تنطبق على الالفاظ وكلاهما الاحاطة ويقوى ما قلناه ان اللغة في الاصل مصدر افعي الرجل اذا لهج في كلامه واطلاق المصدر على الاستعمال ائتت من اطلاقه على الالفاظ ان قلت قولهم كتب اللغة يؤيد ما قالوه قلت من أين بل المعنى السكت التي تبين استعمال الالفاظ في معانيها وبهياتها المخصوصة ثم اللغة نطاق على الاستعمال مطلقا فيقال في هذه السكامة ثلاث لغات أي ثلاثة استعمالات ولو كانت شائعة عند العرب لا يختص استعمال منها بل لغة ونطاق وهو العال على الاستعمال الخاص بل لغة لا يتعداها غيرها سواء قصرت تلك اللغة عليه كقولهم لغة تميم افعال ما او تعدته الى غيره كما هنا فان هذه اللغات كلها التميم واما اهل الحجاز فيقتصرون على الاولى (قوله وجمعها كالم) اعلم ان ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء فيه خلاف قيل جمع قلة وقيل جمع كثيرة وقيل اسم جنس جي قال الرضي وفيه تناسف لان اسم الجنس ما وضع للمهمة من حيث هي بقدر النظر عن الادراد جمعاً واغبره واجاب بان المراد اسم جنس وضعاً جي استعمالاً وحق اسم الجنس أن يصدق على القليل والكثير كما هو تراب قلت والذي على حقه هو اسم الجنس الافرادى نسبوه للافراد تمييزاً بينه وبين الاقول وان كان يستعمل في الجمع أيضاً ثم لا توهم من كلام الرضي السابق ان اسم الجنس الجي مجازاً تامة الخالقة للوضع لان استعمال العام في افراد حقيقة من حيث حقيقة فيها او مطلقاً عند المتقدمين على ما بينته في رسالتي على البسملة لا يفرق بين الافراد القليلة والكثيرة ثم فهم يمتسقين انه لا يوضح استعمال الجنس الجي في القليل لانه مخالف لاستعمال العرب اللهم الا أن يعتبر مجازاً مفرداً على الكثير من استعمال اسم الكل في البعض لان سماع نوع العلاقة يكفي ولا يشترط سماع شخصتها ثم قولهم اسم الجنس جي وافرادى ليس معناه انه لا يختص بالمراد انه قد وقد لا يكون واحداً منهما كما سلف فانه

فأمر على القليل أى الواحد لا يصدق عليه أفرادى لانه لا يصدق على الأقل والاكثر ولا جى لانه ما يختص بالجماعة ثم
انهم صرحوا بان الجمع يدل على أحاده دلالة التكرار بصرف العطف فهو من الكلمة واسم الجمع يدل على دلالة الشكل
على أجزائه فهو من باب الشكل وهو الحكم على الهيئة المجتمعة ولم أرنا فى اسم الجنس الجمعى والظاهر انه كاسم الجمع
ويكون الفرق بينهما ما قالوه من اسم الجنس الجمعى يفرق بينه وبين واحدته لانه فى المقدر والمؤكد تكون فى الجمع نحو
كلما ذكرتم وقد يفرق بينهما لانه كروى وروى ونحوه فذكر تركى وترك وعزى وعرب ثم الظاهر ان روم وما معه ليس اسم
جنس جمعاً بل على ثلاثة ففرق بل هو اسم للجنس المعلوم من الناس بقسمه وان اطلاقه على بعضه ولو لم يثنى بحار
والروى بناءً للنسبة اليه لكانت بعضه فهو من باب تسمية القبيلة بالملوكة وعنى باللوكة ملوكة من لويس معان فى
بان اسم الجمع مدلوله لهذا الجمع كاسم الفعل ٦ يستبعد كقول بذلك فى اسم المصدر (قوله على وزن فعل) يطلق

الوزن على هيئة حركات
السكامة فقط كقولهم زنة
ففاعل الما يشيل فنادل
ويطلق عليه مع مراعاة
أصول المحروف وزيادتها
وهو المراد فى الضمير عند
الاطلاق وقنادل بهذا
الوزن تعالى (قوله
اللغات الثلاث) فتح أوله
مع سكون ثانيه ارمع
كسوك وكرولة مع سكون
ثانيه (قوله اتباع الأول
للثنى) لا غرابة فيه الا ترى
قراءة الحمد لله بكسر الدال
اتباع اللام (قوله اثنائى
اغوى) نسبة لاعتق من حيث
كثرة فيها لانه حقيقة
لغوية اذ حقيقة الكتابة
واحدة السكامة واطلاها

على الجمل من تسمية الكل بالجزء واستعارة بجماع شدة الارتباط (قوله حرف ردع الخ) الظاهر انه معمول ينصب
لحذف توضيح لقوله ثلاثة أوجه والتقدير يأتى حرف ردع ويصح انه يدل على تقدير وجه حرف ردع أو انه محذوف مقترن
بمعى فليست اتم لئلا مانع من انها اسم فعلية لانه والظاهر انها نسبة لانه الاصل ودعوى التركيب لادليل علمه او قد قلت
فما كنته على المعنى الظاهر انها دال على الجوز وليس بلازم ذكرها لجوز مع فى الكلام ان يكتفى علم الخطاب به كاحوال
التكفار ويصح توجيه الزجر باللوثة من لان الضام ترجع ليدوم على صلاحه ويرتقى لا لكل منه (قوله وكذلك الا التى
بمعناها) أقول لعل الصواب وكذلك ما لى بمعناها فانه قال فى المعنى لا يفتح الهمزة والتخفيف تستعمل على خمسة أوجه ولم
يعد منها انها تكون بمعنى حقاقه ذكر فيه ان أمما لفتح والتخفيف تاتى بمعنى حقاقه ان ههنا أن يفتح بعدها كما تفتح
حقا (قوله وتبعه جماعة) فى بعض النسخ بعده هذا ولما معنى رابع تكون بمعنى الا (وأقول) معنى الا الاستقناعية كما ذكره
فى المعنى وهو حينئذ بمعنى قوله سابقا ولا حسن أن يفسر معنى الا التى يستفحق بها الكلام فلا حسن ان يفتح حذف الزيادة

(قوله من يعتد به) خلافاً من زاد رابعاً وهو اسم الفعل وسبباً مخالفة لانه خلف عن الفعل (قوله قالوا ودليل المحصر) يحتمل ان قصده محصر النسبة ويحتمل انه أراد التبري اما ليكون ماذ كاصطلاحاً لا مشاحة فيه فلا يحتاج لدليل واما لان هذا الدليل مناقض فيه باناً لا نسلم ان المعاني ثلاثة بل هناك معنى رابع هو لفظ الفعل الموضوع له اسم الفعل عند الجمهور فن ثم جعله المخالف راءاً ولا نسلم ان الاسم موضوع للذات كيف والمصادر اسماء لا أحداث ولا نسلم ان الحروف رابطة بين الحدث والذات بل تكون رابطة بين ذاتين فحزب في النار على ما صرح به بعضهم وان أمكن أن يقال في هذا اننا نحاذرنا باعتبار المتعلق وأما أنا فأقول ان حروف كثيرة ليست رابطة أصلاً كقد وسوف وهمة لاسية فهام وحروف التأكيد والنفي والعرض وادعاء لربط فيها تعسف نعم حروف الجر وروابط (قوله فالاسم ما دل على معنى في نفسه) يحتمل ان الضمير لما في سببية على حد دخلت امرأة النار في هرة أي الاسم لفظاً دل بنفسه على معنى بخلاف المحرف فأنما يدل بشرط متعلقه بخبره وللمعنى أي دل على معنى في نفسه أي انه مستقل بنفسه وبالهمزة لا يتوقف على شيء بخلاف معنى المحرف فان معناه نسبة خربة غير مستقلة بالهمزة ان قلت بعض الاسماء معناه نسبة تتوقف على الطرفين كالابوة والبنوة وهل فرق بين لفظ الابتداء ولفظ من مع ان كلاهما يتوقف على مبتدأ ومبتدأ منه قلت قالوا ان الاسماء معانيها تتوقف على أمور كنية معلومة لكل أحد فكأنها مستقلة فافظ

ينصب الاسم بالاتفاق وورفع الخبر بخلافه لا يكون بين والضمير اسمها وهو راجع الى المقالة وكلية خبرها وهو قائلاً لها لـ من مبتدأ وخبر في موضع رفع على أنها صفة السكامة وكذا شأن الجملة الخبرية بعد النكرات وأما بعد ما راف فهي احوال كجاء زيد يفعله ثم قلت (وهي اسم فاعل وحرف) وأقول السكامة جنس فحتمه هذه الأنواع الثلاثة لا غير أجمع على ذلك من يعتد بقوله قالوا ودليل المحصر ان المعاني ثلاثة ذات وحدث ورابطة للحدث بالذات فالذات الاسم والحدث الفعل والرابطة المحرف وأن السكامة ان دلت على معنى في غير ما فهمي المحرف وان دلت على معنى في نفسها فان دلت على زمان محصل فهي الفعل والآفة في الاسم قال ابن الجباز ولا يختص التخصيص السكامة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب لان الدليل الذي دل على الاختصاص في الثلاثة عقلی والامور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات اهـ والسلك من هذه الثلاثة معنى في الاصطلاح ومعنى في اللغة فالاسم في الاصطلاح ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة

شيء وشئ ما بعده كل أحد بخلاف من فان معناها خصوص ابتداء السير من خصوص البصرة فيتوقف على امرين مخصوصين لا يعلمان الا بالتصريح باسمهما وان شئت فقل المعنى ان لوحظ في ذاته كان مستقلاً وعبر عنه بالاسم كالابتداء بالام العهد وان لوحظ حالة بين امرين كان غير مستقل وعبر عنه بالبحر فيات مستحضرة بكلتي وكن غيره افتقروا لهم الواو وطاق الجمع بل الاضرب معناه للجمع المطلق الخصوص والاضراب الخصوص وقس الباقي وقال السمعاني المحرف مستقل وضعاً وانه موضوع للامر الكلي المطلق وعدم استقلاله في الاستعمال من حيث انه لا يستعمل الا في خبر فن ثم حكم بحرفيته وأيضاً لقبوله علامات الحرفية والاصطلاح لا مشاحة فيه كما أوضحته في كتابة الأزهرية وذهب السيد إلى أن المحرف لا معنى له أصلاً قلت له يقول ان ابتداء السير من البصرة في سرت من البصرة ما خذ من التركيب بتمامه ولفظ من وحدها لا معنى لها كما ان الذات المعلومة تستغنى عن زيد ولا يوجب وحدها لا معنى لها وقد زينت هذا القام في كتابة الأزهرية بنجفات خمسة ذكرنا بعضها فاعلمك بها ان كنت من أهلها (قوله غير مقترن باحد الازمنة) يدخل فيه لفظ زمن ومساء وصباح لان مدلوله غير مقترن بالزمان لانه نفس الزمان والاقتران يقتضى شيئاً آخر يقترن به وهذا تعلم ان الافعال الناقصة كذلك ليست مجرد الزمن والا كانت اسماء بل تدل على الاحداث أيضاً لكنها ناقصة كالكون وكذا والامساء كذلك التامة أعني مطلق الكون كما هو عند استعانة التامة وربما اشتبه حينئذ الفرق بينهما وبين الحروف فن ثم جعلها المنطقيون رابطة قليلاً بل والمراد غير مقترن بالوضع الاول ولا بضر اقترانه بالزمن فدخل اسم الفاعل وقولهم انه حقيقة في الحال لا من حيث وضعه للزمن الحال بل لانه موضوع للذات

وحدث ولا يكون المحدث حاصل حقيقة الا في الزمن المحال بل هو بالزوم لا بالوضع كما أوضحته في السكتة المذكورة ونرج
 ان فعل الانشاء كهم وانما المال المقارن فانها موضوع بالوضع الاصل الذي هو حق جميع الافعال للزمن وتجردت عنه ان
 قات الحما على انها الآن للزمن المحال قلت ليس القصد من نعم زيد المدح في المحال بل المدح مطلقا من غير تفرق الزمن
 بخصوص ان قلت حينئذ يخرج العلم المنقول من فعل كاجد فانه مقترن في الوضع الاصيل قات لما استتست آثار الفاعل
 بالمرّة كأنهم لم تكن بخلاف تصورهم وعسى فانهم ابرفعان الفاعل وتلقوهما ناء التانيث ان قلت حينئذ يخرج اسم الفعل
 فانه مقترن بالزمن قلت قال ابن عبدالحق هو طارئ وأصل وضعها المصدر ولا بد فانه استعمال مصدر او هيات وان لم
 يستعمل مصدر فهو على زنة المصدر كقوات مصدر قوق اذا صوتت قلت وهو لا يظهر في علمك بمعنى الزم فلا حسن أن
 يقال معنى اسم الفعل عند الجهور لفظ الفعل ٨ فلا زمن في معناه فهو من باب من حرف جر من كل لفظ منها لفظ وأما

وفي اللغة سعة الشيء أى غلامته وهو بهذا الاعتبار يشمل الكلمات الثلاث فان كلامها
 علامة على معناه والفعل في الاصطلاح مادل على معنى في نفسه مبتدئا باحد الازمنة
 الثلاثة وفي اللغة نفس المحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام او وجودا ونحوهما والمحرّف
 في الاصطلاح مادل على معنى في غيره وفي اللغة طرف الشيء كحرف الجمل وفي التزيل
 ومن الناس من يعبد الله على حرف الآية أى طرفها وبأن من الدين ائلا يدخل فيه
 على ثبات وتكبر فهو ان أصابه خبر من صحة وكثرة مال ونحوهما اطمان به وان أصابه
 شبهة أى شرب مرض أو فقر أو نحوهما انتقل على وجهه عنه والواو عاطفة ومن جارة
 معناها التبعية والناس مجرور بها واللام فيه لتعريف الجنس ومن مبتدأ تقدم خبره
 في الجار والمجرور وبعد فعل مضارع مرفوع مخفوء من الناصب والجازم والفاعل مستتر
 عائد على من باعتبار لفظها والله نصب بالفعل والجملة صلة لمن ان قدرت من معرفة بمعنى
 الذي وصفته ان قدرت ذكره بمعنى ناس وعلى الاول فلا موضع لها وكذا كل جملة
 وقعت صلة وعلى الثاني موضعها رفع وكذا كل صفة فانها تتبع موصوفها وعلى
 حرف جار ومجرور في موضع نصب على المحال أى مظهر فامستوفى فان الفاء عاطفة
 وان حرف شرط أصابه فعل ماض في موضع جزم لانه فعل الشرط والهاء مفعول وخبر
 فاعل واذا ما ن فعل ماض والفعل مستتر به جار ومجرور متعلق بما ن وقس على
 هذا بقية الآية وفيما قراءة غريبة وهي خسر الدنيا والآخرة بخفض الآخرة وتوجيهها
 ان خسر ليس فعلا مبنيا على الفتح بل هو وصف معرب بمزلة فهم وفطن وهو منصوب
 على المحال ونظيره قراءة الاعرج خاسر الدنيا والآخرة لأن هذا اسم فاعل فلا يمتس
 بالفعل وذلك صفة مشبهة على وزن الفعل فيلتبس به بخم قلت (فلا سم ما يقبل ال

على غير مذهب الجهور
 فانه رق في العلامات
 الآتية (قوله وفي اللغة
 سعة الشيء) مبدل لقول
 الكوفيين أصله وسم
 وقال البصريون من السهو
 فاصله سهو والتصرف عليه
 كسميت واسمى وسمى ولو
 كان محذوف الفاء لقبل
 وسمت وأوسام ووسيم
 وادعاء القلب بعد (قوله
 الذي يحدثه الفاعل)
 يدل على ما فات في رسالة
 التسمية ان الفعل حقيقة
 في المعنى المحاصل بالمصدر
 لا المصدر أى الانحداد
 والتأثير وان كان خلاف
 ما قبل تأمل (قوله معنى
 ناس) ينبغي أنه برفع السين
 أى ومن الناس ناس معنى

من متعدد وفرد أنظر اللفظ كما قال أولا ولا يضبط ناس كقناض لانه ليس مفردا الناس لثلاثة يتخفى ان معنى من او
 واحد فغير ان يماقده والناس يطلق على الجماعة القابلة والكثرة تأمل (قوله فلا سم ما يقبل الخ) وأجورد المقابلة
 لان الاقسام قد تنفرد لثلاثة جميع الا ترى جاء الرجل فانه اجتمع فيه الالاسناد وكذا الوالنداء في اثنا الجملة ومحكى
 الجمل نحو بالمنتطق زيد نعم لا يخفى نداء واستاديل بقاها لاسم على البدل ولا مائة خلولا ن اسماء الافعال لا تقبل واحدا
 من هذه الثمانية للتبوين وبهذا تعلم ان قول المصنف فيما ياتي الاسناد أنفع العلامات هارضى التبوين فانه مفرد عنه في
 اسماء الافعال ولعله رأى ما انفرد فيه الاسنادا كثر ثم قوله ما يقبل الشارة الى أن العلامة القبول لا الدخول بالفعل والا
 لزم عدم اسمية جرحه هكذا موقوفان قلت يلزم اسمية على حرف لانها قابلة لدخول من نحو ترلت من على الدابة قلت
 هي حال كونها حرف لثلاثة على وجه الاستعلاء وهي اذ ذلك لا تقبل من انما تقبلها اذا كانت طرف مكان بمعنى فوق

(قوله أو النداء) أو رده عليه الشارح بالث قومي ومثله في حذف المنادى أو التنبية قولهم يا ماحي بني البحر وأحيي فعل
تجيب وهمزة قطع (قوله أو الاستناد إليه) أو رده عليه المصنف فيما ساق في تسميع بالمعدي وأجاب بحذف أن وأجاب غيره
بان لف فل هنا أو رده مدلوله المتضمني المستقل وهو المحدث فصار الفعل اسماء منزلة المصدر معاملة الاسماء وفيه
اشكال ظريف للذم ما بني وأوضحته في كتابة الازهرية مع أشياء أخرى ذكرت في مثال تغزيه باسمه لالم أره وهو ان خبر
لحذف أي وسماك خير ويكون تسميع جملة مستقلة ٩٠ (قوله وقول في الطائفة) هو اجدن الحسين المتنبى
اذعى النبوة ببادية سماوة

وتبعه خلق كثير من بني
كلب وغيرهم ففرج اليه
أميرهم فقاتله وأسرته
وحبس به بالشام حتى تاب
ورجع وأقرطاس بفتح
القاف وكسر هاء ويقال
له كاعبد بالذال والطاء
المهمةين والبداء المفازة
تبدد أي تترك من بين
والسيف من ساف اذا
هاك لأنه هلك به (قوله
الفرزدق) هو همام بن
غالب التميمي البصري
لقب بالامام علما وناهرية
وروى عنه ما وعن الحسن
ابن علي وابن عمرو الفرزدق
قطع البهين لقب به لان
وجهه كان شبيها بهامن
أثر المجدي والمجدل شدة
المخوصة وسبب انشاده
البيت انه كان جالسا مع
جوير والاخلع عند عبد
الملك بن مروان فأتى اعرابي
من بني عذرة فقال له عبد
الملك هذا فلان وفلان

أو النداء أو الاستناد إليه) وقول ذكرت للاسم ثلاث علامات يتميز بها عن قسميه أحدها
ال وهذه العبارة أو في عبارة من قول الالف واللام لأنه لا يتبدل في هل الهاء واللام
ولا في بل الماء واللام وذلك كالرجاء والكتاب والدار وقول في الطب
المجدل واللال والبداء تعرفني * والسيف والريح والقرطاس والشم
فهذه الكلمات الـ تسميع اسماء لدخول ال عليها فان قلت فكيف دخلت على الفعل
المضارع في قول الفرزدق

ما أنت بالحقم الترضي حكومته * ولا الاصل ولا ذى الرأي والمجدل

قلت ذلك ضرورة قبيحة حتى قال المجراني ما معناه ان استعمال مثل ذلك في المنزخا
باجاء أي انه لا يقاس عليه وأل في ذلك اسم موصول بمعنى الذي الثانية النداء نحو والها
التي بانوح هبط بالوط انارسل ربك يا هود ما جئتنا بنبأ صالح انما يا شعيب أصلواك
فبكل من هذه الالفاظ التي دخلت عليها باسم وهكذا كل منادى فان قلت فما صنع
في قراءة الكسائي ألا يا سعيدوا لله فإنه يقف على ألا يا ويبتدى باسمجدوا بالامرو وقوله
تعالى يا ليتنا نردد قوله عليه الصلاة والسلام برب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة فدخل
حرف النداء فيه بن على ما ليس باسم قلت اختلف في ذلك ونحوه على مذهبن أحدهما ان
المنادى محذوف أي يا هؤلاء سعيدوا يا قوم ليتنا نردد يا قوم رب كاسية في الدنيا والثاني
أن يا فحين للتنبية لا للنداء الثالثة الاستناد اليه وهو ان يسند اليه ما تسميه القائده سواء
كان ذلك المسند فعلا أو اسما أو جملة بالفعل كقام زيد فقام فعل مسند وزيد اسم مسند
اليه والاسم مخوز زيد آخر فالأخ مسند وزيد اسم مسند اليه والجملة نحو أنا قلت فقام فعلا
مسند الى التام وقام والتام جملة مسندة الى أنا فان قلت فما صنع في استنادهم خيرا الى
تسميع في قوله سمع بالمعدي خبر من أن تراه مع أن تسمع فعل بالاتفاق قلت تسمع على
اضمار أو ما مني أن تسمع والذي سن حذف أن الأولى ثبوت أن الثانية وقد روى
ان تسمع بثبوت أن على الاصل وأن والفعل في تاويل مصدر أي سماعك فلا خيرا في
الحقيقة انما هو عن الاسم وهذه العلامة هي أنفع علامات الاسم وبها تعرف اسمية ما في
قوله تعالى قل ما عند الله خبر من الله وروى من التجارة ما عندكم ينفد وما عند الله باق ألا ترى
أنها قد أسند إليها الاخير في الآية الأولى والنداء في الآية الثانية والبقاء في الثالثة

٢ ش وفلان فأنشد الاعرابي يقول فحيا الله بأخزة * وارغم أنفك بأخطل
ووجه الفرزدق انعسبه * ودق خياشمه المجدل فقال الفرزدق يا رغم الله أنفك أنت حامله *
يا ذا الخنة ومقال الزور المخطئ ما أنت بالحقم الترضي حكومته * ولا الاصل ولا ذى الرأي والمجدل
ان المخوصة ليست في أيك ولا * في عشرات منهم أي المجدل (قوله الاخيرية) اشارة الى ان خبر أصله
أخير بدليل قوله من الله وفتقلت حركة الياء فأنشدني عن همزة الوصل

(قوله لان ذلك يوجب نصب كبد) أي ورفع خبرها بناء على القابل من بقاء العمل لا يصح لدخول ما هنا على الفعل (قوله) ما قبل تاء التانيث الساكنة) برادتها اندخل في ربت نعت التانيث بالكلمة وأجيب بان المراد التاء التي هي لتانيث الفاعل ورد بخروج ليست هذه تامة وعست ونعت ونعت فان هذا ليست فاعل النبي والترجي والمدح والذم وأقول المراد الفاعل الاصطلاحي ولا يخفى ان اسم الناصب يطلق عليه فاعل محازا كما هنا على خبره مفعول (قوله) وهو ما دل على طلب (قوله) أقول بهذا يظهر ان قولهم ان الفعل تمام معناه حدث وزمان نسبة لا يظهر في فعل الامر لانه يزيد طلب ذلك المحدث ان قلت بل تقول المراد بالحدث بالنسبة لفعل الامر وهو الطلب نفسه قلت أما ولا نقول ان الحدث مدلول المادة والطالب في الامر انما يستتبعه من حيث هو وصنفته وثاني ما مرادهم المحدث المنسوب للفاعل وليس هو الطالب بل المطلوب كالضرب ان قلت قد قلت ان الامر يدل على النسبة فيقتضي ان لا انشاء نسبة قلت نعم كلامه على ان في كلام بعض ما يدل على انه لا خارج لكن لا تقتصد ١٠ المطابقة وقد أوضحت ذلك فيما كتبت على المعوذتين تحت الاشارة

فتبين ان اضرب يدل على الضرب وعلى نسبه الخطاب وعلى طلبه أي طلب الضرب المنسوب للخطاب ثم لا يخفى ان الطالب في الحال والمحدث المطلوب انما يخص في المستقبل بعد زمن التكامل فيصح أن الامر للحال نظرا للآل ولللاستقبال فترا الثاني وتعين أحدهما محتاج لوجه ولو قيل انه دال على الاستقبال والحال معاصي فغني اضرب طالب في الحال ضربه في المستقبل ومن قال انه يقتضي الحال في المطلوب فقد سمع بجهل المستقبل الفوري المتصل

فلهذا احكم بانها في اسم موصول بمعنى الذي وكذلك ما في قوله تعالى ان ماص صنعوا وكيد سائر وهي موصولة بمعنى التي رصنه واصلة والعائد بخذوف أي ان الذي صنعوه وكيد خبره يجوز ان تقدمه موصولا رصنه فافتحكون هي وصلة في تاء بل المصدر ولا يحتاج حينئذ الى تاء مبرعائد وليس لك ان تقدرها حرفا كافا مثله في قوله تعالى انما لله واحد لان ذلك يوجب نصب كبد على انه مفعول صنعوا * ثم قلت (والاعمال اماض) وهو ما قبل تاء التانيث الساكنة كقامت وقعدت ومنه نعم وبئس وعبدى وليس أوامر وهو ما دل على الطلب مع قبوله بالخطة كقري ومنه هات وتعال أوه ضارع وهو ما قبل لم كلم بقم وافتتاحه بحرف من تاء مضموم ان كان الماضي رباعيا كما دحرج وأجيب ومفتوح في غيره كأضرب وأستخرج) وأقول أنواع الفعل ثلاثة ماض وأمر ومضارع ولكل منها علامة تدل عليه فعلامته الماضي أن يقبل تاء التانيث الساكنة كقامت وقعدت ومنه قول الشاعر

ألمت فبتم قامت فودعت * فلما قوت كادت النفس تزهد

وبذلك استدل على أن عبي وليس ايسا حرفين كما قال ابن السراج وتعلب في سى وكما قال الفارسي في امس وعلى أن نعم وبئس ليستا سمعين كما يقول الفراء ومن وافقه بل هي أفعال ماضية لاتصال التاء الذكورية أو ذلك كقولك ليست هند ظالمه فعدت أن تفلح وقوله عليه الصلاة والسلام من تضا يوم الجمعة فيها وتعت وقول الشاعر نعت خراف المتقين الخينة * دار الاماني والمني والمنه

بالحال حالا وبعد فممكن انه لا يدل على زمن أصلا انما يدل على طلب الفعل والعقل يفهم واحتترز الزمن من خارج لانه لازم للفعل وذلك ان الزمن يستفاد من الهيئة ولا أظن ان عقلك يقول صيغة الامر تدل على الزمن كما تدل صيغة الماضي على الزمن الماضي (قوله أوه ضارع) أقول المشابهة الاسم في سماعه مع راء ونحن أسراء السمع فلا تتكلف وجه المشابهة الذي يرد عليه اعتراضات كما هو مشهور ومنه أن يقال شبه الاسم في احتمال الحال والاستقبال ولا يحسن مع ماسبق ان الاسم لا يقترن بزمان وأيضاً سبق ان الامر محتمل الحال والاستقبال (قوله وافتتاحه) مبتدأ وقوله بحرف خبر وقوله مضموم صفة محرف (قوله ألمت) أي أنت وأقليات بقوله نفثت أي سلمت بالتحفة ويجعل جعلت خيا بجعلها فيكون في مقابلة قوله فلما قوت كادت النفس تزهد ولا يذهب اذ الاجتماع لا ألم الفراق والعكس وفيه اشارة الى أن الاسم الكامل انما هو بعد التولي لا عند الوداع وهو مشاهد (قوله الخينة) الدستان يحسن أي يستراعه والمجنين مجنون في الرحم أي مستور فيه وجن عقله استتر وخفي الالاماني والماني واحد والمنة النعمة

(قوله اما المتحركة فخاصة بالاسماء) يعني ان كانت حركتها عربا والواحدت في الثلاث نحو لاجول ولا قوة وربت
 وثبت على فتحه وتضرب عند (قوله اذا قلت هاتي الخ) هذا البيت لمرئ القيس وهاتي فعل أمر مبني على حذف النون
 كما هو قاعدة فعل الامر المسند للمخاطبة جملة على مضارع ولو قد راكها هذا الذوات لمضارع له والياء الاولى التي يبنى
 على حذفها عند اداسه للواحد حذفت هـ لاتقاءها ساكنة مع ياء الخاطبة ١١ كاري وكذا تقول في تعالى

وهاتي كضارب أمر وتعالى
 كضارب أمر تامل وقوله
 هضم الكسح أي رقيق
 المنحصر وهو يتنازع هاتي
 وتوليني وقوله تبايلت
 اعترض والي من الرواء
 بالضم هو البهجة والمحسن
 والخلل النساق محمل
 الخلل (قوله المحدثين)
 هم الشعراء المتأخرون
 كالاسلاميين وهو بصيغة
 اسم المفعول الزايعي
 كالمولدين للتولد من العرب
 وغيرهم والبيت لاني نواس
 بضم النون وفتح الواو بلا
 همز وهو المحسن بن هاتي
 البصري لقب بذلك
 لذؤباتين كانتا نوسان
 على عاتقه أي تحركان
 أسربالوم فسمع جملة
 تنوح جنبه فانشد يقول
 أوقول وفؤنا حت بقصرني
 جملة

والتمزت بالساكنة عن المتحركة اما المتحركة فانها خاصة بالاسماء كقائمة وقاعدة وعامة
 الامر مجموع شئين لا بد منهما أحدهما أن يدل على الطلب والآخر أن يقبل ياء المخاطبة
 كقوله تعالى فكني وأشرقي وقرى عينا ومنه هاتي بكسر التاء وتعال بفتح اللام خلافا
 للزخشرى في زعمه أنهم ما من أسماء الأفعال ولنا أنهم ما يدلان على الطلب ويقبلان الياء
 تقول هاتي بكسر التاء وتعال بفتح اللام قال الشاعر
 اذا قلت هاتي توليني تبايلت * على هضم الكسح ربا للخلل
 والعامة تقول تعالى بكسر اللام وعلمه قول بعض المحدثين * تعالى أقامك المومم تعالى
 والصواب الفتح كما يقال اخشى وأسعى فلو لم تبدل الكسامة على الدلب وقيل ياء المخاطبة
 نحو تقومين وتعدنين أو دلت على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة نحو تنزل يا غندمي انزلي
 فليس بفعل أمر وعامة المضارع أن يقبل دخول لم كقولك لم يبق ولم يقعد ولا بد من
 كونه مفتحة بحرف من أرف قولك نابت شجرة تقوم وأقوم ويقوم زيد تقوم بازيد
 ويجب فتح هذه الأحراف ان كان الماضي غير رباعي سواء نقص عنها كما مثلنا أو زاد عليها
 نحو نطاق ويس فتخرج وضعا ان كان رباعيا أسوأ كان كله أصولا نحو دحرج يدحرج أو
 واحد من أرفه زائد نحو أجاب بحجب وذلك لان أجاب وزنه أنعل وكذا كل كلمة وجدت
 أحرفها الأربعة لا غير وول تلك الأربعة همزة فاحكم بانها زائدة نحو أجاد واصبع والمجدوم
 أمثلة المضارع قوله ناك وتعالى لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد لم حرف جزم لنفي
 المضارع وقابله ماضيا تقول يقوم زيد فيكون الفعل مرفوعا محموله عن الناصب والمجازم
 ومحملا للعال والاستقبال فإذا دخلت عليه لم حزمته وقابله إلى معنى الماضي وفي الفعل
 الأول ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وفي الثاني ضمير مستتر مرفوع لنسبته مناب الفعل
 ولا ضمير في الثالث لانه قد رفع الظاهر وهو أحد فاته اسم يكن وكما أخبرها وجوزوا ان
 يكون حالا على أنه في الأصل صفة لاحد ونعت الزكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال
 كقوله

لمية موحشاطا * بلوح كانه خلل

أصله لمية طل موحش وعلى هذا فالحجر الجار والمجرور والظاهر الأول وعينه العمل في
 الآية دليل على جواز الفصل بين كان وعملها بعمل معوم ولها إذا كان ذلك المعمول
 ظرفا أو جارا أو مجرورا نحو كان في الدار زيد حالسا أو كان عندك عمرو جالسا وهذا ما
 لا خلاف فيه * ثم قلت (والجرف ما عدا ذلك كهل وفي ولم) وأقول يعرف الجرف بان

أباجار تاهل تعلين بمالي
 أباجار تاما أنصفت الدهر
 بيننا
 تعالى أقامك المومم تعالى
 وأقامك جزم في جواب

تعالى والضمير في بيننا هما وان تاسمعه أو ان فيه حذف العاطف والمعطوف (قوله لية الخ) البيت لكثير عزة وممة اسم
 امرأة وهو حشالا أنيس به والعلل بفتح المهملة واللام ما شخص أي ارتفع من آثار الديار ولوح يلوح وخات بكسر الخاء
 جمع خلة بالكسر بطنانة منقوشة بالذهب يغطي بها السيف وسبور تلبس ظهور القسي وهو حشاحل من طلل بناء على
 قول سيبويه بالحال من المبتدأ والأخ ضمير المخبر

(قوله ما يدخل على الاسماء والأفعال كهل) ولكن هي بالأفعال أولى قبل لأن أصلها قد فن ثم بعرب زيد في هل زيد قام فاعلا بغيره المذكور لا مبتدا (قوله بين ياء مفتوحة) أما إذا كانت مضمومة كيوم عد من أوعد فلا تحذف كراهة الانتفال من ضم الى كسر خضوضا والضم على الياء ثقيل فتبقى الواو ليحمل الضم لما سبقتها أو أيضا التناظر بين الياء والواو يخفف بضم الياء (قوله والاسلام قول) محتمل أنه عطفت على الكلمة قول مفرد ويحتمل أنه استثناف وسبق أن انقول لفظ وضع له في واسد يعجل فيه فقد تضمن ذكر القول ذكر الوضع بناء على التحقيق أن المركب موضوع بالوضع النوعي فكل فعل مع فاعله وضع للدلالة على ثبوت الفعل للفاعل فالوضع للنوع الكلي لا التركيب مخصوص والقول بأنه مفيد بالفتل بـ بـ معرفة وضع مفرد أنه الشخصى مردود ثم اثبات الوضع النوعي ونجسها فإن قلنا الواضع غير الله لأنه لا يحيط بجميع جزئيات المركب أما إن قلنا الواضع هو الله فلا مانع من أنه وضع خريبا جزئيا ثم ألهمنا معناه (قوله مفيد) يستلزم التركيب وقول ابن طحمة أن نعم كلام مفرد مفيد مردود انما هي دليل على كلام محذوف بـ بـها (قوله مقصود) خرج جملة الخبر نحو زيد قام أبوه فان قام أبوه ١٢ وأن كانت في ذاتها تفيد لكنها غير مقصودة بالافادة لأن القصد الاختيار

لا يقبل شيئا من العلمامات المذكورة للاسم والفعل وهو على ثلاثة أنواع ما يدخل على الاسماء والأفعال كهل مثال دخولها على الاسم قوله تعالى فهل أنتم شاكرون ومنه دخل على الفعل قوله تعالى وهل أنك تنه المحض وما يختص بالاسماء كفي في قوله تعالى وفي الاسماء زركم وما توقعون وما يختص بالأفعال كأم في قوله تعالى لم يلد ولم يولد ثم أعلم أن المنفى بها تارة يكون استفاضة منقطعا وتارة يكون متصلا بحال وتارة يكون مستمرا أبدا فلا قول تحقوله تعالى لم يكن شيئا مذكور أي شيء ثم بعد ذلك والثاني نحو قولهم أكرن بدعا لك وبشيء أو الثالث نحو لم يلد ولم يولد لم يكن له كفوا أحد * وهما تانيه وهو أن القاعدة أن الواو إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة حذفت كقولاك في وعد وعذ في وزن برن وبهذا تعلم لا شيء حذفت في يلد وثبتت في يواد * ثم قلت (والاسلام قول مفيد مقصود) وأقول لا كلام مع بيان اصطلاحى ولغوى فالأمر ما في الاصطلاح فهو القول المفيد وقدم معنى تفسير لقول وأما المندفد فهو الدال على معنى يحسن السكوت عليه نحو زيد قائم رقام أخوك بخلاف نحو زيد ونحوه فلا م زيد ونحوه الذي قام أبوه فلا يسمى شيئا منها مفيد لأنه لا يحسن السكوت عليه فلا يسمى كلاما أو أمّا معناه في اللغة فإنه يطلق على ثلاثة أمور أحدها الحدث الذى هو التكميم تقول أعبني كلامك زيد أى تكلمك يا به وإذا استعمل بهذا المعنى عمل على الأفعال كما في هذا المثال وكقوله

لأن زيدا قام أبوه لأن أباه زيد قام وإن تلامزا لأن المختص بالمعروف في الأول زيد وفي الثاني الأب وكذا خرج جملة الصلة نحو جاء الذى قام أبوه فان القصد الاختيار بمعنى من علمت قيام أبيه لا الاختيار بأن أمه قام كما خرجت جملة الشرط بقوله مفيد أذهي وحدها غير مفيدة وكذا جملة القسم بقرآنه هل الكلام مجموع الشرط والجواب والقسم وجوابه أو الكلام انما هو الجواب والشرط انما ذكر لثقتي به والقسم لتأكيد

اختيار السيد في القسم الثاني واختار أن جملة الشرط والجواب هي الكلام لأن الفائدة المقصودة وهى تعلق هذا على هذا انما تؤخذ من جملة ما هو بشرط تحدد الفائدة أولا بخلاف اختيار بعض الحققة أن الشرط انما هو أن يكون الشأن بتحدد الفائدة ولو كانت حاصلة عند الخطاب لوجوبه مرة لا زم الفائدة وهى علم الخطاب بان المتكلم عالم أيضا بخلاف ما إذا كان الشأن حصول الفائدة لكل أحد كالاسماء فوق قال الله تعالى لا تحدد لازم الله ثمة حيثما ذاك الخطاب تعلم من قبل أن المتكلم عالم وأنا أقول انما ظاهره كلام معاملة لأن العناية انما يفتنون عن اللفظ فكل مركب وافق مراكيب العربية في الدلالة على المعاني كالمتداوخره المرفوعين والشرط وجوابه فهو كلام عندهم ولا نظر لتحديد المعنى ولا عذمة (قوله يطلق على ثلاثة أمور) له معنى رابع هو كل ما نطق به ولو لم يقد كزيد فسمين انك ان نطقت به كان كلاما لغة وإن رسمته فلا لأنه حيثما ليس قول ولا ولا مفيدا والكلام لغة عبارة عن القول أو ما أقاد وقوله يعاقب يشمل الحقيقة والحجاز وانما ظاهره في المفيد غير اللفظ كالإشارة تجاز عن الأشعرى أنه مشترك بين اللفظى والنفسى واللفظى وعنه أيضا أنه حقيقة في النفسى مجاز في اللفظى

قالوا كلامك هنداهي مصغية * يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا
أبى تسلك هنداهي فكلامك مبتدأ وحذف اليه وهنداهي قول وقوله وهي مصغية جملة
اسمية في موضع نصب على المحال ويشفيك جملة فعلية في موضع رفع على أنها خبر والثاني
ما في النفس مما يعر عنه باللفظ المفيد وذلك كان يقوم بنفسك معني قام زيد أو قعد عمرو
يعرف ذلك فيسمى ذلك الذي تخيلته كلاما لا يخل

لا يجهل من خطيب خطبة * حتى يكون مع الكلام أصيلا

ان الكلام في القوادع * جعل الانسان على القوادع ليلا

والثالث ما تحصل به الفائدة سواء كان لفظا أو خطأ أو إشارة أو ما نطق به لسان المحال
والدليل على ذلك في الخط قول العرب اللم أحدا لسانين وتسميتهم ما بين دفتي المعحف
كلام الله والليل عليه في الإشارة قوله تعالى أنتك أن لا تسلك الناس ثلاثة أيام الارمزا
فاستثنى الرمن من الكلام والاصل في الاستثناء الاتصال وأما قوله

أشارت بطرف العين خيفة أهلها * إشارة مخزون ولم تسلكم

فأثبت أن الطرف قد قال مرجحا * وأدلاوسه لا بالمحيد المتيم

فأثبت في الكلام اللفظي لا مطلق الكلام ولو أراد بقوله ولم تسلكم في غير الكلام
اللفظي لانتقض بقوله فأثبت ان الطرف قد قال مرجحانه أثبت للطرف قولاً بعد أن
في الكلام والمراد في الكلام اللفظي وإثبات الكلام اللغوي والدليل عليه فيما نطق
به لسان المحال قول نصيب

فعا جوا فأنشأوا بالذي أنت أهله * ولو سكتوا أنت عليك المحقائب

وقال الله تعالى قالنا أنشأ طائفتين فزعم قوم من العلماء أنهم أنكما متا حقة وقال آخرون
أنهم الما انشأ تالام الله عز وجل نزل ذلك منزلة القول وفي الآية شاهدان على إعطاء صفة
ملا يعقل حكم صفة من يعقل إذا نسب اليه ما ينسب الى العقلاء ألا ترى أن طائفتا جمع
بالباء والنون لم ينسب لموصوفه القول وشاهد ثالث على أن النصب في نحو جازيد ركضا
على المحال وتأويل ركضا برا كذا الأعلى أنه مصدر لعل محذوف أي ركض ركضا ولا على
أنه مصدر للفعل المذكور خلافا زاعى ذلك وجه الدليل أن طائفتين حال وهو في مقابلة
طوعا أو كرها فبدل على أن المراد طائفتين أو مكرهين * ثم قلت (وهو خبر وطلب وإنشاء)
وأقول كما انقسمت الكلمة الى ثلاثة أنواع اسم وفعل وحرف كذلك ينقسم الكلام الى
ثلاثة أنواع خبر وطلب وإنشاء وضابط ذلك أنه ما أن يحتمل التصديق والتكذيب أولا
فان احتملها فهو الخبر نحو قيام زيد وقيام زيد وان لم يحتملها ما فاما أن يتأخر وجود معناه
عن وجود لفظه أو يقتربا فان تأخر عنه فهو الطلب نحو اضرب ولا تضرب وعل جارك زيد
وان اقتربا فهو إنشاء كقولك لعبدك أنت حر وقولك ان أوجب لك النكاح قلت هذا
النكاح وهذا التقسيم تبع فيه بعضهم والتحقيق خلافه وأن الكلام ينقسم الى خبر
وإنشاء فقط وأن الطلب من أقسام الإنشاء وان مدلولهم حاصل عند التلقظ به لا يتأخر
عنه وإنما يتأخر عنه الامتنال وهو خارج عن مدلول اللفظ وما اختص هذا النوع بان

(قوله والثاني ما في النفس)

ظاهره أنه اسم للمعنى

والظاهر أنه اسم للفظ

النفس الذي تستحضره

النفس دالا على المعنى

كاللفظ (قوله لا يخل)

هو غياث بن الغيث التغلبي

وقيل غوث بن غوث كان

نصرانيا لقب بالاخل

لكبر أذنه وقيل لبداهة

لسانه من الخل والخطبة

من الخطب وهو الأمر

العظيم لان عادتهم بان فيها

فيه (قوله أحد اللسانين)

أي واللسان به الكلام

فانج المراد (قوله الارمزا)

أي والاصل في الاستثناء

الاتصال (قوله نصيب)

بالصغير (قوله فعا جوا)

انتفعوا منك والمحقائب

جمع حقيبة ما احتملوه منه

من النعم (قوله وان اقتربا

فهو الإنشاء) هذا يشمل

اضرب فان معناه طلب

الضرب وهو مقارن

والشارح التفت لذات

الضرب فالحق انهما

قسمان

(قوله قصة قد انقضت) هي قصة المقربين وهذه قصة أصحاب اليمين فالأحسن أنه راجع لمحمور فهو من فرس لانهم يجلسون معهم عليها كما قال (قوله يجلبه العامل) أقول في بحاية تجوز أي تجلبه العرب عندهم وكذا في العامل أي أن العرب تجعل عندهم عملا مخصوصا رفعا ونصبا الخ ثم بحار حقيقة عرفية بهذا يعني أنه لا مانع من أن يكون عدما كما تجرد في المضارع فان العرب تجعل عندهم الرفع ولا يحتاج الى تكلف بذل الدين ابن مالك أنه وجودي أي الاتيان بالمضارع على أول أحواله (قوله في آخر الاسم المتمكن) أقول هذا لا يظهر إلا في السكون فانه وصف في الآخر وهو انقضاء الحركة عنه وأما المحروف والمجركات فليست في الآخر بل المحروف بنفس الآخر حقيقة كالاسماء الستة أو حكم كالمثنى والجمع لان فونهما كانتين في نية الانفصال ألا ترى أنهما يجذفان للاضافة اللهم إلا أن يراد بالآخر المحل المجازي الذي للحرف الآخر وأما المحركات فمرفوعة متصقة بالآخر فالضمة بعض واو والفتحة جزء ألف والكسرة باء صغيرة فن ثم اذا مددت الصوت فيهما تمت وكانت نص عليه الرض وليست قبل الحرف وهو ظاهر ولا معه لانها لفظ مثله ولا يمكن شغل محل واحد بالفتحة معان قلت لولم تكن معه كان ساكنا فلا يتدأ به قلنا ممنوع بل السكون يصح عمل بلاصة تمامان قلت قولهم في يوعده وقعت الواو بين عدو تها الباء والكسرة يعارض ما قلته اذمة تضاهيها بين فتحة وعين قلت شدة الملاصقة سوغتهم تسميها في هذا ثم لا يصفون ١٤ أجزا المحروف بسكون ولا كانت الحركة ساكنة فوصف المحرف

بالحركة اضطلح والى
فالعرض لا يقرب بالعرض
ثم قوله بحاية العامل المراد
أن حصوله انما هو بمحصول
العامل وليس يلزم أن
يحدث العامل فحايته بعد
عدم لاننا نقول الفاعل
المضارع ليس له حالة
وقيل لانه متى انطق به فهو
مرفوع بالتجريد لا يلزم له
قبل الناصب والمجازم أن

المحاذ لفظه اتحاد معناه سمي انشاء قال الله تعالى انا انشأناهم انشاء أي أوجدناهم انحادا
انا أن واسمها والاصل انما خذفت النون الثانية تخفيفا انشأناهم فعمل ماض رفاعل
ومفعول والجملة في موضع رفع على انما خبر ان انشاء صدم مؤكدا وخبر في انشأناهم
قال قتادة راجع الى المحور العين المذكورة قبل وفيه بدلان تلك قصة قد انقضت جملة
وقال أبو عبيدة عائدة على غير مذكور مثل حتى قوارب تأجج والذي حسن ذلك دلالة قوله
سبحانه وتعالى وفرس مرفوعة على المعنى المراد وتدل عائدة على الفرش على أن المراد
الازواج وهن مرفوعات على الازاءك بدليل هم وأزواجهم في ظلال على الازاءك متكون
أو مرفوعات بالفضل والجمال على نساء الدنيا ثم قلت
❦ ما ❦ الاعراب أنظرها وأمره بمجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والعمل
المضارع) وأقول للاعراب معنيين لغوي وصناعي فمعناه اللغوي الابانة يقال أعرب

بالحركة اضطلح والى
فالعرض لا يقرب بالعرض
ثم قوله بحاية العامل المراد
أن حصوله انما هو بمحصول
العامل وليس يلزم أن
يحدث العامل فحايته بعد
عدم لاننا نقول الفاعل
المضارع ليس له حالة
وقيل لانه متى انطق به فهو
مرفوع بالتجريد لا يلزم له
قبل الناصب والمجازم أن

قلت مثله الاسم باعتبار الابتداء قلت ممنوع لان الابتداء جعله أول لثان على ما هو موضح
في محله فهو أمر زائد على وجوده على أول أحواله فليجزم قولهم بحايته العامل حقيقة وأما اراقان الظاهر أن انشئ
والجمع على حده وقفهما كرفعهما على ما وقفنا في كتابة الازهرية فاذا دخل عامل رفع اعتبر ذهاب ما كان ويجوز
نظيره وقيل الاسم بالمتمكن لان المبني اسميا وماضيا لا اعرابه واعرابه الخي لاس له انما هو ليس ما يستحقه المحل اذا
حل فيه مغرب كما أوضحته في الكتابة المذكورة أيضا في قولهم في محل رفع مثلا لم يقيد المضارع بالتحول من النونين لشهرته
ثم انظر ان المضارع ان قرن به ما دخل عليه ناصب أو جازم قبل في محل نصب أو جزم وأما عند التجريد فلا يقال انه
في محل رفع وذلك أن المحل للأولين لعامل النصب والمجزم وهو لا يختص بمضارع مخصوص لانه عامل له صورة مستقلة
فبين ما يستحقه في غير هذا المضارع وأما التجريد فهو وصف وليس لكل مضارع تجريد يقوم به فتجريد يضرب غير تجريد يقوم فاذا
منع تجريد فعل من محل الرفع لم يسمع وهو أحد النونين فلا معنى لان بين ما يستحقه في محله لانه لا يكون إلا في هذا الفعل
وقد منعه اللهم إلا أن يقال بين ما يستحقه على تقدير خلوف فعله من النون لكن يقال هو تجريد مضاف للفتحة بالنون وأما
ما قلته في كتابة الازهرية أن التجريد ليس لفظيا فلا يقوى على العمل بخلافه ودفع الالف التي بالابتداء محلا لأن يقال
للا ابتداء قوة حيث استلزم خبرا عن موصوفه بخلاف التجريد وان أبيت ما تلوناه عليك فقل انه في محل رفع ومرو على الظاهر
والأظهر المعنى عن التكلف أنه في محل رفع أيضا

الرجل عما في نفسه اذا بان عنه وفي الحديث المكر تستامروا ذنبا صماتها واللام تعرب
عن نفسه ها أي تبين رضاها يصح النطق ومعناه الاصل طلاحي ما ذكرت مثال الا نار
الظاهرة الضمة والفتحة والكسرة في قولك جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيدا لا ترى أنها
أنا نظاهرة في آخر زيد جعلتها العوامل الداخلة عليه وهي جاء ورأى والباء ومثال
اللام ما المقدرة ما تعقد من ياتي آخر نحو الفتى من قولك جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت
بافتى فالتقدير في آخر في المثال الأول ضمة وفي الثاني فتحة وفي الثالث كسرة وتلك
الحركات المقدرة اعراب كما أن الحركات الظاهرة في آخر زيد اعراب ونخرج بقولي بحمله
العامل نحو لضة في النون من قوله تعالى في أرني كله يمينه في قراءة ورش ينقل حركة
هـزة أو في ال ما قبلها واسقاط الهـزة والفتحة في دال قدأ فليح على قراءة أيضا بالنقل
والكسرة في دال الحمد لله في قراءة من أتبع الدال اللام فان هـ هذه الحركات وإن كانت
أنا ظاهرة في آخر الكلمة لكنهم لم يتجملوا عامل دخلت عليها فاست اعرابا ووقى في
آخر الكلمة بيان لحمل الاعراب من الكسرة وليس باحد ترأز اذ ليس لنا آثار تجملها
العوامل في غير آخر الكلمة فيحترز عنها فان قلت بلى قد وجد ذلك في امرى وابن الأثرى
أنهما اذا دخل عليهما الرفع ضم آخرهما او ما قبل آخرهما فتقول هذا امرؤ وابنم واذا دخل
عليهما المصائب فتجهما فتقول رأيت امرؤا وابنما واذا دخل عليهما المخافض كسرهما
فتقول مررت بامرئ وابنم قال الله تعالى ان امرؤ هـ لك ما كان أبوك امرأ سوءا وكل امرئ
منهم يومئذ شأن غيبه قلت اختلف أهل البلدين في هـ ذين الاسمين فقال الكوفيون
انهم معا من مكانين واذا فرغنا على قولهم فلا يجوز الاحتراز عنهم بل يجب ادخالهما
في الحمد وقال المصريون وهو الصواب أن الحركة الأخيرة هي الاعراب وان ما قبلها تنوع
لها وعلى قولهم فلا يصح ادخالهما في الحمد وتنازع امرؤ في الآية الأولى على أنه فاعل بفعل
محدوف بغيره الفعل المذكور والتقدير ان هـ لك امرؤ هـ لك ولا يجوز ان يكون فاعلا
بالفعل المذكور خلافا للكوفيين لان الفاعل لا يتقدم على رافعه ولا متدأخـ فلا هـم
ولا اخفش لان أدوات الشرط لا تدخل على الجمل الاسمية وانتصافه في الآية الثانية لانه
خبر كان وانجراره في الآية الثالثة لا إضافة * ثم قلت (وانواعه رفع ونصب في اسم رفع
كزيد يقوم وان زيدان يقوم وجر في اسم كزيد وجرم في فعل كلم بقم والاصل كون
الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة والجرم بالسكون) وأقول أنواع الاعراب
أربعة رفع ونصب وجر وجرم وعن بعضهم ان الجزم ليس باعراب وليس بشئ وهـ هذه
الاربعة تنقسم الى ثلاثة أقسام ما هو مشترك بين الاسم والفعل وهو الرفع والنصب ومثال
دخول الرفع فيه اريد يقوم زيد مرفوع بالابتداء والامه رفعه الضمة ويقوم مرفوع
لانه فعل مضارع خال عن ناصب وحازم وعلامة رفعه أيضا الضمة ومثال دخول النصب
فيه ما ان زيدان يقوم زيد اسم منصوب بان وعلامة نصبه الفتحة ويقوم فعل مضارع
منصوب بان وعلامة نصبه أيضا الفتحة وما هو خاص بالاسم وهو الجر نحو زيد فزيد
مجرور بالباء وعلامة جر الكسرة وما هو خاص بالفعل وهو الجزم نحو لم يقيم فيقيم فعل

(قوله بل يجب ادخالهما
في الحمد) أي فليس القيد
للأحد ترأز بل هو بيان
الواقع أي بالنظر للآثار
لكن يقال الحمد يجب
شموله لجميع الأفراد فكان
الصواب على هذا حذف
قوله في آخر وبالجملة فيوابه
لا يحسم مادة الاعتراض
(قوله وعلى قولهم فلا يصح
ادخالهما في الحمد) أي
فالقيد حذفت للاحتراز
أول بيان الواقع ونقول
المراد بتجمله أولا وبالذات
لا بالتباعد وهذا إنما
يكون في الآخر ان فات
بل قد يجب العامل في
الأول كفتح هـزة ان
فات كالتباعد في الاسم
والفعل المضارع وهـ هذا
حرف (قوله وجر في اسم
كزيد وجرم في فعل) أقول
ليس هـ إلا بالاسماع
وأما ما ذكره من أنكم فهو
تمرين والافهسي منقوضة
كما بينته في كتابه الازهرية

(قوله في صفة السيف) أى في قوله فولوا الغمد والرعب والخوف والعضب السيف القاطع ولا يخفى ما في هذا البيت من الحسن (قوله فأنرذ كذا الخبر) يعني اختاركم على حذفه وبقية هذا أنهم أجازوا وهو قول غير الجهوران كان الخبر عاما وجب حذفه والأفان دل عليه دليل جازز كره وحذفه كما هنا اذ معلوم أن الغمد معك السيف والأوجب ذكره وقال الجهور لا يكون الا كونا مطلقا ويحتملون ١٦ الخاص بدلا من المبتدأ على حذف المحرف المصدرى والخبر محذوف

(قوله ويستثنى من قولنا ما لا ينصرف الخ) ظاهره انه اذا أضف أو كان بال كان باقيا على منع صرفه وهو قول رقيق مصروف مطلقا بشرط تأثير العلتين في المنع عدم معارض اشبه الفعل من أل أو الاضافة وقيل ان بقيت العلتان فممنوع والأشهر هو كما يمنع للعلية فانه لا يضاف الا اذا قصد تنكيره (قوله في قوله تعالى والتين) ان قات كلف هذا مع انه لا حلف الا الله قلت هذا ليس القصد منه الحلف بل تاكيد الخبر ومنه قوله لعمري أو ان لاولى أن يفعل ما شاء وأما ما قيل انه على عادة العرب فلا يتم بدون ما ذكرنا اذ القرآن لا يأتى على عادة فاسدة (قوله المؤذن) مراده اللغوى أى المعلم فيشمل المقيم (قوله قد قامت الصلاة) يحتمل ان قد هنا للتحقيق والمراد قام الناس لها أى ترموا فاهو محجاز على أن

مضارع محذوم ولم يلامه جزمه حذف الحركة والاصل في هذه الأنواع لاربعة أن يدل على رفعها بالاضمة وعلى نصبها بالفتحة وعلى جرهما بالكسرة وعلى جزمها بالسكون وهو حذف الحركة وقد بينت ذلك كله في الامثلة المذكورة وقال الله تعالى ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض اعراب ذلك لولا حرف يدل على امتناع الشيء لوجود غيره تقول لولا زيد لا كرمك تريد بذلك أن الاكرام امتنع لوجود زيد ودفع مبتدأ مرفوع بالاضمة واسم الله مضاف اليه ولقطة مجرور بالكسرة ومخبره مرفوع لانه فاعل الدفع والناس مفعول متعرب بالفتحة والنائب له الدفع لانه مصدر حال محل أن والفعل وكل مصدر كان كذلك فانه يعمل عمل الفعل أى ولولا أن دفع الله الناس وبعضهم يدل بعض من كل وهو منصوب بالفتحة وخبر المبتدأ محذوف وجوبا وكذا كل مبتدأ وقع بعد لولا والتقدير ولولا دفع الله الناس موجودا والمعنى ولولا أن يدفع الله بعض الناس ببعض الغسدين وبطلت مصالح الارض وقال أبو العلاء المعرى في صفة السيف يذيب الرعب منه كل عضب * فولوا الغمد معك لئلا

فأنرذ كذا الخبر وهو معك * ثم قالت (ونخرج عن ذلك الاصل سبعة أبواب أحدها ما لا ينصرف فانه يجزى بالفتحة نحو بافضل منه الا ان أضيف أو دخلته أل نحو بافضلكم لا افضل) وأقول لاصل في علامات الاعراب ما ذكرناه وقد خرج عن ذلك الاصل سبعة أبواب الباب الاول باب ما لا ينصرف وحكمه أنه توافق ما ينصرف في أمرين وهما أنه يرفع بالاضمة وينصب بالفتحة ويخالف في أمرين وهما أنه لا يتون وأنه يجزى بالفتحة نحو جاءني افضل منه ورأيت افضل منه ومررت بافضل منه وقال الله تعالى في جواب احسن منها يعلمون له ما شاء من محارب وتمايل وأوحينا الى ابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب ويستثنى من قولنا ما لا ينصرف مثلتان يعرفهما بالاكسرة على الاصل احدا هما أن يضاف والثانية أن يخبره الالف واللام تقول مررت بافضل القوم وبالافضل وقال الله تعالى لقد خلقنا الانسان في احسن تقويم اللام جواب القسم السابق في قوله تعالى والذين لا يتوبون وما بعدهما وقد لها أربعة معان وذلك أنها تكون حرف تحقيق وتقريب وتقليل وتوقع فالتى للتحقيق تدخلى الفعل المضارع نحو قد علم ما نتم عليه أى ما نتم عليه حقا وقد نرى تقلب وجهك في السماء وعلى الماضي نحو لقد خلقنا الانسان الآية وكذا حيث جاءت بعد اللام فهي للتحقيق والتى للتقريب تختص بالماضى نحو قول المؤذن قد قامت الصلاة أى قد حان وقتها ولذلك يحسن وقوع الماضي موضع المحل اذا كان معه

قامت نفسه بمعنى قربت محازا وقد للتحقيق القرب (قوله ولذا يحسن وقوع الماضي موقع المحل الخ) قد

أى لانها تقربه من المحال ونفوس هذا بيان المحال الخفية مقارنة لما ماهادضا واستقبالا وحالا وقد تقربه من حال التكلم وأن هذا من هذا واجب بانهم رأوا المناسبة في مطلق المحال وأجاب بعض المحققين بان ماضى المحال الخوى واستقباله وحالته بالنظر لعامله فاذا قلت رأيت زيدا قد سرق فسرق ماض بالنسبة لرأيت وقد تقربه من المحال بالنسبة له فكانه

مقارن له ثم قوله ولذلك يجب أن المراد لو كونه المطلق التقريب والافتقار قامت ليس من تقريب الماضي والذي يحسن كون الماضي حالا تقريبا للماضي تامل (قوله قد يصدق الكذب) كنت اعترضت هذا في كناية الازهرية بان التقليل لقربة الحال اذ لو صدق كثيرا ما كان كذوبا وانظرا هرا نه لا يرد لان هذا قرينة على ان قد لا لتقليل لا للتحقيق ولا غيره وهكذا كل لفظ مشترك يحتاج لقربة تصرفه لاحد معناه نعم لو قيل ان يصدق ملاحظ فيه القلة وقد لحقها دوافع التوهم انكارها الصم (قوله والتي للتوقع الخ) حاصله ان المراد توقع الخطأ ولا دليل على هذا بل نحن نابعون للائمة وما المانع انها للتحقق كأنه يقول هذا الامر الذي تنتظره ١٧ قد تحقق وكراب سيدة ان قد تاتي للنفق في نصب المضارع في

جوابها وحكي
* قد كنت في خبر فتره *
ورده ابن مالك بانه نصب
في الاثبات كقوله
سائر كمزني لبي تيم
والحق بالمجاز فاستبرحا
ذكره في المعنى قلت هذا
الرد ظاهر ان كان ابن سيدة
تمسك بما رد ان نصب اما
ان كان قائمه قرينة على
النفق كما هو الظن به فلا
(قوله ما) أي جمع جمع
أي تحققت جميعه القائمة
به فلا يلزم تحصيل المحاصل
وان اردت ما يرد دجه
بالف وتاء وبسط المقام
فعليك بكناية الازهرية
(قوله لانه لا واحد له من
لفظه) اعلم ان اسم الجمع
قد يكون له واحد من
لفظه كركب وراكب
وصحبت وصاحب انما
الفرق بينهما ما سلف في

قد كقولك رأيت زيدا قد عزم على الخروج أي عازما عليه والتي للتقليل تختص بالمضارع
كقوله قد يصدق الكذب وقد عجز الجواد أي ربما صدق الكذب وربما عجز الجواد
والتي للتوقع تختص بالماضي قال سدمويه رحمه الله تعالى وأما قد فعل فخباب هل فعل لان
الهائل ينتظر الجواب أي يتوقعه وقال الخليل هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر يريدان
الانسان اذا سئل عن فعل أو علم أنه يتوقع أن يخبر به قبل قد فعل اذا كان الخبر مبتدأ قال
فعل كذا وكذا ولم يأت بقدر فاعره * ثم قلت (الثاني ما جمع بالف وتاء مزيدتين كهنديات
فانه نصب بالكسرة نحو خدق الله السموات فانفروا ثيابك بخلاف نحو وكنت أمواتا
ورأيت قضاة والمحقق به أولات) وأقول الباب الثاني مما خرج عن الاصل ما جمع بالف وتاء
مزيدتين سواء كان جمعا للمؤنث نحو هندات وزينات أو جمع للمذكر نحواء طيلات وجامات
وسواء كان سالما كالمثناة أو ذائفة كبركجندات بفتح الجيم وغرفات بضم الراء وفتحها
وسدرات بكسر الدال وفتحها فهذه كلها اترفع بالضمه وتجوز بالكسرة على الاصل وت نصب
بالكسرة على خلافا للاصل تقول حاتم الهندات ومررت بالهندات ورأيت الهندات
وخاق الله السموات خاق فعمل ماض والله فاعل والسموات مفعول والافعل منصوب
وعلاوة نصب الكسرة نيابة عن الفتحه وقال الله تعالى لا تتبعوا خطوات الشيطان
كذلك يريهم الله اعمالهم حسرات علم ان الحسنات بذهبن السموات ونظائر ذلك كثيرة
والحق بهذا الجمع أولات في نصب بالكسرة نيابة عن الفتحه وان لم يكن جمعا وانما هو
اسم جمع لانه لا واحد له من لفظه جل على جمع المؤنث كاجل اذ لو على جمع المذكر كما
سألت قال الله تعالى وان كن أولات حمل كنن كان واسمها وأولات خبيرها علامة نصبه
الكسرة * ثم قلت (المالك ذو معنى صاحب وما أضف لغير الماء من أب واخو دم وهن
وفهم غيرهم فانها تعرب بالواو والالف والماء) وأقول الباب الثالث مما خرج عن الاصل
الاسماء الستة المعتلة المضافة الى غيراء الملتكم فانها ترفع بالواو نيابة عن الضمة وتنصب
بالالف نيابة عن الفتحه وتخفص بالياء نيابة عن الكسرة بشرط الاول منها وهو ذوان
يكون بمعنى صاحب تقول جاء في ذومال ورأيت ذامال ومررت بذى مال قال الله تعالى

٣ ش كلم وكلمة من ان الجمع من الكناية واسم الجمع كل قبل جزا نصب جمع المؤنث على جره
لأنه لا يلزم مرتبه على أصله جمع المذكر وهو مجرد تحسين فلا ينقص مرتبه ما عاير به بالحركات وذلك ان الحروف (قوله المعتلة
المضافة) أقول الاولى تأخير المعتلة عن المضافة لان ذكر الاضافة بعد الاعتلال مستدرك اذ خفيها بحروف المعتلة
السلامة انما يكون عند الاضافة تامل (قوله بمعنى صاحب) لكن ذولا تاتي في مقام التعظيم والشرف ولومن حيث
التخفيف وشدة العذاب نحو ظل ذي ثلاث شعب ومن لطائف التنزيل التمييز في ذوالنون اذ ذهب الايمان انما
مقام مدح وذو مغائر وتعظيم وبصاحب في قوله ولا تكن كصاحب الحوت الايمان انما ليس القصد فيها مدح بذلك

(قوله على أن بعضهم يحرمها الخ) على ما لا يستحله أي والتحقيق على أن الخ أو أنه الاستدراك بمنزلة لكن فلا تتعلق بشيء كما حققناه في كافة الأزهري في قوله ١٨ بكل تدويننا فليسف ما بنا * على أن قرب الدار خير من البعد

على أن قرب الدار ليس
بنافع
إذا كان من عهوه ليس
بذي ود
أحفظه فان كثير من
الاشياخ يخطئون الأول
بالتالي في التفسير (قوله
والجثة الباقية شرطها أن
تكون مضافة لغرباء
المتكلم) كانه لم يعد هذا
شرطا في ذي لأن الشرط
ما صح وجوده وانفاؤه وذو
لا يضاف للباء بحال انما
يضاف للظاهر المناسب
للشرف الذي هو له وأما
قوله انما يعرف الفضل
من الناس ذوهه فشاو ولم
يشترط كونها مفردة مكبرة
عارية من باء النسبة نظرا
الى انما لا يطلق عليها
الاسماء الستة لان كانت
كذلك اذ أبوى بباء النسبة
وأنى بالتصغير وأبون
بالجمع لا يقال انه أحد
الاسماء الستة بخلاف أب
زيد تامل (قوله ان هذا
أخى) الاتيان بأخى هنا ولم
يقصر على اسم الإشارة
من لطائف التنزيل لانه
مقام تظم خصوصاً وقد ذكر
بعد أن له تسع وتسعون
نحلة وفي نحلة واحدة

وان ربك لذ ومغفرة وقال تعالى أن كان ذامال وقال تعالى الم يظل ذى ثلاث شمس فوق ذو
في الأول خبر الان فرفع بالواو في الثاني خبر السكان فنصب بالالف وفي الثالث صفة لظلال
فجر الباء لان الصفة تنبئ الموصوف واذا لم يكن ذو بمعنى صاحب كان بمعنى الذى وكان
مبنيا على سكون الواو تقول حاء في ذوقام ورايت ذوقام ومررت بذوقام وهى لغة طى على
أن بعضهم يحرمها بحرى التى بمعنى صاحب فيعربها بالواو والالف والياء فيقول حاء في ذو
قام ورايت ذاقام ومررت بذى قام لأن ذلك شاذ والمشهور ما قدمناه وسمع من كلامهم
لاو ذوقى السماء عرشه فذو موصولة بمعنى الذى وما بعد هاء ماضية فلو كانت معربة لمجرت
بواو والقسم والنجسة الباقية شرطها أن تكون مضافة الى غيراء المتكلم كقوله تعالى وابونا
شيم كبير وقوله تعالى أن ابانا فى ضلال مبين وقوله تعالى أرجعوا الى أسكم فوقع الاب في
الآية الأولى مرفوعا ابتداء وفي الآية الثانية منصوبا بان في الآية الثالثة منقوصا بالي
وهو في جميع ذلك مضاف الى غير الاء فلهذا عرّب بالواو والالف والياء وكذا القول في
الباقى فلواضفت هذه الاسماء الى باء المتكلم كسرت او اخرها المناسبة الى او كان اعرابها
بحركات مقدرة قبل الباء تقول هذا أبى ورايت أبى ومررت بأبى فتدرك حركات الاعراب
قبل باء المتكلم كما تفعل ذلك في نحو غلابى وقد تكون في الموضع الواحد محملة لوجهين
أو أوجه فالاول كقوله تعالى ان هذا أخى له تسع وتسعون نجحة فيحتمل أخى وجهين
أحدهما أن يكون بدلا من هذا فيكون منصوبا لان البدل يتبع المبدل منه فكانه قال
ان أخى والثانى أن يكون خبرا فيكون مرفوعا وجملة له تسع وتسعون نجحة خبر ثان على
الوجه الثانى وهو المحرر على الوجه الاول والثانى كقوله تعالى قال رب انى لأملك الانفسى
وأخى فيحتمل أخى ثلاثة أوجه أحدها أن يكون مرفوعا وذلك من ثلاثة أوجه أحدها
أن يكون عطفا على الضمير فى أملاك ذكره المحضرى وفيه نظر لان المضارع المدح والهمزة
لا يرفع الاسم الظاهر لا تقول أقوم زيد فكذلك لا يعطف الاسم الظاهر على الاسم المرفوع
به فان قلت وأيضاً كيف يعطف على الضمير المرفوع المتصل ولم يوجدنا كيد كما في قوله
تعالى لقد كنتم أنتم وأبناؤكم فى ضلال مبين قلت الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بقوم
مقام التاكيد الشان أن يكون عطفا على محل وان اسمها والتقدير وأخى كذلك والثالث
أن يكون مبتدأ حذف خبره والتقدير وأخى كذلك والفرق بين الوجهين أن المعطوف
فى الوجه الثانى مفردان على مفردين كما تقول ان زيدا منطلق وعمر اذا ذهب وفى الوجه
الثالث جملة تلى جملة كما تقول ان زيدا منطلق وعمر اذا ذهب الثانى أن يكون منصوبا وذلك
من وجهين أحدهما أن يكون معطوفا على اسم ان والثانى أن يكون معطوفا على نفسى
والثالث أن يكون مخفوضا وذلك من وجه واحد وهو أن يكون معطوفا على الباء
المخفوضة بابضافة النفس وهذا الوجه لا يحيزر وجهه رابصير لان فيه العطف على الضمير
المخفوض من غير إعادة الخافض * ثم قلت (والافصح فى المن التقص) وأقول المن

بتاكيد نحلة واحدة (قوله لا يحيزر وجهه رابصيرين) ويحيزر ابن مالك على عدمها فيها غيره
وفرسه وقراءة حمزة تسألون به والآرام

بخلاف

(قوله يد الله فوق أيديهم) كناية عن أن عهدهم في الحقيقة مع الله فهو تكيد لقوله انما يابعون الله وفيه التلميح الى ان الفضل انما هو الله (قوله لئن بسطت الى يدك لتقتلني) ما انا بسط ١٩ يدى اليك لا تقتلك انى أخاف الله

رب العالمين انى أريد أن تبوء بائى وأنت فتكون من أصحاب النار وذلك خراء الظالمين قوله انى أخاف الله رب العالمين استئناف بياني كأنه قيل لم لا تبسط يدك أنت وقوله انى أريد أن يخاف حب العصية لا يجوز ويحجب بانه أهله جائز عندهم حبها للخصم للضرر به كالداء عليه لامن حشاها معصية لله أو يقال هذا الكلام القصده منه محذور فغير المحصن كأنه يقول لا بالى بهذا الذى تفعله بل أنا أحبه لانه ضررك وحذرك ونوابلى وربى كان هذا حاملا للخصم على الانكسار كالكامل (قوله وهى دالة على جواب الشرط المحذوف) أى لانه عند اجتماع القسم والشرط يحذف المتأخر ويحجب المتقدم لسميته ولو كان جواب الشرط فهو غير صالح للشرطية فكان يقترب بالقارئ ثم قدره الشارح بها وقدم المذكور عنده القسم (قوله كل اسم الخ) فيشمل الغالب كالعمرين

بخالف الاب والاخ والحكم من جهة انها اذا قدرت نقصت أو انحرها وصارت على حرفين واذا أضيفت تمت فصارت على ثلاثة أحرف تقول هذا ان تحذف اللام وأصله أو فاذا أضفته قلت هذا أولك وكذا الباقي وأما هنا فاذا استعمل مفرد انقص واذا أضيف بقي في اللفظ الغنى على نقصه تقول هذا من وهذا منك فيكون في الافراد والاضافة على حد سواء ومن العرب من يستعمله تاما في حالة الاضافة فيقول هذا هنوك ورأيت هناك ومررت بهنك وهى لغة قديمة ولعلتم انم بطلع عليها الفراء ولا أبو القاسم الزجاجي فادعيا أن الاسماء المتعربة بالجر حرف خمسة لاسمة واعلم أن لغة النقص مع كونها أكثر استعمالا هى أوضح قياسا وذلك لان كان ناقصا في الافراد فحقه أن يبقى على نقصه في الاضافة وذلك نحو بدأصاها يدى فيذفوا لامها في الافراد وهى الباء وجه لولا الاعراب على ما قبلها فتأولوا هذه يد ثم لما أضافوها أقروا محذوفة اللام قال الله تعالى يد الله فوق أيديهم وقال الله تعالى لئن بسطت الى يدك لتقتلني وقال تعالى وتحذيك ضنا فاما الآية الاولى فيد فهم يد أمر فوعى بالضمة والله مضاف اليه مخفوض بالكسرة وفوق ظرف مكان منصوب بالفتحة وهو متعلق بمحذوف هو الخبر أى كأنه فوق أيديهم وأيديهم مضاف ومضاف اليه ورجعت الباء التي كانت في المفرد محذوفة لان التنكير يرد الاشياء الى أصولها وأما الآية الثانية فاللام دالة على قسم مقدراى والله لئن ونسعى اللام المؤذنة والموطئة لانها آذنت بالقسم ووطأت الجواب له وان حرف شرط وبسطت فعمل ماض وفاعل الى جار مجرور متعلق ببسطت ويدك مفعول به ومضاف اليه واللام من التثنية لأم التعديل وهى حرف جر والفعل منصوب بان مضمره بعدها جوازا لانها نفسها لا غلا لكونها وان المضمره والفعل في تاويل مصدر مخفوض باللام أى للقتل وما نافية وأما اسمها ان قدرت مجازية وهو الظاهر ومبتدأ ان قدرت جملة والباء زائدة فلا تتعلق بشئ وكذا جميع حروف الجر الزائدة وبسطت خبرا فيكون في موضع نصب أو خبرا مبتدأ فيكون في موضع رفع والجملة جواب القسم فلا محل لها من الاعراب وهى دالة على جواب الشرط المحذوف والتقدير والله ما انا بسط يدى اليك لا تقتلك ان بسطت الى يدك لتقتلني فما انا بسط يدى اليك لا تقتلك وأما الآية الثالثة فواضة والضغث قبضة من حشيش محتططة الرطب بالياس ثم قلت (الرابع المثنى كان زيدان والمهندسان فانه رفع بالالف ويجوز نصب بآلية المفتوح ما قبله المكسور ما بعدها) وأقول الساب الرابع مما خرج عن الاصل المثنى وهو كل اسم دال على اثنين وكان اختصار المتعاطفين وذلك نحو زيدان والمهندسان اذ كل منهما دال على اثنين والاصل فهم ازيد وزيد وهند وهند كما قال الحجاج ان الله محمد ومحمد في يوم وليلتهم عدلوا عن ذلك كراهية منهم للظنيل والتكرار وحكم هذا الباب أن يرفع بالالف نيابة عن الضمة وأن يحذف وينصب بآلية المفتوح ما قبله المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة والفتحة نحو جاء

لا يكره والمشتراك كالعينين لمحاربة وباصرة ونحوه على ان هذين من المحققات لا من ذلك حقيقة وفى كناية الازهرية فى المثنى كلام حسن (قوله محمد ومحمد) ابنه وأخوه

(قوله صفة ثانية لرجلان) أي وقدم الوصف بالطرف لانه يحتمل الوصف بالمد لا حتمال تقدير المتعلق اسماء وهو الاظهر لان الاصل في الصفة الافراد والافراد لو اخفاه قدم على الجملة في النعت كما قال تعالى وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه (قوله وبلغتها) بفتح التاء دعاء للمخاطب بطول عمره وقيله **باب الذي دانت له الشركان *** طرا وقد ذلت له المغربان قاله اعوف بن محم الخزاعي **ع** تذلل لي العباس بن ماهر عن زوق في اذنه حين دخل فسلم عليه فلم يسمعه ولم يدع عليه والترجمان المبلغ انضم الحميم **ع** مع ففتح التاء وضمها وزاد في القاموس لغة ثالثة فتحهما كزعفران

(قوله على رجل من القريتين عقيم) هذا اخلاف الاصل السابق في رجل مؤمن من آل فرعون لان الظرف يحتمل الجملة بحقه الناحية (قوله والذين مفعول ثان) وهو اما من الرؤية البصرية او العلية التي بمعنى علم عرفان فتعدي لواحد فقط فلما دخلتها همزة النقل عديت لاثنتين ولم تجعلها من الرؤية القلبية التي تنصب المفعولين لان هذه تعدي بالهمزة في ثلاثة ثم ظاهر عبارته ان الالذين مثنى لان كلامه هنا فيه لا في الحق به وهو على تعريفه سابقا لانه دل على اثنين واغنى عن قولك الذي والذي والجمع ورعى ان شرط المثنى ان يكون معربا وان جميع الموصولات مبنية للافتقار الى المتصل بجملة الصلة وان الالذين مثنى وضع على صورة المثنى في الاحوال الثلاثة فاعرابه

الزيدان ورأيت الزيدين ومررت بالزيدين وكذلك تقول في الهمدان وانما مثلت بالزيدان والهمدان ليعلم ان تشبة المذكر والمؤنث في الحكم سواء خالف جمعهم في السالم ومن شواهد الرفع قوله تعالى قال رجلان من الذين يخافون انعم الله عليهما قال فعل باض ورجلان فاعل والفاعل مرفوع وعلامة الرفع هنا الالف لانه مثنى ومفعول يخافون محذوف أي يخافون الله وجملة انعم الله عليهما محتمل ان تكون خبرية فتكون في موضع رفع على انها صفة ثانية لرجلان والمعنى قال رجلان موصوفان بانهما من الذين يخافون وبانهما انعم الله عليهما بالاعان وتحتل ان تكون دعائية مثلها في قولك حاشي زيد ربه الله فتكون معترضة بين القول والمقول ولا موضع لها كسائر الجمل المعترضة ومثله في الاعتراض بالدعاء قول الشاعر

ان الثمانين وبلغتها * قد أحوجت سمعي الى ترجمان

ومن شواهد الجر قوله تعالى لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم فقضاهن سبع سموات في يومين قد كان احكم آية في فئتين ومثال النصب قوله تعالى ربنا ارنا الذين أضلانا ربنا ما نأدي عذاب حذف قبله حرف النداء والتقدير سار بنا ربنا وارفع دعاء ولا تقل نعل أمر ناديا والفاعل مستتر وما مفعول أول والذين مفعول ثان وعلامة نصبه الباء وما بعده صلة وقد اجتمع النصب بالباء والرفع بالالف في قوله تعالى ان هذين ساحران وفي هذا الموضع قرأت احداها هذوه وهي تشديد الذون من ان وهذين بالباء وهي قراءة أبي عمر وهي جارية على سنن العربية فان نصب الاسم وترفع المجر وهذين اسمها فيجب نصبه بالباء لانه مثنى وساحران خبرها فرعه بالالف والثانية ان بالتحذف هذان بالالف وتوحيها ان الاصل ان هذين تخففت ان تحذف الذون الثانية وأهملت كما هو الاكثر فيها اذا تخففت وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر في بالالف ونظيره أنك تقول ان زيدا قائم فاذا خففت فلا تضع ان تقول ان زيدا قائم على الابتداء والخبر قال الله تعالى ان كل نفس لى اعلمها حافظ والثالثة ان بالتشديد هذان بالالف وهي مشكلة لان المشددة يجب اتعالمها فكان الظاهر ان بالياء كما في القراءة الاولى وقد أحجب عنها باوجه أحدها ان لغة البحر بن كعب وختم وزيد وكأنة وآخرين استعمال

محلى (قوله وهي جارية على سنن العربية) أي جارية اظاها والافغيرها جارا أيضا كما في لكن بالتأويل المثنى (قوله وأهملت كما هو الاكثر) أي واللام لا م ابتداء فرقا بينها وبين الناقية كما قال ابن مالك * وتلزم اللام اذا مات محمل * ومذهب الكوفيين ان اللام هذه بمعنى الا وان قبلها ناقية واستدلوا على محلي اللام للاستثناء بقوله أمسى انا ذابلا بعد عزته * وما امان ان أعلاج سودان والاعلاج جمع عالج الكثير من كثر الهم (قوله بالبحر) رسمه والمسموع في لفظه بياض متصلة باللام واصله بى البحر والقياس ان يرسم ألف بين الباء واللام كما ترسم بعد ما بالبحر وكذا ذكره السجناوى ووجد بخط العثمري ما يقويه في قوله * ولكن طفت طامه غرلة خالد * كافي مواد المعنى

(قوله ان اباها الخ) لاني النجم الفضل بن قدامة (قوله غايتها) هو الشاهد والضريح للجد وانما باعتبار انه صفة وقبله
واها لراحم واها واها * هي التي لو اننا ناناها باليت عنها هالذافها * بمن نرضى به مولاها
(قوله ان معنى نعم) انبته جماعة وانكره أبو عبيدة قال في المعنى استدلل المبتون بقوله ويقال شبت قدعلا * ك
وقد كبرت فقلت انه * ورد بان لا نسلم ان الهاء للسكت بل هي ضمير منصوب والخبر محذوف أي انه كذلك والجد الاستدلال
بكلام ابن الزبير فقلت ومن جعلها في هذا البيت للسكت استند لان البيت الاول آخره هاء السكت لان قبله
ينكر العواذل في الصبو * ح يلغى والومهنه ويقال الخ وبكر بالخفيف ومراده بالصباح شرب الخمر اول النهار
(قوله فيما حكى الخ) قيل ان سيدنا عبد الله بن الزبير رضي الزاي انا رجل يقال له فضالة بن شريك وقبل عبد الله بن الزبير
بفتح الزاي فقال ان ناقي نعت فقال ارحها فقال واعطشها المطر بقى فقال اسقها فقال الرجل ما جئتك مستطدا وانما
جئتك مستسجعا لعن الله ناقة جلتني الملك فقال ان ورا كها الكون راي عدم استحقاقه فايس ان هنا نسخها بان يقال
التقدير ان الله لعنها وانها لمعونه ورا كها الا لا يجوز حذف الاسم والخبر جعيل هي حرف جواب ورا كها اعطف على
محذوف أي نعم لعن الله ورا كها واعترضه الدماميني بان نعم ومارادفها ٢١ لا تقع في جواب الدعا ورايت بدارته
جوابين الاول انها وقعت

نظرا لصورته المخبرية الثاني
انه استلزم خيرا أي
استحققت ناقة جلتني الملك
اللعنة ثم ان كون ان في
الآية بمعنى نعم كلام المبرد
ورد عليه أبو علي الفارسي
بانه لم يتقدم ما يجب به نعم
وأجاب الشمني على المعنى
بان التنازع فيما بينهم
واسرار التجوى يتضمن
استخبار بعضهم من بعض
فهو جواب للاستخبار
الضمي قلت وهو بعد فان

الثاني بالالف دائما تقول جاء الزيدان ورايت الزيدان قال
* تروذ منابن اذناه طعنة * وقال الآخر

ان اباها و اباها * قبله في المجد غايتها

فهذا مثال مجي المنصوب بالالف وذلك مثال مجي المجرور والف والثاني ان معنى نعم
مثلهما فيما حكى ان رجلا سأل ابن الزبير شيئا فلم يعطه فقال لعن الله ناقة جلتني الملك فقال
ان ورا كها أي نعم ولعن الله را كها * وان التي معنى نعم لا تعمل شيئا كان نعم كذلك
فهذان مبتدأ مرفوع بالالف وسأرح خبر مبتدأ محذوف أي لهما سارحان والجملة
خبر هذان ولا يكون زنا سارح خبر هذان لان لام الابداء لا تدخل على خبر المبتدأ
والثالث ان الاصل انه هذان لهما سارحان فلهما ضمير الشأن وما بعدهما مبتدأ وخبر
والجملة في موضع رفع على أنها خبر ان ثم حذف المبتدأ وهو كثير وحذف ضمير الشأن كما
حذف من قوله صلى الله عليه وسلم ان من شئد الناس عذابا يوم القيامة المصرون ومن
قول بعض العرب ان بك زيد ما خوذ الرابع انه لما نفي هذا الجمع ألفان ألف هذا وألف
الثنية فوجب حذف واحدة منهما لانتفاء الساكنين في قدر المحذوفة ألف هذا

اسرار التجوى فيما بينهم ليس في الاستخبار عن كونهم سارحين اول ليل هم جزمو ابا السحر فقالوا احثنا التجرحنا من أرضنا
بسحرك الخ ثم اسروا التجوى فيما بينهم ما به موسى الآن يقال عوط الجواب قوله فاجعوا كيدكم الخ وما قبله طوطة ثم
ان المصنف رد في المعنى هذا التجريخ بان مجي وان معنى نعم شاذ حتى نقاه بعضهم ومنعه الدماميني بان سيمويه والمخلاق
حكوه عن الفصحاء (قوله لان لام الابداء لا تدخل على خبر المبتدأ) أي لان لها المصدر فلا تدخل الاعلى المبتدأ نفسه نعم
ترحق مع ان فتدخل على خبرها كراهة افتتاح الكلام بمؤ كدين * أحجب بان اللام هنا زائدة وهي لا تستحق
الصدارة وورد بان زيادتها خاصة بالشعر كقوله مروا بحالي فقالوا ابن سيدكم * فقال من سئلوا أمي لمجهودا وقيل
دخلت مع ان التي بمعنى نعم لشمها باثا كدة لقنما كما زادوا ان بعدما المصدرية في قوله * ورج الغتي لغير ما ان رأيت *
لشمها بالنافية في قوله ما ان أنتم ذهب (قوله ثم حذف المبتدأ) وهو عارده في المعنى بان اللام لنا كيدوا المحذوف يتأفقه
لان التاكيد في مقام اللبس والمحذوف في مقام الاختصار قال الحق الدماميني وهذا مردود فقد سأل سيمويه التخليل كيف
ينطق بالتاكيد من نحو مررت بزيد وها في أخوه انفسه ما فقال انه يرفع بتقديرهما صاحبا انفسهما وينصب بتقدير
أقصد هما انفسهما وهو جمع بين التاكيد والمحذوف

والواقعة ألف التثنية قلبها في الجبر والنصب باء ومن قدر العكس لم يغير الالف عن لفظها
والخامس أنه لما كان الأعراب لا يظهر في الواحد وهو هذا جعل كذلك في التثنية
ليكون المثني كما لمقر دلالة فوج عليه واختصاره هذا القول للامام العلامة تقي الدين أبو
العباس أجدن تيمية رحمه الله تعالى وزعم أن بناء المثني إذا كان مفرد مبنيا أفصح من
أعرابه قال وقد تظن لذلك غير واحد من حذاق النحاة ثم اعترض على نفسه ما مرين
أحدهما أن السبعة أجمعوا على الباء في قوله تعالى إحدى هاتين مع أن هاتين تثنية
ها تاء وهو مبني والثاني أن الذي مبني وقد قالوا في تثنيته اللذين في الجبر والنصب وهي لغة
القرآن كقوله تعالى ربنا أرننا للذين أضلانا وأجاب عن الأول بأنه انما جاء هاتين بالنساء
على لغة الأعراب لمناسبة ابنتي قال فلا عراب هنا أفصح من البناء لاجن المناسبة كما أن
البناء في أن هذان لساحران أفصح من الأعراب لمناسبة الالف في هذان للالف في
ساحران وأجاب عن الثاني بالفرق بين اللذان وهذان بأن اللذان تثنية اسم ثلاثي فهو
شبيه بالزيدان وهذان تثنية اسم على حرفين فهو عريق في البناء لشبهه بالجحروف قال رحمه
الله تعالى وقد زعم قوم أن قراءة من قرأ أن هذان محن وإن عثمان رضي الله عنه قال إن
في المحفف محنا وسبقه العرب بالسنتهاوهذا خبر باطل لا يصح من وجوه أحدها أن
الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتسارعون إلى انكار أدنى المنكرات فكيف يقرون اللحن
في القرآن مع أنهم لا كافة عليهم في إزالته والثاني أن العرب كانت تستعجب اللحن غاية
الاستعجاب في الكلام فكيف لا يستعجبون بقاءه في المحفف والثالث أن الاحتجاج بأن
العرب سبقه بالسنتها غير مقسم لان المحفف الكريم يقف عليه العربي والعجمي والرابع
أنه قد ثبت في الصحيح أن زيد بن ثابت أراد أن يكتب التاوت الهاء على لغة الأنصار فعبره
من ذلك ورفعوه إلى عثمان رضي الله عنهم فامرهم أن يكتبوه بالنساء على لغة قريش ولما
بلغهم رضي الله عنه أن ابن مسعود رضي الله عنه قرأ عتي حين على لغة هذيل أنكر ذلك
عليه وقال أقرئ الناس بلغة قريش فان الله تعالى أنما أنزلهم بلغتهم ولم ينزلهم بلغة هذيل
أه كلامه ملخصا وقال المهدوي في شرح الهداية وما روى عن عائشة رضي الله عنها من
قولها في القرآن محنا وسبقه العرب بالسنتها لم يصح ولم يوجد في القرآن العظيم حرف
واحد الأول وجه صحيح في العربية وقد قال الله تعالى لا تأتونه الباطل من بين يديه ولا من
خافته تنزل من حكيم حميد والقرآن محفوظ من اللحن والزيادة والنقصان أه وهذا
الاثبات هو مشهور عن عثمان رضي الله عنه كما تقدم من كلام ابن تيمية رحمه الله لا عن
عائشة رضي الله عنها كما ذكره المهدوي وانما المروى عن عائشة ما رواه الفراء عن أبي
معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه أنها رضي الله عنها سألت عن قوله تعالى في سورة النساء
والمتقين الصلوة بعد قوله لكن الراسخون وعن قوله تعالى في المسائدة ان الذين آمنوا
والذين هادوا والصابغون وعن قوله تعالى في طه ان هذان لساحران فقالت يا ابن أخي
هذا خطأ من الكتاب روى هذه القصة العلوي وغيره من المفسرين وهذا أيضا بعيد
الثبوت عن عائشة رضي الله عنها فان هذه القراآت كلها موجهة كما مر في هذه الآية وكما

(قوله ومن قدر العكس لم يغير) ثم جعل على هذا ان يقدرا الأعراب على ألف هذا كالف في أو أنه يقدّر حرف التثنية في الأعراب وان المحذوف لعله كالثابت (قوله تثنية اسم ثلاثي) أي لان ال في الذي كلمة أخرى كان هاء ان تثنية في هذا كذلك (قوله فكيف يقرون اللحن) بقصد هذان اللحن من أشد المنكرات شرعا وهو كذلك وفي الحقيقة الثاني والرابع كالدليل للأول فالرابع دليل لقوله كانوا يتسارعون إلى انكار أدنى المنكرات والثاني دليل ليكون اللحن في القرآن من الأشد

(قوله عند الكلام على الجمع) بعد ورقة وبسر (قوله اثنتا عشرة) قالوا عشرة هذا لاجل لسان الاعراب لانه بمنزلة
 الذون في اثنان قلت وكانهم لم يحملوه على غلام زيد لانه نفس القصد ههنا معنى الاضافة اذ ليس القصد بالحكم اثنين
 منسوبين لعشرة بل مجموع العشرة والاثنين في ثم يقولون انون حذف اشبه الاضافة لالاضافة (قوله ليست اختصارا
 للمعاطفين) اي اللذين من ماذ المثني فخرج واحد واحد (قوله وذلك على ان الاصل شهادة بينكم شهادة اثنين) اقول
 او الاصل ذو شهادة بينكم اثنان وكان الشئ رأى ان الاصل بقاء الاول على حاله ومرد ما خلفه اليه (قوله وامشابه
 الخ) مبني على قول التهجور ان الالف تدل على معناه الحقيقي وانه من التشبيهه ببلوغ حذف الاداة والحمل مع الالف وقال
 العلامة التفتازاني انه استعارة ولا يلزم الجمع بين الطرفين لان الاسد ٢٣ مستعار لا مخصوص زيد بل مطلق الرجل

اشباع ثم جعل على زيد
 فعلى كلامه ومن القسم
 الاول اذ المراد بالاشباع
 عين زيد ومعنى قولهم المبتدأ
 عين الخبر انه نفسه بحسب
 المراد ضرورة الاخبار بان
 احدهما هو الآخر فلا
 ينافي اختلافهما مفهوما
 وانه لا استفاد ان هذا
 عين هذا من ذاتهما بل
 حتى يركب تركب الاخبار
 والازم حمل الشئ على
 نفسه وهو لا يفيد فن ثم
 اولوا ابو النجم وشعري
 الثاني في نحو انا ابو النجم
 وشعري شعري بالرجل
 المشهور بالاوصاف الجملة
 والنظم المعروف بالملاعة
 واختلاف المفهوم لا يمنع
 من الحمل انما يمنع منه
 التباس اللفظ وهذا
 تحقيق المقام ووقع لنافية

سبأ في ان شاء الله تعالى في الاثنين الاخرين عند الكلام على الجمع وهي قراءة جميع
 السبعة في المعين والصائبون وقراءة الاكثر في ان هذان فلا يتجه القول بانها خطأ لاختلافها
 في العربية وشعرها في النفل ثم قلت (والحق به اثنان واثنان وثنتان مطلقا وكلتا وكلتا
 مضافين الى ضمير) واقول الحق بالمثني خمسة الفاظ وهي اثنان لثلاثتين واثنتان لاثنتين
 في لغة الحجاز هذان لهما في لغة عجم وهذه الثلاثة تجري مجرى المثني في اعرايه دائما من غير
 شرط وانما لم يسمها مثناة لانها ليست اختصارا للمعاطفين اذ لا مفرد لها الا قال اثنان ولا اثنة
 ولا ثنت ومن شواهد رفعها بالالف قوله تعالى فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا فافانثنا فاعل
 بانفجرت وقوله تعالى شهادة بينكم اذا حضر احدكم الموت حين الوصية اثنان فاثنان مرفوع
 اما على انه خبر المبتدأ وهو شهادة وذلك على ان الاصل شهادة بينكم شهادة اثنين حذف
 المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فارفع ارتقاؤه وانما قدّرنا هذا المضاف لان المبتدأ لا بد
 ان يكون عن الخبر نحو زيد اخوك وامشابه فهو زيد اسد والشهادة ليست نفس الاثنين
 ولا مشبهة بهما واما على انه فاعل بالمصدر وهو الشهادة والتقدير ومما فرض علمكم ان
 يشهد بينكم اثنان ومن شواهد النصب قوله تعالى اذ ارسلنا اليهم اثنين قالوا ربنا ائتنا
 اثنتين فاثنتين مفعول به واثنتين مفعول مطلق اي اما اثنين وكذلك احييت الاثنين ومنه
 ايضا قوله تعالى وبعثناهم اثني عشر نقيبا فاثني مفعول بعثنا وعلامة نصبه الياء
 والاكملتان الرابعة والخامسة كلوا وكلتا وشرا جرائهما مجرى المثني اضافة هما الى الضمير
 تقول حامي كلاهما او ارب كلاهما ومررت بكليهما او كذا في كتاب قال الله تعالى اما ليلعن
 عندك الكبير احدهما او كلاهما فاحدهما فاعل وكلاهما معطوف عليه والالف
 علامة لرفعها لانه مضاف الى الضمير وقرأ امليا غان بالالف فالف فاعل واحدهما
 فاعل بفعل محذوف تقديره ان سانه احدهما او كلاهما وفائدة اعادة ذلك التوكيد
 وقيل ان احدهما بدل من الالف وفاعل يغان على ان الالف علامة وليس اثنان

كلام مع غيره واحد ثم ان السعد استدل بانهم لو كان اسدا قباعا على حقيقته كما قالوا لكان حامدا فلا يتعاقب به الجوارح والجورور
 في قوله * اسد على وفي المحروب نامة * وقوله * والضرا غربة عليه واجبناعته بانه يتعاقب بالاشجاعة والبكاه
 المستفادين من اسد واغربة من حيث انهم ما يدلان على حذفهما أي اسد محترى على واغربة تنوح عليه او بمعنى التشبيه
 أي شبهه على أي بالنسبة لي وكذا الثاني لكن الحق انه بعيد (قوله وفائدة اعادة ذلك التوكيد) أي فهذا الشرط توكيد
 للاول فلا يحتاج لجواب آخر كما لا يحتاج الفعل المؤكد لفاعل (أقول) ولا اعادة هنا ايضا فائدة هي انه لا فرق بين الواحد
 والاثنين نصا وان كان الواحد يفهم من ذكر ضمير الاثنين قبل بالاولى (قوله وليس اثنان) اما الثاني فلان لغة كلوني
 البراءت ضميعة ومع ذلك فعلمة التثنية انما تصح لو كان الفاعل مثنى جرما وهذا الاول وهو احدهما مفرد لا يصح

استناد علامة التثنية له وأما الأول فلأن البدل هو المقصود بالحكم لكونه غير الأول أما ذاتا كبدل الاضراب والنسيان والفاظ كرايت زيد الفرس والاشغال كنفعني زيد عمله وأما بالكتابة والحزبة فنحو كالت الغف ثلثة وأما باختلاف الوصف والجنون كجاء زيد أخوك ولا يحسن قصد واحد هنا لخصا المراد التأكيد والتعميم فليتأمل (قوله الخامس جمع المذكر السالم) انما يقاس في علم أوصفة وإذا جمع العلم قصدت كبره فلذا تدخل عليه أل نحو الزيدون فمن ثم قال الدمامي وسأل الماشي شرطتهم وجوده * لا مرفل تقص النجاة يرهه * فلما وجدت ذلك الأمر حاصلا * أيتم ثبوت الحكم لا يفقده أن قلت ما صحه كلامه ما مانع من انه يحكمه بأقضية على علمه ولا تنزل الا اذا أتت ال كما فعل بالعلم المفرد ان دخلت عليه أل أو أضيف نحوه * علاز يدنا يوم النقا راس زيدكم * ليلاتي منكر قلت أنت خير بيان زيدون لا يفيد تعبنا أبدأ فقد زالت علمه أن قلت لم جمعوا النكرة تاويلا عن العلم المقصود تشكيكه وامتنعوا من جمع النكرة الاصلية قلت لان حق محقق علامة كجمع أن يكون لا لوصف لشبهه بالفعل في يضربون والعلـم يقول بالمسمى فيرجع للوصف بخلاف النكرة الاصلية ثم يمكن الجواب عن اشكاله أيضا بان الحرف المصدرى فان شرطه ملك الفعل قاسا وجوده ثم يحذف عنده سبكه لا يظهر له أثر ثم هذا عندهم يسمى بالماضي كما حققه القطب الرازي في شرح الرسالة الشمسية ثم لا بد أن يكون معربا إذ المنبات لاحدا لها في الجمع بل يجمع ٢٤ ذوق في المذكر ذات في المؤنث وبضا فان للاسم مراد منه لفظه نحو

فقال ذلك فان أضفنا إلى الظاهر كانا بالالف على كل حال وكان اعرابها حينئذ بحركات مقدرة في تلك الالف قال الله تعالى كلنا الجنين آتت كلها أي بكل واحدة من الجنين أعطت ثم رتبها ولم تنقص منه شيئا فكلنا تبدأ آتت كلها فعل ماض والتاء علامة التانيث وقاعله مستر ومفعول ومضاف اليه والجملة خبر وعلمة الرفع في كلنا ضمة مقدرة على الالف لانفس الالف فانه مضاف للتاء ثم قلت (الخامس جمع المذكر السالم) كازيدون والمسلمون فانه يرفع بالواو ويجري وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها) وأقول الباب الخامس مما خرج عن الاصل جمع المذكر السالم واحتزرت بالمد كعن المؤنث كهنذات الزينات والسالم عن المكسر كغلمان وزود وحكم هذا الجمع انه يرفع بالواو وينصب بالياء المكسور وما قبلها المفتوح ما بعدها نياية عن الكسرة والفحة تقول جاء الزيدون والمسلمون ومررت بالزيدين والمسلمين ورأيت الزيدين والمسلمين وانما مثلت بالثاني ليعلم ان هذا الجمع يكون في أعلام العقلاء

جاء ذو وسيدويه أو ذات خدم أي أصحاب هذا الاسم الموضوع لهم وكذلك المركب المزجي بالاضافي فيجمع صدره ويضاف ليعجزوا الكوفيون بجوزون جمع الجمع كذا ذكره مؤاذا زهرية قلت واطلاق المذهبين لا يحسن بل يقال ان كان المضاف اليه واحدا والمضاف هو المتعدد جمع المصدر فقط نحو طاعة عبد

زيدا ما ان كان كل منهما متعديا بان كان عبد زيد المصري وعبد زيد المكي وعبد زيد الشامي وصفاتهم فالوجه جمعهم نحو عبيد الزود ولا يجمع بالواو والنون الا العاقل فان سمع غيره فخطى ولا يجمع فعلا نفعي ولا أقول فعلاء ولا ما يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا مذكر لا مؤنث له كأدروا كراعيكم الادرة والنكرة الى ذلك أشرت بقولي ويجمع تصحيا مذكر عاقل بناء ومزجيا مع التاء قد عدم وفلان فعلى مثله افعل لها فجمع مع التصحيح باباه عن وان تستوي أنثى في لفظ مع الذكر أو انعدم التانيث فالجمع مع عدم وذو مثل ذات يجمعان وصفهما الى ما عني أور كيوه من الكلام بصدره مضاف جمعه وهو فيها يجوزوا الكوفي بشرى لمن فهم هذا وعبد الله علمنا سقاس جمع صدره بالواو والنون لانه علم العاقل اذ حره العلم له حكم العلم كما نعوها برية في أي هرية للعلمية والتانيث (قوله المكسور ما قبلها) أي بولوة قد ران نحو المصطفى فان أصله المصطفى قلت الياء ألفا تحركها واقتراح ما قبلها ثم عذفت لالتقاء الساكنة مع الياء الثانية (قوله المفتوح ما بعدها) أي قول من بكسره نطق وعليه * وقد جاوزت حد الاربعين * ويحذف انه على احرانه مجرى حين (قوله السالم) قيل هو وصف سببي للجمع لان السالم من التغيير بناء المفرد قلت بل يقال هذا الجمع سلم من تغييره عن بناء واحد

(قوله ليمان فضل الصلاة الخ) ان قلت مسلم في الزكاة لا الرسوخ في العلم قلت علم بلا عمل لا ثمرة فيه ان قلت ما تصنع في
 الايمان قلت الصلاة لا تصح الا بالايمان فهم مؤمنون وزمادة (قوله وبالمقيمين الصلاة وهم الانبياء) فيه أنه يقال لا معنى
 للايمان بما أنزل اساقبله من الانبياء لا مع الايمان بنبيوتهم فهذا ما خذوا عن قوله الا أن يحجب بان المراد الانبياء الذين
 لم ينزل لهم شيء بل مرسلون بشيء من قبلهم كانبيا بني اسرائيل بعد موسى ولا يحجل على الانبياء غير المرسلين لانهم لا يحجب
 الايمان بهم لعدم أمرهم بالنبي صلى الله تعالى وما كاتم مدني حتى نبه رسول الله صلى الله تعالى بالمقيمين عطف على الضمير في منهم
 وهو بعيد ويحتمل أنه عطف على الضمير في السك والكتاب أنزل للنبي ولا تبعاه قال الله تعالى يا أيها الناس قد جاءكم
 موعظة من ربكم (قوله وأما الآية الثانية ففيها أيضا وجهه) ٢٥ أقول من جملة الأوجه المحتملة أن يكون

الصائبون عطفًا على ضمير
 آمنوا وقد فصل بغاصل ما
 (قوله والنصارى عطفًا
 عليه) أقول الذين هادوا
 والنصارى اعرابهم غير
 ظاهر لأن الأول محلي
 والثاني تقدير فيكون
 كل منهما عطفًا على الذين
 آمنوا والمقطوع عن العطف
 هو الصائبون وحده كما
 قطع في الآية السابقة
 المقيمين (قوله عما في خبر
 ان مع اسمها وخبرها) أو
 حذف قوله مع اسمها
 وخبرها كان أوضح لانها
 في خبر ان الذين
 آمنوا بالانبياء من آمن
 منهم أي بقلبه) أو المراد
 من استمر على ايمانه وكل
 هذا التي يجعل الذين هادوا
 مقطوعا عن العطف أما ان
 جعل معطوفا كالنصارى

وصفاتهم فان قلت فما تصنع في المقيمين من قوله تعالى في سورة النساء لكن الرسوخون
 في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة فانه
 جاء بالياء وقد كان مقتضى قياس ما ذكر أن يكون بالواو لانه معطوف على المرفوع
 والمعطوف على المرفوع مرفوع وجميع المذكر السالم يرفع بالواو كما ذكرت وما تصنع
 بالصائبون من قوله تعالى في السورة التي تبين ان الذين آمنوا والذين هادوا والصائبون
 فانه جاء بالواو وقد كان مقتضى قياس ما ذكر أن يكون والصائبين بالياء لانه معطوف
 على المنصوب والمعطوف على المنصوب منصوب وجميع المذكر السالم ينصب بالياء كما
 ذكرت قلت أما الآية الأولى ففيها وجه أرجحها وجهان أحدهما أن المقيمين نصب على
 المدح وتقديره وأمدح المقيمين وهو قول سيدييه والحققين وإنما قطعت هذه الصفة عن
 بقية الصفات ليمان فضل الصلاة على غيرها وثانيهما أنه مخفوض لانه معطوف على ما في
 قوله تعالى بما أنزل اليك أي يؤمنون بالكتب وبالمقيمين الصلاة وهم الانبياء وفي مصحف
 عبد الله والمقيمين بالواو هي قراءة مالك بن دينار والبخاري وعبد بن القتيبي ولا اشكال
 فيها وأما الآية الثانية ففيها أيضا وجه أرجحها وجهان أحدهما أن يكون الذين هادوا
 مرتفعًا بالانبياء والصائبون والنصارى عطفًا عليه والخبر محذوف والجملة في نية الخبر
 عما في خبر ان مع اسمها وخبرها كانه قيل ان الذين آمنوا بالانبياء من آمن منهم أي بقلبه
 بالله الى آخر الآية ثم قيل والذين هادوا والصائبون والنصارى كذلك والثاني أن يكون
 الامر على ما ذكرنا من ارتفاع الذين هادوا بالانبياء وكون ما بعده عطفًا عليه ولكن يكون
 الخبر المذكور له ويكون خبر ان محذوفًا مبدلًا عليه بخبر المبتدأ كانه قيل ان الذين آمنوا
 من آمن منهم ثم قيل والذين هادوا الى آخره والوجه الأول أجود لان الحذف من الثاني
 لدلالة الأول أولى من العكس وقرأ أبي بن كعب والصائبين بالياء وهي مروية عن ابن كثير
 ولا اشكال فيها ثم قلت (ونحن به أولو طامون وأرضون يسنون وعشرون وباهما)

ش فاعني من آمن من مجموع الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى ومصدق من آمن هم الذين
 آمنوا كلهم ومن تبعهم من اليهود والنصارى (قوله وطامون) قيل هو ليس جمع العالم بل اسم جمع لان الجمع أوسع دائرة
 من مفرد وطامون فاصر على العقلاء وعالم لكل ماسوى الله قات الحق أنه جمع وان مفرد عالم بمعنى صنف من العقلاء
 كالروم والبربر والمغربي نعم يستوف الشرط (قوله وباهما) أقول باب سنون كل ثلاثي حذف لانه وعوض عنها هاء
 التانيث ولم يكسر فخرج شعبة أنه كسره على شفاءه وباب عشرين من ثلاثين الى تسعين قيل انما كان ملحقة لاجتماعه لانه لو
 كان كذلك لصدق عشرون على الثلاثين وثلاثون على تسعة وقس الباقي قات لو فرض أنه جمع عشرة فليس علمًا ولا
 صفة مع أن فيه التاء ومع ما فيه من الحذف وتغيير الشكل

(قوله وعليون ونحوه) أقول نحوه كل جمع سمي بمفرد لان عليين اسم لا على مكان في الجنة وما ذكره في المسمى به هو أحد أوجه شدة هروقة وقد يلزم المنع من الصرف كهيرون والظاهر أنه للعامة وشبهه العجة أو يلزم الياء مع ما يجزى كات على النون كبحي (قوله على أن لا يؤثوا) لان الحذف يتعدى بعلى والمخوف عليه هو جواب القسم وهو هنا عدم الاتباء لا الاتباء (قوله لان لا تضلوا) ٢٦ يحتمل أن التقدير محاذة أن تضلوا ولا حذف أى بين لكم صلاحيكم أى ما فيه

ضلالكم لتجنبوه (قوله) فانها اسماء جوع ظاهرة أن اسماء العدد اسماء جوع كشرين وعليه فغيرها الذي من معناها لان لفظها واحد أقول والظاهر أن اسماء العدد لا تعد اسماء جوع انما اسماء الجوع ما وضعت لجاعة غير الدالة على كبتها كالجحش والركب (قوله منبر) من نبر اذا ارتفع قاله الجوهري (قوله سنو) في طرة عن شرب يسكون النون وعليه ففتحها في ستة لمناسبة التاء (قوله) وأصل سائيت سائوت لم يحو له بالياء لانه سمع سنوت ولم يسمع سنات والتركيب يرد الاشياء الى اصولها (قوله) مع بقاء المعنى أى ونو احتمالا كفى جملة بدلا من ثلاث فانه لو قيل لبثوا في كهفهم سنين اقل

وأهلون وعليون ونحوه) وأقول الحق بجمع المذكر البالي ألفاظها أولو وليس بجمع وانما هو اسم جمع لا واحد يدل على لفظه وانما له واحد من معناه وهو ذو ومن شواهد قوله تعالى ولا تأتوا أولوا الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القرى لانها تاتى فعل مضارع مجزوم بدلالة النامة وعلامة جزمه حذف الياء وأصله ياتى ومعناه يتحلف وهو يفعل من الالة وهي الممين أو من قوله هم ما أوتوا جهنم ما أوتوا من الله تعالى لا أن تضلوا أى لا تضلوا وعلى الثاني فاصله فى أن يؤتوا الخذف على ولا كما قال الله تعالى بين الله لكم أن تضلوا أى لا تضلوا وعلى الثاني فاصله فى أن يؤتوا الخذف فى خاصة وتقرئ ولا تاتى وأصله ياتى وهو يفعل من الالة وأولو فاعل ياتى وعلامة رفعه الواو وأولى مفعول يؤتوا وعلامة نصبه الياء وقال الله تعالى ان فى ذلك لذكرى لأولى الالباب فهذه مثال المجزور وذلك مثالا لرفع و المنصوب وعلماءون وعشرون وبابا الى التسعين فانها اسماء جوع أيضا لارادها من لفظها ومنها أرضون وهو بفتح الزاء وهو جمع تكسيرا مؤنث لا يعقل لان مفردة أرض ساكن لراء والارض مؤنثة بدليل وانخرجت الارض اتقالمسا وهى بمالا يعقل قطعاً وانما حق هذا الاعراب أى الذى يجمع بالواو والنون أن يكون فى جمع تصحيح لذكر كعاقلة تقول هذه أرضون ورأيت أرضين ومررت بأرضين وفى الحديث من نصب قيس بن سبر من أرض طوقه من سبع أرضين يوم القيامة وربما سكنت الزاء فى الضرورة كقوله

لقد خبت الارضون اذ قام من بنى * هذا خطيب فوق أعواده نبر ومنها سنون وهو كارضون لانه جمع سنة وسنة مفتوح الاول وسنون مكسور الاول وسنة مؤنث غير عاقل وأصله سنوا وسنة بدليل قولهم فى جمع بالالف والتاء سنوت وسنات وقولهم فى اشتقاق الفعل منه سائيت وسائيت وأصل سائيت سائوت فقلعوا الواو باء حين تجاوزت متطرفة ثلاثة أحرف ومن شواهد سنين قوله تعالى ولنبشوا فى كهفهم ثلاثمائة سنين وقرأناه على وجهين ثبوتة وغير متبوتة فنونها سنين بدل من ثلاث فهى منصوبة والياء علامة النصب قبل أو مجزورة بدل من مائة والياء علامة المجزوفة نظرا لان البدل يتمرأهته احلاله محل الاول مع بقاء المعنى ولو قيل ثلاث سنين اختل المعنى كما ترى ومن لم يثبتها فسنين مضاف اليه فهى مخفوضة والياء علامة المخفض ولم تقع فى القرآن مرفوعة ومثاله اقول الثقاتل

ثلاثمائة فلم يذهب المعنى بالاكلمة ثم مراده مع بقاء المعنى المراد الاختصار به فدخل بدل البعض لانه اذا قلت كالت الرغيف ثلث فاسندك الال للرغيف أو لاس من حيث وقوعه على كل جزء من أجزائه والا كان كذا بل من حيث تقع بقاء على سبيل الاجمال الصادق بوقوعه على بعضه وهو المراد ولا شك أنه يحل بالاحلال البدل محل المبدل منه (قوله رمن لم يثبتها فسنين مضاف اليه) ويكون على القليل كما قال ابن مالك ومائة والالف للمفرد أضف * ومائة بالجمع نزل اقدر فى

(قوله والمحذف بالآخر اولى) يقال هذا اذا حذف الحذف من اول الكلمة وآخرها وليس كلا منافيه وكانه قصد الترقى أى أولاً تلفت إلى أن هذه كلمة وهذه جزء بل ولو قطعنا النظر عن ذلك فهذه آخر وهو يحصل التغيير (قوله الثالث أن الأولى لا تبدل على معنى الخ) هذا من لوازم كون الأولى خيرة كلمة والثانية كلمة (قوله وهو كلمة مستقلة) مراده أنه لا يعد جزءاً مقابله بأن يكون لام الكلمة مثلاً فقوله ولا يوصف بأنه آخر عطف لازم وليس مراده بالكلمة مانسة متقل قطعاً ولا لفظاً وضع معنى مفرد لا يتفاهم فيه وإفادة التمكن فيه ليس لأنه موضوع لثمة كزيد للذات المعلومة كالأخفى على ذى مسكة ثم مما يقوى أن المحذوف في يعفون اللام لا الضمير تعين ذلك في يرمون ويتشون والاصل يرميون ٢٨ ويحشون والمحذف للساكنين بعد النقل في الأول والقلب في الثاني (قوله

ولهذا اذا دخل عليه الجازم) بالاشارة لما سبق من أنه مستند ضمير الجميع لا واو النسوة (قوله ونحو أنه من يتقى ويصبر مؤول) اثبات الياء وجرم يصبر قراءة قبيل قال الفارسي هو من العطف على المعنى الذى يقال له في غير القرآن العطف على التوهيم من موصولة فهذا أثبت ياء يتقى وجرم يصبر على معنى من لأنها مع كونها موصولة ضمنت مدنى الشرط فهو عطف على يتقى لأنه في المعنى مجزوم وقيل بل وصله بنية الوقف كقراءة نافع ومحماي ومما في يسكون ياء محماي وصله وقيل

كلمة والثانية كلمة وحذف جزء أسهل من حذف كل الثاني أن الأولى آخر الفعل والمحذف بالآخر اولى الثالث أن الأولى لا تبدل على معنى والثانية دالة على معنى وحذف ما لا يدل أولى من حذف ما يدل ولهذا الوجه حذفوا لام الكلمة في نازوقا ض دون التثوين لأنه جىء به لمعنى وهو كلمة مستقلة ولا يوصف بأنه آخر إلا آخر الياء ويزيد وجهاراً وهو أنه صحيح والياء معتلة فلما حذفوا الواو صار وزن يعفون يعفوا فاعرف الفرق ثم قلت أدخلت عليه الناصب أو الجازم قلت الرجل لم يعفوا ولن يعفوا فاعرف الفرق ثم قلت (السابع الفعل المعتل الآخر كيعزرو ويخشي ويرمى فانه مجزوم بحذفه ونحوه من يتقى ويصبر مؤول) وأقول هذا خاتمة الأبواب السبعة التي خرجت عن القياس وهو الفعل الذى آخر مصرفه وهو الواو والالف والياء فانه مجزوم بحذف الحرف الأخير زيادة عن حذف الحركة تقول لم يعز ولم يخش ولم يرم قال الله تعالى فليدع ناديه اللام لا أن يمدح قول مضارع مجزوم وعلا مة جزمه حذف الواو وناديه مفعول ومضاف اليه وظهرت الفتحة على المنقوص ففتحه والتقدير فليدع أهل ناديه أى أهل محله وقال الله تعالى ولم يخش إلا الله ولم يؤت سعة من المال فهذان مثالان لمحذف الالف وقال الله تعالى لما يقض ما أمره لما حرف جزم لنفى المضارع وقابله ما ضا كان لم كذلك والمعنى أن الإنسان لم يقض بعدما أمره الله تعالى به حتى يخرج من جميع أوامره وهذا مثال حذف الياء والله أعلم وأما قوله تعالى أنه من يتقى ويصبر يثبت البناء في يتقى واستحان الزاء في يصبر على قراءة قبيل فقول هذا جواب سؤال تقديره أن الجازم وهو من دخل على يتقى ولم يحذف منه حرف العلة وهو الياء فاجواب عنه أن من موصولة لأنها شرطية وسكون الزاء من يصبر ما لتوالي حركات الياء والراء والفاء والهمزة فتحة فأولاً أنه وصل بنية الوقف أو على العطف على المعنى لأن من الموصولة بمنزلة الشرطية لعمومها وإيهامها بالامن على الأصل ثم قلت

بل سكون لتوالي الحركات في كلمتين كما في ما ذكره وشعره يسكون واقترهما قلت * فصل

أمكن يفرق بأن الضمير له اتصال شديد بعامله فكأنهما كلمة وقيل من شرطية وهذه الياء اشباع ولام الفعل بحذف الجازم أو هي لام الفعل واكتفى بحذف الحركة المقدرة والأخيران باتيان في قوله وتفعلك مني شيخه عديمة * كان لم ترى قبلى أسيراً بما

* بما لاقت لبون بن زياد وقوله هجوت زيان ثم جئت متعذراً * من هجوت زيان لم تهجو ولم تدع وتريد هذا احتمال الضرورة وأما سقرئك فلا تنسى فلانافية لأنها أى فقامت بناسن (قوله اللام لا أن يمدح) لكننا مستعملة هنا في التهديد توسعاً (قوله أهل ناديه) فهو مجازاً المحذوف أو أطلق المحل على الحال وأنه مجاز عقلي في النسبة الإيقاعية والمجلة محل المجول وهو المجلس

بل سكون لتوالي الحركات في كلمتين كما في ما ذكره وشعره يسكون واقترهما قلت * فصل

أمكن يفرق بأن الضمير له اتصال شديد بعامله فكأنهما كلمة وقيل من شرطية وهذه الياء اشباع ولام الفعل بحذف الجازم أو هي لام الفعل واكتفى بحذف الحركة المقدرة والأخيران باتيان في قوله وتفعلك مني شيخه عديمة * كان لم ترى قبلى أسيراً بما

* بما لاقت لبون بن زياد وقوله هجوت زيان ثم جئت متعذراً * من هجوت زيان لم تهجو ولم تدع وتريد هذا احتمال الضرورة وأما سقرئك فلا تنسى فلانافية لأنها أى فقامت بناسن (قوله اللام لا أن يمدح) لكننا مستعملة هنا في التهديد توسعاً (قوله أهل ناديه) فهو مجازاً المحذوف أو أطلق المحل على الحال وأنه مجاز عقلي في النسبة الإيقاعية والمجلة محل المجول وهو المجلس

(قوله ويسمى مقصورا) القصر في اللغة المحذور ومنه حوزة مقصورات في الخيام أي محبوسات على أزواجهن لانهن بهم بدلا محبسة عن المدوع ظهور الاعراب (قوله ويسمى منقوصا) لنقصه عن ظهور بعض الحركات (قوله والضمة والفتحة في نحو يخشى الخ) تقدير الحركات في الفعل المعتل مذهب سيبويه ومن تبعه وعليه يظهر ان الحجاز حذف الحركة المقدرة وان حرف الهاء محذوف عند الحجاز لانه وعن ابن السراج ومن تبعه ان لا تقدر حركات لان الاعراب في النزل خلاف الاصل فلا حاجة لتقديره وعلمه بالحجاز حذف نفس الحرف لانه لم يجد حركة ذكر الشيخ في بعض كتبه اه لمخضامن الفا كهى في شرح هذا المتن (قوله لانها كسرة المناسبة) وقوله انها ذهبت وان كسرة أخرى لا موجب له (قوله فان الباء تثبت الخ) أي فصيح انه مستثنى من قولنا تقدر فيه الحركات الثلاث اذ لا حركات ثم واما قوله وليس شيء من الحرف المدغم الخ فهو استثناء فائدة له لانه عدم كسر ما قبل الباء وليس قصده انه مستثنى من كسر ما قبل الباء حتى يبقى أول الكلام الذي يفيدانه مستثنى من تقدير الحركات خلافا لما في الفا كهى ٢٩ ثم انه سكت عن الجمع حالة الرفع

وذهب أبو حسان الى أن الواو موجودة غاية الامر انها انصرفت لصورة الباء والمقدرا لا وجود له وهو وجهه وانما القول ببقاء حرف الرفع مع عامل النصب متغير امر ودوبقاء عامل الرفع هو وانما جعل القلب لعلية تصريفية وذهابه هناك فيذهب معه حروفه بالكسرة وذهب الامام العبدية ابن الحاجب الى ان الواو مقدرة للثقل فرد عليه بان الحركة في الفتى قبل قاب لانه الفاعلة مقدرة للثقل واصله فتى أو فتور في القاموس ما يدل لهما وقد حكم بالتعذر نظرا للحالة

* (فصل تقدر الحركات كما هي في نحو غلامي ونحو الفتى ويسمى مقصورا والضمة والكسرة في نحو القاضي ويسمى منقوصا والضمة والفتحة في نحو يخشى والضمة في نحو يدع ويرى) وأقول الذي تقدر فيه الحركات ثلاثة أنواع ما تقدر فيه الحركات الثلاث وما تقدر فيه حركتان وما تقدر فيه واحدة فالما الذي تقدر فيه الحركات الثلاث نحو كان أحدهما ما أضيف الى باء المتكلم وليس مثنى ولا جمع عند ذكر سالما ولا منقوصا ولا مقصورا وذلك نحو غلامي وغلامتي ومسلماني فهذه الامة ونحوها تعرب بحركات مقدرة على ما قبل الباء والذي منع من ظهورها أنهم التزموا ان ياتوا قبل الباء بحركة تحذفها وهي الكسرة فاستحال حذفها ليجي بحركات الاعراب قبل الباء اذ الحذف الواحد لا يقل حركتين في الآن الواحد فيقول غلام غلامتي فيكون علامة مرفعة ضمة مقدرة على ما قبل الباء ورايت غلام غلامتي فتكون علامة انصبه فتحة مقدرة على ما قبل الباء ومررت غلامتي فتكون علامة جرة كسرة مقدرة على ما قبل الباء لاهذه الكسرة الموجودة كما زعم ابن مالك فانها كسرة المناسبة وهي مستحقة قبل التركيب وانما دخل عامل الجبريد استعراها واحتزرت بقولي وليس مثنى ولا جمع عند ذكر سالما من نحو غلامتي ومسلماني فان الباء تثبت فمما جرا ونصبه امدغمة في باء المتكلم والالف تثبت في المثنى رفعه وليس شيء من الحرف المدغم ولا من الالف قابلا للتحريك وقولي ولا منقوصا لان الالف المنقوص تدغم في باء المتكلم فتكون كالمثنى والمجوع جرا ونصبه وقولي ولا مقصورا لان المقصور تثبت الف قبل الباء والالف لا تقبل الحركة فهو كما مثنى رفعه قال الله تعالى يا بشرى هذا غلام فذوديت البشرى

الراثة فليكن مسلمي كذلك اذ مادامت الباء الاولى تتعذر الواو أو قول يجب باننا ننشر للحالة الراثة فيمكن ان المانع من حركة الفتى كون الالف لا تقبل التحريك وهو وصف ذاتي لازم فظهور الحركة متعذر واما المانع من ظهور الواو في مسلمي فهو تحقق الباء وهو ليس لازم لمجواز حذفها فتاتي الواو يقال مسلمي لانه ثقيل فالمانع منه الثقل وهذا لاغبار عليه (قوله وقولي ولا منقوصا لان باء المنقوص الخ) اعلم ان هذا الذي ذكره انما يصلح عليه لعدم كسر ما قبل الباء لا لخروجه عن تقدير الاعراب وكأنه رأى انه مستثنى من تقدير الحركات لمحركة المناسبة وهو ظاهر اذ المقصور مع الباء تقدر للتعذر كاله بدون باء واما المنقوص فيقدر لمانع السكون العارض للادغام في الحركات الثلاث ولا ينبغي أن يقال المانع اشتغال المحل بالسكون لان السكون عدم الحركة وانما يشغل الوجودي (قوله فتذوديت البشرى الخ) أقول النداء طلب الاقبال ولا معنى لتوجهه حقيقة للبشرى والمحسرة فاعل بالثنية وحسرة وبشرى معمول محذوف أي أنت بشرى بشرى وانحسر حسرة أو ان المنادى محذوف أي يا هؤلاء امثلا أو انه نداء مجازي شبه البشرى والمحسرة بشخص منادى تأمل

مضافة الى باب المتكلم وفي الالف فتحة مقدرة لانه منادى مضاف وقرأ الكوفيون
 بأشربى بضم السين مضافة فالقدر في الالف اما ضمة كما في قولك افعى لمن واما فتحة على انه
 نداء شائع مثل باحسرة على العاد الا أنه لم يتون ليكون لا يسمرف لاجل ألف التانيث
 والنوع الثاني المقصور وهو الاسم العرب الذي في آخره ألف لازمة كالفتى والعصا
 تقول جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى فتكون الالف ساكنة على كل حال وتقدر
 فيها الحركات الثلاث لتعذر تحريكها ومن محاسن بعض الفضلاء انه كتب من مدينة
 قوص الى الشيخ العلامة بهاء الدين محمد بن النحاس الحلبي رحمه الله يشوق اليه
 ويشكوه فحوله فقال

سلم على المولى البهاء وصف له * شوق ابنه وانىء لحوكة
 أبدا يحركنى اليه تشوقى * جسمى به مشطوره منهوكة
 لكن تحت لبعده فكأننى * ألف وليس بممكن تحريكه

وأما الذى تقدر فيه الحركة فممكن أحدهما ما تقدر فيه الضمة والكسرة نقط وتظهر
 فيه الفتحة وهو المقصور وهو الاسم العرب الذى آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو
 القاضي والداعي تقول جاء القاضي ومررت بالقاضي بالسكون ورأيت القاضي بالتحريك
 وانما قدرت الضمة والكسرة للاستئصال وانما ظهرت الفتحة للجنة قال الله تعالى فليدع
 نادية أجبوا داعي الله واني خفت الموالى كالأذابات التراقي والتراقي جمع ترقة يفتح
 التاء وهى العظم الذى بين نقرة النحر والعاتق والنوع الثانى ما تقدر فيه الضمة والفتحة
 وهو الفعل الممثل بالالف تقول هو يبخشى ولن يبخشى فإذا جاء المجزم ظهر بحذف الأخر
 فقلت لم يبخش قال الله تعالى ولا تنس نصيبك من الدنيا وأما الذى تقدر فيه حركة
 واحدة فهو شأى الفعل المعتل بالواو كيدعوا والفعل المعتل بالياء كيرمى فهذان تقدر
 فيهما الضمة فقط للاستئصال تقول هو يدعوه ويرمى فتكون علامة رفعه ماضية مقدرة
 ويظهر فيها شيان أحدهما النصب بالفتحة وذلك لخفتهم انحولن يدعوا ويرمى قال
 الله تعالى لن ندعوه من دونه لها ان يؤتهم الله خيرا انفعى به بلادة ميتا ونسقه الدس
 ذلك بقادر على أن يحيى الموتى لن نغنى عنهم أموالهم الثانى المجزم بحذف الآخر نحو لم
 يدع ولم يرم قال الله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم ولا تنس الفساد فى الارض ولا تمس
 فى الارض مرحا وانتصاب مرحا على الحال أى ذا منى وقرئ مرحا كسر الزاء ثم قلت

بـ البناء ضد الاعراب والمبني اما أن يطرده فيه السكون وهو المضارع
 المتصل ببنون الانان نحو يبرصن ومرضن أو الماضى المتصل بضمير رفع مقترن
 كضربت وغيره أو السكون أو نائيه وهو الامر نحو اضرب واضربوا واضربوا واضربى
 وانزوا وخس وارم) وأقول قدمضى أن الاعراب أنظرها رومة قد يرحله العامل فى آخر
 الكلمة وذكرنا أن البناء ضد الاعراب فكأننى قلت ليس البناء أن يرحله العامل
 فى آخر الكلمة وذلك كالكسرة فى هؤلاء فان العامل لم يحل بديل وجودها مع جميع
 العوامل والبناء (زم آخر) الكامة حالة واحدة لفظا ووقف ديرا وذلك كزوم هؤلاء

(قوله المولى البهاء) وفى
 نسخة الهبى وفى آخر مولى
 البهاء بالاضافة قبل
 الشوق خارة الفراق
 وتزول بالمشاهدة وهوالم
 والتشوق لذة وهو اعتناء
 القلب بمحاسن المحبوب
 وتعلقه وهو يحصل مع
 المشاهدة حسنا وذهنا
 وبضعفه الفراق والمشهور
 التبت حذف نصفه
 والمنهوك حذف ثلثه
 استعبر للضعف والثنى
 أشد وقوله ليكن الخ
 استندراك بنفى امكان
 الحركة على اثباتها فى قوله
 أبدا يحركنى

للكسرة وهذا الضمة وأبن الفتحة وما فرغت من تفسيره شرع في تفسيره فقسمته تقسيما
 غير بالمسبق اليه وذلك أنني جعلت المبني على تسعة أقسام الاوّل المبني على السكون
 وقدمته لانه الاصل والثاني المبني على السكون أو ثابته المذكور في الباب السابق
 وثبت به لانه يشبه بالسكون في الخفة والثالث المبني على الفتح وقدمته على المبني على
 الكسرة لانه أخف منه والرابع المبني على الفتح أو ثابته المذكور في الباب السابق
 والخامس المبني على الكسرة وقدمته على المبني على الضم لانه أخف منه والسادس
 المبني على الكسرة أو ثابته المذكور في الباب السابق والسابع المبني على الضم
 والثامن المبني على الضم أو ثابته والتابع ما ليس له قاعدة مستقرة بل منه ما يبنى على
 السكون وما يبنى على الفتح وما يبنى على الكسرة وما يبنى على الضم وما شربها مفصلة
 ان شاء الله تعالى شرط ان يل عنها اخفاءها

* (الباب الاول ما زعم البناء على السكون) * وهو نوعان أحدهما المضارع المتصل
 بنون الأنثى كقوله تعالى والمطلعات يتربصن والوالدات يرضعن فيتربصن وتربصن
 فعلا من مضارعان في موضع رفع مخلوها من الناصب والمجازم ولكنهما لم يأتيا بـ **ن**ون
 النسوة بنوا على السكون وهذان الفعلان خبريان لفظا طلبان معنى ومثلهما جازم الله
 وقاعدة الغدول بهما عن مسيعة الامر التوكيد والاشعار بانهما جديران بان يتأقبا بالاساغة
 فكانت اتمثال فهما مخبر عنهما وجود دين الثاني الماضي المتصل بضمير رفع متحرك
 نحو ضربت وضربت وضربت وضربت واوصل فيه ضرب بالفتح فأصل الفعل
 بالضمير المرفوع المتحرك وهو التاء في المثل الثلاثة الاول لانها فاعل ونافي المثال الرابع
 فاعل وهما متحركان وأعني بذلك أن التاء متحركة والحرف المتصل بالفعل من نا وهو
 النون متحرك فذلك يثبت الامثلة على السكون واحتزرت بتقيد الضمير برفع من ضمير
 النصب فانه متصل بالفعل ولا يغيره عن ثابته على الفتح الذي هو الاصل فيه نحو ضربك
 زيد وضربنا زيد ويتقيد بالمتحرك من الضمير المرفوع الساكن نحو ضربنا وطربنا فإنه
 لا يقتضى تكون الفعل أيضا بل يبقى آخر الفعل فيه قبل الالف مفتوحا ويضم قبل الواو كما
 مثانا وأما نحو اشتروا الضلالة بالهدى ونحو دعوا هؤلاءكم ثموزا فالاصل اشـ تـ بـ و يا يا
 مضموه قبل الضمير الساكن ودعوا وبواوين أولاهما مضموه قبل الضمير الساكن ثم
 تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلها ما فـ قـ لـ بـ ا فـ يـ نـ ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين
 ومعنى دعوا هؤلاءكم ثموزا قالوا يا هؤلاء أي يا هؤلاء

* (الباب الثاني ما زعم البناء على السكون أو ثابته وهو نوع واحد) * وهو فعل الامر وذلك
 لانه يبنى على ما يجزى به مضارعه فيبنى على السكون في نحو اضرب وعلى حذف النون في
 نحو اضربا واضربوا وضربى وعلى حذف حرف العلة في نحو اغزوا وخشوا ومن غريب
 ما يحكى أن بعض من يتعاطى اقراء النجوى بلسان هذه سمع قول بعض المعربين في قوله عز
 وجل فقولاه قولنا ائنا قولنا بـ نـ يـ على حذف النون فانكر ذلك عليه وهذا قول مشهور
 بين الصلبة فخفا وعلى من يتصدي للاقراء غريب والفاء في الآية الكريمة عاطفة لقولا

على اذها من قوله تعالى اذعيا الى فرعون انه طغي وكل منهم ما فعل امر دفاعا وهو ما
 مبنيان على حذف النون وله جار مجرور متعلق بقولا ويصبي ابن مالك هذه اللام لام
 التلميح ومثله **وقل لعداى يقولو التي هي احسن قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم**
ما قلت لهم الا امرتني به ان اعبدوا الله وقولا مفعول مطلق ولما صفة له اى قولها متعلقا
فيه ولا تغافلوا عنه والقول اللان قد جاء مفعولا فى قوله تعالى فقل هل لك الى ان تزكى
واهديك الى ربك فتحشى ثم قلت (او الفتح وهو سبعة المتاضى المجزأ كضرب وضربك
 وضربا والمضارع الذى يشرته نون التوكيد فتحو ليدفن وليسعين وليكونا بخلاف نحو
 لتسلون ولا يصعدك وما ركب من الاعداد والظريف والاحوال والاعلام نحووا احد عشر
 ونحو هو يا تينا صياح مساء وبعض القوم يسقط بين بين ونحو هو جازى بيت بيت اى
 ملاصقا ونحو بعالم فى لغية والزمن المهم المضاف للجملة واعرابه مرجوح قبل الفعل المبني
 بنحو * على حين عابت المشيب على الصبا * و * على حين يستصين كل حليم * وراج قبل
 غيره نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله * على حين اتوا اصل غير ذات * والمهم
 المضاف لبيتى نحو ومن خزي يومئذ ومنادون ذلك لقد تقطع بينكم انه لحق مثل ما انكم
 تنطقون ونحو زاعرابه) **وأقول الساب الثالث من المبنيات ما زعم البناء على الفتح وهو**
سبعة أنواع النوع الاول الماضى المجزأ مما تقدم ذكره وهو الضمير المرفوع المجزأ نحو
ضرب ودخرج واستخرج وضربا وضربك وضربه اى ما تخورمى وعفا فاصله رضى وعفو فلما
 تحركت الياء والواو انفتح ما قبلهما فليتا الفين فيكون آخرهما عارض والفتحة مقدرة
 فى الالف ولهذا اذا قدر سكون الالف خرجت الياء والواو قبل رمت وعفوت كما
 سبقت النوع الثانى المضارع الذى يشرته نون التوكيد كقوله تعالى ليدفنن فى الحطمة
 واحترزت باشرط المباشرة من نحو قوله تعالى لتسلون فى اموالهم وانفسكم ولتسمعن فان
 الفعل فى ذلك معرب وان اكد بالنون لانه قد فصل بينهما بالواو التى هي ضمير الفاعل
 وهي مفعولة بها فى قوله تعالى لتسلون ومقدرة فى قوله تعالى ولتسمعن اذ الاصل
 ولتسمعنون فحذفت نون الرفع استتقالا لاجتماع الامثال فالتقى سا كان الواو والنون
 المدغمة فحذفت الواو لالتقاء الساكنين النوع الثالث ما ركب تركيب المزج من
 الاعداد وهو الاحد عشر والاحدى عشرة الى التسعة عشرة والتسع عشرة تقول طاعنى
 احدى عشر ورأيت احدى عشر ومررت باحدى عشر ببناء المجزأ ن على الفتح وكذلك القول فى
 الباقي الاثنى عشر واثنى عشرة فان الجزأ الاول منهما معرب اعراب المتنى بالالف رفعها
 وبالياء خرا وضمها النوع الرابع ما ركب تركيب المزج من الظروف زانية كانت أو
 مكاتبة مثال ما ركب من ظروف الزمان قولك فلان يا تينا صياح مساء والاصل صياحا
 ومساء أى فى كل صباح ومساء فحذف العاطف وركب الظروفان قصد الالتصيق تركيب
 خمسة عشر قال الشاعر

ومن لا يصرف الواشين عنه * صباح مساء بقة وخملا
 ولو أضفت فقلت صباح مساء تجازى صباحا مساء فذلك اضافة اليه لما بينهما من

(قوله فحذفت الواو لالتقاء الساكنين) ولم
 تحذف فى الاول لانه ليس
 قبلها ضمة تبدل عليها و
 تحذف الالف فى لالتقاء
 لان النون كسرت معها
 لشمها بنون المتشبه فى
 الوقوع بعد ألف فلو
 حذفت الالف رجعت
 النون الى الفتح فالتبس
 بالسند الى الواحد على أن
 التقاء الساكنين معتبر
 اذا كان الاول متعلقا
 حركه تحاشيه والى منضم
 نحو ولا الضالين تأمل وانما
 بنى المضارع اذ اتصل به
 نون التوكيد لبعده من
 الاسم لان نون التوكيد
 لا تلحق الاسماء وشذ
 أقا ئان أحضر والشمودا
 (قوله ومن لا يصرف الخ)
 فى الشواهد الواشئ اللام
 حسدا وافسادا والعدل
 اللام شفقة قلت ويقويه
 خطاب العاذل بقوله
 محضيتى النصع وقوله
 يقوه ضم أوله وقاف من
 الألقاء أو تعين معجزة
 والنجبال الجنون أو الضرر
 يعنى من استمع الواشين ولم
 يصرفهم عنه ضرره

المناسبة وان كان الصباح والمساء لا يحتملان وتظهره في الاضافة قوله تعالى لم يلبسوا الا
عشمية او خفافا مضاعف الضمي الى ضمير العشمية وقيل الاصل اوحشى يومها ثم حذف
المضاد ولا حاجة الى هذا وتقول فلان ياتينا يوم يوم أي يومنا وما أي كل يوم قال الشاعر
آت الرزق يوم يوم فأجل * طلبا واوبع للقيمة زادا

ومثال ما ركب من ظروف المكان قولك سهلت الهمة بين بين وأصله بينهما وبين عرف
حركتها وحذف ما أضيف اليه بين الاوّل وبين الثانية وحذف العاطف وركب الطرفان
وقال الشاعر
نحشى حقيقة توارى * ض القوم بسقط بين يدينا

والاصل بين هؤلاء وبين هؤلاء فزلبت الاضافة وركب الاسمان تركب خمسة عشر
وهذان الطرفان اللذان صارا طرفا واحدا في موضع نصب على المحال اذا المراد وبعض
القوم بسقط وسطا والحقيقة ما يجب على الانسان أن يحجمه من الامل والعشيرة يقال
رجل حامي الحقيقة أي انه شهم لا يضام النوع الخامس ما ركب تركب خمسة عشر
من الاحوال يقولون فلان جارني بيت بيت وأصله بيتا بيت أي ملاصقا فحذف الجار
وهو اللام وركب الاسمان وعامل المحال ما في قوله جارني من معنى الفعل فانه في معنى
محاورى وجوزوا أن يكون الجار المقدّر الى وأن لا يتقدّر ما أصله فاء العطف وقالت
العر ب ايضا تساقطوا أخول أخول أي متفرقين وهو بالخاء المعجمة قال الشاعر بصف ثورا
يطعن الكلاب بقرنه

تساقط عنه روقه ضارباها * ستقاط شرار القين أخول أخولا
وفي الحديث كان عليه الصلاة والسلام يقولنا بالموعظة أي يتعهدنا بها شبه أفسها بمخافة
السامة عليه قال ابو علي هو من قولهم تساقطوا أخول أخول أي شابهه بشئ وكان
الاصحى بربويه يتخوّننا بالثنون ويقول معناه يتعهدنا فان قلت بالافرق بين هذا النوع
والبيت الذي أنشدته في النوع الذي قبله فقلت زعمت ثم أن بين بين فيه حال قلت معنى
قولي هناك أنه متعلق باستقرار معدوف وذلك المحذوف هو المحال لا انه نفسه حال بخلاف
هذا النوع فان المربك نفسه حال لانه ليس نظرف بخلاف بين بين فانه نظرف واذا
أخرجت شيئا من هذه الظروف والاحوال عن الظرفية والحالة تعدت الاضافة وامتنع
التركيب تقول هذه همة بين بين مخفوض الاول غير متون والثاني متونا ومثله فلان
ياتينا كل صباح مسافة قال

ولولا يوم يوم ما أردنا * جزاءك والقروض لها جزاء

وهذه اذ فهم من كلامي في المقدمة فاني قلت وما ركب من الظروف والاحوال فقلت لم أن
البناء المذكور مقيد بوجود الظرفية والمحالة وأنها متى فقدت وجب الرجوع الى
الأعراب وانما قدمت الظروف على الاحوال لان ذلك في الظرف اكثر وقوعا فكان
أولى بالتقديم فان قلت قد وقع التركيب المذكور فيما ليس نظرف ولا حال كقولهم
وقعوا في حصيص أي في شدة عسر الخصاص منها قلت هو شاذ فذلك لم أعرض لذكره
في هذا المختصر ولم يقع في التنزيل تركيب الاحوال ولا تركيب الظروف وانما وقع فيه

(قوله بساقط) غنما محذوف
مضارع وزوقه فاعل وهو
القرن وضارباها مفعوله
وضمير الكلاب والقين
المحدّثين كساقط شرار
نار المحداد اذا تفجها (قوله)
أنه متعلق باستقرار أي
بخلاف بيت بيت فانه
ليس طرفا أو لا قبله
المكان الامهسا لكن
يحتمل ان بين بين نفسه حال
ايضا يتأويل متوسطا تاقل

(قوله الاعراب والبناء على الفتح) الاعراب على الاصل والبناء للشبه الافتقار الى الجملة لكن لما كان الافتقار جائزا كان البناء جائزا لا واجبا تأمل (قوله فعلمنا مبنى) أى قال ارجح حينئذ البناء للنسبة ولا فرق بين البناء الاصلى كما قبل أو العارض وهو المضارع المتصل بنون النسوة كقوله لا تحذرن منهن فأنى تحذرن * على حين يستصين كل حليم (قوله على الصبا) بكسر الصاد أراد به هوى النفس وأضداد الشيخوخة والمانافاة والوازع المانع يقول ألم أفق والشيب مانع من أوساخ الهوى لانه يبيض لا يجهل ٣٤ الدنس روى لما رأى التحليل عليه الصلاة والسلام الشيب فى شعره

قال ما هذا يا رب قال كمال
يا ابراهيم فقال رب زدنى
كالا (قوله فيوم مضاف الى
ينفع) ظاهره ان الاضافة
لنفس ينفع وقبل به على
ان ينفع هناك اسم اريد به
جزء معناه المسئلة وتقل وهو
المحدث فقط وقيل به ايضا
فى سبع ما بعدى والمنهور
فى الثاني اضمسار ان وفى
الاول ان المضاف له الجملة
وانها من المواضع التى
يقول فيها الاساليب (قوله
ان تكون الاشارة ليست
لليوم) أى بل للذى وقع
من عيسى من القول ويوم
متعلق بمحذوف خبر قلت
أو الاشارة لليوم وهو
مفعول لمحذوف أى انظروا
هذا يوم الخ فالظرف بدل
من اسم الاشارة أو التقدير
قلت هذا يوم ينفع الخ
خطا ما يعسى عليه الصلاة
والسلام وهو أقعد (قوله
تذكر ما تذكر الخ) أى يحتمل انه
توبخ له بانه كان أولا وهى

تركب الاعداد نحو انى رأيت أحد عشر كوكبا فغصرت منه اثنتا عشرة عيناعلمنا تسعة
عشر أى على سقر تسعة عشر ملكا يحفظون أمرها ز قبل ضغنا وقبل صفاهم الملائكة
وقرى تسعة عشر رجوع عشر مثل أين جمع عين وعلى هذا فاسم مرفوع وأعشر مخفوض
بالاضافة متون ونحو هذا التركيب فى الأحوال قليل بالنسبة الى جملة فى الظروف
النوع السادس الزمن المهم المضاف لجملة وأنى بالمهم ما يدل على وقت معينه وذلك نحو
الحين والوقت والساعة والزمان فهذا النوع من أسماء الزمان يجوز اضافته الى الجملة
ويجوز ذلك فيه حينئذ الاعراب والبناء على الفتح ثم تارة يكون البناء ارجح من الاعراب
وتارة العكس فالأول اذا كان المضاف اليه جملة فعلمنا فعله انبنى كقوله

على حين عاتبت المشيب على الصبا * وقلت أما صبح والشيب وازع
بروى على حين بالمخفوض على الاعراب وعلى حين بالفتح على البناء وهو الارجح لكونه
مضافا الى مبنى وهو عاتبت والثانى اذا كان المضاف اليه جملة فعلمنا فعله اعرب أوجه
اسمى فالاول كقول الله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقاتهم فيوم مضاف الى ينفع
وهو فعل مضارع والفعل المضارع معرب كما تقدم فكان الارجح فى المضاف الاعراب
فلذلك قرأ السبعة كلهم الانا فاعبر يوم على الاعراب لانه خبر المبتدأ وقرنا نفع وحده
يفتح اليوم على البناء والبصريون يفتحون فى ذلك البناء ويقدررون الفتحة اعرا مائها فى
صحت يوم الخميس بما التزموا الا حل ذلك أن تكون الاشارة ليست لليوم والالزم كون الشئ
ظرفا لنفسه والثانى كقول الشاعر

تذكر ما تذكر من سلمى * على حين التواصل غير داني

روى بفتح الحين على البناء والكسر ارجح على الاعراب ولا يحجر البصريون غيره النوع
السابع المهم المضاف لمبنى سواء كان زمانا أو غيره ومرادى بالمهم ما لا يتضح معناه الاما
يضاف اليه كمل ودون ونحوه من مما هو شديد الابهام فهذا النوع اذا مضاف الى
مبنى جازان يكتب من شأنه كما يكتب الذكرة المضافة الى معرفة من تعرفه فها قال الله
تعالى ومن نرى يومئذ يقرأ على وجهه بفتح اليوم على البناء لكونه مضافا الى مبنى
وبلوا ورجعوا على الاعراب وقال الله تعالى ومنادون ذلك منا جارا ومحروور خبر مقدم ودون
مبتدأ مؤخر ونرى على الفتح لابهامه وضافته الى مبنى وهو اسم الاشارة ولوجاهت القراءة

هذه لا يعرف قدرها وأنه شقة عليه كانه بقول حيث كان التواصل غير داني فلا تعلق بنفسك
بأذيال التذكر بل تسلى وسلمى تصغير لجملة للفظ لا للتحقير (قوله المضاف لمبنى) أى لمفرد مبنى وأما السابق فى الجملة
فخرج بالمهم المختص الدال على معين فلا بدنى والفرق ان المهم له شدة تعاقب ما بعده لان معناه انما يفهم به فهو أهل لان
يكتسب منه البناء (قوله ونرى على الفتح لابهامه) هذه العلة انما تنتج مطلق البناء وأما الفتح فللخفيف أثره على
الاتباع للكبرى نين بعده

(قوله والموت) استئناف بياني مقدم ترن بالو ا على حدوثها كان استغفار ابراهيم لابه كانه قيل لم يشرت حمد الموت في شأنها فاجاب بان ذلك لان الموت دونها أي أقل بصية من هتكها ٢٥ (قوله وبالفتح على البناء) أقول يحتمل انه

حال من ضمير حرق لانه بمعنى حارق ثابت (قوله أرجح من كسره) لان كسره انما هو في الاعراب أما اذا ركب مع لا فبنائه على الفتح تخفيفا للثقل التركيب أولى من جملة على غير في البناء على ما نصب به (قوله ولك في الاسم الثاني من نحو لارجل ظر يفت) مراده بالثاني الصفة (قوله

اذا كانت للنفي) خرجت الناهية (قوله استغراق الجنس) أي نصا واعلم ان النكرة في سياق النفي وشبهه بعم ظهورا مالم تقترب من الاستغراق أو تدنى على الفتح فتكون للعموم نصا فحينئذ قولم لا التي للنفي الوحيدة معناه التي تحتها ما مر جو حاتم

قيل وجه البناء انه تركيب مع لا تركيب خمسة عشر وانت خبير بان هذا ليس من شبهة الحرف وقيل لتضمنه معنى الحرف وهو من الاستغراقية وفيه ان التضمن ان يستعمل الاسم في معنى الحرف كما يستعمل من الشرطية في معنى الشرط ولما رأى بعضهم

ذلك قال هو معرب حذف منه التنوين تخفيفا (قوله تعز) أي تصبر والالفين تنبيه ألف هو المؤلف المواد وورد جميع وارذ والموت وههنا ما يقوى التعزى أي انك سترد المنون وتلقه (قوله للشيب) بفتح الشين وبكسرها جمع أشيب كايض ويض (قوله على مراعاة محل لامع اسمها) هذا عند سيبويه ويصح عند البكويدين انه على

يرفع دون لكان ذلك جائزا كما قال الرازي

الم تر يا بني اني كنت محققا * وبشرت حمد الموت والموت دونها

الرواية دونها بالرفع وقال الله تعالى لقد قطع بينكم قرأ على وجهه من رفع بين على الاعراب لانه فاعل وفتح على البناء وقال الله تعالى انه لمحق مثل ما أنكم تطلقون بقرأ على وجهه من رفع مثل على الاعراب لانه صفة لمحق وهو مرفوع والفتح على البناء * ثم قات (أو الفتح) أو نائيه وهو اسم لا النافية للجنس اذا كان مفردا نحو لارجل ولا رجل ولا رجلين ولا قائمين ولا قائمات وفتح نحو قائمات أرجح من كسره ولك في الاسم الثاني من نحو لارجل ظر يفت ولا ماء يبارد النصيب والرفع والفتح وكذا الثاني من نحو لا حول ولا قوة ان فُتحت الا قول فان رفعت ما بدع النصيب في الثاني فان فحصل النعت أو كان هو أو المنعوت غير مفرد امتنع الفتح

وأقول الباب الرابع من المنعوت ما زعم الفتح أو نائيه وهو اثنان الياء والكسرة وذلك اسم لا خلاصة القول في ذلك أن لا اذا كانت للنفي وكان المراد بذلك الذي استغراق الجنس باستره بحيث لا يخرج عنه واحد من أفرادها وكان الاسم مفردا ونعتي بالمفرد هنا وفي باب لنداء ما ليس مضافا ولا شيئا مضاف ولو كان معنى أو مجموعا فانه حينئذ يستحق البناء على الفتح في مسألتي والبناء على الساق في مسألتي والبناء على الكسرة أو الفتح في المسئلة واحدة انما ما يستحق فيه البناء على الفتح فضايله أن يكون الاسم غير معني ولا مجموع نحو لارجل وفرس أو مجموعا جمع ككسر نحو رجال وأفراس تقول لارجل في الدار ولا فرس عندنا ولا رجال في الدار ولا أفراس عندنا وأما ما يستحق فيه البناء على الياء فضايله أن يكون الاسم معني أو جمع مذكر ساكنا نحو لارجلين ولا قائمين قال الشاعر تعز فلا الغين بالعيش ممتعا * ولكن لوراد المنون تتابع

وقال الآخر

يخسر الناس لأبني ولا * بلاء الا وقد عنتهم شؤون

وأما ما يستحق فيه البناء على الكسرة أو الفتح فضايله ان يكون جمعا بالالف والتاء بالمزيدتين نحو مسلمات تقول لامسلمات في الدار قال الشاعر

ان الشباب الذي مجد عواقبه * فيه نلذ ولا لذات للشباب

بروي بكسر لذات وفتحها وما ذكرت حكم اسم لا أوردت مسألتي تتعلقان بباب المسئلة الأولى أن اسمها اذا كان مفردا ونعت مفردا وكان النعت والمبعض متصلين نحو لارجل ظر يفت في الدار جاز لك في النعت ثلاثة أوجه أحدها النصيب على محل اسم لقائنه في موضع نصب بلا ولا كنهني في بظهر فيه اعراب فتقول لارجل ظر يفت في الدار والثاني الرفع على مراعاة محل لامع اسمها فانهم ما في موضع رفع بالابتداء فتقول لارجل ظر يفت في الدار برفع

ذلك قال هو معرب حذف منه التنوين تخفيفا (قوله تعز) أي تصبر والالفين تنبيه ألف هو المؤلف المواد وورد جميع وارذ والموت وههنا ما يقوى التعزى أي انك سترد المنون وتلقه (قوله للشيب) بفتح الشين وبكسرها جمع أشيب كايض ويض (قوله على مراعاة محل لامع اسمها) هذا عند سيبويه ويصح عند البكويدين انه على

الحذف (قوله ابحاز) بالمحذف وبجاز حيث أوقع ما وقع على الزرع على نفس الارض (قوله في استئصاله) أي قطعه من أصله. (قوله لم يلبث) نفسه لأم تغن أي لم تمكث بلا استئصال (قوله فحذف مضافان) هــ ما زرع من قوله فعملنا زرعها حصهـ ما زرع من قوله كان لم يزرعها وأما الضمير المضاف إليه زرع فهو عن المستتر في تغن غاية الأمر ما قدر زرع فمحمول الاسناد إليه (قوله واسم كان) هو ضمير الشأن المحذوف ووجه زرعها المفعول خبر تامل (قوله وموصوف اسم المفعول) وذلك أن الأصل كان زرع المحصود (قوله أو الضم) كان الأول أن يبينه على أن المبني على الكسرة أو أن يبينه لا يوجد والافظاء هم ما سبق له أول البناءان الأنواع تسعة فيهم أنه ترك المبني على الكسرة أو أن يبينه هــ ما زرع (قوله لفظا لا معنى) قبل الفرق بين نية اللفظ ونية المعنى أن نية اللفظ يكون لفظ المضاف إليه مقدر كالثابت وأما نية المعنى فهي أن تنوي بالنسبة المحرمة من غير ملاحظة لفظ المضاف إليه وأن زرع محصود غير مقصود واشترأى فقولهم معنى المضاف إليه إما المراد معناه أو تضمني أي جزء معناه إذ تمام معناه ذات ثبت لها الاضافة فأردنا الجزء الثابت وأن الاضافة لا دني ملاسة ولا يخفائه على كل حال لا وجه ٤٠ لتخصيصها بالمضاف إليه دون المضاف مع أنها حائل بين ما على أنها ليست

معنى لما صدق المضاف إليه المراد وقد يترواحون بما لا ذكره ثم يقال ما الدليل على أن المنوي المعنى دون اللفظ في تلك الحالة والذي يحطّر بالمثل أنه عند المحذف لا ينوي الالفاظ وفي تلك الحالة يجوز للأعراب والبناء على حذف يوم إذا أضيف للجملة كما سبق ويقويه أنه لم يوجد هنا

فاني وقت اليوم والاهس قبله * بيابك حتى كاد الشمس تغرب
 روى هذا البيت بفتح أمس على أنه ظرف مغرب لدخول ال غلبه وروى أيضا بالكسر
 وتوجهه ما على البناء وتقدير الزائدة أو على الاعراب على أنه قد دخل في على اليوم ثم
 عطف أمس عليه عطف التوهم وقال الله تعالى فعملنا ما حصيدا كأن لم تغن بالأمس
 الكسرة فيه كثيرة أعراب لم يوجد آل وفي الآية ابحاز وبجاز وتقديرهما فعملنا زرعها في
 استئصاله كالزراع المحصود فكان زرعها لم يلبث بالأمس فحذف مضافان واسم كان
 وموصوف اسم المفعول وأقيم فعل مفعول لأنه أبلغ منه ولهذا يقال لمن جرح في
 أنفه جرح بهيل يقال له مجروح ثم قلت (أو الضم وهو ما قطع لفظا لا معنى عن الاضافة من
 الظروف المهمة كقبول وبعد وأول وأسماء الجهات والحق بمناعل المعرفة ولا تضاف
 وغير إذا حذف ما تضاف إليه وذلك بعد لاس كقمت عشرة ليل غير فمين ضم ولم يتون
 وأي الموصولة إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا وتحتها أيهم أندو بعضهم بغيرها

ثبت بنهض مؤجدا للبناء بل يقولون علة البناء تضمن معنى الحرف من النسبة
 الجزئية مع أن بعد لم تستعمل في هذا كاستعماله من في الشرط والالاستفهام وتارة يقولون علة شهاها بحرف الجواب في
 الاستغناء بها عما بعدها فمن ثم يقال لها الغائب لانها ضارت آخر الكلام بعد حذفه وتارة يقولون الا فتعارل لمضاف إليه
 ولا يخفى ما في ذلك ثم قيل بنيت على حركة إشارة إلى أن بناءها خلاف الأصل فلبثت على خلاف الأصل قلت ولما لبثت في
 ساكن في غير أول وعمل وجهان هذان إلى الباقي وكانت ضمة خبر لما أقوى الحركات حيث حذف المضاف إليه أو جبرا
 لما عايناها من الاعراب قلت هــ هذا الثاني مبني على أنها إذا أعربت لم ترفع ونقل شيخنا في حاشية ابن عبدالحق أنها ترفع
 قال سم على الابتداء انتهى قلت يعني وبعد جاوز زيد و زمن نال لما سبق جاء فيه زيد فالذي يتوعد الابتداء بعد الوصفية
 المنوبة والعائد محذوف وهو غريب (قوله كقبل وبعد) وكذا حسب ودون كما هو مبني في الالفية (قوله وأنحق بهلعل)
 كان لها كان ما قبلها أكثر وراناجعل أصلا وجعلت هي المحقة (قوله ولا تضاف) وأما قوله وأنحق من عله ألفاء فيه
 فسكت ولو كان مضافا ما بني ولا تستعمل على الاعم من (قوله فمين ضم ولم يتون) اما من فتح فيجتمل أنه مبني على الفتح
 وليس كلاما فيه أو مغرب منصوب خبر أو حذف التنوين تخفيفا أو اما ان نوت فهي معرفة بضمها ضمت أو فتحت هذا
 وأنحق أن لا غير مسموع أيضا خلافا للصف ووفاق لابن مالك وصاحب القاموس كقوله

جوابا به نحو اعتد فورنا * لعن عمل أسلفت لا غرت مثل ومن حفظ حجة (قوله وكان صدر صلتها الخ) وجهه ان
 يحقها البناء كبقية أخباره الا فتعارل للزم بجملة الصلة فانما أضيفت أعربت لان الاضافة من خصائص الاسم فتعاضت

شبه المحرف فلما حذف صدر الصلة نزل المضاف اليه منزلة فكانها لم تضاف تأمل (قوله الامن وراءه) بالضم
 ويزوي بالغن على التركيب (قوله الشراب) من اسماء الخمر ومن ٤١ اسماء الرحيق والخمير ودرس والمدام

والعقار والخمر طوم والسلافة
 والصهماء والطلاء والقرف
 والسلسيل والجمعة والسيكيت
 والمشعشة والزرجون
 وبذت حانة وغير ذلك وكثرة
 الاسماء لشرف المسمى
 بحسب زعمهم (قوله
 اسد خفية) بوزن صفة من
 الخفاء علم الموضع (قوله على
 ارادة الذكر الخ) اي على
 انهما ذكران وقيل انهما
 معرفتان بنسبة الاضافة
 وتو بينهما تنوين عوض
 قال ابن مالك في شرح
 الكافية وهذا القول
 عندي احسن (قوله ضمة
 اعراب) وحذف التنوين
 تحذف (قوله ولقد سددت
 الخ) هو لا فرزدق يفخر على
 جرير بنى كليب قبيلة جرير
 والثنية الطبر بنى (قوله
 كليمود خنجر) هو لامرئى
 القيس من قصيدته
 المشهورة قوله
 وقد اغتدي والطير في
 وكنائها
 عن جرد قيدا وابدهيكل
 كثر مفرق قبل مدبر معا
 كليمود خنجر خطه لسميل من
 على اغتدي أكبر الوكبات
 الاعشاش وظاهر ان الطير

مطلقا) وأقول الباب السادس من المبنات ما زعم الضم وهو أربعة أنواع النوع الأول
 ما قطع عن الاضافة لفظ الامتنى من الظروف المبنية كقبل وبعد وأول وأسماء المجهات
 نحو قدام وامام وخاف وانحواتها كقوله تعالى الله الامر من قبل ومن بعده في قراءة السبعة
 بالضم وقدر ابن عدس على أن الاصل من قبل كل شيء ومن بعده انتهى وهذا المعنى حق
 إلا أن الانسب لتقام أن يقدر من قبل الغلب ومن بعده حذف المضاف اليه لفظا ونوى
 معناه فاستحق البناء على الضم ومثله قول الحماسي
 لعمر ك ما أدري واخى لا وحل * على أناته عدوانته أول
 وقول الآخر اذا أنالنا من عليلنا ولم يكن * لتأوك الامن وراءه
 وقولى لفظا احتراز من أن تقطع عنها لفظا ومعنى فانها حينئذ تنطبق على اعرابها وذلك
 كقولك ابدأ اذا اول اذا أردت ابدأ به متقدما ولم تتعزّن لتتقدم على ما ذكره كقول الشاعر
 فصاع على الشراب وكنت قبلا * اكاد اغص بالباية القرات
 وقول الآخر ونحن قتلنا الاسد اسد خفية * فاشربوا بعد اعلى لذته خيرا
 وقرئ لله الامن من قبل ومن بعده بالحذف والتنوين على ارادة التنكير وقطع النظر عن
 المضاف اليه أى لفظا ومعنى وقرأ المجردى والعقبلي بالجر من غير تنوين على ارادة الاضافة
 اليه وتقدير وجوده النوع الثاني ما لم يمتحى قبل وبعد من قولهم قبضت عشرة دنانير ليس غير
 والاصل ليس المقبوض غير ذلك فاحصر اسم ليس فيها وحذف ما أضيف اليه غير وبذت
 غير على الضم تشبيها لما قبل وبعد لهما معا ويحتمل أن التقدير ليس غير ذلك مقبوضا ثم
 حذف خبر ليس وما أضيف اليه غير وتكون الضمة على هذا ضمة اعراب الوجه الاول
 أولى لأن فيه تقلد للحذف ولأن المحرف في باب كان بضعف حذفه لا يجوز حذف
 ما أضيف اليه غير الا بعد ليس فقط كما علمنا وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم لا غير
 فلم تكلم به العرب فاما أنهم قالوا على ليس أوقالوا ذلك سمعوا عن شرط المسئلة النوع
 الثالث ما لم يمتحى قبل وبعد من على المراد به عين كقولك أخذت الشيء الفلاني من أسفل
 الدار والشيء الفلاني من على أى من فوق الدار قال الشاعر
 ولقد سددت عليك كل تنمية * وأنت فوق بنى كليب من عل
 ولا تسجل عمل مضافة أصلا ووقع ذلك في كلام الجوهري وهو سهو ولو أردت بل علوا
 محهولا غير مرفوع تعين الاعراب كقوله * كليمود خنجر خطه السبل من عل * أى من
 مكان عال النوع الرابع ما لم يمتحى قبل وبعد من أى الموصولة واعلم أن الموصولة
 معرفة في جميع حالاتها الا في حالة واحدة فانها تنبني فيها على الضم وذلك اذا اجتمع شرطان
 أحدهما أن تضاف الثاني أن يكون صدر صلتها ضميرا محذوفا وذلك كقوله تعالى ثم
 لننزعن من كل شيعة ايهم أشد على الرحمن عتيا ثم حرف عطف على جواب القسم وهو قوله

لا تخرج من وكنائها وقت الغلس تمتدح بانه يبادر في هذا الوقت
 وقت الغفلة والسكون والمخدر الفرس قصر الشعر والذي ينجرد من الخيل فيتقدمها والوايد الوحوش الشاردة أى
 يحصلها فيكون لها كالقيد والمجود خنجر عتيق أماس وقوله معاى هذه الصفات ثابتة لها معا

تعالى فوريك الخشرونهم والشياطين واللام لا التوكيد التي يتلقى بها القدم مثلهما في
 الخشرونهم ولتخضرنهم وتنزع فعل مضارع مبني على الفتح لمباشرة لنون التوكيد
 والفاعل ضمير مستتر والنون للتوكيد من كل جار ومجرور متبني على تنزع شبه مضافة اليه
 وأي مفعول وهو موصول اسمي يحتاج الى صلة وعائد الماء والميم مضاف اليه وأشد خبر
 مبتدأ محذوف أي أهم هو أشد والجملة من المبتدأ والخبر صلة لاى وعلى الزجن متعلق
 بأشد وعينا تميز وكان الظاهر أن تنفتح أي لأن أعراب المفعول النصب إلا أنها هنا مبنية
 على الضم لأضافتها الى الماء والميم وحذف صدر صلتها وهو المقدر بقولك هو ومن العرب
 من يعرب أباني أحوالها كلها وقد قرأهرون ومعاذ يعقوب أيهم أشد بالنصب قال سيبويه
 وهي لغة جديدة وقال الجرجي نرجحت من الخندق يعني خندق البصرة حتى صرت الى مكة
 فلم اسمع أحدا يقول اضرب أيهم أفضل أي كلهم نصب ولا ينهم والمعنى أقدم بريك
 لنجمن المذكرين للعث وقرناءهم من الشياطين الذين أضلوهم مقرنين السلاسل كل
 كافر معه شيطان في سلسله ثم لتخضرنهم حول جهنم جازن عن الركب ثم لتنزعن من كل
 شعبة أيهم أشد على الرحمن عتيا أي جراءة وقيل فجور أو كذا وقيل كفر أي لتنزعن
 رؤسهن في الشرف فندبأ بالأكبر فالأكبر جرما ولا أكثر جرأة ثم لنجن أعلم بالذين هم أولى
 بها أصلا أي أحق بدخول النار يقال صلى يصلي صليما كما يقال بقي باقي لقيا ويقال صلى
 يصلي صليما فعل مضى مضى مضيا ثم قلت (أو الضم أو نائه وهو المندى المفرد المعرفة نحو
 يازيد ويا جميل ويا زيدان ويا زيدون) وأقول السباب السابيع من المبنات ما زم الضم
 أو نائه وهو الألف والواو وهون ع واحد وهو المندى المفرد المعرفة ونعني بالمفرد هنا
 ما ليس مضافا ولا شبهها به ولو كان مثنى أو مجموعا وقد سبق هذا عند الكلام على اسم
 لا ونعني بالمعرفة ما ريد به معين سواء كان علما أو غيره فهذا الموحى مبني على الضم في
 مسئلتين أحدهما أن يكون غير مثنى ولا مجموع جمع مذ كرسا لنحو يازيد ويا رجل
 وقول الله تعالى يافرح أنه ليس من أهلاك يافرح اعبط به لام يا صالح أثنا يا هود ما جئتنا
 ببينة الثالثة أن يكون جمع تكسير نحو قولك يازيد وقوله تعالى يا جميل أوتي معه ويدي
 على الألف أن كان مثنى لنحو يازيدان ويا رجلان إذا أريد به ما معين ويدي على الواو أن
 كان جمع مذ كرسا لنحو يازيدون ويا مسلمون إذا أريد به ما معين وأما إذا كان المندى
 مضافا أو شبهها بالمضاف أو نكرة غير معينة فانه يعرب نصباً على المعرفة فلا يدخل في باب
 البناء فاضاف كقولك يا ع الله ويا رسول الله وفي التنزيل قل اللهم فاطر السموات
 والأرض أي فاطر السموات أن أدوا الى عبد الله أي عبد الله ويجوز أن يكون عباد
 الله مفعولا بأدوا كقوله تعالى أن أرسل معنابى اسرائيل ويجوز أن يكون فاطر صفة
 لله تعالى خ لافا لسيبويه والشبهه بالمضاف هو ما اتصل به شئ من تمام معناه كقولك
 يا كثير ابره ويا مقيض اخبره ويا رفيقا بالعباد والنية كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدى
 وقول الشاعر

(قوله ومن العرب من يعرب أباني أحوالها كلها) وبقوا تنزع معاق عن العمل في أي لأن التعلين منه لا يختص بأفعال القلوب ورد بقوله إذا ما لقيت بنى مالك فسلم على أيهم أفضل وحيث الجرجي لا يعاق (قوله أو الضم) قالوا بنى لشبهه بالضمير لأنه مختاطب وحال محال الكاف في ادعوك وعلى حركة اشار الى أن بناءه على خلاف الأصل ولثلا يلزم التقاء الساكنين في نحو يازيد وكانت صفة جبراله بأقوى الحركات حيث عدم الأعراب وأيضا هو يفوته أن أعرب إذ المندى المعرب أمان ينصب أو يحو بلام الاستغاثة نحو بالله للسلمين ولا يرفع (قوله المعرفة) أي أصالة أو لعروض النداء كازيد ويا رجل (قوله ويجوز أن يكون فاطر صفة لله) برد عليه أن إضافة اسم الفاعل لمفعوله لا تعرف بها وكانه لاحظ أنه بمعنى الماضي فهو غير عامل

(قوله أيارا كما الخ) قاله عبد يغوث بن وقاص المخارفي شاعرا جاهلي من شعراء قحطان وفارس من فرسان قومه بني الحارث
 أمسرتهم تيم الربا في ذم رجل منهم يقال له البعثان بن جساس فعرض عليهم في فدائه ألف ناقة فأبوا الاقتله وشذوا لسانه
 فغضبهم بالاشارة أن يفكوا لسانه لم يقول لهم شعرا يدوح على نفسه فقالوا تخاف أن تخرجوا فاشار اليهم أن لا يفعل
 ففكوا لسانه فقال قصيدة مطعنها ألا تلوينا في كفي اللوم ما بيا * قال السكاكي اللوم خير ولا بيا ألم تعلم أن الملامة تنفعها
 * قليل وما لومي أخى من سماتنا أيارا كما ما عرضت فبلغن * ندامى من نخران أن لا تلاقيا الندامى واحد هاندمان
 ونديم وهو الصاحب الجالس على الخمر وقيل على الخمر وغيره (قوله ضربت صدرها لي وقالت الخ) قاله المهمل واسمه
 عدى وسمى مهلا لانه أول من همل الشعر وحسنه وكان أول بيتا لا يبلغ حد القصيدة والواق جمع واقعة
 وضربها صدرها ما تعجبنا منه حيث خيل من القتل ثم كره وكان أسير أو شقة عليه (قوله سلام الله بامطر عليها الخ) قاله
 الاحوص وقد قيل اسمه عبدالله وابنه لقب بالاحوص لمحوض كان في عيذه ٤٣ وهو ضيق في مؤخر العين وكان يهوى

أخت امرأته ويكنى قنزها
 مطر فغلبه الحال فأنشد

يقول

سلام الله بامطر عليها

وليس عليك بامطر السلام

فلا غفر إلا له أتمكحها

ذو بهمور ووصلوا رصاصوا

وان يكن النكاح أحل شئ

فان نكاحها ماطر حرام

فطلقها فاستلما كره

والا يعمل مفرك الحسام

(قوله فتحة اتباع) اى

لمحركة ثمن والساكن بينهما

حاجر غير حدثين وقيل ان

ابن وما قبله مركب تركيب

أيارا كما ما عرضت فبلغن * ندامى من نخران أن لا تلاقيا
 ويجوز في المنادى المستحق للضم أن ينصب إذا اضطررنا إلى تنوينه كقول الشاعر
 ضربت صدرها لي وقالت * يا عدى بالقد وقتك الإداقي
 وأن يبقى مضموما كقوله

سلام الله بامطر عليها * وليس عليك بامطر السلام

ويجوز في المنادى أيضا أن يقع فتحة اتباع وذلك إذا كان علما موصوفا بآيتين متصلين
 مضاف إلى علم كقولك يا زيد بن عمرو قول الشاعر

يا ملحة بن عبد الله قد وجبت * لك الجنان وبوت المم العينا

وبقاء الضم أرج عند التبريد والختماء عند الجمع هو الرفع ثم قلت (واما أن لا يطرده شيء
 بعينه وهو المحروف كهل ونم وجير ومنه وبقيت الأسماء غير المتكينة وهي سبعة أسماء
 الأفعال كصه وآمين وابه وهيت والمضمرات كقوى وقت وقت بقت والاشارات
 كذى ونم وهؤلاء وهؤلاء والموصولات كالذى والذى والذى والذى والذى والذى والذى والذى
 فحين بناء ودر الاقصر الاذين وتين والالذين والالذين والالذين والالذين والالذين والالذين
 الاسماتهم كن وما وابن الأياهم ما وبعض الظروفي كاذوالا ن وأمس وحيث مثلها)
 وأقول لما أنهيت القول في المبتدآت السبعة المختصة بمررت في بيان ما لا يختص وحصرت

خمس عشرة وقيل بل الفتحه أعراب وابن مقفع وما قبله مضاف لما بعده (قوله موصوفا بآيتين الخ) ونحو حذف
 ألف ابن حنبله خطأ وتو بن الموصوف بآيتين ولو في غير البناء فخرج بالوصف إذا كان ابن خنبله نحو زيد بن عمرو
 فلا تحذف ألف ولا تون وهل يشترط كون الثاني اسم أم لا جده لان الحذف انما هو للتحفة والحقفة انما هي في
 الكبر والسكندر النسبة للأب لا للجد ولا يشترط ذلك طريقتان (قوله المم العينا) المما جمع مهارة وهي البقرة الوحشية
 تشبه العرب المرأة الشعملة الحسنة العين واسعات العيون حسنتهن (قوله ونم الخ) بنيت هذه الثلاثة على حركة
 لثلاث يلزم التقاء الساكنين فتفتح ثم للتحفيف وكسر جير على أصل التخلص من التقاء الساكنين ولنا نسبة الباء وضمت منه
 اتباعا لليم لان الساكن حاجر غير حصن (قوله وبقيت الأسماء غير المتكينة) مراد بالبقية ما عدا ما شئت في الأبواب
 السبعة (قوله أسماء الأفعال) ليس المراد جميعها فان نحو نزال سبق حكمه وسكت عن أسماء الأصوات وهي أيضا لا يطرده
 فيها شئ نحو عدس بالسكون وهيد بالفتح لا بل وكج للصغير (قوله والمضمرات) للشبه بالمحرف في الوضع وطرد الباب في
 نحو نحن أولا لافتقار لفسره من حضور من هوله أو ذكره وعلى حركة جبر اللغات الحما على البناء وتخص بالضم الأشرف
 وهو التكميم ثم المخاطب بالفتح لانه أشرف من المخاطبة فليقبل (قوله والاشارات) انضمها معنى حرف حقه ان يوضع

له لان الاشارة معنى حقسه ان يؤدي بالحرف أي الاشارات المخصوصة لانها هي التي للعرف على أن بعضها كذا وذى
 مشابه للعرف في الوضع قال الزمخشري معنى تضمن الاسم معنى الحرف أن الحرف مقدر قبله والاسم مستعمل في معناه
 الاصل فاصل من قام عنده أمن قام قلت ٤٤ هو لا يظهـ ر في تضمن حرف لا يوجد بل ولا في الاسماء المتضمنة معنى

الشرط لان أداة الشرط لا
 تدخل على الاسماء فالحق
 أن تتضمن اشراب الاسم
 معنى الحرف بحيث يستعمل
 فيه (قوله ولا رابع لها)
 ان قلت بل هناك رابع
 وهو نون الوقاية قلت كأنه
 رأى أن نون الوقاية ليست
 كالحروف المستقلة لانها
 تقع حشوا بين الفعل
 وتسمى المكملة (قوله من في
 لغة من جر بها) اسان وقع
 بها فهي عنده اسم لا يحسن
 التمثيل بها في الحروف وما
 بعده ما عدا حرف فاذا قلت ما
 رأيت من مذنب يوم الجمعة قال معنى
 أمم عدم رؤيته يوم
 الجمعة أي مبتدأ منه إلى
 الآن فهي مضافة لمعنى
 ما قبلها فاقبلت أمم (قوله
 ويرحم الله عبدا الخ)
 صدره
 * يارب لا تسلبني حبا أبدا *
 (قوله آمين فزاد الله)
 صدره
 تواعدني فطحي اندعوت
 (قوله وانه قال تأويله
 قاصدين) أقول هو حيث
 على حد آمين البيت الحرام
 وليس لغة في آمين حتى
 يصح انكارها الا هم الآن يقال هذا لم يسمع في مقام آمين للدعاء لسكنه بمقتضى القياس جائز
 أو ان هذا التأويل يقول به جعفر ووجهه وغيره يقول آمين بالتشديد لغة بمعنى استجب وهو الذي يرد عليه (قوله لمساينت
 لك في مه) هو ان حدث متعده لم لا يتعدى وما أفاد هذا أن آية لا يتعدى أو رده عليه البيت وأجاب بأنه ليس بهربي أي

ذلك في نوعين أحدهما الحروف وقد تمت لانها أقيمت في باب الداء والثاني الاسماء غير
 التامة كمنه وحصرتها في سبعة أنواع ونفاتها ومثلت كلامها وورثت أمثلة الجميع على
 ما يجب لها فبدأت بما ينشأ على السكون لانه الاصل في البناء ثم ثبتت بما ينشأ على الفتح لانه
 أخف من غيره ثم ثبتت بما ينشأ على الكسر ثم ختمت بما ينشأ على الضم فقال ما ينشأ على
 السكون من الحروف هل قبل وقد لم ومثال ما ينشأ على الفتح ثم وان لم وليت ومثال
 ما ينشأ على الكسر جر بمعنى نعم واللام والماء في قولك زيد وزيد ولا رابع لأن الام
 الله في لغة من كسر الميم وذلك على القول بحرفيتها ومثال ما ينشأ على الضم من في لغة
 من جر بها وقوله لم في القسم الله فين ضم الميم معن الله فين ضم الميم والذين ومن قال
 فيها قولم الله انها محذوفة من قولهم آمين الله فلا يصح ذكرها هنا فانها على هذا القول
 من باب الاسماء لا من باب الحروف ومثال ما ينشأ على السكون من اسماء الافعال صه
 بمعنى أسكت ومعنى انكف ولا تقل بمعنى اكف كما يقول كثير منهم لان اكف
 متعدى وما لا يتعدى ومثال ما ينشأ على الفتح آمين بمعنى استجب لما نقل بكسر الميم
 وبالداء بعد ما ينشأ على الفتح كما في ابن وكيف علم لنقل الداء وفيه أربع لغات أحدها
 آمين بالذم بعد المعزة من غير امالة وهذه اللغة أكثر اللغات استعمالا ولا يكن فيها بعد عن
 القياس لأليس في اللغة العربية اسم على فاعل وانما ذلك في الاسماء لا في الأسماء كقائل
 وهابل ومن ثم زعم بعضهم أنه أنحى وعلى هذه اللغة قوله * ويرحم الله عبدا قال آمينا *
 والثانية كالاولى إلا أن الالف عمالة للكسرة بعدها ربت عن جزمه والكسائي والثالثة
 آمين بقصر الالف على وزن قد بر وأبصر قال * آمين فزاد الله ما بيننا بعدا * وهذه اللغة
 أفضح في القياس وأقل في الاستعمال حتى ان بعضهم أنكروها قال صاحب الاكمال حكى
 نعلب القصر وأنكره غيره وقال انما جاء مقصورا في الشعر انتهى وانعكس القول عن
 نعلب على ابن قرقول فقال أنكروا نعلب القصر لا في الشعر وصححه غيره وقال صاحب
 النحر بر في شرح مسلم وقد قال جماعة ان القصر لم ينجى عن العرب وان البيت انما هو
 * فآمين زاد الله ما بيننا بعدا * والرابعة آمين بالمد وتشديد الميم روى ذلك عن الحسن
 والحسين بن الفضل وعن جعفر الصادق وأنه قال تأويله قاصدين نحوك وأنت أكرم من
 أن تحب قاصدا نقل ذلك عنهم الواحدى في السط وقال صاحب الاكمال حكى الداودى
 تشديد الميم مع المد وقال هي لغة شاذة ولم يعرفها غيره انتهى قلت أنكروا نعلب والمجوهرى
 والمجوهريان يكون ذلك لغة وقالوا لا تعرف آمين إلا جماعة من قاصدين كقوله تعالى ولا
 آمين البيت الحرام ومثال ما ينشأ على الكسر آية بمعنى امض في حديثك ولا تقل
 بمعنى حدث كما يقولون لمساينت لك في مه وأما قوله * آية أحاديث نعمان وسأكنه * فليس

ليس جارياً على استعمال العرب (قوله ذي الرمة) يضم الراء وكسرهما (قوله ومثال ما بنى على السكون من الموصولات
الذي) انما بنت الموصولات اسمها بالحرف في الافتقار الى الهمزة وانما قيدوا بالجملة لان الحرف لا يستفاد منه
غالباً الا بالجملة ولا يكفيه الفرفق فمن أعرب ما بقية فرفق دائماً كسبحان ٤٥ وانما قات غالباً لان حرف التعريف

يستفاد منه لا يدخله
من غير توقف على تركيب
كلامه وانما بنت ال
الموصولة مع انما الامة تقر
الجملة بل المفرد وهو الوصف
المرجح لان افتقارها
للمفرد تقوى بكونها على
صورة الحرف وجملة ما عني
بقية الموصولات ولا اؤل
نبي الا بمعنى غير وظاهر اعرايه
فيما بعده نحو لو كان فيها
آلهة الا الله فالاعني غير
حقه الرفع وحق لفظ الله
الحجر بالاضافة فمن ثم قدر
بعضهم اعرايه بذلك وما
سبق من ان السكون على
صورة الحرف يقتضي البناء
رداً للماضي بالاعني
النعمة واحداً لا فاتها
معربة مع انها على صورة الا
الاستقماحة (قوله ومثال
ما بنى على الفتح الذين)
الاحسن ما قاله غيره انه
يعني على الباء لان البناء
يعتبر في محل الاعراب
والذين على اعرايه يكون
بالواو والياء ثم عليه هل هو
من قبيل انبنى على الكسر
او الفتح فان الراء في الاعراب

دري وعند الاصمعي انها لا تستعمل الامثلة وخالفوه في ذلك واستدلوا بقوله ذي الرمة
* وقفا فلما اياه عن ام سلمة * وكان الاصمعي يخطئ في ذلك وغيره ولا يوجب بكلامه
ومثال ما بنى منها على الضم هبت بمعنى تهات قال تعالى وقالت هبت لك وقيل المعنى
هل لك فلك تدب من مثل سقلا لك وقرئ مثل التاء فالكسر على أصل التقاء الساكنين
والفتح للتحقيق كما في ابن وكيف والضم يشبهها بحيث وقرئ هبت بكسر الهاء وبالهمزة
ساكنة بضم التاء وسو على هذا فاعل ماض وفاعل من هاء مياء كشاء او من هاء ميم
كجاء يحيى * ومثال ما بنى من المضمرات على السكون قومي وقوما وقوموا * ومثال ما بنى
من افعال الفتح للخطاب المذكور * ومثال ما بنى منها على الكسرة للخطابة * ومثال
ما بنى منها على الضم قمت للتمكلم * ومثال ما بنى على السكون من اسماء الاشارة ذلك
وذي لاؤنس * ومثال ما بنى منها على الفتح ثم يفتح التاء اشارة الى المكان البعيد قال الله تعالى
وازلفنا تم السحرة أي وأزلفنا الآخرين هنالك أي قربناهم * ومثال ما بنى منها على
الكسرة هؤلاء * ومثال ما بنى منها على الضم محاكة قطرب من أن بعض العرب يقول هؤلاء
بالضم فاذ لك ذكرت هؤلاء في المقدمة مرتين اولاهما نصب طائفة الكسرة والثانية بالضم
ومثال ما بنى على السكون من الموصولات الذي والتي ومن وما ومثال ما بنى منها على الفتح
الذين * ومثال ما بنى منها على الكسرة الاولاه بالمدلغة في الاولى معنى الذين قال الشاعر
أي الله لا شئ الا هؤلاء كانوا * * سيوف احاد القين وما صافها
ومثال ما بنى منها على الضم ذات بمعنى التي وذلك في لغة بعض طائفة الفراء انه سمع
بعض السؤال يقول في المسجد الجامع بالفضل ذو فضلكم الله به والكسرة ذات اكرمكم
الله به يضم ذات مع انها صفة للكسرة ما أي أسألكم بالفضل وقوله به يفتح الباء وأصلها بها
فخذت الالف ونقلت فتحة الهاء الى الماه بعد تقدير سب كسرتها ثم استغنيت من اسماء
الاشارة والاسماء الموصولة ذين وتين والذين واللتين فذكرت انهما كائني واعني بذلك
انهم ما عريان بالالف رفعاً وبالياء المفعول ما قبلها جرحاً ما قبلها جرحاً ان الزيدن والرجلين
كذلك وفهم من قولي كائني انهما اللسانين حقيقة وهو كذلك وذلك لانه لا يجوز
أن يثنى من المعارف الا ما قبل التكرير كزيد وعمر أو لا ترى انهما لما اعتقد فيهما الشيوع
والتكرير جازت تشبيههما ولهذا قلت الزيدان والعمران فادخلت عليهما حرف التعريف
ولو كانا قايدين على تعريف العلم لم يجوز دخول حرف التعريف عليهما واذ الذي لا يقلان
التكرير لان تعريف ذنا لا اشارة وتعريف الذي بالصلة وهو ما ملازمان لذا والذي قد
ذلك على أن ذين والذين ونحوهما اسماء تنفرد بمنزلة قولك هـ ما وانما ليسا بمتنبة
حقيقة ولهذا لم يصح في ذين أن تدخل عليهما ل كلاً لا يصح ذلك في هـ ما وانما فان قلت

توب عنهما والظاهر الاول لان الباء بنت الكسرة فحقها ان توب عنهما فمن ثم يقولون في المثني والجمع جعل نفسه على جوه
دون عكسه تأمل (قوله لا شئ) التميم ارتفاع الالف وهو علامة الجمل والشرف والقين الحداد (قوله لانه لا يثنى من
المعارف الخ) وايضا شرط المثني الحقيقي الاعراب

فهذا استثبتت من الموصولات أبا أيضاً فانها معرفة الا اذا أضفت وكان صدرها متناضراً
محدو فان قلت قد علمت ان ايام مدينة في هذه الحالة معرفة فيما عداها فلم أحجب إلى
اعادته ومثال المبنى من أسماء الشرط والاسم فهم على السكون من وما ومثال المبنى منها
على الفتح ابن وابان وليس فيه مما ينبغي على كسر ولا ضم فاذكره فان قلت من أسماء
الشرط حيفة وهي مدينة على الضم قلت المبنى على الضم حيث واسم الشرط انما هو حيثما
فيما اتصلت بحيث وصارت جزاء اسمها فالضم في حشو الكلمة لا في آخرها واستثبتت من
أسماء الشرط وأسماء الاستفهام اياها فانها معرفة فيهما مطلقاً باجماع مثال الاستفهام
في الرفع قوله تعالى ايك يا بني بعرضها ايك زانية هـ ذه اسمان ومثالها في النصب فاي
آيات الله تتكرون وسعلم الذين ظلموا أي متقلب متقلبون فايكم ذم جاسد أو أي من قوله
تعالى فاي آيات الله تتكرون مفعول به تتكرون وأي من قوله تعالى أي متقلب متقلبون
مفعول مطلق ليقبلون وليست مفعولاً به لاسيما لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ومثالها
في المحفوض فستصرو ويصرون يا ايكم المقتون فاي في هذه الآية محفوض لفظاً مرفوعة
مجالاً لانها مبتدأ والماء زائدة والاصل ايك المقتون والجملة نصب بمتصرون ويصرون لانها
تتأخر عما هو محال عن العمل بالاسم فهم وفي الآية مباحث أخر ومثال الظرف
المبنى على السكون اذ هو ظرف لماضي من الزمان ويضاف لكل من الجملة نحو
واذ كروا والآنتم قليل واذا كرتهم قليلاً وان يفتككم اليوم اذ ظلمتم وتأني ظرفاً لما يستقبل
نحو وسوف يعلمون اذا لا غلال في أعناقهم وقوله تعالى يومئذ تحدث أخبارها بعد قوله
سبحانه اذا زلزلت الارض وتأني للتعديل نحو واذا عترتهم وما يعبدون الله فأنوا إلى
المكشوف أي ولا جمل اعتر السك اياهم والاستثناء في الآية متصل ان كان هؤلاء القوم
يعبدون الله وغيره منقطع ان كانوا يخصون غير الله سبحانه بالعبادة وكذلك البحث في
قوله تعالى قال أفرأيتم ما كنتم تعبدون أنتم وآباؤكم الا قد علمون فانهم عدوا لى الرب
العالين وتأني لافاجأة كقوله

استقدر الله خبراً وارضى به * فبينما العسر اذ دارت مياسير

ومثال المبنى منها على الفتح الآن وهو اسم زمن حضر جمعه أو بعضه فالأول نحو قوله
تعالى الآن حيث بالحق وفي هذه الآية حذف الصفة أي بالحق الواضح ولولا أن المعنى
على هذا الكفر والمفهوم هذه المقالة والثاني نحو قوله تعالى فمن يستمع الآن الآية وقد
عرب كقوله لى بذات الحال دار عرفت * وأخرى بذات الجزع آيات اسطر

كانهم ما لان لم يتعبرا * وقد مر للدائر من بعدنا عصر
أصله كانهم ما لان خذفون من لا تتعابها ساكنة مع لام الآن ولم يتحركها لا لتقاء
الساكنين كما هو الغالب وأعرب الآن خفضه بالكسرة ومثال ما بنى منها على الكسر
أعس وقد مضى شرحه وانما ذكرته هناك لشبهه بمسألة حذام في اختلاف الجازبين
والجمعين فيه وانما كان حقه ان يذكر هنا خاصة لانه كلمة بعينها وليس فردا داخل تحت
قاعدة كلية ومثال ما بنى منها على الضم حيث وهو ظرف مكان يضاف للجملة من وربما

(قوله واستثبتت من أسماء
الشرط وأسماء الاستفهام
أياها) انما أعربت مع وجود
سبب بناء أخواتها فيها
اعراضه التنوين تارة
والإضافة أخرى (قوله
وفي الآية مباحث أخر)
منها أن المقتون بمعنى
الفتنة كما هو والمصور
بمعنى العسر واليسر وبأيكم
خبر مقدم والمقتون مبتدأ
مؤخر أو ان الأصل يا ايكم
هو المقتون وهو لغة من
أعرب مطلقاً قالوا على هذا
تشبه الزائدة (قوله وتأني
ظرفاً لما يستقبل) لتحقيق
وقوعه كانه ماض على حد
أنى أمر الله (قوله فمن يستمع
الآن) بمعنى من زمن
بعينه صلى الله عليه وسلم إلى
آخر الدنيا وظاهر أنه لم

يحضر كله بل بعضه (قوله وهو الاصل) لان اطلاق النكرة سابق على اطلاق المعرفة فن ولد يقال له مولود وموجود قبل اطلاق العلم عليه ولم ينظر والى انه يطلق عليه الإشارة كهذا الموصول كالذي وجد والحلى كالمولود والاحسن الذي لا نزاع عليه هذا ان يقال المراد اصل في الاعتبار وذلك ان النكرة تبدل على الشيء من حيث هو والمعرفة انما تطلق اذا طرأ له تعين في القصد تصلة او علم او نحو ذلك والاصل عدم طرؤ ذلك فتأمل ثم في الاشتقاق أنكر فاما ذكر ثم موجود ثم محدث ثم جسم ثم نافي ثم حيوان ثم انسان ثم رجل ثم عالم أقول ليس القصد من هذا المحضر بل القصد التقريب اذا ماشاه هذه يقاس عليها فقوله أنكر النكرات مذكوراً وما ساوفاً صدقاً ما معلوم وشئ فانه يشمل المبدء لغو وقصره على "اوجود اصطلاح وقوله ثم حيوان أى ونظيره شجر مثلاً وقوله ثم انسان أى وفرس وجبار الخ وقوله ثم رجل أى وامرأة وقوله ثم عالم أى وحاصل وضارب الخ ثم هذا على أن المراد بالعالم الحادث أما ان كان بمعنى مطلق ذات ثبت له العلم فيشمل الملك والمولى تعالى فلا يكون بعد رجل ثم يبيح النظر فيما اذا كان بينهما ماعوم وخصوص وجهى كائنان وأيضاً والظاهر أنها في مرتبة واحدة لان عموم كل سقط بخصوصه وباشتماله هذا ٤٧ المجتبى لفائدة فيه الا لغيره وأما المعارف

فالمشهور أن أعرفها بعد اسم الجلالة الضمير ثم العلم ثم اسم الإشارة ثم الموصول ثم المحلى وأما المضاف لواحد فهو في رتبة ما أضف الله قالوا لا المضاف للضمير فانه في رتبة العلم لا الضمير لانه يقع صفة للعلم نحو مررت بزيد صاحبك والصفة

أضيف لمفرد كقوله * أما ترى حيث سهل طالعا * وقد يفصح وقد يكسر وبعضهم يعربه وقرأت سند رجمهم من حيث لا يعلمون بالأكسر فيجمل الأعراب والبناء ثم قالت **﴿ ما ﴾** الاسم نكرة وهو ما قبل رب * وأقول بتقسيم الاسم بحسب التكرار والتعريف الى قسمين نكرة وهو الاصل ولهذا أقدمته ومعروفة وهو الفرج ولهذا أخرته وعلامة النكرة أن تقبل دخول رب عليها نحو رجل رب غلام وبهذا استدلل على أن من وما قد يقعان نكرتين كقوله رب من أنفخت غضا قلبه * قد تدنى لي موتا لم يطع وقوله لا تضيقن بالأمور فقد نكر * شف غناؤها غير احتيال وعبارة النفوس من الام * رله فرجة كحل العقل فدخلت رب عليها ما ولا يدخل الاعلى النكرات فعلم أن المعنى رب شخص أنفخت قلبه

لا تكون أعرف من الموصوف بل مساوية له اودويه وأنا اوقف في هذه القاعدة اذ حيث كانت الصفة لتعين الموصوف فالانساب أن تكون أعرف منه والمشرط في النعت الموافقة في مطلق التعريف ويقال جاء الرجل الذي قام أبوه والظاهر فيه أن الموصول نعت على أن جعله -م المضاف في رتبة المضاف الله ممنوع كلف وغلام زيد صادق بأى علمانه وايضا ما سبقت في ترتيب الاعراف لا يظهر ولا وضعا ولا استعمالا وذلك ان الضمير والموصول والإشارة سواء موضوعات عند الجمهور لكل فرد فرد وعند السعد للكل بشرط الاستعمال للجزئى فهي مستوية وضعا واستعمالا فمعنى كون أحدها أعرف فمعنى ما سلم في ضمير المتكلم لانه لا يتخيل غير معناه بوجه من الوجوه فابل هذا الترتيب له استناد وله لم لا مشاحة في الاصطلاح بل نقول أصل المعرفة والنكرة لا بد فيه من الاستناد لذلك والافاعية المحكي بان أخز يد معرفة وضارب زيد نكرة فليتأمل (قوله وعلامة النكرة أن تقبل دخول رب) كما أنه عدل عن قول غيره ما قبل أى مؤثرة فيه التعريف أو وقع موقع ما قبله لأن هذا لا يشمل الاسماء المتوغلغة في الابهام فان الظاهر أنما لا تعرف بأن كمالا لا تعرف بالاضافة وهو قابلة لرب وأما من وما قد يقعان موقع ما قبل أى وهو انسان وشئ لأن الاول للعاقب والثانى لغيره وهذا الانساب بالعقل أن نحو غير تعرف بالاضافة وبأن اذا لاضافة تزيل الابهام كأل ولو اشتد تأمل هذا وورد على التعريف اسم الفعل النكرة كصه بالتونين فانه لا يقبل رب ولا ل ولا يقع موقع ما قبله اذ هو واقع موقع لفظ الفعل عند الجمهور ثم يقع موقع ما قبلها بناء على أن مدلوله المصدر ولعل هذا ضابط أعلى والا وورد كل أيضا فان مذهب الجمهور أن ادخل آل عليه اذا لم يكن في مقابلة المحزة بأن كان للأفراد معنى لاهاضا فمعنى ال لا تخامع الاضافة وحاز التونين ما قبل انه عوض والظاهر أنه لم يسمع دخول رب على كل (قوله وبهذا استدلل على أن من وما قد يقعان نكرتين) أى خلافاً لما قال همام عرفتان دائماً

(قوله وربما شئ من الامور تذكره النفوس) يشير الى أن ما نكرة وجلة تذكره النفوس الخ صفة لها والعائد محذوف
 ويجعل أن ما حرف كاف فلا شاهد (قوله الثاني أنه معرفة مطلقا) على هذا يقال البيت شاذ قيل هو تابع معرفيا
 وتكريرا ولو كان التكرير جائزا والظاهر حيث جرى الخلاف في ضمير الغائب أن يقدحوا ولم يضمير أعرف المعارف بما عده
 (قوله وعلى ستة) وأما نحو وبارجل فنكرة غاية الامراسمحل في معنى وجعله ابن مالك سماعا وانظر هل يجوز زعمه بالمعرفة نحو
 بارجل العالم (قوله المضمير) أقول هو ٤٨ من المحذوف والابصال والاصل المضمير أي أخفى به الظاهر فاذا أردت

اغفاء الظاهر عبرت بالمضمير
 أو أنه هو في ذاته خفي وذلك
 ظاهري في غير ضمير المتكلم
 والاول معنى قولهم ما كنى
 به عن الظاهر أي بدلا عن
 الظاهر أو عن معنى الظاهر
 وليس المراد أن حق التعبير
 بالاسم الظاهر لانه انما
 يشاهر في الغيبة وأما الخطاب
 والتكلم فليس حتى التعبير
 فيه ما بالظاهر بل التعبير
 به خلاف الظاهر ويصعب
 السكنا في التفاتنا كيدته
 في كناية الازهرية (قوله ما
 دل على متكلم الخ) المراد
 الدلالة الدائمة فخرج العلم
 المستعمل في ذلك نحو قال
 فلان تري نفسك أو مخاطبك
 أو ذاتا والمراد أنه وضع
 للدلالة على متكلم بخصوصه
 وكذا الباقي فخرج لفظ
 متكلم ومخاطب وغائب
 فليتأمل (قوله لانه في
 الغالب قليل المحروف)
 ومن غير الغالب أي فاتها
 أربعة أحرف (قوله غالبا
 مهموسة) من غير الغالب
 همزة أ (قوله وانما هي دالة على الخطاب) ولو كان معناها الخطاب لكان معنى ذلك ذا الخطاب نحو
 كما أن معنى ضربتك ضربت الخطاب (قوله معلوم) الظاهر أن المراد معلوم بذاته كالمثال أو من السياق وهو المقتضى ومعنى
 نحو حتى تواتر المحاب فان الضمير يرجع للشمس الملوثة من السياق حيث ذكر العشي والامعة عن الخبر يعني صلاة
 العصر هذا سياق السابق ويقويه ذكر المحاب في اللاحق وبقى للنعوى أيضا ما يفهم من فعل مثلا سابق نحو اعدلوا وأقرب

غياظ وربما شئ من الامور تذكره النفوس فان قلت فانك تقول رب رجلا وقال الشاعر
 ربه فتنة دعوت الى ما * يورث الحدود انما عالجوا
 والضمير معرفة وقد دخلت عليه حرف فطيل أقول بأنها التداخل الاعلى التكرار قلت
 لانسملم أن الضمير فيما أوردته معرفة بل هو نكرة وذلك لان الضمير في المثال والبيت
 راجع الى ما بعده من قولك رجلا وقول الشاعر فتنة وهما نكران وقد اختلف النحويون
 في الضمير الرجوع الى النكرة هل هو نكرة أو معرفة على مذاهب ثلاثة أحدها أنه نكرة
 مطلقا الثاني أنه معرفة مطلقا الثالث أن النكرة التي يرجع اليها الضمير ما أن
 تكون واجبة التكرير أو حائزته فان كانت واجبة التكرير كافي المثال والبيت فالضمير
 نكرة وان كانت حائزته كافي قولك حامي رجلا فاعلمته فالضمير معرفة وانما كانت
 النكرة في المثال والبيت واجبة التكرير لانها ميمزاة بالخبر لا يكون إلا نكرة وانما كانت
 في قولك حامي رجلا فاعلمته حائزته كافي قولك حامي رجلا فاعلمته فالضمير معرفة وانما كانت
 نكرة بل يجوز أن يكون نكرة وان يكون معرفة تقول حامي رجلا وجاء في زيد
 ثم قلت (ومعرفة وهي ستة أحدها المضمير وهو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب)
 وأقول أنواع المعارف ستة أحدهما المضمير ويسمى الضمير أيضا وتسميه الكوفيون
 السكناية والماكنية وانما يدلت به لانه أعرف الانواع الستة على الصحيح وهو عبارة عما دل
 على متكلم نحو أنا ونحن أو مخاطب نحو أنت وأنتما أو غائب نحو هو وهما وانما يسمى
 مضمرا من قوله لم أضمرت الشئ إذ أسرته واخففته ومنه قولهم أضمرت الشئ في نفسي
 أو من الضمور وهو الهزال لانه في الغالب قليل المحروف ثم تلك المحروف الموضوعة له
 غالبها مهموسة وهي التاء والكاف والهاء والميم والصاد والظاء الخ فان قلت يرد
 على المحذ الذي ذكره للضمير الكاف من ذلك فانها دالة على الخطاب وليست ضميرا
 باتفاق البصريين وانما هي حرف لا محل له من الاعراب قلت لانسملم انها دالة على
 الخطاب وانما هي دالة على الخطاب فهي حرف دال على معنى ولا دلالة له على الذات البتة
 وكذلك أيضا الميم في اياي والكاف في اياك والهاء في اياه ليست مضميرات وانما
 هي على الصحيح حروف دالة على مجرد التكلم والمخاطب والقيسة والدال على المتكلم
 والمخاطب والغائب انما هو اياي ولكل ما وضع مشتركا بينها واراد ايايان من عنوانه
 احتياج الى قرينة تتصل به تبين المعنى المراد منه ثم تبع قولنا غائب بأن قلت (معلوم)

همزة أ (قوله وانما هي دالة على الخطاب) ولو كان معناها الخطاب لكان معنى ذلك ذا الخطاب نحو
 كما أن معنى ضربتك ضربت الخطاب (قوله معلوم) الظاهر أن المراد معلوم بذاته كالمثال أو من السياق وهو المقتضى ومعنى
 نحو حتى تواتر المحاب فان الضمير يرجع للشمس الملوثة من السياق حيث ذكر العشي والامعة عن الخبر يعني صلاة
 العصر هذا سياق السابق ويقويه ذكر المحاب في اللاحق وبقى للنعوى أيضا ما يفهم من فعل مثلا سابق نحو اعدلوا وأقرب

للتقوى والظاهران المصنف ادخله في المتقدم لفظاً فأراد به ما لفظ به أرباعه وتوسع بعضهم في هذا حتى أجاز رجوع الضمير إلى ما يفهم من عامله فأجاز ضرب على أن نائب الفعل ضمير الضرب المفهوم من ضرب (قوله نحو أنا أنزلناه) أي في الملة القدر وما حم والكاتب المدين أنا أنزلناه فإن أريد بالكاتب الواح فكذلك أو القرآن فالضمير المتقدم لفظاً (قوله أورتبه) هو معنى قولهم متقدم حكماً (قوله بالنسبة) أي الشهرة بحيث لا يحتاج أي ضمير إلى تفسير يعنى في اللفظ لانه نور على علم لا يظهر له بل تنسبه (قوله والمعنى قدرنا له الخ) ولم نعمل منازل منصوباً على الظرفية لأنها أمكنة مخصوصة كالدار ولا يقبله المكان إلا مهما (قوله وقيل أن فاعل أو جس ضمير الخ) ٤٩. وهو حينئذ على جذضه زيداً (قوله نحو هو أرى زيداً قائم)

هذا لا يحسن لأنه لا يثبت ضمير الشان و يكون للقصة إلا إذا كان في الجملة مؤنث بعدة نحو فانها لا تعنى الا بصار بخلاف الفضلة فتقول هو بنيت غرقه لاهى ومن نص على ذلك السعدى في شرح التلخيص ثم المانع من أن القصة والشان معهودان معلومان فكيف يكون ضميرهما من قبيل أنا أنزلناه (قوله والثاني أن يكون ضميراً عنه مفسر نحو أنا هي إلا حماتها الدنيا) أقول حدث كان الضمير مفسراً بالحياة الدنيا لزم حصر الشئ في نفسه ولا معنى له فالظاهر أن الآية من قبيل ستم زارت بالحجاب لأنهم كانوا يقولون ذلك بعد أن يذكر لهم أنهم يحبون من قبورهم

نحو أنا أنزلناه أو متقدم مطلقاً نحو والقهر قدرناه أو لفظاً لارتبه نحو وإذا تبلى إبراهيم ربه أورتبه نحو أو جس في نفسه خيفة موسى أو مؤخر مطلقاً في نحو قل هو الله أحد وقالوا ما هي إلا حماتنا الدنيا ونعم رجلا زيد وربه رجلاً وقاموا وقد أخوا له وضربه زيداً ونحو قوله * جرى ربه عنى عدي بن حاتم * والأصح أن هذا ضروبة) وأقول لا بد للضمير من مفسر بين ما يراد به فإن كان تكملاً أو مخالفاً لمفسره حضور من قوله وإن كان لغائب لمفسره فوعان لفظ وغيره فالثاني نحو أنا أنزلناه أي القرآن وفي ذلك شهادة به بالنسبة وأنه غنى عن التفسير الأول فوعان نائب وغيره فالغالب أن يكون متقدماً وتقدمه على ثلاثة أنواع تقدم في اللفظ والتقدير والماله الأشارية وتولى مطلقاً وذلك نحو والقهر قدرناه منازل والمعنى قدرنا له منازل فحذف المخافض أو التقدير ذاتنازل فحذف المضاف وانصاب ذاتا ما على الحال أو على أنه فعل لمان التضمن قدرناه معنى صبرناه وتقدم في اللفظ دون التقدير ونحو أو جس في نفسه خيفة موسى لأن إبراهيم مفعول فهو في نية التأخير وموسى فاعل فهو في نية التقديم وقيل أن فاعل أو جس ضمير مستتر وإن موسى بدل منه فلا دليل في الآية والنوع الثاني أن يكون مؤخراً في اللفظ والرتبة ونحو تصور في سبعة أبواب أحدها باب ضمير الشان نحو هو أو هي زيد قائم أي الشان والمحدث أو القصة فأنه مفسر بالجملة بعدد فأنها نفس المحدث والقصة ومثله قل هو الله أحد فانها لا تعنى الا بصار والثاني أن يكون ضميراً عنهم مفسر نحو ما هي إلا حماتنا الدنيا أي ما لحماة الاحياء الدنيا والثالث الضمير في باب نعم فنحنم رجلاً زيد ونس لأظالمين بدلا فأنه مفسر بالتميز والرابع محرور رب تصور ربه ماله فأنه مفسر بالتعريف قطعاً والخامس الضمير في باب التنازع إذا عملت الثاني واحتاج الأول إلى مرفوع نحو قاما وقد أخوا له فان الآلف راجعة إلى الاخوين والسادس الضمير المبسوط منه ما بعده كقوله في ابتداء الكلام ضربه زيداً وقول بعضهم اللهم صل عليه الرؤف الرحيم والسادس الضمير المتصل بالفاعل المتقدم على فاعل المؤخر وهو ضرورة على الأصح كقوله

ويحصل الجدل في ذلك فالضمير باق على حماة المفهوم من الشان (قوله الضمير في باب نعم) يحتمل أنه للدوح والمفهوم المفهوم من الفعل (قوله إذا عملت الثاني) اما أن عملت الأول والضمير في الثاني فهو متقدم رتبة لانه في باب التقدير يلقى الأول (قوله في ابتداء الكلام) يعنى قبل تقدم مرجع الضمير في ضربه زيداً فيكون من الأجل ثم التفصيل وقال سيبويه في نحو هذا أنه نصب بتقدير أعني (قوله اللهم صل عليه الرؤف الرحيم) جعلهما الاخفش صفتين للضمير ورد بان الضمير لا يوصف ولا يوصف به وما ألطف قول القائل اضمرت في القاب هو ي شادن * مشتغل بالحو لا ينصف وضمفت ما اضمرت يوماله * فقال لي المفسر لا يوصف (قوله وهو ضرورة على الأصح) خلافاً لما أجاز في السبعة وبعضهم أول اليت بان ضمير به للجزاء المفهوم من جرى

وزاء الكلاب العاويث قيل هو الضرب بالمحاربة وقيل بل هو إشارة للابنة لان العوايا غابسة لدخول الذئاب ولا يستند للكلاب الا اذا طابت السفاد وفي غيرها غابسة لدخول النملح (قوله ان عن مسماء مطلقا) يعني عنه من حيث الوضع له فدخل العلم المشترك لان عدم تعيينه انما جاء من عارض الاشتراك (قوله ان دل بذاته على ذي الماهية) ماهية الشيء حقيقة تقع في جواب السؤال عنه بما هو فبحث لها من السؤال اسم (واعلم) ان فرياقه علم الجنس واسم الجنس من جهة المعنى ومن جهة اللفظ فالاول ٥٠ ان علم الجنس مرصوع للماهية والمثاني للماهية من حيث هي بمعنى ان

الاول موضوع للماهية بحيث اذا استعمل دل على الماهية وحضورها فمعنى عن التعريف بالواثني لا يدل الاعلى الماهية فلا يبقى عن ال وهذا الاتي انه لا بد من المحضو حال الوضع فيها لانه لا موضع لمجوها واستعمالها في الفرد حقيقة من حيث تحقق الماهية فيه على ما وضحه في محاسن السجدة وبهذا تعلم ان الاولى للصف ان يقول ان دل بنفسه على الماهية المحاضرة واما قوله ذي الماهية ففقه ان صاحب الماهية هو الفرد فان اراد الفرد المسمى فهو المحاضر الذي ذكره عن وان اراد الفرد من حيث هو فاسم الجنس يدل عليه ايضا بنفسه على اننا نعلم ان علم الجنس يدل عليه ويمكن الجواب بان ذي اسم إشارة إلى هذه الماهية المحاضرة واما الفرق اللفظي فهو ان

جزى به عنى عدى بن حاتم * جزاء الكلاب العاويث وقد فعل فاعيد الضمير من ربه الى عدى وهو متأخر لفظا ورتبة ثم قلت (الثاني العلم وهو شخصي ان عين مسماء مطلقا كيد وحنسي ان دل بذاته على ذي الماهية تارة وعلى المحاضر أخرى كاسامة ومن العلم الكنية واللقب وتؤخر عن الاسم غالباً تارة على مطلقاً أو مخفوضاً باضاً فتان (أفردا) وأقول الثاني من أنواع المعارف العلم وهو نوعان علم شخص وعلم جنس فعلم الشخص عبارة عن اسم بعين مسماء تعدينا مطلقاً أي ينسب قد فقوله الاسم جنس يشمل المعارف والذكرات وقولنا بعين مسماء فصل يخرج للذكرات لانها لا بعين مسماء بخلاف المعارف فانها كلها تسمى مسماءها عنى أنها بعين حقيقة وتعمله كأنه مشاهد حاضراً للعيان وقولنا بغير قيد يخرج لمعاد العلم من المعارف فانها انما تسمى مسماءها بقيد كقولك الرجل بعينه مسماء بقيد الالف واللام وكقولك غلامى فانه بعين مسماء بقيد الاضافة بخلاف العلم فانه بعين مسماء بغير قيد ولذلك لا يختلف التعبير عن الشخص المسمى زيد المحضو ولا غيبة بخلاف التعبير عنه بان وهو وعرفت في المقدمة عن الاسم بقول ان عين مسماء وعن نفي القيد بقول مطلقاً قصداً للاختصار وعلم الجنس عبارة عماد الخريزاني ان ذلك ان قولك اسامة أشجع من ثماله في قوة قولك الاسد أشجع من الثعلب والالف واللام في هذا المثال تعريف الجنس وان قولك هذا اسامة مقيد في قوة قولك هذا الاسد مقيد والالف واللام في ذلك لترتيب المحضو واحترز بقول بذاته من الاسد والثعلب في المثال المذكور فانهم لم يدل على ذي الماهية بذاته ما بل بدخول الالف واللام ثم بينت ان العلم يتقدم الى اسم كما تقدم من التمييز يزيد واسامة والى لقب وهو ما أشعر برفعة كرم العابدين أوضاع كقفة وبطة والى كنية وهو ما يدعى باب أو أم كاني بكر وأم عمرو وانه اذا جمعت الاسم واللقب وجب تأخير اللقب ثم ان كانا مفردين جازت اضافة الاول الى الثاني وجاز اتباع الثاني للاول في اعرابه وذلك كسعد كزوان كانا مضافين كعيد الله زين العابدين أو مختالفين كزيد بن العابدين وكعيد الله كزوعين الاتباع وامتعت الاضافة ثم قلت (الثالث الاشارة وهو ما دل على مسمى واسارة اليه كهذه وهذاهاتواتة تسمى ما هو ولا يجمعها وتلقهن في البعد كافي خطاب

علم الجنس يمنع الصرف لعله آخرى مع العلمية كالتأنيث في اسامة بخلاف اسم الجنس وهذا في الحقيقة حرفة دليل على الاول لان الاول خفي لا يظهر بنفسه (قوله وهو ما أشعر الخ) اعلم ان ترفعه اللقب والكنية يشمل ما يعنى به منهما والتحقق ان يقال ما وضع أولا فهو الاسم مطلقاً وما وضع ثانياً فان أشعر بمدح أو ذم فلقب وان صدر بآب أو أم فكنية قبل أو ابن أو بنت والاف هو اسم ثان كما لو وضع له زيد ثم عمرو (قوله واسارة اليه) أي اشارة حسنة بحاسة البصر فاستعمله في المسموع من الاصوات والاعاني المحاضرة ذهنا مجاز نقل من اظن صدقه عن بها الدين السبكي في شرح التلخيص أنه قال لا مانع من انه حقيقة فيها ايضا فقلت التبادر من علامات الحقيقة والتبادر من اسم الاشارة المحسوس في

وجود في بعض النسخ بعد الكلام على اسم الإشارة وقبل الموصول ما نصه ٥١ فان قلت لم قدمت إشارة المؤنث في الذكر

على إشارة المذكر ثم جئت
بإشارة المؤنث ثانيا فقلت
كـهـذه وهذا وهاتان وهاتان
قلت كـهـذا وهذه وهاتان
فقدمت الاصل وهو المذكر
ووصلت النظير بقطره وهو
هذه وهاتان قلت المذني دعا
الى ذلك ضرورة الاختصار
فاني قلت وتنبهت ما والذى
ينفي من إشارة المؤنث انما
هو لا هذه فلو قلت
ما ذكرته لاجبت الى ان
اقول وتنبهت ذا وتانا قبل
فهنا قلت كـهـذا وهاتان
وتنبهت ما وانقطعت هذه
كـهـذه فقلت غيرهما من
الاقتضا التي اشاروا بها
الى المفرد المؤنث قلت لما
كانت هذه هي أشهر الالفاظ
التي اشاروا بها الى المفرد
المؤنث لم يجز تر كـهـنا
ولما كانت تاهي التي
تمت لم يجب تر كـهـا وفي
هذه النسخة نظرا لما أولا
فهو لم يعبر به هذا التعمير
الذي اورد عليه السؤال
واما ثانيا فانه لا ينفقه
مجازا انه كان يقول كـهـذا
وهاتان وتنبهت ما وهذه فلا
يحتاج في هذه ولا في بقية
الاختصار ولعله يقول لما
كانت مشهورة لا تناسب
تاخيرها لكن هذا ترويح
لا يصد الاعتراض وقوله

حرفية مجردة من اللام مطابقة ومقرونة بها الالف الثاني وفي الجمع في لغة من مدده وهي
الفصي وفيما سبقته هـا التنبية) واقول الثالث من أزرع المعارف الإشارة وهو ما دل على
معنى وإشارة الى ذلك المعنى تقول مشرا الى زيد مثلاً هذا قد دل لفظه دعا الى ذات زيد
وعلى الإشارة لتلك الذات وقولي وهو بالتدبير بعد قولي الإشارة انما صاع على وجهين
أحدهما ان ما من قولي ما دل على معني لفظه التذكير قبل كان الضمير هو نفس ما سمي
الـهـ التذكير منه والثاني ان يقدر قولي الإشارة على حذف مضاف والتقدير اسم
الإشارة فالضمير من قولي وهو راجع الى الاسم المحذوف وتنقسم أسماء الإشارة بحسب
من هي له ستة أقسام باعتبار التقسيم العقلي وخمسها باعتبار الواقع وبان الاول انها المفرد
أو مثنى أو جمع وكل منها المذكر أو مؤنث وبان الثاني أنهم جعلوا عبارة الجمع مشتركة
بين المذكرين والمؤنثين فلهذا فمرد المذكر كـهـذا والمؤنث كـهـذه وهاتان ولتنبهت
المذكرين هذا ان رفعا وهذين جرا ونصبا ولتنبهت المؤنثين هاتان رفعا وهاتين جرا ونصبا
والمجمع المذكر والمؤنث هؤلاء المذني لغة المجازين وبها جاء القرآن وبالقصر في لغة بني تميم
ولست هاهنا جملة اسم الإشارة وانما هي حرف جح منه لتنبية المخاطب على المشار اليه
بدليل سقوطه منها جواز في قولك ذا وذلك وجوب في قولك ذلك ولا يكافئ اسم ضمير
مثله في غلامك لان ذلك يقتضي أن تكون مخفوضة بالاضافة وذلك متنع لان أسماء
الإشارة لا تضاف لانها ملزمة للتعريف وانما هي حرف مجرّد الخاطب لا موضع له من
الاعراب ولحق اسم الإشارة اذا كان للبعد كـاف وانما في اللام قبله بالتحريك تقول ذلك
أو ذلك يجب ترك اللام في ثلاث مسائل أحدها إشارة المثنى نحو ذلك وتلك والثانية
انقار الجمع في لغة من مدده تقول أولئك بالمد من غير لام فان قصرت قلت أولئك أو أولئك
والثالثة كل اسم إشارة تقدم عليه حرف التنبيه نحو هذا وهاتك وهاتيك ثم قلت
(الرابع الموصول وهو ما افتقر الى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو مجرور تامين أو وصف
صريح والى عائد أو خلفه) واقول الرابع من أنواع المعارف الموصولات وهي عبارة عما
يحتاج الى أمرين أحدهما للصلة وهي واحد من أربعة أمور أخذها المحلة وشرطها أن
تكون خبرية أي محتملة للصدق والكذب تقول جاءني الذي قام الذي أوه قائم ولا
يجوز جاء الذي هل قام أو الذي لا تغضبه والثاني الظرف والثالث المجاز والمجهول
وشرطها ما أن يكونا تامين وقد اجتماع في قوله تعالى وله من في السموات والارض ومن
عنده لا يستكبرون عن عبادته واحترزت بالتامين من التافهين وهما اللذان لا يتبرهما
الفائدة فلا يقال جاء الذي اليوم ولا جاء الذي بك والرابع الوصف الصريح أي الخاص
من غلبة الاسمية وهذا يكون صلة للالاف واللام خاصة نحو الضارب والمضروب كما سألني
والامر الثاني انضم بر العائد من الصلة الى الموصول نحو جاء الذي قام أوه وشرطه أن
يكون مطابقة للموصول في الاقراء والتذكير فزودعهما وقد يضافه الظاهر كقوله
سعاد التي أضفك حب سعاد * واعراضها عنك استمرزادا
وجعل عليه الزمخشري قول الله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل

آخرها وما كانت تاهي التي ثبت لم يجب حذفها حقه أن يقول لم يصح أن لم يناسب حذفها فتأمل (قوله واعراضها الخ)

الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وذلك لانه قدر الجملة الاسمية وهي الذين وما بعده معطوفة على الجملة الفعلية وهي خلق وما بعده على معنى انه سبحانه خالق ما لا يقدر عليه سواه ثم يعدلون به ما لا يقدر على شيء ولولا ان التقدير ثم الذين كفروا به يعدلون كما أن التقدير سعاد التي أضناك حبها لزم فساد هذا الاعراب لمحل الصلة من ضمير وهذا في الآية السكرية تحريف منه في البيت لان الاسم الظاهر النائب عن الضمير في البيت بلفظ الاسم الموصوف بالموصول وهو بعد فصل التكرار وهو في الآية معناه لا بافظه وأجاز في الجملة وجه آخر ويدأ به وهو أن تكون معطوفة على الحمد لله والمعنى أنه سبحانه حقيق بالجملة على ما خلق لانه ما خلقه الا نعمة ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فكفروا ب نعمته ثم قلت (وهو الذي والى وتبنيته ما وجهها والاولى والذين واللاقي واللاقي وما معناه ان وهو من للعالم وما غيره وذو عنه مدطبي وذابعدما ومن الاستفهاميتين ان لم تلغ وأي وال في نحو الضارب والمضروب) وأقول لما فرغت من حد الموصول شرعت في مرد المشهور من ألفاظه والمواصل انها تنقسم الى ستة اقسام لانها المفرد أو مثنى أو مجموع وكل من الثلاثة اما المذكر أو المؤنث فاما مفرد المذكر الذي تستعمل للعاقل وغيره فالاول نحو الذي جاء بالضيق والثاني نحو هذا يومكم الذي كنتم توعدون ولك في باه وجهان الاثبات والمخذف فعلى الاثبات تكون اما مخفية فتكون ساكنة واما شديدة فتكون امام مكسورة أو جارية بوجه الاعراب وعلى المخذف فيكون المحرف الذي قبلها امام مكسورا كما كان قبل المخذف واما ساكنة والمفرد المؤنث التي وتستعمل للعاقل وغيره فالاول نحو قد سمع الله قول التي تحاد لك في زوجها وقد هذا للتوقع لانها كانت تتوقع سماع شكواها وانزال الوحي في شأن ارقى للسببية وللظرفية على حذف مضاف أي في شأنه والثاني نحو سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا يعلمون أي سيقول اليهود ما صرف المسلمين عن التوجه الى بيت المقدس ولك في باه التي من اللغات الخمس مالا في باه الذي وللتي المذكر اللذان رفعوا الذين جرائص ما وبأى المؤنث اللتان رفعوا والتين جرائص ما ولك فيهن تشديد النون وحذفها والاصل التخفيف والتموت وجميع المذكر الاولي بالتصريح والمد والذين بالياء مطلقا وبالواو رفعوا وجميع المؤنث اللاتي واللاقي بانيات الباء وحذفها فبهما وقد قرئ واللاقي بئسن بالوجهين ولم يقرأ في السبعة واللاقي بأتين الفاحشة الا بالياء لانه أخف من اللاتي لكونه بغير حمزة ومن الموصولات موصولات عامة في المفرد المذكر وفروعه وهي من واصل وضعها لمن يعقل نحو ائمن بعلم انما انزل اليك من ربك الحق بكن هو أعز وما لمسا ليعقل نحو ما عندكم بنفد وما عند الله باق وذو في لغة طي يقولون جاف ذو قام وذات شرطين أحدهما ان يتقدم عليها ما الاستفهامية نحو ما ذا انزل ربكم أي ما الذي انزل ربكم أو من الاستفهامية نحو من ذا قلت وقول الشاعر

وقصيدة تائي المولود غريبة قد قلنا القال من ذا قالها

أي من الذي قالها وهذا الشرط خالف فيه الكوفيون فلم يشترطوه واستدلوا بقوله عدس ما ليعاد عليك اماراة * تجرت وهذا تخمين طليق

يحتمل أن تكون الواو لعطف الجمل ويحتمل أنها للجمال أي أضناك حبها والجمال انها معرضة بشير الى ان حبها ذاتي لا متولدة من التوؤد (قوله به يعدلون) لكن عدل الى لفظ الرب لما فيه من مهابة المسمي واجلالا ان يعدل به غيره (قوله فصل التكرار) أقول لكنه ليس تذكرا نقبلا بل حسنا لا لئلا (قوله في مرد المشهور) لا نحو ذات وذوات وأم في لغة جبر

فزعوا أن التقدير الذي تحمله منه طلق فذا موصول مبتدأ وتحت ما بن صلة والعائد
مخدوف وطابق خبر الشرط الثاني أن لا تكون ذاملغة والغاؤها بان تركب مع ما فصيحا
اسما واحدا فتقول ماذا صنعت وتنزل ماذا بمنزلة قولك أي شيء فتكون مفعولا مقديما
فان قدرت ما مبتدأ أو ذا خبرا فهي موصولة لانها لم تلغ ومنها أي كقوله تعالى ثم لننزلن
من كل شعبة منهم أشد أي الذي هو أشد وقد تقدم الكلام فيها ومنها الالف العاجلة على اسم
الفاعل كالضارب أو اسم المفعول كالضروب هذا قول الفارسي وابن السراج واكثر
المتأخرين وزعم المازني أنها موصولة حرفي ويزعم أنها لا تنوّل بالمصدر وأن الضمير يعود
عليها وزعم أبو الحسن الاخفش أنها حرف تعريف ويزعم أن هذا الوصف يمتنع تقديم
مفعوله ويجوز عطف الفعل عليه كقوله تعالى فالعبيرات صحبا فائرن فعطف أثرن على
مغيرات لان التقدير فالأثر فائرن والمغيرات مفعلات من الغارة وصحبا ظرف
زمان كقوله يرون على أعدائهم في الصباح لانهم حينئذ يصيبونهم وهم يظفون لا يعملون
ويقال أنها كانت سرية لرسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بني كنانة فاطأ عليه خبرها فغاء
به الوحي اليه ان تقع الغارة أو الصوت من قوله عليه الصلاة والسلام ما لم يكن تقع أول قلقة
أي فهي حينئذ بالغار عليهم صباحا وجملة ثم قالت الخامس المحلى بالعهدي كجاء القاضي
ونحو فيها مصباح المصباح الألفية أو الجندية ونحو خلق الانسان ضعيفا ونحو ذلك
الكتاب لا ريب فيه ونحو جعلنا من الماء كل شيء حي ويحب ثموتها في فاعلي نعم ويؤنس
المظهرين نحو نعم العبد ويؤنس مثل القوم فنعم ابن اخت القوم فالما الضمير فتتروم مفسر
بتميز نحو نعم امرأهم ومنه فتعماهي وفي نعتي الإشارة مطلقا وأي في النسخة نسخا بالياء
الانسان ونحو ما ل هذا الكتاب وقد يقال بالهاء أو بحب في النسخة حذفها من المنادى
الامن اسم الله تعالى الرحلة المسمى بها ومن المضاف ألا إذا كانت صفة عربية بالحروف
أو مضافة إلى ما فيه (أل) وأقول الخامس من المعارف المحلى بالالف واللام العهدي أو
الجنسية وأشرت إلى أن كلا منهما قسمان لأن العهدي اما أن يشار بها إلى معهود ذهني
أو ذكري فالأول كقوله جاء القاضي إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في فاض خاص
والثاني كقوله تعالى فيها مصباح المصباح الآية فان أل في المصباح وفي الزجاجة للعهدي
مصباح وزجاجة المتقدم ذكرهما والجنسية قسمان لانها اما أن تكون استقرارية
أو مشاربها إلى نفس الحقيقة فالأول كقوله تعالى وخلق الانسان ضعيفا أي كل فرد من
أفراد الانسان ونحو ذلك الكتاب أي ان هذا الكتاب هو كل الكتب الآن الاستغراق
في الآية الأولى لا أفراد الجنس وفي الثانية لخصائص الجنس كقوله زيد الرجل أي
الذي اجتمع فيه صفات الرجال المجودة والثاني نحو جعلنا من الماء كل شيء حي أي من
هذه الحقيقة لا من كل شيء اسمه ماء وقول العهدي أو الجنسية تخرج به المحلى بالالف
واللام الزائدين فانها ليست لعهد ولا جنس وذلك كقراءة بعضهم اثن رجعتا إلى
المدنية لخرجن الا عن منها الا ذل يقع به بالخروج وضم رائه وذلك لان الا ذل على هذه
القراءة حال والمحال واجبة التذكير فلهذا قلنا ان الزائدة لا معرفة والتقدير لخرجن

(قوله وفي نعتي الإشارة
مطلقا) ظاهر ما بعده ان
معنى الاطلاق سواء كان
في النسخة أو في غيره مع ان
اسم الإشارة لا يؤم وصفه
بما فيه أل ابتدائي يتوصل
باليه للإشارة إلى ما فيه
أل كما يتوصل إلى ما فيه
بإدائي اسم الإشارة وحده
ويثبت بغير ما فيه أل كما
يظهر ان راجع إلى اسم
وغيره عند قوله
وذو إشارة كما هي في النسخة
فليست بصحة

الاعز منها ذليلا ولك أن تقدّر أن الأصل خروج الأذلى ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب على المصدر على سبيل التأييد وحينئذ لا يحتاج له دعوى الزيادة ثم ذكر أن الالمعروفة بحج ثبوتها في ستين وتجب حذفها في ستين أماما مثلا الثبوت فاحدهما أن يكون الاسم فاعلا ظاهرا والفعل نعم أو ينس كقوله تعالى نعم العبدانه أقواب فنعم القادرون فنعم المأهدون ينس الشراب وأشربت بالتمثيل بقول تعالى ينس مثل القوم إلى أنه لا يشترط كون ال في نفس الاسم الذي وقع فاعلا كما في نعم العبدان يجوز كونها فيه وكونها فعلا أضف هو إليه نحو ولنعم دار المتقين فينس معوى المتكبرين ينس مثل القوم ولو كان فاعلا نعم وينس مضمرا وجب فيه ثلاثة أمور أحدها أن يكون مفعولا مفعولا ولا مجموعا مستترا لا يارزاه مفسرا بتمييز منه كقولك نعم رجلان زيد ونعم رجلان زيدون وقول الشاعر

نعم امرأهم لم تعرفنا بـ * الا وكان لمرئنا عها وزرا

والثانية أن يكون الاسم نعتا اما الاسم الإشارة نحو مال هذا السكك مال هذا الرسول وقولك مررت بهذا الرجل أو نعتا أي في النداء نحو يا أيها الرسول يا أيها الإنسان ولكن قد تمنت أي باسم الإشارة كقولك يا أيها والغالب حينئذ أن تمنت الإشارة كقوله الأبهن الزاجري احضر الوعى * وان أشهد اللذات هل أنت مخذلي وقد لا يثبت كقوله

أيها ن كالزاد بكما * ودعاني واغلقين بغل

وأما مسئلة المحذف فاحدهما أن يكون الاسم منادى فتقول في نداء الغلام والرجل والالسان يا غلام يا رجل ويا انسان ويستثنى من ذلك أمران أحدهما اسم الله تعالى فيجوز أن تقول يا الله فيجمع بين يا والالف واللام ولك قطع ان اسم الله تعالى وحذفها والثاني الجملة المسمى بها فلو سميت بقولك المنطلق زيد ثم ناديت به قلت يا المنطلق زيد الثانية أن يكون الاسم مضافا كقولك في الغلام والمدار غلامى ودارى ولا تغل الغلامى ولا الدارى فيجمع بين ال والاضافة ويستثنى من ذلك مسلمان أحدهما أن يكون المضاف صفة معربة بالحرروف فيجوز حينئذ اجتماع ال والاضافة وذلك نحو الضارب يا زيد والضاربو زيد والثانية أن يكون المضاف نمة والمضاف إليه مفعولا لها وهو بالالف واللام فيجوز حينئذ أيضا الجمع بين الالف واللام والاضافة وذلك نحو الضارب الرجل والراكب القرس وماعداهما لا يجوز فيه ذلك بخلاف الفراء في اجازة الضارب زيد ونحوه مما المضاف فيه صفة والمضاف إليه معرفة بغير الالف واللام ولا سكر فين كاهم في اجازة نحو الثلاثة الآواب ونحوه مما المضاف فيه عدد والمضاف إليه معدود ولم يمانى والمرد والخنزيرى في قولهم الضاربى والضاربك والضاربك ان الضمير في موضع خفض بالاضافة ثم قلت (السادس المضاف لمعرفة كغلامى وغلام زيد) وأقول هذا خاتمة المعارف وهو المضاف لمعرفة وهو في درجة ما أضف اليه فغلام زيد في رتبة العلم وغلام هذا في رتبة الإشارة وغلام الذى جاءك في رتبة الوصول وغلام التفاضى في رتبة ذى الاداة ولا يستثنى من ذلك

(باب المرفوعات) أقول يحتمل انه جمع مرفوعة أى كلمة مرفوعة وانه جمع مرفوع لان وصف المذ كرفع الاعداد يجمع بالالف والناهم معاملة له كخسته معاملة المؤنث كايام معدودات كما وضعت نظاما ونترافى كتابة الازهرية ان قلت ذكر مواد الازهرية تدبر الثاني وانما يصح الاوّل لوقال عشر تحتذف الثاء فالتاء حقة ناهنا انه يصح ويجعل تذكر الاعداد لاؤنث اذا كان مذكورا والمراد بكه كاحقة الخوى أن يكون هذا العدد وغيره كعشر مرفوعات فذكره قبله كالعدم فن ثم يقول النقة هاستن الوضوء ثمانية (قوله ما) أى اسم هذا نفس حقيقة بناء على ما حقه الزاى فى حقائق الامور الاصطلاحية لا كالجنس وقد سبق تقريره ومخا (قوله قدم الفعل) فلا يجوز تقديم الفاعل خلافا لا يكون فى والاختص فان قدم فمدا ولا حقة فى قولها ما لجمال شها ونيدا * اجندا لا يحملين أم حديدا . برفع مشى لا احتمال ان كان محذوفة هي المحرر أى يكون وثندا * ويحذفونها ويحقون المحرر * ويروي بالنصب أى تقضى مشىها وبالمجرى بدل احتمال ان قلت هذا التعريف شمل يزيد من قائم زيد قلت اما على مذهب الكوفى من ان زيد فاعل سد مسد المحرر وانبه لا يشترط اليعتماد فلا ضرر واما على قول البصرى من ان زيدا مبتدأ مؤخر فهو وان قدم عليه شبه الفعل واشتد له لان الاسماء لا الضمير لا يعترف بمثل زيد ضارب لكن تقديم كالعزم اذ تبت الحرا لتأخره والمقدم اصله نعم قابل الاعلامه الطلاوى نقل عن السد المصطفى ان التعريف غير مانع لدخول مفعول المفاعلة كضارب زيد عمر اذ كل منهما واقع منه فعل اه قات ويمكن أن يجاب بان المراد بالاشداهنا الاسناد النخوى ٥٥ وهوضم كذا الى أخرى على وجه الشان

فه القائدة والفعل مع
المفعول ليس الشان
القائدة به ولو قال المصنف
وهو الاسم المرفوع يخرج
هذا وأغنى عن الجواب
السابق الذى هو حقه فى
يختص فى التعاريف ان
قلت كان يلزم الدور لانه
أخذ المحكم المتوقف على
التصور فى التعريف

ذلك الا المضاف للضمير كـ لاسى فانه ليس فى رتبة الضمير بل هو فى رتبة العلم هذا هو
المذهب الصحيح وزعم بعضهم ان ما أضف الى معرفة فهو فى رتبة ما تحت تلك المعرفة
دائما وذوقا آخر الى أنه فى رتبة ما طاقا ولا يستثنى الضمير الذى يدل على بطلان القول
الثانى قوله * تحتدروف الوليد المقلب * فوصف المضاف للعرف بالاداء بالاسم المعرف
بالاواة والصفة لا تكون أعرف من الموصوف وعلى بطلان الثالث قوله -م مرتب بزيد
صاحبك ثم قلت
(باب المرفوعات عشرة) أحدها الفاعل وهو ما قدم الفعل وأشبهه عليه وأشد له
على جهة قيامه به لوقوعه فيه كعلم زيد ومات بكر وضرب عمرو ومخا ألف الوانهم وأقول
شرعت من ههنا فى ذكر انواع المعربات وبدأت منها بالمرفوعات لانها اركان الاسناد ونبت

المتوقف على كل ما فيه التصور قلت وضحت فى كتابة الازهرية انه لا دور لان الرفع هنا ليس حكما للمحدود يتوقف على
تصوره المتوقف عليه حيث أخذنى الحد بل حكم للاسم الاعم ثم بعد ذلك وجدت العلامة ابن قاسم فى آخر كتابته على المحلى
على الورقات تعرض لخوا هذا والله الحمد (قوله كعلم زيد ومات بكر الخ) أقول صرح الشيخ خالد فى شرح ازهرية بان علم
زيد من باب اسناد القائم غير الواقع منه قلت وجهه لئن العلم بصفة بوجودها المولى فى الشخص كالتياس والسواد
لكن أنت تعلم ان اللغة تدنى على الظاهر ولا محالة ان العلم فى اللغة واقع من العالم كالضرب الواقع من للضارب خصوصا
اذا كان بز يادة نظرا ومعاناة هذا وايا كان فهو من باب مات بكر أو ضرب عمرو فالحال للصفة لا فائدة فى ذكره معها
وكانه رأى الاول وأشار الى أنه لا فرق بين ما يحصل قهرا وكرها كالوت وغرها كالعلم ولكن الاحسن لو اتى بدله بوصف من
الواقع كانه أتى بوصف من القائم غير الواقع أى مختلف ألوانه فكان يقول نحو مات بكر وضرب عمرو وشاب زيد ومختلف
ألوانه ومن جملة الشبه الظرف المعتقد نحو أى الله شك واعتدك مال فلك أن تجعلها مابتدا وخبر وأفعلا وراؤه ولكن
الظاهر على الثانى ان الفاعل للتعاق وهو لا يخرج عن الوصف والفعل (قوله شرعت من هنا) أى بعد ان ذكرت مقدمة
النحو التى تنفع فيه كتحريف الاسم والفعل وعلامتهما فانك لو لم تعرفهما ما عرفت الفاعل بانه اسم أسند اليه فعل هذا
وبما ليست حاجة النحو اليه قوة تعريف الكلام والتطويل فيه وفى آخره من اللفظ والصوت والمطالع بل يظهر ان
تعريف الكلام السابق ليس قاصرا على اصطلاح النحو بل هو عرف عام كالذوات الاربع اذ الكلام لا يقال

هرفا لا لا لفظ المقصود بالفائدة فمن حلف لا أقول زيد كلا ما لا بحث إلا به ما مرد مطلق المخاطبة أو يقول لا لكنه بدون
 التصريح بكلام لأنه كتراسة حال ما كتمه في مخاطبته (قوله فضلات غالباً) ومن غير الغالب خبر كان واسم ان ومنه
 الفاعل المنصوب نحو ترق الثوب المعمار وكسر الزجاج المحرور وسمي ما قال ابن مالك في الكافسة ورفع مفعول به
 لا يتبس * مع نصب فاعل رروا فلا تقس وذلك لان رفع الفاعل لازالة اللبس كما يأتي فيث أمن فلا يصرف في نصبه ان
 سمع قوله مثل القنافة ذاجون قد بلغت * خبر ان أو باغت سواهم هجر فمجر اسم بلدة ومعلوم ان السواآت هي
 التي تبلغها هذا على ظاهره من ان المنصوب فاعل والمرفوع مفعول وذهب بعض المحققين الى ان المرفوع فاعل اصطلاحى
 والمنصوب مفعول اصطلاحى وفيه قلب لان الواقع بالعكس وكأنه يقول قوله م على جهة وقوعه منه أو قيامه به أعلي
 وقيل بقدر الاعراب ما نعام ظهر والحركة التي جورها ظاهر والمعنى وعلى الأول كان الانسب للصنف أن يقول في
 المرفوعات لانها أركان الاسماء فالبايزيد قيد الغلبة أيضاً ثم جعله المنصوبات نضلات شاهد عدل على ماسم في لنافى
 المحجوب عن اعتراض الصفوى (قوله ٥٦ لانها تابعة في العمدية والفضلية) أى فاعل التابع المتردد عن التابعين

بالممنوعات لانها فضلات غالباً وختمت بالمجرورات لانها تابعة في العمدية والفضلية لغيرها
 وهو المضاف فان كان عمدة فالمضاف اليه عمدة كفى قولك قام غلام زيد وان كان فضلة
 فالمضاف اليه فضلة كفى قولك رأيت غلام زيد والتابع وما نزع المتبوع وبدأت
 من المرفوعات بالفاعل لا من أحدهما ان عامله لفظى وهو الفعل أو شبهه بخلاف المبتدأ
 فان عامله معنوى وهو الابتداء والعامل اللفظى أقوى من العامل المعنوى بدليل انه
 يزيل حكم العامل المعنوى تقول في زيد قائم كان زيد قائماً وان زيد قائم وظننت زيدا قائماً
 ولا يثبت أن عامل الفاعل أقوى كان الفاعل أقوى والاقوى مقدم على الاضعف
 الثانى ان الرفع في الفاعل للفرق بينه وبين المفعول وليس هو في المبتدأ كذلك والاصل
 في الاعراب ان يكون للفرق بين المعانى فقد قدمت ما هو الاصل والاضرب في قول وهو
 للفاعل وقول ما تقدم الفعل أو شبهه عليه مخرج نحو زيد قام وزيد قائم فان زيداً فيها
 أسند اليه الفعل أو شبهه وليس كما تقدم عليه ولا بد من هذا التبدل ان به يتميز
 الفاعل من المبتدأ أو قوى وأسند اليه مخرج نحو زيد قائم قولك ضربت زيدا رأيت
 ضارب زيدا فانه يصدق عليه فيها انه قد علمه فعل أو شبهه وليس كما تقدم أسند اليه
 وقول على جهة قيامه به أو وقوعه منه مخرج لمفعول ما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد وعمر

فلا يقال كان يقدم تابع
 العمدة لانه ليس متبعنا
 بل ذلك امر واحد متردئ
 التبعه ثم هذا ظاهر في
 المجرور بالماضي فأتأخيره
 لانه منصوب بواسطة ان
 المجرور مفعول معنى (قوله
 لا من) أقول كلا الأمرين
 موجود في اسم كان
 وخبر ان بناء على قول
 البصري انهما معمولان
 لهما لا مرفوعان بما كانا
 مرفوعين به قبلهما فقاما لهما
 لفظى وقد تحصل اللبس

فمخرج للفرق بين الخبر والاسم في نحو كان الضارب الا ان القائم الاسم فعلى ان الضارب اسم
 يكون معلوماً لك فتحكم عليه بالقيام والعكس بالعكس وكأنه راى نذرة هذا أو اراى بالعامل اللفظى المتأصل لا الطارئ
 (قوله لا من يزىل حكم العامل المعنوى) هذا وقولهم النواصب ليس معناه انها طارئة على المبتدأ والخبر في تحقيق التركيب
 وان العربى يقول أو لا زيد قائم ثم يقول كان زيد قائماً بل المراد اننا نحكم بذلك تقدير من حيث ان الغرض الاصلى
 ثبوت القيام زيد والتقدير بالضرب مثلاً طارئ زائد فاذا زال اللفظى وعاد المعنوى كان رجوعاً للحالة الاصلية ولا يقال ان
 المعنوى طرأ على اللفظى فزال حكمه بل يقال ان الطارئ على الاصلى زال تأمل (قوله نحو زيد قام) فمفعول زيد مبتدأ
 فان قلت قام زيد ففاعل لا متناع تقديم الخبر الفعلى مع تمام المبتدأ بحاله وخالف الكسب في فهمها (قوله زيد قائم) في الحقيقة
 قائم عند التعمير لكن لما كان لازماً للحالة واحدة في التسليم والمخاطبة وانما كان هذا الضمير كالعدم ذكره الإمام
 السكاكى عفا الله عنه (قوله مخرج لمفعول ما لم يسم فاعله) أى لان الضرب في قولك ضرب عمر ولا واقع منه ولا قائم به
 بل واقع عليه ومثل هذا يكتفى النحوى المفعول على الظاهر وأما قولنا ان مصدر ضرب المبنى للجهول هو الضرب بمعنى
 المضروبة أى البكون مضرباً وهو وصف لعمر وقائم به فتدقيق لا ينظر اليه وأما قول نجم الأئمة ارضى الله عنك فمفعول

مضروب

على جهة قيامه به لان المراد بوجهه القيام طريقه وهو وصيغة المبني للعلوم فانما يتم لو كان ضمير قيامه به للفاعل كقول وهو
 موجب دورا بأخذ هذا المعرف في التعريف بل الضمير لما في الاسم فلا غنى عما أسلفناه (قوله) والتقدير صرفنا الخ وذلك
 لأن اسم الفاعل انما يعمل معقدا وقد يكون ثقت محذوف يعرف * فيستحق العمل الذي وصف (قوله) وأندب
 الوصف عن الفعل) الاولى حذف هذا لانه ليس من التصرفات بهذا التقدير فتأمل (قوله) كالإختلاف المذكور) أي
 بالواضح والمجهر والسواد والظاهران المراد وغيرهما كالصفرة وقهقهة الكفة * (قائده) * زاد بعضهم في تعريف الفاعل
 ما أسند اليه فعل تام قال لاخراج اسم كان فاعترض بأن اسم كان لم يسمد اليه شيء وانما كان مسندة تصدر خبرها عن
 كان زيد قائما كان قيام زيد اه قلت هذا رجوع لكان التامة وكلاهما في الناقصة فالأحسن أن يقال كان لم يثبت بها
 لاسناد أصلا بل هي رابطة اما الدلالة على الزمن فقط او مع على حدث ناقص وهو كونه على هذه الحالة أي كونه قائما فهي
 رابطة بين الشيء وصفته فالحدث التام هو الرابطة بين الأمرين لعدم تمامه بدونهما تامل واذا تأملت ما سبق فوجدت
 بين الفاعل اللغوي والاصطلاحي عمومًا وخصوصًا وجهًا يحتمل عان ٥٧ في ضرب زيد وينفرد الاقل في مفعول المفاعلة
 والثاني في مات عمرو والله

مضروب غلامه فزيد والعلام وان صدق عليهما انهما قدم عليهما فاعل وشبهه وأسند
 اليهما لكن هذا الاسناد على جهة الوقوع عليهما لا على جهة القيام بهما كما في قولك علم
 زيد او الوقوع منهما كما في قولك ضرب عمرو وثبات ما أسند اليه شبه الفعل بقوله تعالى
 مختلف ألوانه فألوانه فاعل مختلف لانه اسم فاعل فهو في معنى الفعل والتقدير صرف مختلف
 ألوانه أو مختلف ألوانه حذف الموصوف وأندب الوصف عن الفعل وقوله تعالى كذلك
 أي اختلفا كالاختلاف المذكور في قوله تعالى ومن الجمال جدد بديش ونجر مختلف
 ألوانها وغيرا بيب سود ثم قلت (الثاني) نائمه وهو ما حذف فاعله وأقيم هو مقامه وغير
 عامله أي طريقه فعل أو يفعل أو مفعول وهو المفعول به بخور وقضى الأمران فقد فاعله
 نحو فاذنخ في الصورة فخذ واحدة فن عني له من أخيه شيء أو انظر في خوصم ومضان
 وجلس الملك أو الجرد ونحو غير المفعول عليهم ومنه لا يؤخذ منها) وأقول الثاني من
 المرفوعات نائمه الفاعل وهو الذي يعبرون عنه بمفعول مالم يسم فاعله والمعاملة الاولى
 أولى لوجهين أحدهما أن النائمه عن الفاعل يكون مفعولا وغيره كما سألني والثاني أن
 المنصوب في قولك أعطى زيد دينارًا بصدق عليه أنه مفعول للفعل الذي لم يسم فاعله
 وليس مقصود الهم ومعنى قولي أقيم هو مقامه أنه أقيم مقامه في اسناد للفعل اليه ولما
 فرغت من حده شرعت في بيان ما يعمل به حذف الفاعل فذكرت ان الفعل يجب

سبحانه وتعالى أعلم
 * (باب النائب)
 أول ذكرت في كتابه الازهرية
 أو جهات سمعة في التراجع
 ولكن الأحسن انها
 موقوفة لا مغربة ولا مبنيّة
 لانه غنى عن تقدير ومع
 ذلك الغرض حاصل وهو
 تمثيل الكلام السابق عن
 الكلام اللاحق كما حققناه
 في الأعداد المسروقة في
 كتاب الازهرية في باب المبتدأ
 (قوله نائب الفاعل) يعني
 نائمه في ضمير ورثة ركن
 اسناد من خبثان حق

المبني للمجهول بأن يكون مبنيًا للعلوم مسندًا للفاعل ولا يعدل عن ذلك الا لئلا يكتفه
 كالمجهول أو التجهيل وهذا لا ينافي انه بعد بناء الفعل للمجهول يكون حقه الاسناد للمفعول ولا يستند حينئذ للفاعل المجازا
 كما حققته في أفهم السبل وسبل مفعم والاصل أفهم السبل الأرض أي ملأها فاعله مبتدأ ثم للمجهول حقه أن يستند الى الأرض
 واستاده للسبل من الاسناد للسبب لانه سبب في كون الأرض مفعمة فتدبر (قوله فاعله) من اضافة المصاحح (قوله)
 لوجهين) قال الفاعل كأي كلاهما فاعله لا يسم فاعله صار عندهم على النائب الفاعل اه أقول هذا
 وجه صحة لا يدفع الاولوية (قوله يكون مفعولا وغيره) أي لان المتأخر من المفعول انما هو المفعول به لا كثره دورانه
 (قوله في اسناد الفعل) يريد الفعل المسماة من حيث هي وان كانت للفاعل بهيمة مخصوصة ولا فاعل باخرى كما هو ظاهر
 (قوله ولما فرغت من حده الخ) صريح في ان قوله وغير الخ ليس من تمام المحذول ولا وجه له ما أسلف من انه من تمامه
 اذ هو على موضع المفعول به وان لم يكن للاحتراز فالاصل في القيد بان الواقع به انه يمكن انه لا احتراز عن الفاعل
 المجازي نحو حوى الأمير المبلدة فان الأصل بني جملة الامير بالبناء حذف الفعل الحقيقي وأندب الامير مثابه للاقفة السببية

(قوله وان ذلك لا يتأتى الا في الفعل الثلاثي) يحتمل فتح الهجزة عطفا على هذين أي ولا يريدان ذلك التعبير لا يتأتى الا في الثلاثي كما هو مقتضى هذين الوزنين ويحتمل ٥٨ انه بالكسر بيان لسبب عدم ارادة هذين الوزنين فقوله ذلك أي

تغيره الى فعل أو بفعل ولا يريد بذلك هذين الوزنين فان ذلك لا يتأتى لافي الفعل الثلاثي وانما يريدانه يضم أوله مطلقا ويكسر ما قبل آخره في المساق في يفتح في الضارع ثم بعد ذلك يقام المفعول به مقام الفاعل فيعطى أحكامه كلها فيصير مرفوعا بعد ان كان منصوبا وعدة بعد ان كان فضلة وواجب التأسيس عن الفعل بعد ان كان حائزا للتقديم عليه والمفعول به عند المحققين يقدم في التأسيس على غيره وجوبا لانه قد يكون فاعلا في المعنى كقولك أعطيت زيدا ديناراً ألا ترى انه أخذ وأوضح من هذا ضارب زيد عمر لان الفعل صادر من زيد وعمر وقد شتر كافي في إيجاد الفعل حتى ان بعضهم جوز في هذا المفعول أن يرفع وصفه فيقول ضارب زيد عمر الجاهل لانه نعت لرفوع في المعنى ومثلت لابتداءه عن الفاعل بقوله تعالى وقضى الأمر واصله قضى الله الأمر فخذ الفاعل للعالم به ورفع المفعول به وغير الفعل يضم أوله وكسر ما قبل آخره فانقلبت الالف باه فان لم يكن في الكلام مفعول به أقبح منه من مصدر أو ظرف زمان أو مكان أو محرز أو مصدر كقوله تعالى فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة وقوله تعالى فن عفى له من أخيه شيء وكون نفخة مصدر واضع وامامى فلانه كناية عن المصدر وهو العفو والتقدير والله أعلم فأى شخص من القاتلين عفى له عقوبان من جهة أخيه والآخر هنا يحتمل لوجهين أحدهما ان يكون المراد به المقتول فن للـ سببية أى بسببه وانما جعل أخا تطفه فاعليه وتغيرا عن قوله لان الخلق كله هم مشتركون في انهم عبيد الله فهم كالأخوة في ذلك ولا نهم ولا ذاب واحد وأما واحدة والثاني أن المراد به ولئى الدم وسعى أخا ترغيبه في العفو ومن على هذا الابتداء الغاية وهذا الوجه أحسن لوجهين أحدهما أن كون من لابتداء الغاية أشهر من كونه اللـ سببية والثاني ان الضمير في قوله تعالى أداء اليه راجع الى مذكور في هذا الوجه دون الأول وظرف الزمان كقولك صيم رمضان واصله صام الناس رمضان وظرف المكان كقولك جالس أمامك والدليل على أن الامام من الظروف المتصرفية التي يجوز رفعها قول الشاعر فعدت كلا الفرجين تحسب أنه * مولى الخفافة خلفها وأمامها فوضع كلا رفع بالابتداء وخلفها بدل منه وأمامها عطفا عليه والجملة التي هي تحسب وما بعدها في موضع رفع خبر المبتدأ والعائد على المبتدأ الهاء المتصلة بأن وانما يصف الشاعر بقرعة وحش بالتبدا وانها لا تدرى على أى شيء تقدم ولا بد من تقدير أو حال قبل كلا فكانت قال فعدت هذه الوحشة وكلا النقرتين اللذين هما خلفه وأمامها تحسب أنه مولى الخفافة أى المذكان الذى توثق فيه والمجوز كقوله تعالى وان تعدل كل عدل لا يؤخذ منها فيأخذ فعل مضارع معني لما لم يسم فاعله وهو حال من ضمير مستتر فيه ومنها جار ومجرور في موضع رفع أى لا يكن أخذ منها ولو قدر ما هو المتبادر من أن في يؤخذ ضمير مستتر هو انما هم مقام الفاعل ومنها في موضع نصب لم يستقم لان ذلك الضمير عائد حيث نزع على كل

ما ذكره من الوزنين تأمل (قوله وأوضح من هذا) وهو أيضا قعد لان الأول هو فاعل فاعل لغير الفعل المذكر (قوله أن يرفع وصفه) وقداه ان وصفه الفاعل يجوز نصبه لانه مفعول معنى لكن لا يخفى ان ذلك لا يكفي للاجماع (قوله فانقلبت الالف باه) الا ترى فرجعت اليه الى أصلها لانها انما قلعت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد زال الفتح (قوله من مصدر الخ) ظاهره ولا أولوية بينها (قوله أو مجزور) فهو التائب وحده على التصديق كما ان النصب محال للمجزور وحده بدليل ظهوره عند نزع الخافض والجار واسطة فقط (قوله فانه كناية عن المصدر) يحتمل انه كناية عن المحق المترب فيكون من نسبة المفعول به لكن يحتاج لضمه من غمامه ترك أوداعا حذف الجار وهوان الاصل عن شيء فن ثم لم يرجع عليه المصنف والكناية هنا ما كنى وعبر به عن المقصود لا الكناية البتة (قوله لان الخلق

كلهم الخ) هذا تعديل للعامل مع علته قبله (قوله ترغيبه في العفو) أقول وفي حسن الاتباع عدل البتة في قوله فاتباع بما عروف (قوله دون الأول) لان الضمير عليه راجع للبتع المفهوم من الاتباع (قوله من الظروف المتصرفية) أى حتى يصرفها بالنية (قوله الفرجين) أى الثقيين في الجمل مثلا

(قوله نعم ان قدر ان لا يؤخذ بمعنى لا يقبل) فيكون تضمينا وهل هو قياسي أو سمعي خلاف حق بعضهم ان النحوي وهو اشرب كلمة معني أخرى وسمعي والبياني قياسي لانه تقدم مرعا مل لدليل وهل الكلمة المضمنة حقيقة لانها مستعملة في معناه ملحوظة لغزها وانجاز لانها اشربت معني غير ها واستعملت فيه أوجع يدغمها هذا والظاهر ان يقال التضمين المحاق مادة بأخرى لتناسبها معني نحو مبرين بماء البحر الخ برون لان الرى كيفية ٥٩ للنفس سبب الشرب وهو ابتلاع الماء

أو اتخذوا مناهجوا واحسن :
في الحق بلطف ولطف المولى
واحسانه واحد فيما يظهر
وقوله اشرب كلمة معني
كلمة أخرى يقتضي اختلاف
المعنيين فلا يشمل هذا
وعلى ما قلناه فهو حقيقة
جزما قوله واستدل الخالفون
(الخ) أقول يمكن ان نائب
الفاعل ضمير في أنجب لارجل
المعهود ونذر انصب على
الحال وفي الآية ضمير
لإغفران المفهوم من السابق
عليه انه اناب المفعول
الثاني كقابل واتبع قدر
وأرسل والمستظهر المتشبه
(قوله على اضاء التبين)
أى على ان في تين ضمير
التين وأقول الأحسن في
الذوق ان الضمير للظلم
المفهوم من قوله وسكنتم
في مساكن الذين ظلموا
أنفسهم وتبين الظلم مشاهدة
ما ترتب عليه من العذاب
(قوله وشذخوا كلوفى)
المراغث لا معنى للشذوذ
لانه لغة قوم يلمزونها فان
سمع من غيرهم ما وافقهم

عدل وكل عدل حدث والاحداث لا يؤخذ انما تؤخذ الزوات ثم ان قدر ان لا يؤخذ
بمعني لا يقبل صح ذلك وفهم من قولى فان قد لا يمدد الى آخره لانه لا يجوز إقامة غير المفعول
به مع وجود المفعول به وهو مذهب البصريين الا الاخفش واستدل الخالفون بنحو قول
الشاعر
أتبع من العدا كد براه * به وقت الشرمة عليها
وبقره ما فى جعفر ليحزى قوما عسا كانوا يكسبون فاقم فيها الحجار والمجرور وترك المفعول
به منصوبا ثم فأت (ولا يصح فان بل يستتران ويحذف عاملها مجازا نحو زيدان قال من
قام أو من ضرب وجوبا نحو اذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت واذا الارض مدت
ولا يكونان جملة فتجب وتبين لى كم كيف فعلنا بهم على اضممار التين ونحو واذا قيل ان وعد
الله حق على الاسناد الى اللفظ ويؤنث فعلهما التائبين وجوبا في نحو الشمس طلعت
وقامت ههنا والهندان أو الهندات وجوزا راجعا في نحو طلعت الشمس ومنه قامت الرجال
أو النساء أو الهندود وحضرت القاضي امرأة ومثل قامت النساء زعمت المرأة هندود وجوبا
في نحو ما قام الهمد وقيل ضرورة ولا تلحقه علامة تنبيه ولا جمع وشذخوا كلوفى
المراغث) وأقول ذكرت هنا خمسة أحكام مشتركة فيها الفاعل والنائب عنه المحكم الأول
انهم لا يحذفان وذلك لانهم عمدتان ومترلان من فعلهما منزلة الخمر فان وجد ما ظاهره
أنهما فاقمه محذوفان فليس محجولا على ذلك الظاهر وانما هو محجول على انهما ضميران
مستتران في ذلك قوله انبى صلى الله عليه وسلم لا يرنى الزاني حين يرنى وهو مؤمن ولا
يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ففاعل يشرب ليس ضميرا عائدا الى ما تقدم ذكره
وهو الزاني لان ذلك خلاف المقصود ولان الاصل ولا يشرب الشارب فحذف الشارب لان
الفاعل عدة فلا يحذف وانما هو ضمير مستتر في الفعل عائدا على الشارب الذى استلزمه
يشرب فان يشرب يستلزم الشارب وحسن ذلك تقدم فطره وهو لا يرنى الزاني وعلى ذلك
ففس وتلطف السبك موضع بما يناسبه وعن السكاسى اجازة حذف الفاعل وتابعه على ذلك
السهمى وابن مضاء المحكم الثاني ان عاملها قد يحذف لقربة وان حذفه على قسمين حائر
وواجب فالجائز كقوله زيد جوابا بان قال لك من قام أو من ضرب فزيد في جواب الأول
فاعل فعل محذوف وفي جواب الثاني نائب عن فاعل فعل محذوف وان شئت صرح ب
بالفعلين فقلت قام زيد وضرب عمرو والواجب ضابطه ان تأخر عنه فعل مشتمله وقد
اجتمع امثالا لان في الآية السكر عمة فالسما فاعل بان شقت محذوفة كالسما في قوله
تعالى فاذا انشقت السماء الا أن الفعل هناك مذكور والارض نائب عن فاعل مدت

أول عما نرى أن الشارح وانما يقال الشاذ في كلام وقع من عربى مخالفا للغة ولم يمكن تأويله قاله اول مقدم على التثنية
ولعل الشيخ أراد بالشاذ بقابل اللغة الفصحى المشهورة (قوله لانهم عمدتان) هذا مجرول لا ينبغي فان المبتدأ المحذوف والخبر
أضما (قوله وهو مؤمن) يعنى عما ناكامل وحذف القيد تقطعا على حد ليس مما من استغنى من ربح ولا نقول ان
الایمان يرفع حال المعصية ثم يعود لاقتضائه انه لو مات حالها بموت غيره مؤمن

ان غير فاعل أغنى عن المخبر وتداعى الوصف على الاستفهام فيكون من الثاني وكان المصنف جعله من الأول لأنه ليس
القصد الاستفهام عن ثبوت المحقق غير الله بل عن وجود خالق موصوف بغير الله فليتامل انهما متلازمان في المعين
لا حدهما (قوله وهو الابتداء) هذا من جملة أقوال ومثبان المبتدأ والمخبر ارتفاعا ومنها غير ذلك قبل والخلاف لفظي
لا ثمر له واعترضه بعض المتأخرين بأن له ثمره في نحو قوله تعالى قال أرأيت أن ألقى بآبابهم فان قالوا انهم جازا راعا
فأنت معجول أرغب فيصيح تعلق عن ألقى برأغب وان قلنا ان المبتدأ مرفوع بالابتداء فهو واجبي من المخبر لا يفصل
بينه وبين معجوله فهو معجول لمخبر أي أرغب عن ألقى اه قلت أنت هنا فاعل أغنى عن المخبر فهو معجول خزا
قالوا لولا التمثيل بنحو ضارب زيد في الدار عما المرفوع فيه مبتدأ على الأصح له دم الاعتماد (قوله ومثله تسمع) أي
لأنه على حذف ان وسبق ان البيضاوي ٦٢ يرى ان تسمع نفسه مبتدأ لأنه أريد به المحدث المستقل فهو

اسم كالمصدر (قوله ولم
أقل الاسم) لكن القوم
عبروا به وأرادوا الاسم
ولولنا وبلا (قوله لا بد أن
يعتمد على نفي أو استفهام)
وعنده قيل لا جذا خلافا
للاخفش والكوفيين
ولا جهة لهم في قوله
خير بنوهم فقلت ما نيا
مقالة لم يأت الطبر مرت
مجازا بنوهم مبتدأ مؤخر
ولا يقال لا خير بالمرء
عن الجمع لأننا نقول فاعل
على صيغة الماصدركم يفي
وصيه بل فيخير به عن
الواحد وغيره قال تعالى
والملائكة بعد ذلك ظهير
قال الشاعر

* هن صدق للذي لم يشب *

والثاني شرطه نفي أو استفهام نحو أقام الزيدان وما ضرب العمران) وأقول الثالث
من المرفوعات المبتدأ وهو نوعان مبتدأ خبر وهو الغالب ومبتدأ ليس له خبر وليس له
مرفوع يعني عن المخبر يشترك النوعان في أمرين أحدهما أنهما مخترعان عن العوامل
اللفظية والثاني أنهما عاملا معا وبما هو الابتداء ونعني به كونهما على هذه الصورة من
التجرد للاسناد ويفترقان في أمرين أحدهما ان المبتدأ الذي له خبر يكون اسما صريحا
نحو الله ربنا ونحو محمد نبينا ومثله بالاسم نحو هو أو تصوره واخبركم أي وصي ما مكن من خبركم
ومثله وقوله تسمع بالعمدي خبر من أن تراه ولذلك قالت المجرى ولم أقل الاسم المجرى ولا
يكون المبتدأ المستغنى عن الخبر في تأويل الاسم البتة بل ولا بكل اسم بل يكون اسما هو
صفة نحو أقام الزيدان وما ضرب العمران والثاني أن المبتدأ الذي له خبر لا يحتاج إلى
شيء يعتمد عليه والمبتدأ المستغنى عن الخبر لا بد أن يعتمد على نفي أو استفهام كما ملنا وكقوله
خليلي ما واف بهدي أنما * اذ لم تكوني إلى دلي من أفاطع
وكقوله أفاطن قوم سلمي أم نواظعنا * أن نطعنوا فحصب عشم من قطنا
وقول رافعا مكني به أعلم من أن يكون ذلك المرفوع اسما ناهرا كقوم سلمي في البيت
الثاني أو ضميرا منفصلا كما تنافي البيت الأول وفيرد على الكوفيين والزمخشري وأن
الحاجب إذا وجبوا أن يكون المرفوع ظاهرا أو جوبا في قوله تعالى أرأيت أن
يكون محمولا على التقدير والتأخير وذلك لا يمكنهم في البيت الأول إذا لم يخبر عن المثنى
بما فردوا عنهم من أن يكون ذلك المرفوع فعلا كفي المبتدئين ونائب عن الفاعل كما في قولك
أه ضرب الزيدان ونخرج عن قول مكني به نحو أقام أبواه زيد فليس لك أن تعرب أقام
مبتدأ أبواه فعلا أغنى عن المخبر لأنه لا يتم به الكلام بل زيد مبتدأ رافعا خبر مقدم وأبواه

(قوله فليس لك أن تعرب أقام مبتدأ الخ) الظاهر أنه يصح اعرا لا مبتدأ نائبا والمخبر فاعل

المبتدأ الأول وهو زيد في ثلثا تعلق بالغاثة * (فائدتان) * الأولى الوصف المعدان تطابق مع مرفوعه في الأفراد
حاز كون المرفوع مبتدأ مؤخر وأنه فاعل أغنى عن المخبر فان تطابقا ثنية وجعا تعين الأول الأعلى لغة كلوني البراغث
فان أفرد الوصف من ثنية المرفوع وجعه تعين الثاني لوجوب مطابقة الخبر للمبتدأ بخلاف الفاعل الثانية قد يغني عن
المخبر مرفوع وصف المبتدأ نحو قول أبي نواس غير ما سوف على زمن * يتقضى بالهم والحزن
انما مرجع الحماية نفي * عاش في أمن من المخن فقوله على زمن نائب فاعل ما سرف أغنى عن خبره وكان المصنف
لم يتعترض لذلك لقلته أولا أنه رأى ان المضاف والمضاف إليه شيء واحد محمدا ماركب اض في فكان المرفوع للمضاف
على أن أقول يمكن ان خبره خبر مخبر حذف أي أنما غير ما سوف واعترضته في كتابه الأزهري بأنه لو كان كذلك لقال غير آسفه

اسم فاعل أسف أي حزن ونحس (وأقول) بحباب بان مأسوف بمعنى مهموم أو أنه بمعنى فاعل على حد حجابنا مستورا أي سائر
 نعم على هذا يكون نفعا لا سفة وهو فقط بخلاف الأول فإنه عام أي لا يشترط على زمن تأمل (قوله ولا يبتدأ بشكره) (الخ)
 بخلاف الفاعل فإنه يكون نكرة نحو جاء في رجل وقول ابن المحاسب إن الفاعل يخص بالحق المتقدم عليه فإنه حيث
 كان المحكم والمخصص فقد ورد على غير مخصوص والفرق بين الفاعل ٦٣ حيث جاز نكرة لا مسوغ والمبتدأ حيث

لا يكون نكرة لا معقوبان
 المبتدأ إذا سمعه المخاطب
 نكرة نفي عن الكلام
 لا يبتدأ به مجعول بخلاف
 الفاعل فإنه سمع الفعل أولا
 فاصنى لا الكلام ذكر جميع
 ذلك العلامة حسن حجابي
 الفناوى على المطول أقول
 كلامه يقتضى أنه متى
 ما تقدم المحرك كان ذلك
 مسوغا لأنه يدفع النفرة مع
 أنهم قالوا لا يكون مسوغا
 إلا إذا كان ظرفا أو جارا
 ومحرورا بمخصص أو جملة
 بل يقولون المسوغ إنما هو
 الوقوع ظرفا والتقديم
 لحذف الالتباس بالصفة
 لا يدخل له في التسويغ
 ويقتضى أيضا أن المتأخر
 لا يكون مسوغا لأنه لا
 يدفع النفرة عن المجعول
 وكذا كون المحرك من
 خوارق العادة الله -م- إلا
 أن يقال هذا المسوغ يذكر
 بالناسخ إلى الرجوع ثم
 اعتراضه على ابن المحاسب
 يمكن دفعه بان معنى قول ابن
 المحاسب أن الفاعل يخص

فاعل به ثم قلت (ولا يبتدأ بشكره) إلا أن عت نحو ما رجل في الدار أو خصت نحو رجل
 صالح جاء في وعليهما أوله مضمون غير) وأقول بالأصل في المبتدأ أن يكون معرفة فلا يكون
 نكرة إلا في مواضع خاصة تنبها على بعض المتأخرين وأنها هالي نصف وثلاثين وزعم بعضهم
 أنها ترجع إلى الخصوص والعوم فمن أمثلة الخصوص أن تكون موصوفة ما بصفة
 مذكورة نحو ولامة مؤمنة خبر من مشرقة ولا بعد مضمون خبر من مشرقة أو بصفة مقدرة
 كقوله -م- السمن عنوان يدرهم فالسمن مبتدأ ومنوان مبتدأ ثان ويدرهم خبره والمبتدأ
 الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول والمسوغ للابتداء بعنوان أنه موصوف بصفة مقدرة أي
 عنوان منه ومنها أن تكون مصغرة نحو رجيل جاني لأن التصغير وصف في المعنى بالصغر
 فكذلك قلت وجعل صغير جاء في ومنها أن تكون مضافة كقوله صلى الله عليه وسلم خمس
 صلوات كتبهن الله على العباد ومنها أن يتعلق بها معمول كقوله صلى الله عليه وسلم أمر
 معروف صدقة ونهى عن مذكرة صدقة فأمر ونهى متبدا أن نكرتان وسوغ الابتداء بهما
 ما يتعلق بهما من الجار والمجرور وكذلك أفضل من جاء في ومن أمثلة العوم أن يكون
 المبتدأ نفسه صيغة عوم نحو كل له فانتون وهن يقيم أقم معه ومن حاك أجي معه أو يقع في
 سياق النفي نحو ما رجل في الدار وعلى هذا الأمثلة قس ما أشبهها ثم قلت (الرابع خبره
 وهو ما يحصل به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور) وأقول الرابع من المرفوعات
 خبر المبتدأ أو قول مع مبتدأ أفضل أول يخرج لفاعل الفعل وقول غير الوصف المذكور
 فصل ثان يخرج لفاعل الوصف في نحو أقم الزيدان وما قأم الزيدان والمراد بالوصف
 المذكور ما تقدم ذكره في هذا المبتدأ ثم قلت (ولا يكون زمانا والمبتدأ اسم ذات ونحو اللبلة
 الهلال مثلا) وأقول لما بينت في هذا المبتدأ أملا لا يكون مبتدأ وهو النكرة التي ليست
 عامة ولا خاصة بينت بهت هذا الخبر ما لا يكون خبرا في بعض الأحيان وذلك اسم الزمان
 فإنه لا يقع خبرا عن أسماء الذوات وإنما يخبر به عن أسماء الأحداث تقول الصوم اليوم
 والسفر غدا ولا تقول زيد اليوم ولا جرو غدا فأما قولهم اللبلة الهلال ينصب اللبلة على أنها
 ظرف يخبر به عن الهلال مقدم عليه في قولنا وأوله على أن أصله اللبلة رتبة الهلال والروية
 حدث لا ذات ثم حذف المصلي وهو الروية فأقيم المضاف إليه مقامه ومثله قولهم في مثل
 اليوم جرو غدا أمر التقدير اليوم شرب جرو غدا حدث أمر ثم قلت (الخامس اسم كان
 وأخواتها وهي أمسى وأصبح وأجنى وظل وبارت وصار وليس مطلقا وتالبة لنفي أو شبهه
 زال ماضى يزال فيرج وفي وانقلب وصلة إلى الوقتين دأمت نحو مادمت حيا) وأقول

بالحكم المتقدم أن تقدم الحكم مسوغا لوقوعه نكرة لا يكون بدفع نفرة المخاطب فيرجع للفرق الذي قاله ولنا في هذا
 المقام كلام نفيس جدا في كثرة الازهية مع العلامة ابن قاسم وشخصه الصفوى وزيادة على ذلك فاطلم ان شئت (قوله)
 وعليهما أوله مضمون) أملا لمخصص فلا يوصف بمضمون وأما العموم فلان المراد كل بعد مضمون بخلاف نحو جلي صالح جاء في
 فليس إلا لمخصص تأمل (قوله ترجع إلى الخصوص والعوم) انظر ما صنع في وقوع الخبر ظرفا فارتفع لام الابتداء

(قوله اسم كان) أى الاسم المصاحب لكان المجهول لها وكذا قوله م خبر كان وبزيد هذا ان اطلاق الخبر عليه باعتبار ما كان فقس متأملا ولا فاسلام عليك ٦٤ (قوله وهو ان يكون ماضى بزوال الخ) جعلت الثلاثة فى قولى

بما لم يحا من لا يزال ما لم يحا
أرحم اللذنين به لا يزال
حار عقلا لا يزال اختلاطا
فأمنحه قربا فله الرسول
هذا كنت كنهته فى حاشية
الازهرية ثم رأيت أحسن
منه ان أقول

يارحما من لا يزال رحيما
أرحم اللذنين بكم لا يزال
بأه ذنب لا يزال اختلاطا
فأمنحه عفوا فله الرسول
(قوله بعد ما) فيه تساهل
لان كان انما حذف بعد
ان المصدرية فقط وما نسا
زيدت بعد حذفها عوضا
عن ما وكذا بعد ان الشرطية
فى قولهم أفعول هذا المالا
وأصله ان كنت لا تفعل
غيره قال ناصر التحقيق
اللتافى ولا حاجة الى اضممار
كان بل انفى المجهول خبرا
تجعله الشرط وما على حد
ما فى إمارتين من البشر
أعسا فلنأمل (قوله
بعد ان زول) التقييد
بهما لكونه أراد المجاوز
الشابغ المشهور والا
فقد حذف كان فى غيرهما
تجو من لدش ولاه فالى
الانها أى من لد كانت
شولاه (قوله مهمة) أى

الخامس من المرفوعات اسم كان وأخواتها الإثني عشرة المذكورة فأنهن يدخلن على
الابتداء والخبرين من المبتدأ ويسمى اسمهن حقيقة وفاعلهن مجازا ويسمى الخبر حقيقة
وهو فعلهن مجازا ثم فى ذلك على ثلاثة أقسام ما مفعول هذا العمل بلا
شرط وهى ثمانية كان وليس وما بينهما وما بينهما بشرط أن يتقدم عليه نفي أو شبه وهو النهي
والإعلاء وهى أربعة زال وبرح وقضى وانفك ونحوه ولا يزالون مختلفين من نبرح عليه ما كفى
وتقول لا تزال ذا كرا لله ولا يبرح ربك أنوسا ولا يزال جنابك محروسا وبشرط نفي زال
شرط آخر وهو أن تشككون ماضى بزوال فان ماضى بزول فعل تام قاصر بمعنى الذهاب
والإبتقال فنحو ان الله عسك السموات والأرض أن تزولا ولئن زلتان أمسكه ما من أحد
من بعده وان الأولى فى الآية شرطية والثانية نافية وماضى بزول فعل تام قد عرفت ما
يعزى زال زالا يزيد ضاه من معز فلان أى مرة منه وما بشرط أن يتقدم عليه ما المصدرية
الثانية عن ظرف الزمان وهو دام والى ذلك أشرت بالتعجيل بالآية الكريمة كقوله سبحانه
وتمالى وأوصافى بالصلاة والزكوة مادمت حيا أى مدة دواى حيا فلو قلت دام زيد صححنا
كان قولك صححنا لا لا خيرا وكذلك عجت من مادام زيد صححنا لان ما هذه مصدرية
لا ظرفية والمعنى عجت من دواى صححنا ثم قلت (يجب حذف كان وحدها بعد ما
فى نحو ما أنت ذا نفر ويجوز حذفها مع اسمها بعد أن ولو الشرطية ونحو
مضارعها المجزوم الأقل ساكن أو مضارع متصل) وأقول هذه ثلاث مسائل مهمة تتعلق
بكان بالنظر الى المحذف احداها حذفها وجوبادون اسمها وخبرها وذلك مشروط بضممة
أمر أو احدها ان تقع صلة لان التانى أن يدخل على ان حرف التعليل الثالث ان يتقدم
العلية على المعلوم الرابع أن يحذف الجار الخامس أن يؤتى بما كقولهم ما أنت منطلقا
انطلقت وأصل هذا الكلام انطلقت لأن كنت منطلقا أى انطلقت لأجل انطلاقتك
ثم دخل هذا الكلام تغير من وجوه أحدها تقديم العلية وهى لا كنت منطلقا على
المعلوم وهى انطلقت وفائدة ذلك الدلالة على الاختصاص والثانى حذف لام العلية وفائدة
ذلك الاختصار والثالث حذف كان وفائدته أيضا الاختصار والرابع انفصال الضمير
وذلك لازم عن حذف كان والخامس وجوب ماودة ما وذلك لإرادة التعويض
والمادى ادغام النون فى الميم وذلك لتقارب الحرفين مع سكون الأول وكونهما فى كلمتين
ومن شواهد هذه المسئلة قول العباس بن مرداس رضى الله عنه
أنا خاشة أما أنت ذا نفر * فان قوى لم تأكلهم الضبيع
أنا منادى بتقدير أنا وأنتراشة بضم الحاء المحجمة وأما أنت ذا نفر فاصلة لان كنت ذا نفر
فعمل فيه ما ذكرنا والذي يتعلق به اللام محذوف أى لان كنت ذا نفر افتخرت على والمراد
بالضبيع السبعة المحمدية المسئلة الثانية حذف كان مع اسمها وبقاء خبرها وذلك جائز
لا واجب وشرطه أن يتقدمها ان أول الشرطيتين فلازل كقوله صلى الله عليه وسلم

محرمة الهمة لا اعتناء بها (قوله العباس بن مرداس) أحدا الصحابة رضوان
الله عليهم جد الشيخ عبد الرحمن الاخضرى كما ذكره أنوشى سله

الناس

(قوله أرجح الأوجه) ويجوز رفعهما بحذف كان وخبرهما في الأول ٦٥ أي كان في علمهم خبر واحد صوابه ما يتقدم

الناس محزونون بأعلمهم أن خبر الأخير وان شر الأخير فتقدمه إن كان علمهم خيرا فجزاؤهم خبر وان كان علمهم شرا فجزاؤهم شر وهذا أرجح الأوجه في مثل هذا التركيب وقوله وجوه آخر والثاني قوله صلى الله عليه وسلم النفس ولو خاتم من جديد أي ولو كان الذي تلغشه خاتم من جديد المسئلة الثالثة حذف نون كان وذلك مشروط بأمور أحدها أن تكون بافظ المضارع والثاني أن يكون المضارع مجزوما والثالث أن لا يقع بعد النون ساكن والرابع أن لا يقع بعده ضمير متصل وذلك نحو ولم يك من المشركين ولم يك بغيا ولا يجوز في قولك كان وكن لا تنفعا المضارع ولا في نحو هو يكون ولن يكون لا تنفعا المحزوم ولا في نحو لم يكن الذين كفروا الوجود الساكن ولا في نحو قوله صلى الله عليه وسلم إن يكنه فلان نلطف عليه وإن لا يكنه فلا خبر لك في قوله لوجود الضمير ثم قلت (السادس) اسم أفعال المتعارفة وهي كاد وكرب وأوشك والذوات الحرة وعسى وأخولق وحري لترجيه وطفق وعاق وأنشأ وأخذ وجعل وهب وهلم للشرع فيغيره يكون خبرها مضارعاً وأقول السادس من المرفوعات اسم الأفعال المذكورة وهي تنقسم باعتبار معانيها إلى ثلاثة أقسام هابيل علي مقابلة المسماة بالخبر وهي ثلاثة كاد وكرب وأوشك وما يدل على ترجي المتكلم للخبر وهي ثلاثة أضعاف وحري وأخولق وما يدل على ترجي المسمي باسمها في خبرها وهي كثيرة ذكرت منها هنا سبعة فتسكت أفعال هذا الباب ثلاثة عشر كان الأفعال في باب كان كذلك فهذه الثلاثة عشر نعمل عمل كان فترفع المتدو وتصب الخبر إلا أن خبرها لا يكون إلا فعلا مضارعاً ثم منه ما يقترن بأن ومنه ما يتخبر عنها كما يأتي تفصيلا إن شاء الله نعم في باب المنصوبات ولولا اختصاص خبرها بأحكام ليست لكان وأخواتها لم تفرد بباب على حدة قال الله سبحانه يكاد نتيابضي عسى ربكم أن يرجمكم قال الشاعر وقد جعلت إذا ماقت بفتلاني * نوبى فأنقض غنص الشارب السكر وكنت أمتنى على رجلين معتدلا * فصرت أمتنى على أخرى من النخبر (وقال آخر)

هبت أظم القلب في طاعة الهوى * فليج كافي كنت باليوم مغريا
(وقال آخر)

وطئ ناديار المعتدين فهلمت * نفومهم قبل الامانة تزهق
وهذان الفعلان أغرب أفعال الشرع وطفق أشهرها وهي التي وقعت في التنزيل وذلك في موضعين أحدهما وطفقا لخصفان أي شرعا يخطفان ورقة على أخرى كما تختصف النعال ليستتر بها وقرأوا السمال العدوى وطفقا بالغيم وهي لغة تمحكاها الإخفش وفيها لغة ثالثة طبق بياء مكسورة مكان الداء والثاني فطفق مسحا أي شرع مسحا بالسيف سوفا وأغناقها مسحا أي يقطعها قطعاً ثم قلت (السابع) اسم ما جعل على ليس وهي أربعة لا في لغة الجميع ولا نعمل إلا في المحن بكثرة أو الساعة أو الأوان بقلة ولا يجمع جزأها إلا أكثر كون الحذف اسمها نحو ولات حين مناص وما ولا الذائبتان في لغة النحاز وإن النافية في لغة أهل العالية وشرط العلم أن في الخبر وتأخيره وإن لا يلين مغوله وليس

٩ ش بان وعدمه وكونه مضارعا وكونه رافعا ضميرا للاسم على ما قرر في محله (قوله مسحا) وهو الخبر الحذف

طراف ولا يجزروا وتكبر معولي لا وان لا يقترب اسم ما بان الزائدة نحو ما هذا بشر
 * ولا زرع ما قضى الله واقيا * وان ذلك نافعا ولا صار لك * وأقول السابع من
 المفردات اسم ما حل في رفع الاسم ونصب الخبر على ليس وهي أحرف أربعة نافية وهي ما
 ولا ولا وتا فاما ما فانها تجعل هذا العمل بأربعة شروط أحدها ان يكون اسمها مقديما
 وخبرها مؤنثا والثاني ان لا يقترب الاسم بان الزائدة والثالث ان لا يقترب الخبر بالا
 والرابع ان لا يليها معول الخبر وليس طرفا ولا جارا ولا حرفا اذا نوقت هذه الشروط
 الاربعة عملت بهذا العمل سواء كان اسمها خبرها متكررا او معرفتين أو كان الاسم
 معرفة والخبر متكررا فالعرفتان كقوله تعالى ما هن أمهاتهن والتكرتان كقوله تعالى فسا
 منك من أحد عنده حاجز فاحدا سمها وحاجز خبرها ومنك متعلق بمحذوف تقديره
 أعني ويحتمل أن احدا فاعل منك لاعتماد على النفي وحاجز نعت له على نفعه فان
 قلت كيف يوصف الواحد بالجمع وكيف يخبر به عنه قلت جوابها انه اسم عام ولهذا جاء
 لا تقترب بين أحد من رسله والمختل فان كقوله تعالى ما هذا بشر وما يقع في القرآن العظيم
 اعمال ما صريح في غير هذه المواضع الثلاثة على الاحتمال المذكور في الثاني واعماله في اللغة
 أهل المجاز ولا يجزروا في نحو قوله

بني غداة ما انتموا ذهب * ولا صريف ولكن انتم المخزف

لاقترب الاسم بان ولا في نحو قوله سبحانه وما محمد الا رسول وقوله وما أمرنا الا واحدة
 لاقتربان المحبة بالاولا في نحو قولهم في المثل ما مسمى من أعتب لتقدم خبرها ولا في نحو قوله
 وقالوا تعرفها المنازل من منى * وما كل من وافي مني أنا عارف

لتقدم معول خبرها وليس نظرف ولا جارا ولا حرفا ولا يعملها بنوعين ولواستوفت الشروط
 الاربعة بل يقولون ما زيد قائم وقرئ على لغتهم ما هذا بشر وما هن أمهاتهن بالرفع وقرئ
 أيضا أمهاتهن بالمجرز بزيادة زائدة وتحتمل المجازية والتجميع خلافا لابي على والخمشرى زعما
 أن البناء تختص بلفظة النصب وأما لانها تعمل بالشروط المذكورة فليس الا بشرط انتفاء
 اقتران ان بالاسم فلا حاجة له لان لا تتراد بعد لا ويضاف الى الشروط الثلاثة الباقية أن
 يكون اسمها خبرها متكررا كقوله

تعر فلا شيء على الارض باقيا * ولا زرع ما قضى الله واقيا

ورب عملت في اسم معرفة كقوله

أنكرتها بعد أعرام مضين لها * لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا

وعلى ذلك قول المتنبي

إذا لمجد لم يرزق خلاصا من الاذى * فلا الحمد كسوا ولا المسال باقيا

واعمال لا العمل المذكورة لاهل المجاز أيضا وأما بنوعين فبما ملوئها ويوجبون تكريرها
 وأما ان فهم بالشروط المذكورة الا أن اقتران اسمها بان متمنع فلا حاجة لاشتراط انتفاء
 وتعمل في اسم معرفة وخبر متكررا كقوله قرأ سعيد بن جبيرة رحمه الله ان الذين تدعون من دون الله
 عبادة أمثالكم بتخفيف ان وكسرها لالتقاء الساكنين ونصب عباد على الخبرية

(قوله وتكبر معولي لا)
 الظاهر انه وما بعده معول
 تستأنف أي ويستتر في
 عمل لا تنكير معول لها
 وعطفه على ما قبله كقوله
 المبادر بغيره من شروط
 اعلم ان أي الثلاثة الآن
 يقال المعنى الشبه المضاف
 للعمل على سبيل الاجال
 فتأمل (قوله فاما ما) قدمها
 هنا اسمها ما بها طول
 الكلام عليها وقدم في
 المتن لا لتوافق الجميع
 عليها (قوله بين احد) أي
 وبين انما تنسب لثلاثة عدد
 (قوله صريحا) أي ان
 اعرابه صريح في العمل
 وان كان احتمالا في العمل
 فالمراد بالصراحة أن يكون
 اعراب العمل صريحا

وأما السكسر على أنه صفة لعماد أو في سكرتين سمعان أخذ خبرها من أحد الأبالماقية وفي
مهرتين سمعان ذلك نافعك ولا ضارك وأعمال ان هذه لغة أهل العالمة وأملات فأنها
تعمل هذا العمل أيضا وليس بها تختص عن أخواتها بأمرين أحدهما أنها لا تعمل إلا في
ثلاث كلمات وهي الحنين بكثرة والساعة والأوان بقلة والثاني أن اسمها وخبرها
لا يجتمعان والغالب أن يكون المحذوف اسمها والمذكور خبرها وقد عكس فالأول
كقوله تعالى كم أهلكنا من قبلهم من قرن فنادوا ولات حين مناص الوالوالحال لانا فية
بمعنى ليس والثاني زائدة لتوكيد النفي والبالغة فيه كالثاني في رواية أول ثبات الحرف واسمها
محذوف وحين مناص خبرها ومضاف إليها فينادوا والحوالة أنه ليس الحنين حين مناص
أي فرار أو تأخر أو التامى كقراءة بعضهم ولات حين بالرفع أي وليس حين مناص حيننا
موجود اللهم عند تسميتهم ونزول منازلهم من العذاب ومن اسمها في الساعة قول الشاعر
ندم البغاة ولات ساعة مندم * والبنى مرتع مبنية وخيم

وثى الأوان قوله

طاموا صلحنا ولات أوان * فاجئنا أن لدس حين بقاء

أصله لدس الحنين أو أن صلح أوليس الأوان أو أن صلح محذوف اسمها على القاعدة وحذف
ما أضف اليه خبرها وقد ثبت ثبوته فيناه كما بيني قبل وبعد الأوان أو ناشيه بنزل وزنا فسناء
على السكسر وثبوته للضرورة ثم قالت (الثامن خبران وأخواتها أن ولا سكن زكائن ولبت
ولعل نحو أن الساعة آتية لا يجوز تقديمه مطلقا ولا قوسه إلا أن كان ظرفا أو مجرورا نحو
ان في ذلك لعبرة أن لا ينال كالا) وأقول الثامن من المرفوعات خبران وأخواتها الخمسة
فأنهم يدخلون على المبتدأ والخبر فنية من المبتدأ كاسم أي في باب المنصوبات ويسمى اسمها
ويرفع خبره كما نذكره الآن ويسمى خبرها نحو أن الساعة آتية أعلموا أن الله شديد
العقاب كأنهم خشب مسندة لعل الساعة قريب ولا تقدم أخبارهم على من مطلقا وقد
أشار إلى ذلك الشيخ شرف الدين زعين حيث قال

كأني من أخبار أن ولم يجز * له أحد في النحوا نية قدما

عسى حرف من نداء مجزئ * اليك فاني من وصلك معدما

ولا على اسمائهن فان المحروف محمولة في الاعمال على الافعال فلا يكونها فرعا في العمل
لا يليق التوسع في مع ولا تخا بالتقدم والتأخر اللهم إلا أن كان المحرظ ظرفا أو مجرورا
فيحوز توسطه بينهما وبين اسمائها كقوله تعالى أن لدينا أنسكالا أن في ذلك لعبرة فمن يخشى
وفي الحديث أن في الصلاة لثلاثة ولات من الشعر المحكي ويروي محكية فاما تقديمه عليها فلا
سدل إلى جوازه لا تقول في الدار ان زيد اثم قالت (وتسكسر ان في الابداء وفي أول الصلة
والصفة والجمله المحالية والمضاف إليها تختص بالجدل والمحكية بالقول وجواب القسم
والخبر بها عن اسم عين وقبل اللام المعطية وتسكسر أو تنفتح بعداذا الفجائية والفاء الجزائية
وفي نحو أول قولي أني أحمد الله وتنفتح في الباقي) وأقول لأن ثلاث حالات وجوب السكسر
وجوب الفتح وجواز الأمرين فيجب السكسر في تسع مسائل أحدها في ابتداء الكلام

قوله مرتع مبنية (بالإضافة
وقوله وخيم خبر مرتع
والمرتع محل تنوين فية
الدواب وتا كلمة والوخيم
رديء الطعم (قوله أصله
ليس الحنين أو أن) بشر
أني أن المحذوف حين كما هو
السكسر لا الأوان (قوله
اشغلا) أي بالله وخديسته
(قوله محكي) من حكمه

ما عاتب أمير السكسر كدفعه
والمرء فصلحه المجلس الصالح
ومنها

إذا الجواد لم يرزق خلاصا
من الأذى

فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا
ومنها

ألا رهوا ابن ولت شديته
وآذنت بمشيب بعده هزم
ومنها

ان الطاف الهى
لى قالت خل عنك

لا تنطق ذرعا دأر
أنا أو لى بلك منك

ومنها
يا قلب انك من أسماء مغرور

فأذكر وهل ينفعك اليوم
تد كبراسته قدر الله خيرا

وارضين به فيمنه النعمه إذ
دارت مياسير الى غير ذلك

مما واستقصى قصص

فخو انا اعطيتك الكوثر انزلناه في ليلة القدر الثانية ان تقع في أول الصلة كقوله
 تعالى وايتناهم من الكوثر زمان مفاتحه لتتوهم ما مفهول ثان لا يتناهى وهي موصول بمعنى
 الذي وان وما بعدها صلة واحترزت بقولي أول الصلة من نحو حاء الذي عندي انه فاضل
 فان واجبة الفتح وان كانت في الصلة لم يكن اليست في أولها الثالثة ان تقع في أول الصلة
 كررت بربح انه فاضل ولولت مررت بربح عندي انه فاضل لم تكسر لانها ليست في
 ابتداء الصلة الرابعة ان تقع في أول الجملة المحالية كقوله تعالى كما اخرجك ربك من
 بيتك بالحق وان فريقان المؤمنين لكارهون واحترزت بقيد الاولية من نحو اقبل زيد
 وعندي انه ظاير الخامسة ان تقع في أول الجملة المضاف اليها ما يختص بالجميل وهو اذ
 واذا وحش نحو جاست حيث ان زيد احالس وقد اولى الفقهاء وغيرهم بفتح ان بعد حش
 وهو محن فاحش فانها لا تنضاف الا الى الجملة وان المقتوحة ومعه لا هي تأويل المفرد
 واحترزت بقيد الاولية من نحو جاست حيث اعتقاد زيد انه مكان حسن ولم ارا احدا من
 النحويين اشترط الاولية في مسئلتى الحال وحش ولا يد من ذلك السادسة ان تقع قبل
 اللام المتعلقة بنحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فاللام من
 رسوله ومن لكاذبون معلقان بفعل العلم والشهادة اى ما نعان فها من التسليط على لفظ
 ما بعدهما فصلا بهما حكم الابتداء فلذلك وجب الكسر ولولا اللام لوجب الفتح
 كما قال الله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان الله خسه وشهد الله انه لا اله الا هو السابعة
 ان تقع بحكمة بالقول نحو قال انى عند الله ومن يقول منهم انى الله من دونه فذلك فخره
 جهنم قل ان ربى يقذف الحقى الثامنة ان تقع جوابا للقسمة كقوله تعالى حم والكتاب
 المبين انا انزلناه التاسعة ان تقع خبر اسم عن نحو زيد انه فاضل وقوله تعالى ان
 الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين اشرکوا ان الله بفضل
 بينهم يوم القيامة وقد ايت في شرح هذا الموضع على ما سبق اليه فتأملوه وبحسب الفتح في
 ثمان مسائل احداها ان تقع فاعلة نحو اولم يفهم انا انزلنا الى انزلنا الثانية ان تقع
 نائبة عن الفاعل نحو واوحى الى نوح انه لن يؤمن من قومك الا من قدام قل اوحى الى
 انه اسمع نفر من الحق الثالثة ان تقع مفعولا لغير القول نحو ولا تخافون انكم اشرکت بالله
 الرابعة ان تقع في موضع رفع بالابتداء نحو ومن آياته انك ترى الارض خاشعة الخامسة
 ان تقع في موضع خبر اسم معنى نحو اعتقادى انك فاضل السادسة ان تقع بحرورة
 بالحق نحو ذلك بان الله هو الحق السابعة ان تقع بحرورة بالاضافة نحو انه الحق مثل
 ما انكم تنطقون الثامنة ان تقع تابعة لشيء مما ذكرنا نحو اذ كروا نعمتى التي انعمت عليكم
 وانى فضلتكم على العالمين ونحو واذا دعيتكم الله احسدى الطائفتين انهما لكانتا في الاولى
 معطوف على المفعول وهو نعمتى وفي الثانية بدل منه وهو احدى ويجوز الوجهان في ثلاث
 مسائل في الاشهر احداها ان تقع بعد اذ النعائشة كقوله اخرجت فاذا ان زيدا بالباب
 قال الشاهر وكنت ارى زيدا كما قيل سدا * اذا نعتا القفا والاهام
 بروى بفتح ان وبكسرها الثانية ان تقع بعد الفاعل رابعة كقوله تعالى من عمل منكم

(قوله فان واجبة الفتح)
 لانها في محل مفرد مبتدا
 مؤنر وما قبلها خبر مقدم
 (قوله وهو اذ واذا وحش)
 لعل الاولى حذف اذا لانها
 انما تضاف لجملة فعلية فلا
 يقع بعدها ان (قوله بفتح
 ان وبكسرها) فالكسر
 ان وبكسرها على انها في
 ظاهر وانفتح على انها في
 محل مفرد مبتدا خبره
 محذوف اى حاصل والجملة
 جواب الشرط او مضافة
 اليها اذا النعائشة وبسبب حرف
 او ظرف عامله محذوف
 تقدير فاذا زيد قائم فاجبات
 وقت قيام زيد انما تضاف
 اذا النعائشة وقول العرب
 كنت اظن ان العقب اشد
 لدغة من الزنبور فاذا هو
 اماها تقديره فاذا هو
 بساويه المحذوف الفعل
 فانفصل الضمير وكثير
 فاذا هو وى انكر سيبويه
 الاوّل في محاسن البرمكى
 قيل وهو سبب موته كما
 بسطه المصنف في المغنى
 فعلبك به

(قوله خبر عن قول) نحو أول قولى لان الفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه (قوله وفاعل القولين واحد) أقول لاحاجة لهذا لانه حيث كان القول خبرا عن القول فالمتداعين الخبر معنى ولا يتصور ذلك مدهاة الا اذا كان الفاعل واحدا (قوله والكسر الخ) وعلى الكسر فاجله محكية بالقول لان المراد ان القول نفس هذا اللفظ وليست معه مولة للقول أى ليست منصوبة به فلان فى ان الخبر مرفوع بلا يبتدأ وفى ذلك قال أخونا الفاضل الشيخ أحمد السباعي .

أما المحاذق لذى حاز فهما * فى علمهم كالشمس نورا أضاء * جملة حكوها بقول ولم نعلم * حمل له ما الذى يزيل غفاه فأجبت به بقولى بافهما عى ينظم كدرة * زاد حوسنا نظم له وبها * بده قوتى انى جئدرى * مخبر بالهيكى تجلوا لعله قال هذا المحقق ابن هشام * فى كتاب يعطى الالباب غناه * ٥٦٩ . (قوله خبر لا) هو معمول لها ان كان معها ما معها

أو مضافا عنده غير يديويه
أما عنده فيقول مرفوع
بالخبرية ووجه انها ما
تخردت عن الحمل في
لفظ الاسم مع كونه باصفا
فهو عن الخبر اولى (قوله
ويجب تنكيره) لانها فى
الجنس أى لثنى افراده أى
فى بعض الالهكام عن
جميع افراده وهذا لا
يقع فى المعرفة لانها
مبعض كذا قال الرضى
لكن لا يخفى انه لا يتأتى
فى نحو علم الجنس من
المعارف (قوله ولو ظرفا)
بخلاف ان لان لانها
عمات بالحمل عليها فى
أضغف والجماع التاكيد
فان هذه لتاكيد للنسبة
وتلك لتاكيد الانساب
وقيل هو من حمل النقص

سواء بحالة ثم تاب من بعده واصح فانه عور ورحيم قرئ بكسر الهمزة وفتحها الثالثة فى نحو
أول قولى انى أحمد الله وضابط ذلك ان تقع خبرا عن قول وخبرها قولاً كأحمد ونحوه
وفاعل القولين واحد فاستوفى هذا الضابط كالمثال المذكور حاز فيه الفتح على معنى أول
قولى حمد الله والكسر على جعل أول قولى مبتدأ وانى أحمد الله جملة أخبر بها عن هذا
المبتدأ وهى مستغنية عن عائد يعود على المبتدأ لانها نفس المبتدأ فى المعنى فكانه قيل
أول قولى هذا الكلام المفتح باني ونظير ذلك قوله سبحانه دعواهم فيها سبحانه لا لهم
وقول النبي صلى الله عليه وسلم أفضل ما قلته أنا والنبىون من قبلى لا اله الا الله ثم قالت
(القاسم خبرا التى لثنى الجنس نحو لارجل أفضل من زيد ويحب تنكيره كالاسم وناخبره
ولو ظرفا ويكثر حذفه ان علم وتعم لا تدكره حينئذ) وأقول التاسع من المرفوعات خبرا
التي لثنى الجنس اعلم ان لاعلى ثلاثة أقسام أحدها ان تكون ناهية فتختص بالضارع
وتحذف منه نحو ولا تمس فى الارض مرعا فلا يسرف فى القتل لا تحزن ان الله معا وأنس استعار
للدعاء ففقرزم ايضا نحو لا تؤاخذنا الذى فى ان تكون زائدة دخولها فى الكلام بكسرها
فلا يعمل شأنا نحو ما منعك ان لا تسجد أى ان تسجد بدليل انه قد جاء فى مكان آخر غير لا
وقوله تعالى لا تعلم اهل الكتاب ان لا يقدرن على شئ من فضل الله وقوله تعالى
وحرام على قرية اهلكتها انهم لا يرجعون الثالث ان تكون نافية وهى نوعان داخله
على معرفة فيجب اهما لها وتكرارها نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ودخلة على نكرة وهى
ضربان عاملة عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر كما تقدم وهو قليل وعامة عمل ان
فتنصب الاسم وترفع الخبر والكلام الاثنى فها وهى التى أريد بها انى الجنس على سبيل
التنصيص لاعلى سبيل الاحتمال وشرط اعمالها هذا العمل لمران أحدهما ان يكون اسمها
وخبرها نكرتين كاليثنا والثباتى ان يكون الاسم مقفدا والخبر مفعولا ذلك قولك

على النقص (قوله ناهية) هو وقوله نافية من الاسماء هو كالألف والفاعل حقيقة الميكنام (قوله وتستعار للدعاء)
بجامع مطلق الطلب (قوله ان لا تسجد) تحتل ان لا أصلية على حذف حرف الجر وفعل المنع أى ما منعك امثال انزى
بان لا تسجد والباء حينئذ راجعة للمنع لكن ما قلته المصنف أسلس وانظر ما فائدة زيادة لا ولا على الله اعظم فأنبتها الاشارة الى
شدة تحريمه بحيث لا يسند اليه فعل السجود على صورة الائمات بل على صورة النفى وكذا قوله أنهم لا يرجعون أى ان الرجوع
ممتنع عليهم كل الامتناع بحيث لا يسند اليهم الامتناع والله اعلم بما مرار كتابه غاسغفر الله العظيم (قوله وحرام) أى ممتنع
عادة ان قلت اجمله على الامتناع الشرعى ولا أصلية والمراد عدم رجوعهم يوم القيامة ممتنع بالسمع قلت لا يناسبه قوله بعد
حتى اذا فقت بأجوج وما أوجج فانه غايه لا امتناع الرجوع فحينئذ المراد الرجوع فى الدنيا (قوله لاعلى سبيل الاحتمال)
أى كفى بالمعاملة عمل ليس وقوله هم فيها نافية لا لوجود أى احتمالا مرجوحا والا فالنكرة فى سياق النفى ظاهرة فى العموم

لا صاب علم مقود ولا طالع اجمل احاضر فلو دخلت على معرفة اوعلى خبر مقدم وجب
اهما ما وتكرارها فالاول كما تقدم من قولك لا زيد في الدار ولا عمرو واما قول بعض
العرب لا بصرة لكم وقرل عمر قضية ولا ابا حسن لما سريدي بن ابي طالب رضي الله عنهما
وقول ابي سفيان يوم فتح مكة لا قرش بعد اليوم وقول الشاعر

ارى المحاحات عند ابي خبيب * يكلمن ولا امة في البلاد

فوقول بتقدير مثل اى ولا مثل اى حسن ولا مثل البصرة ولا مثل قرش ولا مثل امة
والثاني كقول الله سبحانه وتعالى لا فيها غول ولا هم عنها يزفون ويكثر حذف هذا الخبر
اذا علم كقول الله سبحانه وتعالى ولو ترى اذ نعوا فلا فوت اى فلا فوت لهم وقوله تعالى
لا ضرب اى لا ضرب علينا وينوعم بوجوب حذفه اذا كان معلوما راما اذا جعل فلا يجوز
حذفه عند احد فقلنا عن ابي حبيب وذلك نحو لا احد اعير من الله عز وجل ثم قلت (العاشر)
الفعل المضارع اذا تجرد من ناصب وجازم) وأقول العاشر من المرفوعات وموالاتها
الفعل المضارع اذا تجرد من ناصب وجازم كقولك يقوم زيد بعد وعرفنا قول ابي
طالب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم

محمد قد نفسك كل نفس * اذا ما خفت من شئ تبالا

فهو مقرون بجازم مقدر وهو لام الدعاء وقوله تبالا اصله وبالا فابدل الواو تاء كما قالوا في
وراث ووجاه تراث وتجاه واما قول امرئ القيس

فاليم اشرب غير مستعقب * انما من الله ولا وغل

فليس قوله اشرب مجزوما وانما هو مرفوع ولكن حذف الضمة للضرورة اوعلى تنزيل
ربيع من قوله اشرب غير منزلة عضدا لضم فانهم قد يجوزون المنفصل بحرف المتصل فكما
قال في عضدا لضم عضدا لسكون كذلك قيل في ربيع بالضم ربيع بالاسكان وما انهميت
أقول في المرفوعات شرعت في المنصوبات فقلت

* (باب المنصوبات خمسة عشر) أعدها الفاعل به وهو ما وقع عليه فعل الفاعل
كضربت زيدا) وأقول المنصوبات محصورة في خمسة عشر نوعا بدأت منها بالفاعل
لانها الاصل وغيرها مجحول عليها ومشتبه بها وبدأت من المفاعل بالفاعل بعول به كما فعل
الفارسي وجاعة منهم صاحب المقرب والتسهيل لانا في المفاعل كالفعل الزمخشري
رابن المحاجب ووجه ما اخترناه ان المفعول به احوج الى الاعراب لانه الذي يقع بينه وبين
الفاعل لا التباس والمراد بالوقوع التعلق المعنوي لا المباشرة اعنى تعلقه بما لا يعقل الابه
وبذلك لم يكن الا لافعل المتعدي ولولا هذا التفسير لم يخرج منه نحو اردت اسفر له دم
المباشرة ونحو بقولنا ما وقع عليه المفعول المطلق فانه نفس الفعل الواقع والظرف فان
الفعل يقع فيه والمفعول له فان الفعل يقع لاجله والمفعول معه فان الفعل يقع معه لا عليه ثم
قلت (ومنه ما اضمر عامه جواز نحو قولنا خير او جوابي مواضع منها باب الاشتغال نحو
وكل انسان الزمناه) وأقول الذي ينصب المفعول به واحد من اربعة الافعال المتعدي
وصفقه ومصدره واسم فعله فالفعل المتعدي نحو ورث سليمان داود ووصفه نحو ان الله

(قوله يكلمن) بالكاف
كتابة عن عدم فنهاها وقوله
ولا امة يعني ولا بنى امة
الذين يقضرن المحاحات
(قوله بتقدير مثل) او
بتأويل المعرفة بكى فالمراد
بالبصرة مطلق بلدة طيبة
واى حسن رجل حسن
القضاء لما ورد اقضاكم
على كما قالوا السكل فرعون
وموسى اى نكل حمار قهار
وكما اولوا حاتم طي رجل
كريم (قوله وهو لام الدعاء)
اى انه يدعوه بان جميع
الناس قداه (قوله غير
مستعقب) المستعقب
المحامل في المحبة اى
المخرج والمراد لا اثم على
والواغل من يشرب من
شراب الناس بلا دعوة
(قوله بما لا يعقل الابه)
المراد لا يعقل على الوجه
الاكمل ولا فالمفعول فضلة
لا تتوقف عليها الفائدة او
المراد انه لا يعقل تحقيقه في
الواقع الامعه وان لم يلزم
ذكره وقد يناقشان نظرف
الزمان فليست امل ذلك (قوله)
منها باب الاشتغال) ونعمها
بقوله والننادى الخ

(قوله فلنذا أفردته) أقول لم يفرد ما علمت أن قوله والمنادى غلط على قوله باب الاشتغال الذي هو من نعمة المفعول به ولعله نظر الصورة الظاهرية فأمله (قوله فإحرف تنبيه) أي بحسب ٧١ الأصل وليست حرف نداء لأن النداء

بالخ أمره ومصدره نحو ولولا دفع الله الناس واسم فعله نحو عليكم أنفسكم وكونه مذ كورا هو الأصل كما في هذه الأمثلة وقد يضر جواز إذا دل عليه دليل مقالي أو حالي فالأول نحو قالوا خير أي أنزل ربنا خير ابدل ما إذا أنزل ربكم والثاني نحو قولك أنت أهب لسيفرمكة باضمار تريد ولن سدد سهمنا القراطيس باضمار تصيب وقد يضر ويؤا في مواضع منها باب الاشتغال وحقيقته أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو وصف صالح للعمل فيما قبله مشتغل عن العمل فله العمل في ضميره أم لا يسه فمثال اشتغال الفعل بضمير الساتر زيداً ضربته وقوله تعالى وكل إنسان ألزمناه طائفة في عنقه ومثال اشتغال الوصف بزيد أنا ضاربه الآن أوعدا ومثال اشتغال العامل بـ لا يس ضمير السابق زيد اضربت غلامه وزيد أنا ضارب غلامه الآن أوعدا فالنصب في ذلك وما أشبهه بعامل مضمر وجوبا تقديره ضربت زيداً ضربته وأزمتا كل إنسان ألزمناه وإنما كان المحذف هنا واحداً لأن العامل المؤخر مفسر له فلم يجمع بينهما هذا رأي الجمهور وزعم السكاسي أن نصب المتقدم للعامل المؤخر على البناء العائد وقال الفراء الفعل عامل في الظاهر المتقدم وفي الضمير التأخر ورد على الفراء ما بان الفعل الذي يتعدى لواحد بصير متعد بالثنين وعلى السكاسي ما بان الشاغل قد يكون غير ضمير السابق كضربت غلامه فلا يستقيم التأوّه ثم قلت (ومنه المنادى وإنما يظهر نصه إذ كان مضافاً أو شبهه أو نكرة مجهولة نحو باعده الله ويا طالعاهم لا تقول إلا عني يا رب خلاخذي عني) وأقول المنادى نوع من أنواع المفعول به وله الأحكام تخصه

فلهذا أفردته بالذ كرويان كونه مفعولاً به أن قولك باعده الله أصله يا ادع وعبد الله فإحرف تنبيه وادع وفعل مضارع قصده به الإنشاء لا الأخبار وفاعله مستتر وقعد الله مفعول ومضاف إليه وما علوا من الضرورة داعية إلى استعمال النكرة كثيراً وجوباً وقيد حذف الفعل أكتفاءً بأميرين أحدهما دلالة قريته المحال والثاني الاستغناء عما جعلوه كالنائب عنه وانما ضم مقامه وهو با وأخواتها وقد تبين بهذا أن حق المناديات كلها أن تكون منصوبة لأنها مفعولات ولكن النصب إنما يظهر إذا لم يكن المنادى منها وإنما يكون مبدأ إذا أشبه الضمير بكونه مفرداً معرفة فانه حينئذ يبنى على الضمة أو نافية نحو يا زيد ويا يزيدان ويا زيدون وأما المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة فانهن يستوجبن ظهور النصب وقدمت ذلك كله مشروحا مثلاً في باب البناء فمن أحب الوقوف عليه فليرجع إليه ثم قلت (والم منصوب بأخص بعد ضمير متكلم ويكون بال نحو نحن الأعرب أقرب الناس للضيف ومضافاً نحو نحن معاشرا لا نبداً لا نورث ما ترك كاصدق قنوا يا فلانهم أيلزمها في النداء نحو أنا فاعل كذا أي الرجل وعلماً قليلاً فخبوك الله نرحوا الفضل شاذ من وجهين والمنصوب بازم أو باق أن تتركوا أو عطف عليه أو كان إنك نحو السلاح السلاح الأخ الأخ ونحو السيف والرخ ونحو الأسد الأسد ونفسك نفسك ونحو ناقة الله

الإنسان نفسه وعلى كل فقول المصنف في نفسه أنا فاعل كذا أي الرجل مختصاً من بين الرجال حل معنى وليس القصد أنها محال (قوله أو باق) أي في المتخدير وليس لازماً فقد يكون باعداً نحو باك والأسد أصله باعداً بنفسك من الأسد لحذف العامل والمضاف فافصل الضمير وحذف من نصب الأسد

وسقياها واماك من الاسد والمخدوف عامله والواقع في مثل اوشبهه نحو الكلاب على البقر
وانته خبر اناك) واقول من المفعولات التي انتمز معها حذف العامل المنصوب على
الاختصاص وهو كلامي على خلاف مقتضى الظاهر لانه خبر بلفظ النداء وحقيقته انه اسم
ظاهر معرفة قصد تخصيصه بحكم خبر قبله والغالب على ذلك الضمير كونه متكام نحو
انا ونحن وبقل كونه مختاطب ويتنعم كونه لغائب والمباعد على هذا الاختصاص غير
او تواضع اويان فالاول كقول بعض الانصار رضي الله عنهم

لنا عشر الانصار محمد مؤمل * بارضا نداء خبر البرية اجمدا

المؤمل الذي له اصل ومثال الثاني قوله

جدد عفو فاني اياها العدم * سد الى العفو يا الهي فقير

ومثال الثالث * انا بنى نهدل لاند على لاب * وتعريفه بال نحو نحن العرب اقرى الناس
للضيف التقدير نحن اخص العرب وتعريفه بالاضافة كقوله

نحن بنى ضمة اصحاب الجمل * نبي ابن عفان باطراف الاسل

الاسل الرماح ومن تعريفه بالاضافة قوله صلى الله عليه وسلم انا آل محمد لا تحمل لنا الصدقة
ونحن معاشر الانبياء لا نؤثر ما تر كاصدقة وقد اشدت الحديث الشريف على ما يقتضي
الكشف عنه وهو ان ما من قوله صلى الله عليه وسلم ما تركاه موصول بمعنى الذي محله رفع
بالاتداء وتركاصلة والعائد محذوف أي تركاه وصدقة خبر ما عدا على رواية الرفع وهو
احود ولو اوقفته لرواية ما تركاه فهو وصدقة واما النصب فتقدره ما تركاه مبدول صدقة
في حذف الخبر لاسد المحال مسده مثل ونحن عصبة ويجوز في ما ان تكون موصولا لاسما كما
تقدم وان تكون شرطية فاعلى الاول في محل رفع وعلى الثاني في محل نصب والمعنى أي
شي تركاه فهو وصدقة يكون المنصوب على الاختصاص بلفظ أي فليزمني في هذا المبدأ
ما يلزمه في النداء من التزام بناء على الضمة وتأنيدها مع المؤنث والتمزام افرادها فلا
تثنى ولا تجمع باتفاق ومقارقتها للاضافة لفظا وقيدا وازدومها التذنية بعد هاء ومن
وصفها باسم يعرف بال لازم الرفع مثال ذلك انا افعل كذا ايها الرجل واللهم اغفر لنا
ايها العصابة المعنى انا افعل كذا مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفر لنا مختصين من بين
العصائب ونقل تعريفه بالعلمية في بك الله نرجو الفضل شدد واذان كونه بعد ضمير
مخاطب وكونه علما ومن المحذوف عامله المنصوب بالزام ويسمى اغراء والاغراء تنبيهه
المخاطب على امر محمود ليلزمه نحو قوله

أحلك أحلك ان من لا أخاله * كساع الى الهيجا غير سلاح

وانما يلزم حذف عامله اذا تكرر كما سبق في البيت أو عطف عليه نحو الم وأه والنجدة فان
فقد التكرار أو العطف جاز ذكر العامل وحذفه نحو الصلاة جامعة فالصلاة منصوب
باحضروا مقدرا وجامعة منصوب على المحال ويمكن أن يكون من هذا النوع قول الشاعر

أحلك الذي ان تدعه المة * مجتبعك كجانبتي وكفك من بيني

وان تجبغه يوما فليس مكافئا * فيقطع ذوال التزوير والوشى أن يصني

(قوله وانته خبرا) قاله القدر
انته وافعل خبرا ويحتمل
ان خبرا مفعول هاتق
لانته أي انته انتماء خبرا
وعلى كل فهو واسارة لشبه
المثل في كثرة الاستعمال

(قوله المؤكد له ما له الخ) برده عليه مفيد التفضل كما هو ظاهره وأما فداءه ومفيد التشبيه كلي بكما جاء ذات عضله والمؤكد بحمله هي نفسه فحوله على ألف عرفا وغيره كانت ابني حقا وكانه يرى ٧٢ الأخيرين والآخر من المؤكد له ما له اذا تعدي

تتمون منا وتقدون فداءه
والفضل من اما واعترف
عرفا وحقت بتوكل حقا
ويريد بان المؤكد له ما يفيد مجرد
حدث عام له لا المؤكد
المنه والذى يمنع حذف
عامه ويدخل مفيد التشبيه
في مفيد النوع (قوله يقع
عليه) أى بحسب الأصل
والألف المفعول هكذا المتأد
منه المفعول به ليكثر دورانه
والإطلاق انما يطلق عليه مقيدا
بالإطلاق (قوله) ولكنك
فعلت به فعلا بربما وتوهم
انه لا بد من وجوده قبل
الفعل وليس كذلك اذ يكفي
ملاحظة ذاته في العلم ثم
تسلط الفعل عليه فظاهر
ان جعل السموات في خلق
الله السموات مفعولا به ليس
منها كما قيل على ان المفعول
يكون في نفسه كما هو مذهب
الاعتزالي وزدت ذلك
ايضا في غير هذا المثل
(قوله كرهت الفجور الفجور)
فهذا مفعول به لانه فكيد
لمفعول به ويرد عليه ضربت
الضرب والضرب والعلة
يقول المؤكد ان كده مؤكد
(قوله مشار كاله في الفاعل)
وقوله تعالى ربكم البزق

على تقدير الزم أخاك الذى من صفته كثيرا ويحتمل أن يكون مبتدأ والموصول خبر وجاء
على لغة من يستعمل الاخ بالالف في كل حال ويسمى لغة القصرة ولهم مكره أخاك لا بطل
ثم قالت (الثاني المفعول المطلق وهو المصدر المفعول له المؤكد له ما له) والمبين لنوعه
أو لعدد كضربت ضربا أو ضرب الامن أو ضربتين وما معنى المصدر منه له نحو فلا تملوا
كل الميل ولا تضربوا شاة جلدوهم ثمانين جلدًا) وأقول الثاني من المنصوبات المفعول
المطلق ويسمى مطلقا لانه يقع عليه اسم المفعول بلا قيد تقول ضربت ضربا بالضرب
مفعول لانه نفس الشيء الذى فعلته بخلاف قولك ضربت زيدا فان زيدا ليس الشيء
الذى فعلته ولكنك فعلت به فعلا وهو الضرب فلذلك يسمى مفعولا به وكذلك سائر
المفاعيل وهذه العلة تقدم الزحتمى وابن الحاجب في ذكر المفعول المطلق على غيره
لانه المفعول حقيقة وحده ما ذكر في المقدمة وقد بين منه ان هذا المفعول يفيد ثلاثة
أمور أحدها التوكيد كقولك ضربت ضربا بقول الله تعالى وكلم الله موسى تكليما
ويسمى تسليما صلو عليه وسلموا تسليما الثاني بيان النوع كقوله تعالى فأخذناهم
أخذ عزيزة قدر وكقولك جلست جلوسا والقاضى وجلست جارية ساحنا ورجع القهقري
الثالث بيان العدد كقولك ضربت ضربتين أو ضربات وقول الله تعالى فذكر كذا مرة
واحدة وقول الفضلة احتراز من نحو قولك ركوع زيد ركوع حسن أو طویل فانه يفيد
بيان النوع ولكنه ليس بفضل وقول المؤكد له ما له يخرج لنحو قولك كرهت الفجور
الفجور فان الثاني مصدر فضلة مفيد التوكيد ولكن المؤكد كدلس العامل في المؤكد
ثم قالت (الثالث المفعول له وهو المصدر المفعول له المعال لمحدث شاركه في الزمان والمفاعيل
كقمت احدا لا لا ويجوز فيه ان يحذف التعديل ويجب في معلى فقد شرط ان يحذف
باللام أو انما) وأقول الثالث من المنصوبات المفعول له ويسمى المفعول لاجله والمفعول
من أجله وهو ما اجتمع فيه أربعة أمور أحدها ان يكون مصدرا والثاني أن يكون
مذكورا للتعديل والثالث أن يكون المعلى به حدثا مشار كاله في الزمان والرابع أن
يكون مشار كاله في الفاعل مثال ذلك قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم من
الصواع حذر الموت فاحذر مصدر مستوف لما ذكرنا فلذلك انصب على المفعول له
والمعنى لاجل حذر الموت ومعنى ذلك النكاح على التعليل وقدمتها بشرط من الشروط
المساقية فليست مفعولا به ويجب حينئذ ان تحذف التعليل فمثال ما تقدم المصدرية
قولا جئتكم لئلا ولا عيب وقوله تعالى هو الذى خلق لكم ما فى الارض جميعا وقول

امرئ القيس

ولو ان ما سعى لادنى معيشة * كفنا في ولم اطعم قليل من المال
ومثال ما فقد الاتحاد في الزمان قولك نهيت اليوم للسفر غدا وقول امرئ القيس ايضا

خوفا وطععا مائة أو بل خافه واطعاعا أو ان عامله الرؤية المفهومة من ربكم أى
يجعلكم راثنين والاول أقدمج (قوله دلت الكلمة على التعليل) فيه تسع اذ الدال عليه اللام وقال فيما تقدم ويجب
في معلى ولم يقل ويجب فيه لانه اذا قد شرط فليس مفعولا به فله دوره

(قوله بل كل منه مفعول به) لكن بعضها هو ترغبون ان تشكوهن مفعول بعد التوسع مجذوف الجار (قوله ما لا يختص بمكان بعينه) هذا يشمل المقادير مع ٧٤ انه جعلها اقسام مستقلة (قوله يجوز كون مجراها الخ) اعلم انك اذا جعلت

مجري مبتدأ فاليمين ظرف مجهول المحذوف هو الخبر والمجري حينئذ معنى نفس المجريان لان مفعول يصلح للزمان والمكان والمحدث والمعنى جريها حاصل في اليمين وان جعلت مجري بدلاً من الكائن فان جعلت المجري بمعنى المجريان فعين ايضا ان اليمين متعلق بمحذوف والاخبار حينئذ صحيح بالنظر لكل من البديل والمبدل منه اذ يصح الكائن حاصل في اليمين والمجران حاصل في اليمين وان جعلت المجري معنى محل المجريان فاليمين حينئذ نفسه خبر مكان والاخبار بالنظر للبديل دون المبدل منه اذ يقال محل المجريان هو اليمين ولا يقال الكائن هي اليمين تأملا ما قلناه ثم انه عبارة الشارح فانها صعبة فقوله واليمين ظرف مخبر عنها يعني انه متعلق بمحذوف خبر كما قال اى مجراها في اليمين اى حاصل في اليمين والمجري معنى المجريان كما اسلفناه وقوله ويجوز كون مجراها مذكرا

فجئت وقد فضلت لنوم ثيابها * لدى السبر الاليسه المفضل فان زمن النوم متأخر عن زمن خلع الثوب ومثال ما فقد الاتحاد في الفاعل قولك قت لا مراكباى وقول الشاعر
والى لتعرونى لذ كراك هزة * كما تنفض العصفور بالله القطر
فان فاعل تعرونى هو الهزة وفاعل الذ كرى هو انية كركم لان التقدير لذ كرى اناك ثم قلت (الرابع المفعول فيه وهو ما ذكر فضله لاجل امر وقع فيه من زمان مطلقا او مكان مهم او موقعا مقدارا او مادته ماله كعمت يوما ويوم الخميس وحملت امامك وسرت فرضا وحاسيت بحاسك والمكان في غيرهن مجرى كصليت في المسجد ونحوها لا يختص ام معبود وقولهم دخلت الدار على التوسع) واقول الرابع من المنصوبات الخمسة عشر المفعول فيه ويسمى الظرف وهو عبارة عما ذكرنا والحاصل ان الاسم قد لا يكون ذكرا لاجل امر وقع فيه ولا هو زمان ولا مكان وذلك كزيداني ضرب زيدا وقد يكون انما ذكر لاجل امر وقع فيه ولكنه ليس بزمان ولا مكان نحو رغبت المتقون ان يقولوا خبر امان المعنى في ان يفعلوا وعنده في احد النفس سبرين قوله تعالى وترغبون ان تنكوهن وقد يكون العكس نحو انا نخاف من ربنا يوما ونحو اينذير يوم التلاق وانذرهم يوم الازفة ونحو الله اعلم حيث يجعل رسالته فهذا النوع لا تسمى طرفا في الاصطلاح بل كل منها مفعول به وقع الفعل عليه لافيه يظهر ذلك بادنى تأمل للمعنى وقد يكون مذكورا لاجل امر وقع فيه وهو زمان او مكان فهو حينئذ منصوب على معنى في هذا النوع خاصة هو المسمى في الاصطلاح طرفا وذلك كقولك صمت يوما ويوم الخميس وحملت امامك واشربت بالتمثيل يوما ويوم الخميس الى ان طرف الزمان يجوز ان يكون مهما وان يكون مختصا وفي التنزيل سبروا فمالي الى وانا ما النار يعرفون علم اغدوا وعشوا وسبحوه بكرة واصيلا واما طرف المكان فعلى ثلاثة اقسام احدها ان يكون مهما ونعني به ما لا يختص بمكان بعينه وهو فوكان احدهما اسماء الجهات الست وهي فوق وتحت ويمين وشمال وامام وخلف قال الله تعالى وفوق كل ذى علم عليهم فناداهم من تحتها في قراءة من فتحهم من وكان وراءهم ملك وقرئ وكان امامهم ملك وترى الشمس اذا طلعت تزاور عن كهفهم ذات اليمين واذا غربت تقرضهم ذات الشمال واصل تزاور تزاوراى تتمايل مشتق من الزور بفتح الواو ونواليل ومنه زاره اى مال اليه ومعنى تقرضهم تقطعهم من القطعة واصله من القطع والمعنى تعرض عنهم الى الجهة المسماة بالشمال وحاصل المعنى انها لا تصيبهم في طلوعها ولا في غروبها وقال الشاعر
صددت الكائن عنا ام عمرو * وكان الكائن مجراها اليمين
يجوز كون مجراها مبتدأ واليمين ظرف مخبر به عنها اى مجراها في اليمين والجملة خبر مكان

مجري مبتدأ فاليمين ظرف مجهول المحذوف هو الخبر والمجري حينئذ معنى نفس المجريان لان مفعول يصلح للزمان والمكان والمحدث والمعنى جريها حاصل في اليمين وان جعلت مجري بدلاً من الكائن فان جعلت المجري بمعنى المجريان فعين ايضا ان اليمين متعلق بمحذوف والاخبار حينئذ صحيح بالنظر لكل من البديل والمبدل منه اذ يصح الكائن حاصل في اليمين والمجران حاصل في اليمين وان جعلت المجري معنى محل المجريان فاليمين حينئذ نفسه خبر مكان والاخبار بالنظر للبديل دون المبدل منه اذ يقال محل المجريان هو اليمين ولا يقال الكائن هي اليمين تأملا ما قلناه ثم انه عبارة الشارح فانها صعبة فقوله واليمين ظرف مخبر عنها يعني انه متعلق بمحذوف خبر كما قال اى مجراها في اليمين اى حاصل في اليمين والمجري معنى المجريان كما اسلفناه وقوله ويجوز كون مجراها مذكرا

من الكائن بديل اشتمال فاليمين ايضا ظرف لان المعتمد بالاخبار عنه البديل لا الاسم فيه نظرا لان قوله ويجوز ايضا ببيان الظرف متعلق بمحذوف خبر كما هو الوجه الاول وعلمت ان الاخبار صحيح بالنظر لكل من البديل والمبدل منه فلا حاجة لقوله لان المعتمد بالاخبار عنه انما هو البديل لا الاسم اى اسم كان المبدل منه وقوله ويجوز في وجه صنف

ويجوز كون مجراها مبدلا من الكاس بدل اشتغال فالعين أيضا عطف لأن العطف في
الاخبار عنه انما هو المبدل لا الاسم ويجوز في وجهه ضعف تقدير العين خبر كان لا ظرفا
وذلك على اعتبار المبدل منه دون المبدل وقال الآخر

لقد علم الضيف والمربون * اذا اغترأقى وهبت شملا

النوع الثاني ما ليس اسم جهة ولكن شبهة في الابهام كقوله تعالى أو اطرحوه أرضا
وأذا القوا منها مكانا ضيقا القسم الثاني أن يكون دالا على مساحة مع الوجهة من الارض
كسرت فرسخا وملا ويريدوا كقوله يجعل هذا من الميم وحقيقة القول فيه أن فيه
ابهاما واختصاصا أما الابهام فمن جهة أنه لا يختص بجهة معينة وأما الاختصاص فمن
جهة دلالة على كنهية معينة فعمل هذا يصح فيه القولان والقسم الثالث اسم المكان
المشتق من المصدر ولكن شرط هذا أن يكون عاملا من مادته بحالت مجس زبد
وذهبت مذهب عمرو وانا كلفقدها معا عدل للجمع ولا يجوز حاست مذهب عمرو
ونحوه وما عدا هذه الأنواع الثلاثة من أسماء المكان لا يجوز انتصابه على الظرف فلا
تقول صليت المسجد ولا أت السوق ولا جئت العارقي لأن هذه أمكنة خاصة ألا ترى
أنه ليس كل مكان يسمى مسجدا ولا سوقا ولا طرقا وإنما حكمت في هذه الأماكن ونحوها
أن تصرح بحرف الظرفية وهو في وقال الشاعر وهو رجل من الجن سمعوا بكه نصوته ولم
يروا شخصه يذكر النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر رضي الله عنه حين هاجرا
جزى الله رب الناس خير جزائه * رفقه من قالا خيمتي أم معبد
هـ ما نزل بالبر بهم ترحلا * فافط من أمى رفقه من محمد
فبالقصي ما زوى الله عنكم * به من فعال لا تجازي وسود

وكان حقه أن يقول قالا في خيمتي أم معبد أي قبله لافها وروى حبل الابل قالا والتقدير
أيضا حلا في خيمتي ولكنه اضطر فألفظ في وأوصل الفعل بنفسه وكذلك عملوا في قوفهم
دخلت الدار والمسجد ونحو ذلك الآن الموضع مع دخلت مطر دلالة كثيرة استعملها ما به ثم
قلت (الخماس المفعول معه وهو الاسم الفضلة الثاني) والمصاحبة مسبوبة بفعل أو ما
فيه معناه وحره كسرت والتاء (وأنا سائر والنيل) وأقول الخماس من المنصوبات
المفعول معه وانما جعل آخرها في الذكرا من أحد هما أنهم اختلفوا فيه هل هو
قياسي أو سماعي وغيره من المفاعيل لا يختلفون في أنه قياسي والثاني أن العامل انما يصل
إليه بواسطة حرف ملقوظ به وهو الواو بخلاف سائر المفعولات وهو عبارة عما اجتمع فيه
ثلاثة أمور أحدها أن يكون اسما والثاني أن يكون وقع بعد الواو الدال على المساحبة
والثالث أن تكون تلك الواو مسبوبة بفعل أو ما فيه معنى الفعل وحره وذلك كقولك
سرت والنيل واستوى المساء والخشبة وطاء البرد والطلال وكقول الله تعالى فأجعوا
أمركم وشركاءكم أي فأجعوا أمركم مع شركاءكم وشركاءكم مفعول معه لاستغناء الشرط
الثلاثة ولا يجوز على ظاهر اللفظ أن يكون معطوفا على أمركم لانه حينئذ يشربك له في
معناه فيكون التقدير أجعوا أمركم وأجعوا شركاءكم وذلك لا يجوز لأن أجمع انما يتعلق

فيه أنه لا وجه للضعف
وقوله وذلك على اعتبار
المبدل منه دون المبدل
العبارة مقبولة سها
والضوابط على اعتبار
المبدل دون المبدل منه
كما بيناه هذا ما اقتضاه فهمي
القاصر واستغفر الله العظيم

(قوله لانه ليس باسم) بنى

علمه حفيدانه لانه لا يذن رفع
الفعل لانه لو نصب كان
بعده اسم مؤول من أن
والفعل وهو مقول به
قلت المشهور في مثله انه
مفعول على مصدر متوهم
أى لا يمكن منك نهي عن
خلق واثان مثله ولا يعرب
مفعولا معه ولا يندى المفعول
معه من انه اسم صريح ولا
يرتكب في المؤول لضعفه
فقد قبل بان سماعي وقال ابن
مالك * والعطف ان يمكن
بلاضعف أحسن * (قوله بما
في هان معنى الخ) اعلم ان
هذه الواو بعد مصاحبة
ما بعدها مفعول تام هو العامل
فيه على قياس سرت والنيل
قولي الاول انبه مع أليك
وعلى الثاني أشير مع أليك
وعلى الثالث استقر لك مع
أليك وهو المتبادر بهنى انه
استقر لك أنت، أليك أو
المصاحبة مع ضم استقر
بهنى استقر هو مع أليك لك
وذلك لان المصاحبة تاما
مع المفعول أو مع الفاعل
فنفسه في واجهوا أمركم
وشركاءكم ان المعنى أمركم مع
شركاءكم وقوله

إذا أعجبتك المدهر حال
من امرئ

فدعه ووا غل أمره واللبالبا
معناه دع أمره مع اللبالب

لأنه مع اللبالب تدع أمره فتأمل وقولك

بالمعاني دون الذوات نقول أجمعت رأي ولا نقول أجمعت شركائي وانما قلت على ظاهر
اللفظ لانه يجوز أن يكون مفعولا على حذف مضاف أى وأمر شركائك كم ويجوز أن يكون
مفعولا للفعل ثلاثى محذوف أى واجهوا شركاءكم بوصول الالف ومن قرأ فاجهوا بوصول
الالف صح العطف على قراءته من غير اضمار لانه من جمع وهو مشترك بين المعاني
والذوات نقول جمعت أمرى وجمعت شركائى قال الله تعالى فجمع كبده ثم أى الذى جمع
ماله وعدده ويجوز على هذه القراءة أن يكون مفعولا معه ولكن اذا أمكن العطف فهو
أولى لانه الاصل وليس من المفعول معه قول أبى الاسود الدؤلى

بأيها الرجل المعلى غيره * هلا لنفسك كان ذا التعليم
نصف الدوا الذى السقام وذى الضنا * كما يصعب به وأنت سقيم
وأراك تلج بارشاد عقولنا * أبدا وأنت من الرشاد عقيم
أبدا بنفسك فانها عن غيبا * فإذا انتهت عنه فانت حكيم
فيناك يسمع ما نقول وشئتني * بالقول منك وينفع التعليم
لأنه عن خلق وتأتى مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم

الشاهد في قوله وتأتى مثله فانه ليس مفعولا معه وان كان بعد الواو بمعنى مع أى لانه عن
خلق مع اتانك مثله لانه ليس باسم ولا تخو قولك بعثك المدار بأناتها والعبد بشيائه وقول
الله سبحانه وتعالى وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به وقولك طاف بدمع عمر وفان هذه
الاسماء وان كانت مصاحبة لما قبلها لكنها ليست بعد الواو ولا تخو قولك من جت عسلا
وماه وقول الشاعر

علفت سائتنا وما باردا * حتى غدت همما لفتناها
وقول الآخر اذا ما الغائب برز نوما * وزججن المحواجبه والعيون
لان الواو ليست بمعنى مع فهن وانما هي في المثال الاول لعطف مفرد على مفرد واستفدت
المعية من العامل وهو مزجت وفي المثالين الآخرين لعطف جملة على جملة والتقدير
وسقيتها ما هو كذا العيون فحذف الفعل والفاعل وبقي المفعول ولا جائز أن تكون فمها
لعطف مفرد على مفرد لعدم تشارك ما قبلها وما بعد هاتى العامل لان علقت لا يصح
تسلطه على الماء وزججن لا يصح تسلطه على العيون ولا أن تكون للمصاحبة لانتفاها
في قراءه علقت سائتنا وما باردا ولعدم فائدتها في وزججن المحواجبه والعيون اذن المعلوم
لكل احداث العيون مصاحبة العواجب ولا تخوكل رجل وضعت له لانه وان كان
اسما واقعا بعد الواو التى معنى مع لكنها غير مسبوقه بفعل ولا ماقى معناه ولا تخو هذا لك
وابالك وتخو على أن يكون أبالك مفعولا معه منصوبا بما فى هان معنى أنبه أو بما فى
ذامن معنى أشير أو بما فى ذلك من معنى استقر لان كالم من هاو ذالك فيه معنى الفعل
دون حروفه بخلاف سرت والنيل وأناسا والنيل فان العامل في الاول الفعل وفي الثاني
الاسم الذى فيه معنى الفعل وحروفه قال سيبويه رحمه الله تعالى وأما نحو هذا لك وأباك
ففيج لانك لم تدكر فعلا ولا ماقى معناه قالوا مراده بالقيج المتعجب ثم قلت (السادس المشبه

بالمفعول

بالفاعل

(قوله وصف) أي مبرها أو نابلا كما زيد من الزوم ورميا أي مشاهير الروم ومنه الجملة في نحو جازن يد الشمس طالعة أو الجديش مصطف أذهوني تاويل مبكر أو مجتربا أو وضع منه مضاحا الطلوع الشمس أو اصطفا في الجديش فهي حال حقيقة وقيل بل هي حال سيدة والتقدير طالعة الشمس معه وقال صدر الافاضل تليد الزمخشري الجملة منفعول معه (قوله أو مضمون الجملة) يعني ما تضمنته وأسنده ولم يرد ٧٧ المضمون المشهور المقابل للمفهوم (قوله قد قسم ضاحكا) فالمراد بالفتح هنا التيسر وكرر المثال إشارة إلى أن المذار على اتفاق المعنى اتفق اللفظ أو اختلف ولو كان المراد هنا التثني الذي هو فوق التيسر لكانت حايلا منه نظيرة (قوله أنا إن دارة معروف) اختلف في نحو هذا هل العامل المبتدأ له ضمته معني التبيين أي أنها على كوفي أي دارة حال كوفي معروفها أو الخبر أي منسوب لدارة حال كوفي معروف أو محذوف أي حصلت معروفها أو محذوف معروفها وهو المشهور وعليه مني في الائمة فقال وأن تؤكده لجملة فقير بها عملها ولا تقول التقدير أو صدى أو احنى لأن الفعل لا يرفع ولا ينصب ضميرى اتصالا متعديا في باب ظن كافي المعنى (قوله وهو لا يصح) يعني في الصفة ما لا يظن فلا يصح تذكيره كما تفيد عبارته بعد (قوله خاتم)

بالفعل به نحو زيد حسن وجهه وساماني) وأقول السادس من المنصوبات المشبهة بالمفعول به وهو المنصوب بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد وذلك في نحو قولك زيد حسن وجهه نصف الوجه والأصل زيد حسن وجهه بالرفع فزيد مبتدأ وحسن خبر وجهه فاعل بحسن لأن الصيغة تفعل عمل الفعل وأنت لو صرحت بالفعل فقلت حسن بضم السين وفتح التون لوجب رفع الوجه بالفاعلية وكذلك حق الصفة أن يجب معها الرفع ولكنهم قصدوا المبالغة مع الصفة فخلوا الاستاد عن الوجه إلى ضمير مستتر في الصفة راجع إلى زيد بلغة قضي ذلك أن المحسن قد سمع بجملة فقل زيد حسن أي هو ثم نصب وجهه وليس ذلك على المفعولية لأن الصفة إنما تتعدي تعاملا تتعدي فعلها وحسن الذي هو الفعل لا تتعدي فكذا تلك صفة التي هي فرعها ولا على التمييز لانه معرفة بالاضافة إلى الضمير ومذهب البصر بين وهو المحي إن التمييز لا يكون معرفة وإذا طرأ هذا الوجهان تعين ما قلنا من أنه مشبه بالمفعول به وذلك أنه شبهه حسن بضمير في أن كلامها صفة تنى وتجمع وتذكر وتؤث وهي طالعة لما بعدها بعد استقامتها فاعلمها فنصب الوجه على التشبيه بحر في قولك زيد ضارب عمر أخس من شبهه بضمير بوجهه مشبه بحر أو ساماني الكلام على هذا الباب بباطن هذا أن شاء الله تعالى في موضعه ثم قال (السابع المحال وهو وصف فضيلة مسوق لبيان هيئة صاحبها أو أركبها أو أركبها كيدعاه له أو مضمون الجملة قلبه بنحو خرج منها خاتما بترقب لا من من في الأرض كلهم جمعاً فتقسم ضاحكا وأرسلناك للناس رسولا * أنا إن دارة معروفها أنسى * ويأتي من الفاعل ومن المفعول ومنه ما مطلقا ومن المضاف إليه أن كان المضاف بعضه نحو لحم أخيه ميتا أو كعبه ضمه بنحو ميتا إبراهيم حنيفا أو عاملا فيها بنحو إليه مرجعهم جميعا وحقها أن تكون نكرة متعلقة مشقة وأن يكون صاحبها معرفة أو خاصا أو عاما أو قسرا وقد يتخلفن) وأقول السابع من المنصوبات المحال بذكر وتؤث وهو الإفصح يقال حال حسن وحال حسنة وقد يؤث لفظها قد يقال حالة قال الشاعر على حالة لو أن في القوم خاتما * على جوده لضع الماء حاتم وحده في الاصطلاح ما ذكرنا فقولى وصف جنس يدخل تحته الجمال والخبر والظفة وقولى فضلة فصل يخرج للخبر بنحو زيد قائم وقولى مسوق لبيان هيئة ما هو له يخرج لأميرين أحدهما زمت الفضلة من نحو رأيت رجلا طويلا ممرزب برجل طويل فانه وإن كان وصفا فضلة لكانه لم يسبق لبيان الهيئة وإنما سيق لتقييد الموصوف وجاء بيان الهيئة ضمنا

بالجر إماما على أنه فاعل ضن وكسر للضرورة لأن قلبه فجاء بجولوله مثله رأسه * لشرب ماء القوم بين الضرائم ذكره الدجوني في الشواهد وهو مني على أن الضرورة تغير مكان الاعراب ولا أعلمه الآن أو أنه بدل من ضمير جوده وفاعل ضن ضمير حاتم (قوله فضلة) أي نحوية وهو ما زاد على ركني الاسناد ولو توقف عليه المراد بنحو وما خلفنا السماوات والأرض وما بينهما لا عين

(قوله لله دره فارسا) قال الشنقي على المعنى لا مانع انه حال أى أعجب منه حال فروسه (قوله تمت به ذكر أنواع المحال) أى وهو من تمام الحمد والامساك حاء (قوله من اسمين) امان من اسم وفعل فتوانا أضرب معروفا بالضرب مثلاً فوسى مؤكدة له امهالا للبعثة وكذا ان كان مشتقا ٧٨ لان المشتق عامل (قوله وعاش عرو) ظاهره انه من العوش مثلاً

والثاني بعض أمثلة التمييز نحو لله دره فارسا فانه وان كان وصفا فاضلة لكنه لم يسبق لبيان الهيئة ولكنه سبق ليد أن جنس المتعجب منه وجاء بيان الهيئة ضمنا وقولنا أوتنا كيدة الى آخره تمت به ذكر أنواع المحال والنحو ان المحال أربعة أقسام مدينة للهيئة وهى التى لا يستفاد معناها بدون ذكرها ومؤكدة لعاملها وهى التى لو لم تذكر لا فادعا لمعاملها بها ومؤكدة لصاحبها وهى التى يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها ومؤكدة لضمون الجملة وهى الآتية بعد جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين وهى دالة على وصف ثابت مستفاد من تلك الجملة فالمدينة للهيئة كقولك حاء زيدرا كى وأقبل عبد الله فرما وقول الله تعالى فخرج منها خائفا وآتواؤكدة لصاحبها كقوله تعالى لا آمن من فى الارض كلهم جميعا وقولك حاء الناس قاطبة أو كافة أو طرا هذا القسم أغفل التنبيه عليه جميع التعويين ومثل ابن مالك بالآتية للمحال المؤكدة لعاملها وهوسه وهو المؤكدة لعاملها كقولك حاء زيد تبا وعاش عرو وهى دالة على وقوع الله تعالى وأزلت الجملة للمتنوع غير بعيد وذلك لان الازلاف هو التعريب فكل مرزاف قريب وكل قريب غير بعيد وقوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا فاعلم انك لا تفهم ضاحكا ولا مديرا ولا تغشوا فى الأرض ففسد من فانه يقال حتى بالكسر يعنى بالفتح اذا أفسدوا المؤكدة لضمون الجملة كقوله زيد أوك عطوفا وقول الشاعر أنا ناس دارة معروفا هانسى * وهل يدارة للناس من طار وأشرى بقول قسبه الى انه لا يجوز أن يقال عطوفا زيد أوك ولا ز يدعوطا أوك ثم بينت ان المحال تارة تنأتى من الفاعل وذلك كما مثلت به من قوله تعالى فخرج منها خائفا يترقب فان خائفا حال من الضمير استترى فخرج العائد على موسى عليه السلام وتارة يأتى من المفعول كما مثلت به من قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا فان رسولا حال من الكاف التى هى مفعول أرسلنا وانه لا يتوقف معنى المحال من الفاعل والمفعول على شرط والى انها تحجب عن المضاف اليه وان ذلك يتوقف على واحد من ثلاثة أمور أحدها أن يكون المضاف بعضا كما فى قوله تعالى أحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فهو حال من الاخ وهو مخفوض باضافة اللحم اليه والمضاف بعضه وقوله تعالى ونزعنا ما فى صدورهم من غل اخوانا والثانى أن يكون المضاف كى بعض من المضاف اليه فى صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف اليه وذلك لقوله تعالى بل ألمع ابراهيم خنيقا فحال من ابراهيم وهو مخفوض باضافة المله اليه وليست المله بعرضه ولكنها كعرضه فى صحة الاسقاط والاستغناء به عنها الا ترى انه لو قيل بل انه مو ابراهيم خنيقا صح كما انه لو قيل أحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا ونزعنا ما فى صدورهم من غل اخوانا كان صحيحا الثالث ان يكون المضاف عاملا فى

كقال من القول مع انه من المفعول والفعل على الكسر كما يأتى له ولعله اسم فاعل كقاص فتأمل (قوله على واحد من أمور ثلاثة) لان العامل فى المحال هو العامل فى صاحبها والعامل فى المضاف اليه والمضاف فيجب حينئذ ان يكون عاملا فى المحال أو أنه جزء أو كالمجزء فى صحة حذفه فكأن كالعدم وعامله العامل فى المحال كانه عامل فى صاحبها المضاف اليه ويفيد هذا انه لو كان عامل المضاف فى الآخرين لا يصح للمعمل فى المحال لا يكفان فلا يجوز ورق الشجرة صفة لغيره لان عامل المحال هذا الابتداء وهو صفة لا يعمل فى صاحب المحال والمحال كما يأتى فتأمل وحرر (قوله فى صحة حذفه الخ) هذا وما بعده يفيد انه لا بد فى الجزء ايضا من صحة حذفه (قوله الثالث ان يكون المضاف عاملا فى المحال) منه على الظاهر أيضا ضرب زيد اس

مجرد وان كان اسم الفاعل بمعنى الماضى لا يعمل فى المفعول به فهو يعمل فى المحال لانها تاتى تأويل الطرف المحال أى قولنا فى حال كذا فكمهم اراضة الفعل الا ترى العامل المعنوى يعمل فيها وحينئذ اتحد العامل فى المحال والعامل فى صاحبها وان كان عمله فى المحال من حيث شبهه بالفعل وعمله فى صاحبها من حيث أنه مضاف وليس باختلاف جهة العمل كاختلاف العامل خلافا من يقول به فى ضرب زيد يترقب ويكر أحسن وقد أوضحت هذا المقام فى كتابه الازهرية

(قوله حال من الكاف والميم) بناء على ان مجموعهما هو الضمير (قوله وضع له ان يعمل) لان المعنى عليه لا معنى له - هذا
فالاحسن لانه مصدر افعال (قوله لازما) تفسير لقوله يا بنات فليس المراد به ٧٩ ضد الذي (قوله هذا هو الاصل) اي

المكثير الثالث (قوله
مفصلا) جعله لازما نظرا
الى ان المقشابه مبن عند
الله تعالى وعند من يحصيه
به وقيل هي منتقلة نظرا
الى الجمع وبين (قوله حلل من
الزرافة) الاول من يديها
(قوله والعامه تضمها) قيل
بل هو ثابت عربيه ايضا
(قوله نبات) منصوب
بالكسرة لانه جمع ثمة
بمعنى الجماعة اي جماعات
ثم جعل هذا من مدخول
ربما فيه نظير قول ابن مالك
وتكثر الجمود في سمرق
فقدى تأول بلا تكلف
(قوله مشتقة) هو جميع
من الجمع اي محبة مبن
(قوله الاول فالاول)
الكلمة الاولى منصوبة
على الحال والثانية عطف
عليها والحال في المعنى مجموع
الامرين لمي ممتزجين على
حد بابا بابا والربان تحيلو
بماض ويقولون للاول
حال او خبر من امره حكم
الكل على الجزء كما هو
صريح هريرة للتأنيث
والعلمية وانما العلم مجموع
اي هريرة (قوله اي الابل)
العراك ظاهرة ان العراك
صفة لمحذوف وليس

الحال كافي قوله تعالى اليه مرجعكم جميعا في معا حال من الكاف والميم المحفوفة باضانة
المرجع والمرجع هو العامل في الحال وصح له ان يعمل لان المعنى عليه مع انه مصلوب
فهو بمنزلة الفعل الاتري انه لو قيل اليه ترجعون جميعا كان العامل للفعل الذي المصدر
بمعناه ثم بينت ان للعمال ابعاما أربعة وان تلك الاربعة ربما تختلف فالاول الانتقال
وتعني به ان لا يكون وضعنا بنا لازما وذلك كقولك حاز يد ضاحكا الاتري ان الضحك
يزايل زيد او لا يلزمه هذا هو الاصل وربما جازت دالة على وصف ثابت كقول الله
تعالى ويوم الذي انزل اليكم الكتاب مفصلا اي مبينا وقول العرب خاف الله انزرافه يديها
أهل من رجلها فالنور اذ يفتح الزاى مفعول لمخاف ويديها بدل منها بدل بعض من كل
وأطول حال من الزرافة ومن رجلها متعلق باطول وقيل طاب بعض الجمال ما جرت
به من فتح الزاى وقال فيها الفتح والضم فبينت له ان هذه اللفظة ذكرها أبو منصور
وهو بن الجوزي في كتابه فيمنها تطلق في العامة فقال في باب ما جاء مفتوحا والعامة
تضمها منضمه وهي الزرافة ففتح الزاى لهذه الدابة التي جعلت فيها خلق شتى مأخوذة من
قوله لم يجمع من الناس زرافة بالفتح وهو الوجه والعامة تضمها انتهى كلامه واللفظ
الشاذة لا تخفى وانما يعمل على ما عليه الفصحاء الموثوق بلفظهم الشا في الاشتقاق
وهو ان تكون وصفا مأخوذا من مصدر يكاد منه من الامة وربما جازت اسمها
حاملة كقوله تعالى فانفروا نبات فنبات حال من الواو في انفروا وهو جاء ولكنه في
تأويل المشتق اي متغيرين بدليل قوله تعالى اولنفر وجميعا وقد شملت هذه الامة على
جميع الحال حاملة وعلى محبة مشتقة الثالث ان تكون زكرة كجميع ما قدمنا من
الامة وقيد تأني بلفظ المغرب بالالف واللام كقولهم ادخلوا الاول فالاول وارسلها
العراك اي الابل العراك وجاؤا النجاء الغفيرة اي جيعا وال في ذلك كله زائدة وقد تأتي
بلفظ المعرف بالإضافة كقولهم احببوا وحدك اي منفردا وادعوا قضيهم بقضيتهم اي
جميعا وقد تأتي بلفظ المعرف بالعلمة كقولهم حاتم الخنسل يداد اي متبددة فان بداد في
الاصول علم على جنس التبدد كان فارعا لم التبدد الرابع ان لا يكون صاحبها نكرة
محضة كما تقدم من الامة وقد تأتي كذلك كآروي سبيويه من قولهم عليه مائة بيضا وقال
الشاعر وهو عنتر العبدى

كذلك بل هو مصدر مؤثر بالصفة حال اي أرسلها متركة أي مزدجة ولعل قوله اي الابل تفسير للضمير في أرسلها
(قوله النجاء) أي الجماء والغفير السائر للارض من كثرة الغفر والستر

(قوله لمسة موحشاطل)
 جعله حالا من طال المتأخر
 بناء على قول سيمويه يجيء
 الحال من المبتدأ والمجهول
 يذمونه ويقولون هو حال
 من الضمير في الظرف لأن
 العامل في المبتدأ الابتداء
 وهو لا يعمل في الحال
 ويجب اتحاد عامل الحال
 وصاحبها وكذا تأتي من
 التمييز الآن صلح المبتدأ
 للعمل نحو هذا بعل شيئا
 لضمه معنى أشبه هذا هو
 الذي ينبغي الجزم به (قوله
 للنسبة) أي وقوعية كما
 في المحول عن الفاعل أو
 القاعية كما في المحول عن
 المفعول (قوله والتمييز
 والتفسير) استئناف
 وأظهر لأن المراد به أولا
 أحد المنصوبات وثانيا
 أغظه فلم يظهر لم يصح إلا
 بالاستخدام (قوله ثلاثة
 أمور) ولم يجعل الاسم من
 الأمور لأنه جنس مشترك
 (قوله في كونه منصوبا)
 هذا لا يؤخذ من المحدثين
 ذكرهما معاني المنصوبات
 (قوله أحدهما الزحال)
 انما يكون وصفا للخال هذا
 يفهم من ذكر الوصفية في
 حد الحال والسكرتة هنا
 في حد التمييز

وما أهل لكم من قرية إلا ما نذرون فإن الجملة التي بعد إلا حال من قرية وهي نكرة عامة
 لانها في سياق النفي والثاني نحو فيها يفرق كل أمر حكم أمران عندنا فأمر إذا أعرب
 بالانصاف الحال اما انصاف فالمسوق عنه عام وأنه خاص أما الأول فن جهة انه أحد
 صيغ العموم أما الثاني فن جهة الاضافة واما انصاف اليه فالمسوق عنه خاص لوصفه
 بحكم وقرأ بعض السلف ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا بالنصب فجعله الزمخشرى
 حالا من كتاب لوصفه بالظرف وليس ما ذكره من مجاز ان يكون حالا من الضمير المستتر
 في الظرف والثالث كقوله لمسة موحشاطل فهذه المواضع ونحوها هي الحال فيها من
 النكرة قياسي كان الابتداء بالنكرة في نظائر هاقباصي وقد مضى ذلك في باب المبتدأ
 فقس عليه هنا ثم قلت (الثامن التمييز وهو اسم نكرة فضلة يرفع إبهام اسم أو أجال نسبة
 فالأول بعد العدد الأجد عشر فساووقها إلى المائة وكما الاستفهامية نحو كم عيدا ملكت
 وبعد المقدار كطل زينا وكثير أرضا وقثيرا وشبههن من نحو مائة ذرة خيرا ونحوي سمعا
 ومثلهما يزيد أو موضع راحة سمعا أو بعد ذرة نحو خاتم حديد والثاني الماحول عن الفاعل
 نحو واشتعل رأس شيئا أو عن المفعول نحو وفخرنا الأرض عيوننا أو عن غيرهما نحو أنا أكثر
 منك مالا أو غير محول نحو نة دره فارسا) وأقول الثامن من المنصوبات التمييز والتمييز
 والتفسير والتبيين ألفاظ مترادفة لغة واصطلاحا وهو في اللغة بمعنى فصل الشيء عن غيره
 قال الله تعالى وأما زوا اليوم أيهم المجرمون أي انفسهم من المؤمنين تكاد تميز من الغلط
 أي يفصل بعضهم بعض وهو في الاصطلاح مختص بتجميع فيه ثلاثة أمور وهي
 المذكورة في المقدمة وفهم مما ذكرته في حدي الحال والتمييز ان التمييز ان أشبه الحال
 في كونه منصوبا فضلة مبنيا لإبهام إلا انه يفارقه في أمرين أحدهما ان الحال انما يكون
 وصفا أما المفعول أو بالفعلة وأما التمييز فانه يكون بالاسماء الشاملة ككثيرا ونحو عشرون
 درهما أو طل زينا وبالصفات المشبهة كالقوله كم عيدا لله دره فارسا والله دره را الثاني
 ان الحال لبيان المعاني والتمييز يكون تأويل لبيان الذوات وتارة لبيان جهة النسبة
 وقسمت كل من هذين النوعين أربعة أقسام فأما أقسام التمييز المبين للذوات فأحدها ان
 يقع بعد الأعداد وقسمت العدد إلى قسمين صريح وكناية فالصريح الأجد عشر فافهمها
 إلى المائة تقول عندى أحد عشر عيدا وتسعون درهما وقال الله تعالى انى رأيت
 أحد عشر كوكبا وثمانين نجما فافهمها من ثمانين ليلة وأتمتها بأشرف قسم
 ميقات ربه أربعين ليلة فافهم ألف سنة الف خمسين عاما فمن لم يستطع فافهمها من
 مسكنين أربعين عاما فافهمها من جلد وسم غنمين جلدتان هذا الخ لانه تسع وتسعون
 نجمة وفي الحديث ان الله تسعة وتسعين اسما وارت بقول إلى المائة عدم دخول الغاية
 في المقادير وأحد احتمالي حرف الغاية والاسكائية هي كم الاستفهامية تقول كم عيدا ملكت
 فكم مفعول مقدم وعبد التمييز واجب النصب والأفراد وزعم الكوفي انه يجوز جهة فقول
 كم عيدا ملكت وهذا لم يسمع ولا قياس يفضيه ويجوز ذلك جرم تمييز كم الاستفهامية وذلك
 مشروط بأمرين أحدهما ان يدخل عليها حرف جر والثاني أن يكون تمييزها إلى جانبها

كقولك بكم درهم اشتريت وعلى كم شئ استغلب والجوهر حيث نفعه وجهه والنهر من بين
 مضمة والتقدير بكم من درهم وعلى كم من شئ وزعم الزجاج أنه بالاضافة القسم الثاني أن
 يقع بعد المقادير وسمتها على ثلاثة أقسام أحدها ما يدل على الوزن كقولك رطل زبنا
 ومنوان سمناء والمنوان شذبة مناوه وواحدة في المن وقيل في شذبة منان كما يقال في شذبة
 عصا صوان الثاني ما يدل على مساحة كقولك شبرا أرضا وجرب نخلا وقولهم ما في السماء
 موضع راحة سحبا الثالث ما يدل على التكيد كقولهم قفيز برا وصاع عملة القسم الثالث
 أن تقع بعده شبه هذه الأشياء وذلك لأن ذلك أربعة أمثلة أحدها قول الله تعالى مثقال ذرة
 خبرا فهذا بعده شبه الوزن وليس به حقيقة لأن مثقال الذرة ليس اسماء شيء يوزن به في
 عرفنا الثاني قولهم غنبدى نحى سمناء والنحى بكسر النون واسكان الحاء المهملة وبعبها
 ما حقيقة اسم لوعاء السمن وهذا بعده شبه الكيل وليس به حقيقة لأن النحى ليس مما
 يكال به السمن ويعرف به مقداره وإنما هو اسم لوعاءه فيكون صغيرا وكبيرا ومثله قولهم
 وطب لبناء والطب بفتح الواو وسكون الطاء وبالهاء الواحدة اسم لوعاء اللبن وقولهم سقاء
 ماء وزق جروا وقد خلا الثالث قولهم ما في السماء موضع راحة سحبا فاحبا وواقع
 بعده موضع راحة وهو شبهه بالمساحة والرابع قولهم على القرة مثلها زيد أفزيدا واقع
 بعده مثل وهي شبهة أن شئت بالوزن وأن شئت بالمساحة والقسم الرابع أن يقع بعد
 ما هو متفرع منه كقولهم هذا خاتم حديد وذلك لأن الحديد هو الأصل والخاتم مشتق
 منه فهو فرع وكذلك باب سا حوجة نزا ونحو ذلك وأما أقسام التمييز المبين لجهة النسبة
 فأربعة أحدها أن يكون محولا عن الفاعل كقول الله عز وجل واشتعل الرأس شيبا أصله
 واشتعل شيب الرأس وقوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا أصله فان طابت أنفسهن
 لكم عن شيء منه يقول الاسناد فمهما عن المضاف وهو الشيب في الآية الأولى والألف في
 في الآية الثانية إلى المضاف اليه وهو الرأس وضمير النسوة فارتفعت الرأس وهي وبدل
 الهاء والنون بنون النسوة ثم هي بذلك المضاف الذي حوّل عنه الاسناد فضله وتبيرا
 وأوردت النفس بعد أن كانت مجموعة لأن التمييز إنما يطلب فيه بيان الجنس وذلك بتأدي
 بالمفرد الثاني أن يكون محولا عن المفعول كقوله تعالى وفجرنا الأرض عونا قبل التقدير
 عيون الأرض وكذا قبل في غرست الأرض شجرا ونحو ذلك الثالث أن يكون محولا عن
 غيرهما كقوله تعالى أنا أكثر منك مالا أصله مالى أكثر فخذ المضاف وهو المال وأقيم
 المضاف إليه وهو ضمير المتكلم مقامه فارفع وانفصل وصار أنا أكثر منك ثم هي
 بالمحذوف تمييزا ومثله زيد أحسن وجهها وعمرو أنقى عرضا وشبه ذلك التقدير وجهه زيد
 أحسن وعرض عمرو أنقى الرابع أن يكون غير محمول كقول العرب لله دره فارسا وحسبك
 به ناصرا وقول الشاعر * يا جارتا ما أنت جارة * يا حرف ندا جار تاما نداءى مضاف للياه
 وأصله يا جارتى فقلت لك بكثرة فتحة والياء ألفا ما مبتدأ وهو اسم استغناء وأنت خبره
 والمعنى عظمت كما يقال زيد وما زيد أى شئ عظيم وجارة تمييز وقيل حال وقيل ما نائية وأنت
 اسمها وجارة خبرها المحاذية أى لست جارة بل أنت أشرف من الجارة والصواب الأول

(قوله الثالث قوله ما في
 السماء الخ) المحنى ما سبق
 له من أن هذا مساحة
 حقيقة (قوله ان شئت
 بالوزن) يعنى بحسب ما تحوّل
 إليه نفسه (قوله وذلك
 بتأدي بالمفرد) يعنى كما
 يتأدى بالجمع من ضم وردى
 قوله تعالى وفجرنا الارض
 عيونا

(قوله ومن لا تدخل على المحال) يقال هي نافعة ومن زائدة (قوله فقم فحيز انما) اما على بدل الاشتمال لان العلاقة شرط في الاستثناء المنقطع واما بدل بعض اذ عانى واما عطف نسق كما قول الكوفيون (قوله ان صح التفريع) أى تفريع مقبول المباحث: هـ الاصح عمل ٨٢ العامل والتابع احترازا عن نحو ما زاد هذا المال الا النقص فيعين

النقص لأنه لا يقال زاد
النقص وتحققته أن المراد
بالنقص القدر الذي نقص
وذهب وجهه له منقطعا
لأن المراد بالمال الموحود
الحاضر والمال النازل زاد
فالمستثنى منه مذكور كما
هو الموضوع وقولنا
لا يقال زاد النقص لأنه
معنى كل الناقص على
ما علمت في معنى النقص
والناقص ما كان ناقصا
لا يكمل وحينه فليس
القصد من هذا الاستثناء
ثبوت النقص في ما بعد إلا
لما علمت بل القصد منه
مجرد الاختيار بالمستثنى
هكذا ينبغي أن يفهم ولنا
كلام آخر مع المحامي على
الازهرية (قوله البعض
الخ) لكن القصد في
قولهم قام القوم ليس
زيدا المحكم على زيد بأنه
ليس من البعض القائم
لأن المحكم على البعض بأنه
ليس زيدا كما يقتضيه هذا
الأثر وان تلازما لكن
الجهة مختلف كما ذكره
في ومن الناس من بعد

زيدل عليه قول الشاعر

باسمك يا من سجد * موطأ الاكاف رحب الذراع
ومن لا تدخل على المحال وانما تدخل على التميز ثم قلت (التاسع المستثنى بليس أو بلا
يكون أو بما لا أو بما عدا مطلقاً أو بلا بعد كلام تام موجب أو غير موجب وتقديم
المستثنى نحو خبر بوا منه الا قليلا منهم * وما إلى الألف أحسنه * وغير الموجب أن ترك
فيه المستثنى منه فلا أثر فيه لا ولا يسمى مفرغاً نحو ماقام الا زيد وان ذكر فان كان الاستثناء
متصلاً فاتبعه للمستثنى منه ارجح نحو ماقاموا الا قليلا منهم أو منقطعاً فقيم خبراً تاسعاً ان
صح الخبر بغير والمستثنى بغير وسوى مخفوض وبخلافه عدو وحاشا مخفوض أو منصوب
وتعرب غير باق وسوى على الاصح اعراب المستثنى بال * وأقول التاسع من المنه ويات
المستثنى وانما يجب نصبه في خمس مسائل احدها أن تكون اداة الاستثناء بليس
كقولك قاموا ليس زيد وأقول النبي صلى الله عليه وسلم لما نهى الردم وذكر اسم الله عليه
فكاهوا ليس السن والظفر وليس هنا معتزلة الا في الاستثناء والمستثنى بها واجب النصب
مطلقاً بما جاع الثالثة أن تكون اداة الاستثناء لا يكون كة ولام قاموا لا يكون زيداً فلا
يكون أيضاً معتزلة الا في المعنى والمستثنى بها واجب النصب مطلقاً كما هو واجب مع ليس
والعلة في ذلك فهم ما أن المستثنى بها ما خبرهما أو ما في لنا أن كان وليس وأخواتهما
يرفعن الاسم وينصبن الخبر فان قلت فإن اسمهما قلت مستتر فيهما وجوابا وهو هاتئ
على البعض المجهول من السلك السابق وكانه قد ادس بعضهم زيداً ولا يكون بعضهم زيداً
ومثله قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكور مثل حظ الانثيين فان كنت بساء فوق اثنتين
أى فان كانت البنات وذلك لان الاولاد قد تقدم ذكرهم وهم شاملون للذكور والاناث
فكاهه قبل أو لا يوصيكم الله في بذكور وبناتكم ثم قيل فان كنت وكذلك هنا الثالثة أن تكون
اداة ما خلا كقولك جاء القوم ما خلا زيداً وقول لبيد بن ربيعة العامري العجا بى رضى
الله عنه أكل شئ ما خلا الله باطل * وكل نعيم ما خلا الزائل
الرابعة أن تكون اداة ما عدا كقولك جاء القوم ما عدا زيداً وكقول الشاعر
قل الندامى ما عدا نى فانتى * بكل الذى هو ندى مولع

فالباء في موضع نصب بدليل محقق نون الوفاية قلها وحكي الجرمي والربيع والأخفش
الجرمى وما خلا وما عدا وهو شاذ فانهذا لم احتفل بذكره في المقدمة فان قلت لم يجب عند
الجمهور النصب - وما خلا وما عدا وما وجه الجرم الذى حكاه الجرمي والرجلان قلت اما
وجوب النصب فلان ما دلالة عليه - اعم - دوية وما المص - دوية لا تدخل الاعلى الجبل

الله على حرف حيث قالوا من اسم معنى بعض مبتدأ لان المتصو والمحكم على بعض الناس بأنه

يعيد لأعلى من بعد يأنه بعض الناس فتأمل (قوله وئله قوله تعالى يوصيكم الله في) (أقول حيث يرجع الضمير للنسب لم يخرج لذكر نسائه فالأحسن أن المار بالاولاد والاولاد المطلق وقوله للذكر مثل حظ الأنثيين أى للذكر من هذا المطلق أن كان ذكراً وقوله فان كن نساء الضمير للاولاد أى فان تحققت في النساء المخلص فتأمل

الفعلة أو ما جواز الخفض فعلى تقدير ما زائدة لا مصدرية وفي ذلك شذوذ فان المعهود في زيادة ما مع حرف الجر أن لا تكون قبل الجار والجر وروى يذهب ما كفى قوله تعالى عما قيل ليصبح ناد من فيها فغضهم ميتا فقام لغناهم مما خطاياهم أغرقوا وقولهم مطلقا وأجمع إلى المسائل الأربع أى سواء تقدم الالحباب والنفي أو شبهه: الخامسة أن تكون الاداة الاوفاك في مسئلتين أحدهما أن تكون بعد كلام تام موجب ومرادى بالتمام أن يكون المستثنى منه مذكورا وبالأبحاث أن لا يشتمل على نفي والنهي والاستفهام وذلك كقوله تعالى فشر بوا منه الا قليلا ثم وقوله تعالى فسجدوا للبحكة كهم أجمعون الا بليس الثانية أن يكون المستثنى متقدما على المستثنى منه كقول الكيت يمدح آل البيت رضى الله عنهم

ومالى الآل أحد شعة * ومالى الامذهب الحق مذهب

ولما انتهت الى هنا استطردت في بقية أنواع المستثنى وان كان بعض ذلك ليس من المنصوبات البتة وبعضه مترددين باب المنصوبات وغيرها فذكرت ان الكلام اذا كان غير احباب وهو النفي والنهي والاستفهام فان كان المستثنى منه محذوف فلا عمل فيه لالا وانما يكون العمل لما قبلها ومن ثم سمى استثناء معرقا لان ما قبلها قد تفرغ للعمل فيما بعده ولم يشغله عنه شيء تقول ما قام الازيد فترفع زيدا على الفاعلة وما رأيت الازيدا فتنبه على المفعولية وما مررت الازيد فتنبه بالياء كما تفعل بين لولم تذكر الا وان كان المستثنى منه مذكورا فاما أن يكون الاستثناء متصلا وهو أن يكون داخل في حذو المستثنى منه أو منقطعه وهو أن يكون غير داخل فان كان متصلا جازي المستثنى ونحوه ان أحدهما وهو الراجح أن يعرب بأعراب المستثنى منه على أن يكون بدلا منه بدل بعض من كل والثاني النصب على أصل الاستثناء وهو عربي حذو مثال ذلك في النفي قوله تعالى ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم أجعت السبعة على رفع أنفسهم وقال تعالى ما فعلوا الا قليل منهم قرأ السبعة الا ابن عامر يرفع قليل على انه بدل عن الواو في فعلوه كأنه قبل ما فعله الا قليل منهم وقرأ ابن عامر وحده الا قليلا بالنصب ومثاله في النهي قوله تعالى ولا يأتكم منكم أحد الا امرأته قرئ بالرفع والنصب ومثاله في الاستفهام قوله تعالى ومن يقط من رجوة الا الضالون أجعت السبعة على الرفع على الابدال من الضمير المستتر في يقط ولو قرئ الا الضالين بالنصب على الاستثناء لم يمتنع ولكن القراءة مستعجلة وان كان منقطعا فالحجازيون يوجبون نصبه وهى اللغة العامة ولهذا أجعت السبعة على النصب في قوله تعالى ما لم يمه من علم الاتباع الظن وقوله تعالى وما لاحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الاعلى ولما قبل ما قبله لقرئ برفع الاتباع والابتغاء لان كلا منهما في موضع رفع اما على انه فاعل بالجار والجر ورا فاعلم على النفي واما على انه مبتدأ تقدم خبره عليه وانتم يمدحون بجزون الابدال ويختارون النصب قال الشاعر

وبلدة ليس بها أنيس * الا البعافير والا انيس

فأبدل البعافير والعيس من أنيس وليس من جنسه وذ كرت أيضا أن المستثنى بغير وسوى

(قوله الكيت) بصيغة التصغير (قوله وبلدة) قبل سميت بلدة لتبليدها أى سكوتها ومنه البلدان هذه لا يفكر في الدقائق

مخفوض : انما لانهما ملازمان للاضافة لبا بعدهما فكل اسم يقع بعدهما فهو ماضيان
 اليه فلذلك يلزمه الخفض وان المستثنى بخلاوءه وحاشا يجوز فيه الخفض والنصب
 فالخفض على أن يقدرون جوفجر والنصب على أن يقدرون أفعالا استترفا عليهم
 والمستثنى مفعول هـ هذا هو الصحيح ولم يجوز سيبويه في المستثنى بعدا غير النصب لانه يرى
 انها لا تكون الا فعلا ولا في المستثنى بحاشا غير الجر لانه يرى انها لا تكون الا حرفا ثم قلت
 (والا بواقي خبر كان وأخواتها وخبر كاد وأخواتها ويجب كونه مضارعا مؤثرا عنها رافعا
 لضمة اسمها شاعرا مجردا من أن بعد أفعال الشرع ونقرونها بهدري واخولقي ونذر
 تجرد خبر عسي وأوشك واقتران خبر كاد وركب ورمح رفع السببي بخبر عسي ففي قوله
 * وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده * فيمن رفع جهده شذوذان وخبر ما حل على ليس واسم ان
 وأخواتها) وأقول العاشرون المنصوبات خبر كان وأخواتها نحو وكان ربك قدرا فاصبحت
 بنعمته اخوانا ليسوا سواء واصنافي بالصلوة وان كوة مادمت حيا المحادي عشر خبر كاد
 وأخواتها وقد تقدم في باب المرفوعات ان خبرهن لا يكون الا فعلا مضارعا وذلك كرت هنا
 انه يتقسم باعتبار اقترانه بأن وتجرده منها أربعة أقسام أحدها ما يجب اقترانه بها وهو
 حري واخولقي تقول حري زيد أن يفعل واخولقت السماء ان تغطر ولا أعرف من ذكر
 حري من النحو بين غير ان مالك وقومهم أبو حيان انه وهم فيها وانما هي حري بالثوبين اسم
 لا فعل وأبو حيان هو الواهم بل ذكرها أصحاب كتب الأفعال من اللغويين كاسم قسطنطين
 وابن طريف وأشد واعلم اشعر او هو قول الاعشى

ان يقل هن من بني عبد شمس * فحري أن يكون ذاك وكانا
 القسم الثاني ما الغالب اقترانه بها وهو عسي وأوشك مثال ذكر أن قول الله تعالى عسي
 ربكم أن يرجعكم وقول الشاعر
 ولوسئل الناس التراب لا وشكوا * اذا قيل ها تو ان يملوا فيمنعوا
 ومثال تركها قول الشاعر

عسي فرج يأتي به الله انه * نه كل يوم في خلقته أمر
 وقول الآخر يوشك من فر من منيته * في بعض غراته بواقفها
 القسم الثالث ما يترج تجرد خبره من أن وهو فعلان كاد وركب مثال التجرد منها قوله
 تعالى وما كادوا يفعلون وقول الشاعر
 كرب القلب من جواه يذوب * حين قال الوشاة هندنضوب
 ومثال الاقتران بها قول الشاعر

كادت النفس أن تفيض عليه * مذئوبى حشور بطة وبرود
 وقوله سقاها ذوالاحلام سحلا على الضما * وقد كرت أعناقها ان تقطعا
 تقع فعل مضارع أصله تقطع فحذف إحدى التامين ولم يذ كسبو به في خبر كرب الا
 التجرد القسم الرابع ما يمنع اقتران خبره بأن وهو أفعال الشرع طفق وبعل وأخذ
 وعلق وإنشأ وهب وهمل قال الله تعالى وطع قبا يخصفان وقال الشاعر

وقد جعله انما اذا ماقت يثقلني * ثوبى فأنهض نهض الشارب السكر

وقال الشاعر

فأخذت أسأل والرسم تحبيني * وفي الاعتذار حاجة وسؤال

وقال الآخر أراك عقلت تظلم من آخرنا * وظلم الحجارا ذللا الجبر

وقال لماتين من السكاكين لكم * أنشأت أعرب عما كان مكنونا

وقال هببت ألوم القباب في طاعة الهوى * . . .

وقال وطشاد يار المعتدين فهالكت * نفوسهم قبل الامانة ترهق

النوع الثاني عشر خبر ما جل على ليسر وهو أربعة أحدها لا كقولته تعالى فنادوا وولات

حين مناص والثاني ما كقولته تعالى ما هذا بشرا والثالث لا كقول الشاعر

تعرف لاني غلى الارض باقيا * ولا وزر عاقضى الله واقيا

والرابع ان النافذة كقول الشاعر

ان هو مستولى اعنى أحد * الاعلى أضعب الجانين

وقد تقدم شرح شروطهن مستوفى في باب المرفوعات النوع الثالث عشر اسم ان

وأخواتها نحو ان زيدا فاضل ولعل عمرا قادم ولست بكذا ثم قلت (وان قرنت

بما المزيدة أنفت وجوبا اليت بخوار) وأقول نال ذلك انما الله واحد كما

يساقون الى الموت وقول الشاعر

أعدنظر العمد قدس لعلمنا * أضاعت لك النار الحجار المقندا

وجه الاستشهاد به ما أنه لولا الغاؤه لم يصح دخوله ما على الجملة الفعلية وليكان

دخوله ما على المتبدا والخبر واجبا واحتزرت بالمزيدة من الموصولة نحووا يحسبون أنما

تذهبهم به من ما وينبئين أن الذى بدليل عود الضمير من به الها ومن المصدرية نحو

أعجبني أنما هت اى قيامك وقوله تعالى انما صنعوا كيد ساحر يحمله ماى أن الذى

صنعوه وأنما صنعهم وعلى التأويلين جميعا فان عاملة واسمها فى الوجه الاول مادون صلته

وفى الوجه الثانى الاسم المنسك من ما وصلتها وقال النافذة

قالت الاليتما هذا الحمام لنا * الى جماننا ونصفه فقد

بروي ينصب الحمام ورفع على الاعمال والاهمال وذلك خاص بابت اما الاعمال فلانهم

أبقوا لها الاختصاص بالجملة الاسمية فقالوا اليتما زيد قائم ولم يقولوا اليتما قام زيدا اما

الاهمال فلم يعمل على أخواتها ثم قلت (وتخفف ذوالنون منها فأتى لكن وجوبا وكان

قابلا وان نالها وبغاب معهما جملة الاسم وكون الفعل التالى لها ناسخا ليجب استئثار اسم

ان وكون خبرها جملة وكون الفعل بعدها عائنا أو جامدا أو مفصولا بـ في نفس أو وفى أو

شرط أو قد أو ولو وبغاب لكن ما وجب لان الألف بعدها أو ناسخا ليجب استئثار اسم

أو لم خاصة واسم لا النافذة للجنس وانما ينظمه نصبه ان كان مضافا أو شبهه نحو لا غلام سفير

عندنا ولا العاجلا حاضر) وأقول يجوز فى أن وأن ولكن كان أن تخفف استنقالا

للتضعيف فيما كثر استعماله وتخفيفه بما حذف فوفى الحركة لانها آخر ثم ان كان المحرف

٢ قوله واذا اتصلت

بهن ما) وقال ما المهيشة

لانها هاتمة للدخول على

الافعال ولعمري

محامل ما عشرين رمت

حصرها

فدونكها فى من يد

تقرا

ستفهم شرط النوصل فاعجب

لذكره

بكف وفى زيد هات مصدرها

ويعزى الى اسماء من ذلك

شطره

وآشطره حروف كترى

أردنا زائدة غير الكافة

نحو فمأرجحة عما قليل

وبالكافة غير المهيشة

فلا ولا سيما زيد بالرفع

فكفت سى عن الاضافة

والافاز زائدة تشملهما كما

ان الكافة تشمل المهيشة

٢ قول المحشى قوله واذا

اتصلت بين الخ النسخ

التي بأبدينا وان قرنت

بما المزيدة الخ

الخففان المتكسورة جازا الاسم والاعمال والاكثر الالهال نحو ان كل نفس لما عليها
حافظ فين خفف ميمها واتمان شدها فان نافسة وبالسبعى الامون اعمال الخفف
قائمة بعض السبعة وان كالا مال وفيهم وان كان الخفف ان الفتحة وجب بقا عملها
ووجب حذف اسمها . ووجب كون خبرها جملة ثم ان كانت اسمية فلا تشكل نحو ان الحمد
للعرب العالمين وان كانت فعلية وجب كونها دعائية سواء كان دعاء بخير نحو ان يورك من
في النار او بشر نحو الرحمة ان غضب الله عليها فيمن قرأ من السبعة بكسر الضاد وفتح
الداء ورفع اسم الله او كون الفعل جامدا نحو وان امس للانسان الاماسي وان عسى ان
يكون قد اقرب اجلهم او مقصولا بواحد من امور أحدها الثاني ولم يسمع الا في ان ولم
ولا نحو المحب ان لن يقدر عليه أحد المحب ان لم ير أحد وجب . وان لا تكون فتنة
فيمن قرأ برفع تكون والثاني الشرط نحو وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم آيات الله
تكفر بها الآية . والثالث قد نحو وتعلم ان قد صدقنا والرابع لو نحو ان لو شاء اصنافهم
يذنبهم والخامس حرف التنفيس وهو السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى وسوف
كقوله واعلم فعمل المرة نفعه * ان سوف يأتي كل ما قدرا

وان كان المحرف كان في فعله لما وجب لان لكن يجوز ثبوت اسمها وافراد خبرها
وقد روي قوله ويوما توافينا بوجه مقسم * كان ظنية دعوا الى وراق السلم
ينصب الظنية على انه اسم كان والجملة بعدها صفة لها والخبر محذوف والتقدير كان ظنية
عاطية هذه المرأة على التشبيه المعكوس وهو ابلغ ويرفع الظنية على انها الخبر والجملة بعدها
صفة والاسم محذوف والتقدير كانتا ظنية ويجزها على زيادة ان بين الكاف وجزورها
والتقدير كظنية واذا حذف اسمها وكان خبرها جملة اسمية لم تنح لفواصل نحو قوله
وجه مشرق اللون * كان ثديا حتان

او فعلية فصارت قد نحو

لايهولنك اصطلا لظي المحر * ب فمذورها كان قد اما

اول نحو كان لم تعن بالامس وان كان المحرف لكن وجب الغاؤها نحو وليكن الله قتلهم
فيمن قرأ بتخفيف النون وعن بونس والاختف اشارة اغماها وليس بمجموع ولا يقضيه
القياس زوال اختصاصها بالجملة الاسمية نحو وليكن كانوا انفسهم يظلمون النوع الرابع
عشرة اسم لا النافية للجنس وهو ضربان معرب ومبني فالعرب ما كان مضافا نحو لا غلام
سفر عندنا او شبهه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمامه ما مرفوع به نحو لا حسنا
وجهه مذموم او مقصوب به نحو لا مفضا خبره مكروه ولا طالع العاج بلا حاضر او مخفوض
بخافض متعلق به نحو لا خير امن زيد عندنا والمبني ما عدا ذلك وحكمه انه يبنى على ما
ينصب به لو كان معربا وقد تقدم ذلك مشروحا في باب البناء ثم قلت (والمضارع بعد
ناصب وهو لن او كي المصدرية مضافا واذا ان صدرت وكان الفعل مستقبلا مضافا او
منفصلا بالقسم او بلا او بعد ان المصدرية نحو والذي اطعم ان يغفر لي خطيئتي ان لم تسبق
بهلم نحو علم ان سيكون منكم مرضى فان سبقت بظن فوجهان نحو وحسبوا ان لا تكون

فثبته) وأقول هذا النوع المكمل للنصوبات الخمسة عشر وهو الفعل المضارع التالي
 ناصبا والنواصب أربعة لن وكى واذن وأن فأما لن فأنها حرف بالاجماع وهي بسطة خلافا
 للخليل في زعمه أنها مركبة من لا الافية وأن الناصبة وليست فنهما بدلة من ألف خلافا
 للأفراه في زعمه أن أصلها لا وهي دالة على نفي المستقبل وعاملة النصب دائما بخلاف غيرها
 من أخواتها الثلاثة فلها تقدمتها عليها في الذكر قال الله عز وجل لن نبرح عليه عاكفين
 فمن أرحح الأرض أيجب أن لن بقصد وعليه أحد أوجب الإنسان أن لن تجمع عظامه
 موأن في هاتين الآيتين مخففة من الثقيلة وأصلها أنه وليست الناصبة لأن الناصب
 لا يدخل على الناصب وأما كى فشرطها أن تكون مصدرية لا تعليلية وتنعين ذلك في نحو
 قوله تعالى لكي لا يكون على المؤمنين حرج فاللام جارة الة على التعال وكى مصدرية
 بمنزلة أن لا تعليلية لأن الجار لا يدخل على الجار وتنعين أن تكون مصدرية في نحو جئت
 لكي أن تذكرني أذ لا يدخل الحرف المصدرى على مثله ومثل هذا الاستعمال إنما يجوز
 للشاعر كقوله

فقات أكل الناس أصبحت ما نحا * لسانك كما أن تغر وتخدحا

ولا يجوز في الشعر خلافا للكوفيين وتقول جئت لكي تذكرني فتجمل كي أن تكون تعليلية
 فتكون جارة والفعل بعدها منصوبا بأن محذوفة وأن تكون مصدرية ناصبة وجعلها آم
 حرمقة بدرة وقولي مطا فارجع الى أن وكى المصدرية فإن النصب لا يختلف عنه ما واصل
 كانت كي تنقسم الى ناصبة وهي المصدرية وغير ناصبة وهي التعليلية آخرهما أن وأما
 اذن فلها نصب بها ثلاثة شروط أحدها أن تكون مصدرية فلا تعمل شيئا في نحو قولك أنا
 اذن أكرمك لأنها معترضة بين المبتدأ والخبر وليست صدرا قال الشاعر

لئن عاد لي أجد العجز ينالها * وأمكنني منها اذن لأقبلها

فأرفع لعدم التصدر لأنها فصلت عن الفعل إلا أن فصلها بلا مفعول كما أتى الثاني أن
 يكون الفعل بعدها ماسة تقملا فلو حذف ذلك شخص بحدوث فقالت له إذا تصدق رفعت لأن
 نواصب الفعل تقضى الاستقبال وأنت تريد الحال فتدأ فاما الثالث أن يكون الفعل اما
 متصلا أو منفصلا بالقسم أو بالإنافية فالأول كقولك اذن أكرمك والثاني نحو اذن والله

أكرمك وقول الشاعر اذن والله تريمهم بحرب * بشيب الطفل من قبل المشيب
 والثالث نحو اذن لأفعل فلو فصل بغير ذلك لم يجز العمل كقولك اذن بازيدا أكرمك وأما
 أن فشرط النصب بها الأمر أن أحدهما أن تكون مصدرية لازمة ولا مفسرة الثاني
 أن لا تكون مخففة من الثقيلة وهي التالفة علما أو نلتا نزل منزلة مثال ما اجمع فيه
 الشرطان قوله تعالى والذي أطعم أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين والله يريد أن يتوب
 عليكم وبما لا تنفي عنه الشرط الأول قولك كتبت اليه أن يفعل إذا أردت بأن معني
 أي فهذه مرتفع الفعل بعدها لأنها تفسر لآواك كتبت فلا موضع لها ولا ما دخلت عليه
 ولا يجوز لها أن تنصب كما لا تنصب لو صرحت بأي فان قدرت معها الجار وهو الماء فهي
 مصدرية ووجب عليك أن تنصب بها وإنما تكون أن مفسرة بثلاثة شروط أحدها

(قوله المكمل للنصوبات)
 وترك مفعولي ظن لأنه
 ادرجه ما في المفعول به
 وان لم يند عليه (قوله لأن
 الناصب لا يدخل على
 الناصب) أجاز بعضهم
 حيث أنكى أن تذكرني
 على كون كي جارة مؤكدة
 للزم أو ناصبة وان تو كيد
 لها أو بالعكس فأما دان
 الناصب يدخل على مثله
 وهو القياس أن نرى دخول
 الجازم على مثله في أن لم
 تذكرني أنتك (قوله
 كما أن تغر) الشاهد في ما
 وان قيل ان ما هنا كافية
 لا مصدرية

أن يتقدم عليها جملة والثاني أن تكون تلك الجملة فمهما عني القول دون حروفه والثالث
أن لا يدخل عليها حرف جولا لفظا ولا تقديرا وذلك كقوله تعالى فأوحى إليه أن اصنع
الفلك وإذا أوحيت إلى المجرارين أن آمنوا بي وبرسولي وإلنطق الملا منهم أن آمنوا بي
انطلقت ألسنتهم بهذا الكلام بخلاف نحو وأتودعواهم أن الحمد لله رب العالمين
فإن المتقدم عليها غير جملة وبخلاف نحو ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن أعبدوا الله فليست
أن فهم مفسرة لذات بل لا أمرتني وبخلاف نحو كتب الله بأن أفعل ومثال ما انتفى عنه
الشرط الثاني قوله تعالى علم أن سيكون منكم مرضى أفلا ترون أن لا يرجع إليهم قولاً
وحسبوا أن لا تكون فتنة فيمن قرأ برفع تكون الأتري أنهي الأيتين الأولى من وقعت
بعد فعل العلم أما في الآية الأولى فواضح وأما في الآية الثانية فلأن مرادنا بالعلم ليس
لفظ علم بل ما دل على التحقيق فهي فيها محذوفة من الثقيلة واسمها محذوف
والجملة بعدها في موضع رفع على المجربة والتقدير علم أنه سيكون أفلا ترون أنه لا يرجع
إليهم قولاً وفي الآية الثالثة وقعت بعد النطق لأن المحسمان ظن وقد اختلف القراء فيها
فهم من قرأ برفع وذلك على إجراء الظن مجرى العلم فيكون مخففة من الثقيلة واسمها
محذوف والجملة بعدها خبر والتقدير وحسبوا أنها لا تكون فتنة ومنهم من قرأ بالنصب
على إجراء الظن على أصله وعدم تنزيله منزلة العلم وهو الأرجح فلهذا اجمعوا على النصب
في نحوهم حسبت أن تدخلوا الجنة أم حسبت أن تتركوا أحسب الناس أن يتركوا أنظن
أن يفعل بها فافرة وثوبد القراءة الأولى أيضا قوله تعالى أحسب الإنسان أن لن نجتمع
عظامه أحسب أن لن يقدر عليه أحد أحسب أن لم يره أحد الأتري أنها فتي مخففة
من الثقيلة اذ لا يدخل الناصب على ناصب آخر ولا على جازم ثم قلت (ونشعر أن بعد
ثلاثه من حروف الجر وهي كي نحو كي لا يكون دولة حتى إن كان الفعل مسبقا بالنظر
إلى ما قبلها نحو حتى يرجع النياموسى وأسلمت حتى أدخل الجنة واللام تغلبه مع
المضارع المجرد من لا نحو ما غفر لك الله بخلاف لا لا علم أو نحو دية نحو ما كنت أومأ أن
لا فعل وبعد ثلاثه من حروف العطف وهي أو التي بمعنى إلى نحو لا زمئك أو تقضيني حتى
أو لا نحو لا قتله أو بسلم وفاء السبيبة وواو المعية مسبوقة بنفي محض أو طاب بغير اسم
الفعل نحو لا يقضى عليهم فيموتوا ويعلم الظاهر بنفي ونحو لا تطفءوا فيه فيجعل عليكم غضبي
* لانه عن خلقى وتأتى مثله * وبعد الفاء والواو أو وثمان عطفن على اسم خالص نحو
أو يرسل رسولا ونحوه للبس عبادة وتقرعني * ذلك معهن ومع لام التعليل اظهر أن
واقول اختست أن ما انتصب المضارع ظاهرة ومقدرة بخلاف أغواتها الثلاثة فانها
لا تنصبها الا ظاهرة وانما تضر في الغالب بعد حرف جر أو حرف عطف فاما حرف الجر
التي تضر بعد ما فتلاثة حتى واللام وكى التعليلة أما حتى فتخو حتى تفي إلى أمر الله حتى
يرجع النياموسى وليس النصب بمعنى نفسه ما تحل لا لا كوفين ولا يجوز اظهارة أن
بعدها في شعر ولا تشرط لا ضمارة أن بعدها أن يكون الفعل مسبقا بالنظر إلى
ما قبلها سواء كان مسبقا بالنظر إلى زمن التكلم أولا فالأول كقوله تعالى لن نبرح

(قوله وبعد ثلاثه من حروف
العطف) وجعلها في
الشرح أربعة بضم ثم
وجعلها في المتن قسمين
مستقلا (قوله بمعنى إلى نحو
لا زمئك أو تقضيني حتى)
في الحقيقة يحسن جعل أو
هنا بمعنى الاوتانهم راوا
انه حيث كان لازم أمرا
ممتدا حسن ان يعتبر به غاية

(قوله في قراءة من نصب) وأما من رفع فنظر الى انه بالنظر من التكليم ليس مستقبلا بل ان اريد من قوله فهو حال وان اريد من التكليم بالآية عند نزولها كما هو ظاهر الشارح فهو ما مضى ثم جعله مستقبلا بالنظر اقبالها معناه بالنظر لبعض الزوال والركب الذي مضى فلا يبقى ان هناك بعضا منه متنازع القول لانهم قالوا ذلك في أثناء الركب وقيل يحى النصر بدهاء فتأمل (قوله كقولك سرت حتى ادخلها صالح) يقال الدخول مستقبلا بالنظر اقبالها وهو السبر وكانهم بدأ وان القصد في هذا وابعدها هو الاخبار بحاصل لأن ٨٩ فليس القصد فيه الى استقبال اصلا

بخلاف حتى يقول الرسول فانه لم يكن المعنى فيه على الحال كان لتوبته الاستقبال بحال لكن أنت خبير بأنه يصح في الآية التحال المحكي وفي المثال الحكم بأنه مستقبل بالنظر اقبالها وان كان حالا فلا شك كمال ما يقتضيه وحرر (قوله الثانية لام العاقبة) اقول لم يذكرها في المتن كانه رأى قول بعضهم انها من اقسام الاله (قوله اللام الزائدة) ويمكن انها تعليلية والمفعول محذوف وليست زائدة في المفعول به والتقدير انما يريد الله ما يريد لاجل ان يذهب عنكم الرجس وامرنا بما امرنا لاجل ان نسل رب العالمين أو ان الفعل منزل منزلة اللازم (قوله لام المجود) أي اللام المصاحبة للمجود وهي التي وليس المراد به في العلوم

عليه كما كفي حتى يرجع اليه موسى الا ترى أن رجوع موسى عليه السلام مستقبلا بالنظر الى ما قبل حتى وهو ملازم لهم لعدم وقوعه على عبادة الجبل ولذلك قولك اسلمت حتى بأدخل الجنة والثاني كقوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول في قراءة من نصب يقول فان قول الرسول والمؤمنين مستقبل بالنظر الى الزوال لا بالنظر الى زمن الاخبار فان الله عز وجل قص علينا ذلك بعدما وقع ولولم يكن الفعل الذي بعده حتى مستقبل لانا حد الاعتبار ان المتعاضدات وان وتبين الرفع وذلك كقولك سرت حتى ادخلها اذا قلت ذلك وانت في حالة الدخول ومن ذلك قولهم سرت الابل حتى يحى البحر بطنه ومرض زيد حتى لا يرجونه فان المعنى حتى حالة المعبر انه يحى البحر بطنه وحتى حاله هذا المرض انهم لا يرجونه ومن الواضح فيه أنك تقول سألت عن هذه المسئلة حتى لا احتاج الى السؤال أي حتى حالي الآن اني لا احتاج الى السؤال عنها وأما اللام فلها أربعة اقسام أحدها اللام التعليلية نحو وأمرنا بذلك الذي كررته للناس ومنه أنا فخذوا ذلك فتحا مبينا لغفرلك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر فان قلت ليس فتح مكة عليه لا فترة قلت هو كما ذكرت ولكنه لم يجعل عليه تأملا وإنما جعل عليه لاجتماع الامور الاربعة للتي صلى الله عليه وسلم وهي المغفرة واتمام النعمة والهداية الى الصراط المستقيم وحصول النصر العزيز ولا شك في أن اجتماعها له عليه السلام حصل حين فتح الله تعالى مكة عليه وانما مثلت بهذه الآية لانها قد تحفي التعليل فيها على من لم يتأملها الثانية لام العاقبة وتسمى أيضا لام الضرورة ولا ماسأل وهي التي يكون ما بعدها نقضا للمقتضى ما قبلها نحو فالتقطه ان فرعون ليكون لم وعدوا وخرنا فان التقاطهم له انما كان لراقتهم عليه ولما ألقى الله تعالى عليه من النجسة فلا يراه أحد الا حده فقصه وان يصروه قرعة عنهم فآل بهم الامر الى ان صار عدوا لهم وخرنا الثالثة اللام الزائدة وهي التي تبتعد فعل متعد نحو يريد الله ليعين لكم انما يريد الله ليهب عنكم الرجس وامرنا بذلك لم الرب العالمين فهذه الاقسام الثلاثة يجوز لك انما اراد بعدهن قال الله تعالى وأمرنا لان أكون الرابعة لام المجود وهي التي تبتعد كون ما مضى كقول الله تعالى ما كان الله ليدر المؤمنين على ما أوتى عليه وما كان الله ليطعكم على الغيب وهذه بحسب اضمار أن بعد هذا

الحق الا ترى الآيات ان كنت تعرف ثم اختلف في لام المجود فقبل هي زائدة في خبر كان وهو قول الكوفيين وبفتقرون الى حذف التقدير ما كان الله ذان يذروا التأويل بالوصف فلا تلي يسمع في يذروا الاضمار والامور ما بالمبالغة فلا تحسن هنالان القصد في أصل الشيء على انها اساءة أدب كما ذكرنا في كون رب بمعنى التربية اطلق على الله مبالغة وقال البصريون هي اللام المقوية لوصف هو خبر كان لصعفه بأنه فرع الفعل وليست زائدة محضة كما حققه في المعنى والتقدير ما كان الله يريد الان بغفر لهم وقس ويمكن على بعد انهم ساءلوا والتقدير ما كان الله يريد لاجل ان يغفر على الوجهين السابقين آنفا فلي تأمل

والفرق بين هذا الوجه والذي قبله واضح لأن الوجه الأول يشمل النفي فيه ما قبل الفاء وما بعدها وهذا الوجه انصب النفي فيه على ما قبل الفاء خاصة دون ما بعده وهذا هو ذلك لأنك لم تجعل الفاء لعطف الفعل الذي بعده على النفي الذي قبله فيكون شريكه في النفي وانما أخصصتها للسببية وبذلك الخواص وبذلك الوجهين في قولك ما تأتينا فخذنا وهو سهو إذ يستحيل أن يتنفي إلا تان ويوجد الحديث والصواب ما منتهى الآية الثالثة أن تقدر الفاء عاطفة له عطف مصدر الفعل الذي بعده على المصدر المؤول لما قبلها أو تقدر النفي منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه فيجب حينئذ النصب بان مضمرة وجوبا والتقدير ما يكون منك اتيان فإكرام مني أي ما يكون منك اتيان فمعقسه مني إكرام لم يكون مثلهما اتيان ولا يكون مني إكرام الرابع أن تقدر أيضا الفاء لعطف مصدر الفعل الذي بعده على المصدر المؤول لما قبلها ولكن تقدر النفي منصبا على المعطوف عليه فينتفي المعطوف لانه مسبب عنه وقد اتفق ويكون معنى الكلام ما يكون منك اتيان فكيف يكون مني إكرام وهذا الوجهان ساوغان في تأتينا فخذنا الذي يصح أن يقال ما تأتينا فخذنا بل تأتينا غير محدث وأن يقال ما تأتينا فكيف فخذنا وتخص ان لنا في الرفع وجهين وفي النصب وجهين فان قلت هل يجوز أن يقرأ ولا يؤذن لهم فخذنا بالنصب على أحد الوجهين المذكورين للنصب قلت نعم يجوز على الوجه الثاني وهو ما تأتينا فكيف فخذنا أي لا يؤذن لهم بالاعتذار فكيف يعتذرون ويمنع على الوجه الأول وهو ما تأتينا فخذنا بل تأتينا غير محدث ألا ترى ان المعنى حينئذ لا يؤذن لهم في حالة اعتذارهم بل يؤذن لهم في غير حالة اعتذارهم وليس هذا المعنى مرادا فان قلت فإذا كان النصب في الآية جازا على الوجه الذي ذكرته فما باله لم يقرأ به أحد من القراء المشهورين قلت لوجهين أحدهما ان القراءة سنة متبعة وليس كل ما تجوز به العربية تجوز القراءة الثانية في أن الرفع هنا بثبوت النون فيحصل بذلك تناسب رؤس الأسماء والنصب بخذفها فيزول معه التناسب ومن محيى النصب بعد النفي قول الله عز وجل لا تقضي عليهم فيموتوا والنصب هنا على معنى قولك ما تأتينا فكيف فخذنا لا على قولك ما تأتينا فخذنا بل غير محدث ولو قلت ما تأتينا لا فخذنا أو ما تزال تأتينا فخذنا وجب الرفع وذلك لأن النفي في المثال الأول قد انتقض بالا وفي المثال الثاني هو داخل على زال وزال للنفي ونفي النفي إيجاب وأما الأمر فكقوله

يا نافي سيري عناق فيهما * الى سليمان فنستريحها

وشروطه أمران أحدهما أن يكون نصبة الطالب فلو قلت حسبك حدث فبنام الناس بالنصب لم يجوز خلافا للكسائي والثاني أن لا يكون بلفظ اسم الفعل فلا يجوز أن تقول صه فنكرمك بالنصب هذا قول الجمهور وخالفهم الكسائي فأجاز النصب مطلقا وفصل ابن جني وابن عصفور فأجازاه إذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل نحو نزل فخذنا ومنعه إذا لم يكن من لفظه نحو صه فنكرمك وما جدر هذا القول بأن يكون صوابا وأما النهي فكقولك لا تفعل شرا نأعاقبك وقول الله تعالى لا تغتروا على الله كذبا

(قوله وهو سهو إذ يستحيل الخ) يمكن أن مرادهم أنه ليست عادتك الاتيان المتأفأت فخذنا لأن جبر الناس وعواظهم

فدعكم مذاب ولا تطعوا فيه فيعمل عماكم غضي ولونقضت النسي بالاقبل الفاء لم تنصب
نحو لا تغضب الاعراف غضب في غضب الرفع وأما لا دعا فكقولك اللهم تب علي
فأقول وقول الله تعالى ربنا اطعنا على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى
يروا العذاب الاليم وقول الشاعر

رب وفتني فلا أعدل عن * سنن الساعن في خزين

وشروطه أن يكون بالفعل فلو قلت سقيا لك فيرويك الله لم يحز النصب وأما الاستفهام
فشروطه أن لا يكون باداة تالها جلة اسمية خبرها جامد فلا يجوز النصب في نحو هل أخوك
زيد فأكرمه بخلاف هل أخوك قائم فأكرمه ولا فرق بين الاستفهام بالتحرف نحو هل لنا
من شئ معاذ فثقفوا النوا والاستفهام بالاسم نحو من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا
فيضاعفه يقرأ برفع يضاعف ونصبه وفي الحديث حكاية عن الله تعالى من يدعوني
فاستجب له من يستغفرني فأغفر له والاستفهام بالظرف نحو أين بيتك فازورك ومتى تسير
فأرافتك وكيف تكون فأحبك فان قلت فما بال الفعل لم ينصب في جواب الاستفهام
في قول الله عز وجل ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة قلت لوجهين
أحدهما أن الاستفهام هنا معناه الاثبات والمعنى قد رأيت أن الله أنزل من السماء ماء
والثاني أن اصباح الأرض مخضرة لا تنسب عما دخل عليه الاستفهام وهو رؤية المطر
وانما تنسب ذلك عن نزول المطر نفسه فلو كانت العبارة أنزل الله من السماء ماء فتصبح
الأرض مخضرة ثم دخل الاستفهام صح النصب فان قلت برده هذا الوجه قوله تعالى
أنحز أن أكون مثيل هذا الغراب فأورى سواء أحي جان مواواة السواة لا تنسب
عما دخل عليه حرف الاستفهام لان الحز عن الشيء لا يكون سببا في حصوله قلت ليس
أورى منصوبا في جواب الاستفهام وانما هو منصوب بالعطف على الفعل المنصوب وهو
أكون فان قلت فقد جعل له الزمخشري منصوبا في جواب الاستفهام قلت هو غلط
في ذلك وأما العرض فكقول بعض العرب ألا تقع الماء فتسبح وكقولك ألا تأنيذا فتحدثنا
وقول الشاعر

يا ابن الكرام لا تدنو فتصير ما * قد حدثك غارا كن سمعا

وأما التخصيص فكقولك هلا تقيت الله تعالى في غفرلك وهلا أسليت فتدخل المحنة وهو
والعرض متقاربان مجمعهما التنية على الفعل الآن في التخصيص زيادة تأكيد
وحت وأما قوله تعالى لولا آخرتي إلى أجل قريب فأصدق في باب النصب في جواب
الدعاء ولكنه استعيرت فيه عبارة التخصيص أو العرض للدعاء وأما التني فكقولته تعالى
بالتي كنت معهم فأفوز فوزا عظيما وقول الشاعر * الأسيل لنا منها فيخبرنا * فهذه
أمثلة النصب بعداء السببية في هذه المواضع الثمانية وأما النصب بعدوا والمعية في
المواضع المذكورة فمع في خمسة وقاسه النحويون في ثلاثة فالجثة المسموع فيها
أحدها التي كقوله تعالى ولما يعلم الله الذين جاهدوا نكم وولم الصابرين والمعنى والله
أعلم أنكم تجهلون ولا تصبرون وتطعمون أن تدخلوا الجنة وانما ينبغي لكم الطمع

(قوله ان الاستفهام هنا
معناه الاثبات) أقول يأتي
له في الواو المعية النصب
في قول المحطبة ألم لك
حاركم ويكون بين البيت
والظاهر ان الاستفهام
فيه تقرير بمعنى الاثبات

في ذلك اذا اجتمع مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم فيه فيعلم الله حينئذ ذلك واقعا منكم
والواو من قوله تعالى ولما اوارا الخصال والتقدير بل احسنتم ان تدخلوا الجنة وحالكم
هذه المحلة والهاء في الامر كقوله

فقلت ادعى وأدعوا، أنبى * أصوت أن ينادى داعيان

والثالث النهي كقول الشاعر

يا أيها الرجل المعلم غيره * هلا لنفسك كان ذا التعليم

أبدأ بنفسك فانهمها عن غيرها * فاذا انتهت عنه فانت حكيم

فهناك يسمع ما تقول ويستفي * بالقول منك وينفع التعليم

لأنه عن غلق وتأتى مثله * عار عليك اذا فاعت عظيم

وتقول لا تأكل السمك وتشرب اللبن فاذا أردت بالواو عطف الفعل على الفعل خرجت
الثاني وكان شريك الاول في النهي وكانك قلت لا تفعل هذا ولا هذا وحينئذ فيلتحق
سا كان الباء واللام فتكسرا الباء على أصل التقاء الساكنين وان أردت عطف مصدر
الفعل على مصدر مقدر عطفه نصبت الفعل بان مضمرة وكان النهي حينئذ عن الجمع
بينهما وان أردت الاستئناف رفعت الثاني والرابع التثنية كقوله تعالى بالمتنازلة
ولا تكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين والخامس الاستفهام كقوله وعما تحطيمه
ألم الجاركم ويكون بيني * وبينكم المودة والاخاء

وينتصب الفعل المضارع بان مضمرة جواز الاوجوب بعد الاربعة أحرف وهي الفاء والواو
وهم واو وذلك اذا عطف على اسم صريح مثال ذلك بعد اقول الله تعالى وما كان لبشر أن
يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحي باذنه فيقرأ في السبع برفع يرسل
ونصبه وقال أبو بكر بن جماعة المقرئ رحمه الله قرئ لو أن لي بكم قوة أو أي ينصب أو أي
ولا وجه له ورد عليه ابن جني في محسنه وغيره وقالوا وجهها كوجه قراءة كثر السبعة
أو يرسل رسولا بالنصب وذلك لتقدم الاسم الصريح وهو قوة فكانه قبل لو أن لي بكم قوة
أو أيواه الى ركن شديد ومثال ذلك بعد الواو قول ميسون بنت بحدل

للبدن عبادة وقرة عيني * أحب الي من لبس الشفوف

الرواية فيه بنصب تقرر وذلك بان مضمرة على انه معطوف على البدن فكانه قيل للبدن
عبادة وقرة عيني ومثال ذلك بعد الفاء قوله

لولا تواقع معتر فأرضيه * ما كنت أوترأترابا على تربي

ومثال ذلك بعد ثم قول الشاعر

اني رقتي بلي كما ثم أعقله * كالثور يضرب لما عافت البقر

كانت العرب اذا رأت البقرة عافت ورود الماء تعمد الى الثور فتضربه فتهدد البقر
حينئذ الماء ولا تمتنع منه فرارا من الضرب أن يصدها وانما امتنعوا من ضربها لضعفها
عن حمله بخلاف الثور وقولي اسم صريح احترام من نحو ما تأتينا فخذ لنا فان العطف فيه
وان كان على اسم متقدم فانا قد قدمنا ان التقدير ما يكون منك اتيان في حديث لكن ذلك

الاسم ليس بصريح فافهم ان هناك واجب لاجازة بخلاف مسئلة هذه فان اضمحار
 ان جائز بل نص ابن مالك في شرح العمدة على ان الاظهار احسن من الاضمحار ثم قالت
 (باب) المجزورات ثلاثة احدها المجزور بالحرف وهو من والى وعن وعلى والباء
 واللازم وفي مطلقا والكاف وحتى والواو للظاهر مطلقا والثاء لله ورب مضافا للكعبة أو
 الباء وكى لما الاستفهامية أو ان المضمرة وصلتها ومذومذ من غير مستقبل ولا مهم ورب
 بضم غيبة مفرد مذموم غير مطابق لآلنى قللا والله كمر موصوف تثيرا) وأقول لما أنهيبت
 القول في المرفوعات والمنصوبات شرعت في المجزورات وقسمتها إلى ثلاثة أقسام مجزور
 بالحرف ومجزور بالاضافة ومجزور بمجاذرة مجزور وبدأت بالمجزور بالحرف لانه الاصل
 وانما لم أذكر المجزور بالتبعية كما فعل جماعة لان التبعية ليست عنه دناهي العامة وانما
 لعامل عامل المتبوع وذلك في غير البدل وعامل محذوف في باب البدل فرجع الجز في باب
 التوابع الى الجز بالحرف والجز بالاضافة وقسمت الحروف المجزاة الى ستة أقسام احدها
 ما يجز الظاهر والمضمرة وبدأت به لانه الاصل وهو سبعة أحرف من والى وعن وعلى والباء
 واللام وفي من أمثلة ذلك قوله تعالى ومنك ومن نوح الى الله مرجعكم الله مرجعهم اترككن
 طمعا عن طبق رضى الله عنهم ورضوا عنه وعليها وعلى الفلك تحملون آمنوا بالله ورسوله
 وآمنوا به لله مافى السموات ومافى الارض له مافى السموات ومافى الارض كل له قانتون وفي
 الارض آيات للوقنين وفيها ما تستمى الانفس الثانى ما لا يجز الا الظاهر ولا يجتنب بظاهر
 معين وهو ثلاثة الكاف وحتى والواو الثالث ما يجز لفظتين بعينه ما هو والباء فانها لا تجز
 الاسم الله عز وجل ورب مضافا الى الكعبة أو الى الباء قال الله تعالى تالله تعوذ بك
 يوسف تالله انى ادرك الله علمنا وتالله لا كيدن أصنامكم وقالت العرب ترب الكعبة
 وترقى لافعات الرابع ما يجز فردا خاصا من الظواهر ونوعا خاصا منه اوهى كى فانها لا تجز
 الا أمرين احدهما ما الاستفهامية وهى الفرد الخاص يقال لك جئت بك أمس فتقول
 فى السؤال عن علة الجىء له أو كى فيه فكأن ما جازوه ربور كذلك كىه والاصل ما وكىما
 ولكنه ما الاستفهامية متى دخل عليها حرف الجز حذفت ألفها وجوبا كما قال الله تعالى
 فهم أنت من ذكرها علم يتساءلون ثم يرجع المرسلون وحسن فى الوقف ان تردف بهاء
 السكت كما قرأ البزى فى هذه المواضع وغيرها الثانى ان المضمرة وصلتها وذلك هو النوع
 الخامس تقول جئت كى تكرر منى فان قدرت كى تعلامة فانصب بأن مضمرة وان المضمرة
 مع هذا الفعل فى تأويل مصدر مجزور بكى وكانك قلت جئت كى كرام الخامس ما يجز
 نوعا خاصا من الظواهر وهو مذومذ فان مجزورهما لا يكون الاسم زمان ولا يكون ذلك
 الزمان الا معينا لاهمها ولا يكون ذلك المعين الاماض أو حاضر الامستقبل لا تقول ما رأيت
 مذومذ الجمعة ومذومذ الجمعة ومذومذنا ولا تقول لا أراه من مذومذ ولا مذومذ
 وكذلك لا تقول ما رأيت مذومذ السبت السادس ما يجز نوعا خاصا من المضمرات ونوعا خاصا من
 المظهرات وهو رب فانها ان حرت ضميرها فلا يكون الا ضمير غيبة مفرد امذ كى اراد به
 المفرد المذكر وغيره ويجب تفسيره بنكرة بعد مطابقة لآلنى المراد منصوبة على التمييز نحو

وبه رجلا لقت وربه وخلص وربه رجلا وربة امرأة وربه امرأتين وربه نساء وكل ذلك قبل
وان حوت ظاهرا فلا تكون الانكسرة موصوفة بغير حرف بل صانع لقت وذلك كثير فان
قلت قد كان من حقل ان تؤخر التاء في الذكر عن الحروف المذكورة بعد هذا الاختصاص
التام باسم الله تعالى ورب السمكة واختصاص بهن اما بنوع او نوعين او فرد ونوع كما
فصلت واصل حرف الجر ان لا يختص بالمتخصص بنوع اقرب الى الاصل من يختص بفرد
فكان ينبغي ان يقدم المختص بنوعين وهو رب على المختص بفرد ونوع وهي كى قلت انما
ذكرت التاء الى جانب الواو لانهما شريكتها في القسم فتأخيرها عن الواو لا قطع للنظر عن نظيره
وبما اردت ان اذكر شيئا من احكام رب اقتضى ذلك تأخيرها لئلا يقع ذكر احكامها
فاصل بين هذا الحروف وايضا فانما ذكر رب في الحذف وذكر حكم بقية الحروف
في ذلك فلو كانت رب مقبلة كان في ذلك ايضا قطع للنظر عن النظر بالنسبة الى
الاحكام ثم قلت (وبحوز حذفها مع فيجب بقاء عملها اذ ذلك بعد الواو كثيرا والفاء وبل
قابل وحذف اللام قبل كى وخافض ان وان مطلقا) واقول لما ذكر ان رب تدخل على
المتكبر ينت عنها يجوز حذفها معه واشترى بهذا التقيد الى انها لا يجوز حذفها اذا دخلت
على ضمير الغيبة ثم ينت عنها اذا حذفت وجب بقاء عملها وان هذا الحكم اعني حذفها
وبقاء عملها اعني نوعين كثير وقيل فالكثير بعد الواو كقوله

وبلد مغيرة ارجاؤه * كان لون ارضه سماؤه

وقوله وليل كوج البحر ارجى سدوله * على بانواع الهموم لبيتى

وقوله ودوية مثل السماء اعتسفتها * وقد صمغ الليل المحصى بسواد

والقيل بعد الفاء وبل مثال ذلك بعد الفاء قول العزيز القيس

فمثلك حبل قد طرقت ومرضع * فالتفتها عن ذى غما ثم محول

في رواية من روى بجر مثل ومرضع وامان رواه بنصبه ما خلتك مفعول اطرقت وحبل ي بدل
منه ومثاله بعد بل قونه

بل بلد مل الفجاج قمه * لا يشتري كانه وجهه

ثم ينت ان حذف حرف الجر لا يختص برب بل يجوز في حرف آخر في موضع خاص وفي
جميع الحروف في موضعين خاصين اما الاول ففي لام التعليل فانها اذا جرت الى المصدرية
وصلتها جاز لك حذفها قياسا ما ردا ولهذا تسمي الغويين يحيزون في نحو جئت كذا - كرمي
ان تكون تعلمه وان مضمة بعدها وان تكون كى مصدرية واللام مقدرة قبلها واما
الثاني فاذا كان الجر وراوان وصلتها فالاول كقولك عجت انك فاضل اى من
انك وقال الله تعالى وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات ان لهم جنات تجري من تحتها
انهار فلا تدعوا اى بان لهم جنات ولان المساجد لله والثاني كقولك عجت ان قام زيد اى
من ان قام زيد وقال الله تعالى فلا جناح عليه ان يطوف به اى ان يطوف به ما
يخرجون الرسول واياكم ان تؤمنوا بالله اى لان تؤمنوا وقبل في بين الله لى ان تضلوا
ان الاصل للتلا تضلوا لحذف اللام بحارة ولا التافية وقيل الاصل كراهة ان تضلوا لحذف

(قوله المختص بنوعين
وهو رب) جعل ضمير
القائمتين نوعا لا اختصاصا
مبيناهما اختلافا للمرجع
ثم لم يذكر معنى حروف
الجر لانها مبيحة انوى
وانما تذكر في النحو استطرادا

المضاف وهذا سهل وقال الله تعالى وترغبون أن تنكحوهن أي في أن تنكحوهن أو عن
 أن تنكحوهن على خلاف في ذلك بين أهل التفسير ثم قالت (الثاني المجرور بالاضافة
 كغلام زيد ويجرد المضاف من تنوين أونون تشبهه مطلقا ومن التعريف الا فيهما وإذا
 كان المضاف صفة والمضاف اليه معناه لها سميت لفظة وغير محضة ولم تقصد تعريفه ولا
 تخصصه صا كضارب زيد ومعطى الدينار وحسن الوجه والآفة متبوعه محضة تفيدهما إلا إذا
 كان المضاف شديدا لابهام كعبر ومثل وخذن أموضعه مستحقة الذكر كخا زيد وحده
 وكما بارة وفصلها لك ولا أباله فلا يتعرف وتقدر بمعنى في في تحويل مكر الليل والنهار وعثمان
 شهيد الدار ومعنى من في نحو خاتم حديد ويجوز فيه نصب الثاني واتاعه للأول ومعنى اللام
 في آتاني) وأقول الثاني من أنواع المجرورات المجرورة بالاضافة والاضافة في اللغة الاسناد
 قال أبو القاسم

فما دللناه أضفة نأظهرنا * الى كل حاربي جديد مشطب

أي لما دخلنا هذا البيت أسدنا نأظهرنا الى كل رجل منسوب الى المحضة مخطوط فيه
 طرائق وفي الاصطلاح أسناد اسم الى غيره على تنوين الثاني من الأول منزلة تنوينه أو ما
 يقوم مقام تنوينه ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين في نحو غلام زيد ومن النون في
 نحو غلام زيد وضاري نمرؤ قال الله تعالى ثبت يداي الى لب انما مرسلوا الناة انما هما كبر
 أهل هذه القرية وذلك لان نون المثني والمجوع على حدة قائمة مقام تنوين المفرد والى هذا
 أشرت بقولي ويجرد المضاف من تنوين أونون تشبهه واحترزت بقولي تشبهه من نون المفرد
 وجمع التكرير كـ بضان وشباطين تقول شيطان الانس شر من شياطين الجن فثبت
 النون فيه أولا ويجوز غير ذلك وقولي مطلقا أشرت به الى انه قاعدة عامة لا يستثنى منها شيء
 بخلاف القاعدة التي بعده هاو كان الاضافة تستدعي وجوب حذف التنوين والنون
 المشبهة له كذلك تستدعي وجوب تجريد المضاف من التعريف سواء كان التعريف بعلامة
 لفظة أم بأمر معنوي فلا تقول الغلام زيد ولا زيد عمرو مع بقاء زيد على تعريف العلمية بل
 يجب ان تجرد الغلام من أل وان تعطف في زيد انشروع والتذكير وحيد في مجوز ذلك
 اضافتها ما هذه هي القاعدة التي تقدمت الاشارة اليها آنفا والذي يستثنى منها اسم ثلاثة
 الضارب الرجل والضارب رأس الرجل والضارب زيد والضارب نويد وقد تقدم شرحه
 في فصل المجلي بال فأعني ذلك عن ابدائه فاذلك قال الا فيما استثنى أي الا فيما تقدم الى
 استثناءه ثم يثبت بعد ذلك ان الاضافة على قسمين محضة وغير محضة وان غير المحضة عبارة
 عما اجتمع فيه أمران أرفى المضاف وهو كونه صفة وأمر في المضاف اليه وهو كونه معمو لا
 لتلك الصفة وذلك يقع في ثلاثة أبواب اسم الفاعل كضارب زيد واسم المفعول كعطى
 الدينار والصفة المشبهة كحسن الوجه وهذه الاضافة لا يستفيد بها المضاف تعريفها
 ولا تخصصه صا أماله لا يستفيد تعريفها بالاجماع وبإلغائه أنك تصف به الذكر فقط قول
 مررت برجل ضارب زيد وقال تعالى هذا بائع الكعبة هذا عارض مطرنا لم تعرب
 مطرنا خبرا ثانيا ولا خبرا مبتدأ محذوف وأما أنه لا يستفيد تخصيصه صافه والصحيح وزعم بعض

المتأخرين انه يستفيد به على ان ضارب زيد اخضع من ضارب والجواب ان ضارب زيد
ليس فرعاً عن ضارب حتى تكون الاضافة قد افادته التخصيص وانما هو فرع عن
ضارب زيد بالتكوين والنصب فالنصب حاصل بالجمول اضفت أم لم تضاف وانما سميت
هذه الاضافة فرعاً عن محضة لانها في نسبة الانفصال اذا لاصل ضارب زيد كما بينا وانما سميت
افعالية لانها افادت أمر الفاعل وهو التخصيف فان ضارب زيد اخضع من ضارب زيد وان
الضافة المحضة عبارة عما لا يتحقق منها الاثران المذكوران او احدهما مثال ذلك غلام زيد
فان الامر في فهمه جازع فبان وضرب زيد فان المضاف اليه وان كان معمولاً للمضاف لكن
المضاف غير صفة وضارب زيد أمس فان المضاف وان كان صفة لكن المضاف اليه ليس
معمولاً له لان اسم الفاعل لا يعمل اذا كان بمعنى المسامحة فهذا الامثلة الثلاثة وما
اشبهها تسمى الاضافة فيها محضة أي خالصة من شائبة الانفصال ومعنوية لانها افادت
أمر معمولاً به وهو تعريف المضاف ان كان المضاف اليه معرفة بخوف غلام زيد وتخصيصه ان
كان نكرة بخوف غلام امرأة اللهم الا في مسئلتين فانه لا يعرف ولكن بتخصص احدهما
ان يكون المضاف شديداً لابهام وذلك كغفر ومثل وشبهه وعند بكسر الخاء المجهمة وسكون
الدال المهملة بمعنى صاحب والدليل على ذلك انك تضيف بها النكرات فتقول مررت
برجل غيرك وبرجل مثلك وبرجل شبيهك وبرجل خدتك قال الله تعالى ربنا اخرجنا من
صالحنا غير الذي كنا نعمل الشائبة ان يكون المضاف في موضع مستحق للذكر كان يقع
خاذاً وتغير الاسم لانها لا تافى للجنس فالحال كقولهم جاء زيد وحده والتميم كقولهم كم
ناقة وفضلها فكم متبداً وهي اسمة فامة وناقة منصوب على التميم وفصلها طاء طف
ومعطوف ترا المعطوف على التميم تغير واسم لا كقولك لا ابا زيد ولا غلامي لعمر وبقا الصريح
انه من باب المضاف واللام مقبوضة بدليل سقوطها في قول الشاعر

ابالموت الذي لا بداني * ملاق لا اباك تخوفيني

فهذه الانواع كلها انكرات وهي في المعنى بمنزلة قولك جاء زيد منفرد او كم ناقة وفضلها
ولا اباك ثم بينت ان الاضافة المعنوية على ثلاثة اقسام مقدرة في ومقدرة في ومقدرة
باللام فالقدرة في ضابطها ان يكون المضاف اليه ظرفاً للمضاف نحو قول الله تعالى بل
مكر الليل والنهار ورتبص اربعة اشهر ونحو قولك عثمان شهيد الدار والمحسن شهيد بلاء
وما لك حال المدينة واكثر نحو بين لم يندت محي الاضافة بمعنى في والمقدرة في ضابطها ان
يكون المضاف اليه كلاً للمضاف وصاحباً للظرف عنه نحو قولك هذا خاتم حديد الا
تري ان الحمد يد كل الخاتم جزء منه وانه يجوز ان يقال الخاتم حديد فيخبر الحمد بدع
الخاتم بمعنى اللام فيساعدا ذلك نحو زيد زيد غلام عمرو ونوب بكر ثم قال (الثالث المجرور
للمجاورة وهو شاذ نحو هذا حجر ضربت نوب وقوله * باصباح بلغ ذوي الزوجات كلهم *
وليس منه وامسحوا برؤسكم وارجلكم على الاصح) واقول الثالث من انواع المجرورات
ما جرحا برة المجرور وذلك في بابي النعت والتوكيد قبل باب عطف النعت فاما النعت
ففي قولهم هذا حجر ضربت نوب روى بخفض نوب لجأزته الضرب وانما كان حقه الرفع

لانه صفة الرفع وهو المحرور على الرفع اكثر العرب وأما التوكيد في نحو قوله

باسباح بلغ ذوى الزوجات كلهم * ان ليس وصل اذا انخلت عرا الذنب

فكلامهم توكيد لذوى الزوجات ولا لالزوجات ولا لالرجال كلهم وذوى منصوب على المفعولة وكان
حق كلامهم نصب ولكنه نغض لمجاورة المخفوض وأما المعطوف فكقوله تعالى اذا قم
الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم الآية في قراءة من جاز الارجل لمجاورة المخفوض وهو
الرؤس وانما كان حقه النصب كما هو قراءة جماعة آخرين وهو منصوب بالعطف على الوجوه
والايدى وهذا قول جماعة من المفسرين والفقهاء وخالفهم في ذلك المحققون ورأوا ان
المخفوض على الجوار لا يحسن في المعطوف لان حرف العطف حازم بين الاسمين ومطل
للمجاورة نعم لا يمنع في القياس المخفوض على الجوار في عطف البيان لانه كالتثنية والتوكيد
في مجاورة المتنوع وانما يمنع في البدل لانه في التثنية من جملة أخرى فهو محجوز
تقديره وأرى ولا مانا للمخفوض في الآية انما هو بالعطف على لفظ الرؤس فقبل الارجل
مفعولة لا مفعولة فاحوا عن ذلك بوجهين أحدهما ان المسح هنا الغسل قال ابيد على
حكى لثامن لا يتم ان ابا زيد قال المسح خفيف الغسل قالوا يقال مسحت الصلاة وخسعت
الرجلان من بين سائر المفعولات باسم المسح ليعتد في صب الماء عليهما اذا كانتا مظنة
للاسرار والثاني ان المراد هنا المسح على المخفين وجعل ذلك مسحا للرجل بمجاز وانما
حقيقته انه مسح للخص الذي على الرجل والسنة يثبت ذلك يرجع هذا القول لثلاثة أمور
أحدها ان الحمل على المجاورة حمل على شاذ فيذهب في صون القرآن العظيم منه الثاني انه اذا
حمل على ذلك كان العطف في الحقيقة على الوجوه والايدى فيلزم الفصل بين المتعاطفين
بجملة أجنبية وهو ما مستحوا برؤسكم واذا حمل على العطف على الرؤس لم يلزم الفصل
بالأجنبي والتفصيل ان لا يفضل بين المتعاطفين بمفرده فضلا عن الجملة الثالث ان العطف
على هذا التقدير حمل على المجاور وعلى التقدير الاول حمل على غير المجاور والحمل على المجاور
أولى فان قلت تبدل للتوجيه الاول قوله انما نصب قلت لان اسم انما عطف على الوجوه
والايدى بل على محل الجار والمجرور كما قال

يسلكن في نجد وفورا غائرا * فواسف اغن قصد هاجواثرا

ثم قلت (باسم) الجزومات الافعال المضارعة الدخول علم احازم وهو ضربان حازم
لفعل وهو لمسا ولا م الامر ولا في النهى وجازم لفعلين وهو ادوات الشرط ان واذا والمجرور
التعليق وهو ما حرفان ومن للعاقل وما ومهما الغيرة ومتى وأبان للزمان وأين والى وحيتها
للكان وأى بحسب ما تضاف اليه يسمى أولهما مشرطا ولا يكون ماضى المعنى ولا انشاء
ولا جامعا ولا مقروبا بنفسه ولا قدولا نافعا غير لا ولم وانما جوابا وجزاء) وأقول لما
أنهت القول في الجزومات شرعت في الجزومات وهذا الباب ثم أنواع العربات يثبت
ان الجزومات هي الافعال المضارعة الدخول علم اداة من هذه الادوات الخمسة عشر وأن
هذه الادوات ضربان ما يجزم فعلا واحدا وهو اربعة لم تحوم ليدوم ولدوم يكن له كفوا
أحد ولما تحوم لا يقض ما أمر به لما يذوقوا عذاب ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم

(قوله الثالث ان العطف
على هذا التقدير حمل على
المجاورة الخ) الاولى حذف
هذا الثالث لانه لا معنى له
كما يظهر بالتأمل (قواه الجرد
التعليق) أى للتعلق بالمجرور
عن تخصيص ما قبل أو غيره
زمانا أو مكانا وأما متى
فليست لجرد التعاقب بل
تعين بحسب ما تضاف اليه
والمنصف أراد الجزومات
لفظا والماضي المضارعة
لان الماضى يكون في محل
جزم أى محل لفظ أو فعل
لو كان معربا كان محزوما
على أحد الأوجه السابقة
في نظيره لاسم هذا والعمل
يتبع الطلب فلما كان
القسم الاول يتحقق معناه
في فعل واحد جزم فعلا واحدا
بخلاف التعاقب فانما يكون
بين اثنين (قوله لم يبدل)
اشتهر أن لم ينفى الماضى
وكانه خص هذا لانه محل
التزاع لانه قيل قد ولد
الذئب والذئب وان المسح
ولدت مريم وان كان النفي
في الواقع أزليا لا بداس بهيان
ربك رب العزة عما يصفون
وسلام على المرسلين
والحمد لله رب العالمين

ولام الامر فحولته في ذوسعة من سمته ولا في انتهى فحولته فخرن ان الله معنا وقد استعاران
للدعاء كقوله تعالى لقص عليك ربنا الاثاخذنا وما يحزم فهاين وهو الواحد عشرين
الباقية وقد قسمتها الى ستة اقسام احدها ما وضع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على
الشرط وهو ان واما قال الله تعالى وان تعودوا تعدون تقول اذا ما تقم اقمهمهما من امان
فيما لا يجاع واما اذا ما فهمه يدعيه به والجمهور ذهب المبرد وابن السراج والفارسي الى انها
اسم وفهم من تخصص في هذين بالحرقة ان ما عداهما من الاذوات اسماء وذلك لا لا يجاع
في غيرهما وعلى الاصح فيها الدليل عليه قوله تعالى مهما تأتياه من آية فعدا الضمير
الجمهور عليها ولا يعود الضمير الا على ايهم الثاني ما وضع للدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى
الشرط وهو من نحو من يعمل سواء يحزبه الثالث ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن
معنى الشرط وهو ما وضع لآخر قوله تعالى وانه لو امن خير بعلمه الله مهما تأتياه من آية
الآية الرابع ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو متى واياك كقول
الشاعر ونستبذل التلاع مخافة * ولكن متى تستر فدا القوم ارفد

وقول الآخر

ايان تؤمنك تامن غيرنا واذ * لم تدرك الا من منالم تزل حفرا

الخامس ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو ثلاثة ائب واني وحيثما
كقوله تعالى ايما تكتون ايدرككم الموت وقول الشاعر

خيلي اتي تاتاني تاتيا * اخا غير ما برضيك لا بمحاول

وقوله حيثما تستقيم بقدر لك * فحيثما في غير الزمان

السادس ما هو مترد بين الاقسام الاربعة وهي اى فانها محبة ما تضاف اليه فهي في
قولك ايهم بقم اقم مع من باب عن وفي قولك اى الدواب تركب اركب من باب ما وفي
قولك اى يوم تصم اقم من باب حتى وفي قولك اى مكان تجلس اجلس من باب اين ثم
بيئت ان الفعل الاول يسمى شرطا وذلك لانه علامة على وجود الفعل الثاني والعلامة
تسمى شرطا قال الله تعالى فقد جاء اشراطها اى علاماتها او الاشراف في الآية جمع شرط
بفتح تين لاجع شرط يسكون الزمان لان فعلا لا يجمع على افعال قياسا لا في معتل الوسط
كاثواب وايات ثم بيئت ان فعل الشرط بشرط فيه سنة امور احدها ان لا يكون ماضى
المعنى فلا يجوز ان قام زيد اقم اقم مع واما قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فاعني ان
يتبين اني كنت قلته كقوله * اذا ما انت بسنمك تار في الشجرة * فهذا في الجواب نظير الآية
التي ذكر عفا الشرط الثاني ان لا يكون طلبا فلا يجوز ان قام ولا ان لتقم اولتا قم الثالث ان
لا يكون جامدا فلا يجوز ان عسى ولا ان ليس الرابع ان لا يكون مقرونا بنفس فلا
يجوز ان سوف بقم الخامس ان لا يكون مقرونا بقصد فلا يجوز ان قد قام زيد ولا ان قد
يقم السادس ان لا يكون مقرونا بحرف نفى فلا يجوز ان لما بقم ولا ان لن بقم ويستثنى
من ذلك لم ولا فيجوز اقترانه بهما نحو وان لم تفعل فلما بلغت رسالته ونحووا لا تفعلوه تكن
قنسة في الارض ثم بيئت ان الفعل الثاني يسمى جوابا وجزاء تبيينه للجواب السؤال

(قوله الى انما اسم) والظاهر

انها غندهم بغير العاقل

كهمبا (قوله التلاع) نقل

عن الشنواني انه بالهاء

الفوقية جمع تله وهي

ما يرتفع او انخفض من

للارض اى لا احل فيها

هريل من ط ابي الارفاذي

الاغطاء ووجه بالقاف

وهو ما ارتفع فقط (قوله

تؤمنك) يسكون الهمة

وكذا مرايم مخففا والمبيت

من البسيط (قوله اذا

ما انت بسنمك) ظاهر هذا ان

الجواب ايضا لا يكون

ماضى المعنى وهو الحق لانه

معلق على الشرط واما قوله

ان كان قبضه فتم قبل

فقد فت ففعا تين

صدفها وانت الفاء لانها

على اضمارة وبهذه اخبار

من جعل المصنف الجواب

بنها ماضيا معنى

(قوله فلا تخف) أي فانهاء
 من الخوف وهذا كناية
 عن لازمه من انتفاء الخوف
 وليس القصد انه ان تخاف
 افتحم انهي اللهم ارزقنا
 الخوف منك يا رحيم (قوله
 ولو بالسمية) أي هذان
 كان بفعل الامر ومثله
 بقوله تعالى قل تعالوا اتل
 أو باسمه فخرجهم ومثله
 بقوله أن يملك أو باسم فعل
 ومثله بكانك محمدى
 أو بما لفظه لفظ الخبر ومثله
 له بقوله حسبك الحديث
 بين الناس فان حسب اما
 بمعنى كاف أو اسم فعل
 مضارع بمعنى يكفي فلم
 يرتب الامثلة لقوله كون
 الجواب محبوبا أي ليصح
 حذف الان مع لا النافية
 قبله قال الاشعري وشرطه
 بعد الامر صحة ان الشرطية
 بدون لا فلا يجوز في اكرمى
 لا اكرمك اذ لا يناسب ان
 تذكرنى لا اكرمك ويجزى
 فيه خلاف الكسائي (قوله
 تقديره فافعل) وهو معلوم
 بالذوق من السوق (قوله
 ناول الكلام) وهو ما
 يحسن معه المحذف) لانه
 لا يخاف حذفه لراحة
 من الطول الزائد

ويجزا العمل وذلك لانه يقع بعد وقوع الاول كما يقع الجواب بعد السؤال وكما يقع
 الجزاء بعد الفعل المجازى عليه ثم قلت (وقد يكون واحدا من هذه فقتن بالفاء نحو
 ان كان قصه قد من قبل فصدقت الآية فن يؤمن بيه فلا يخف بخسا أو جله اسمية
 فقتن بم أو باذ الفعائية نحو فهو على كل شيء قدير ونحو اذ هم يقتطون) وأقول قد بان
 جواب الشرط واحدا من هذه الامور السبعة التي ذكرت انها لا تكون شرطا فيجب ان
 يقتن بالفاء امثال ما شئ المعنى ان كان قصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين
 وان كان قصه قد من دير فكذبت وهو من الصادقين ومثال الطالب قوله تعالى قل ان
 كنتم تحبون الله فاتبعوني يحبكم الله فن يؤمن بيه فلا يخف بخسا ولا رهقا فيمن قرأ فلا
 يخف بالجرم على أن لا ناهية وأما من قرأ فلا يخف بالرفع فلا ناهية ولا النافية فقتن بفعل
 المبرط كما ينافى كان مقتضى الظاهر ان لا تدخل الفاء ولكن هذا الفعل مبنى على مبتدأ
 محذوف والتقدير فهو لا يخاف فالجمله اسمية وسأني ان الجمله الاسمية تحتاج الى الفاء أو اذا
 وكذا يجب هذا التقدير في نحو ومن عاد فينقم الله منه أن فهو ينقم الله منه ولولا ذلك
 التقدير لوجب الحزم وترك الفاء ومثال الجاء قوله تعالى ان ترق أنا قل منك ما لا يولد
 فوسى ربي أن يؤتيني خيرا من حيثك ان تدوا الصدقات فنعما هي ومن يكن الشيطان
 له قرينافاء قرين أو مثال المقرن بالتفيس قوله تعالى وان خفتم عله فسوف ينقيكم الله
 من فضله ومن يستنكف عن عبادته ويستكبر فسيحشرهم الله جعلا ومثال المقرن قد
 قوله تعالى ان يسرق فتدسرق اخ له من قبل ومثال المقرن بناف غير لا ولم وان لم يفعل فما
 لمقت رسالته وما تفعلوا من غير فلان تكفروه ومن يقابل على عقربه فلن يضرب الله شيئا وقد
 يكون الجواب جملة اسمية فيجب اقتترانه بأحد أمرين اما بالفاء أو اذ الفعائية فالاول كقوله
 تعالى وان يمسك بخبر فهو على كل شيء قدير وأما الثاني كقوله تعالى وان تصمم سنة تـمـا
 قدمت أيديهم اذ هم يقتطون ثم قلت (ويجوز حذف ما علم من شرط بعدوا لا نحو فاعل
 هذا أو لا عاقبتك أو جواب شرطه ماض نحو فان استطعت أن تدنق نفقا في الارض
 أو جملة شرط وأداته ان تقدمهما طاب ولو بالسمية أو باسم فعل أو بما لفظه الخبر نحو
 تعالوا اتل ونحو ان يملك أزرلك وحسبك الحديث بين الناس وقال

• مكانك محمدى أو تستريحى • وشرط ذلك بعد انهي كون الجواب محموبا بخولا تكفر
 تدخل الجنية) وأقول مسائل المحذف الواقع في باب الشرط والجزاء ثلاثة المسئلة الاولى
 حذف الجواب وحده وشرطه أمران أحدهما أن يكون معلوما والثاني أن يكون فعل
 الشرط ماضيا نقول أنت ظالم ان فعلت لوجود الامرين ويمتنع أن تقوم ان تعدد ونحوهما
 حيث لا دليل لانتفاء الامرين ونحو ان قت حيث لا دليل لانتفاء الامر الاول ونحو أنت
 ظالم ان تفعل لانتفاء الامر الثاني قال الله تعالى وان كان كبر علىك أعراضهم فان
 استطعت أن تدنق نفقا في الارض أو سل في السماء فتأتهم بآية تقديره فافعل والمحذف في
 هذه الآية في غايته من المحسن لانه قد انضم لوجود الشرطين طول الكلام وهو مما يحسن
 معه المحذف المسئلة الثانية حذف فعل الشرط وحده وشرطه أيضا أمران دلالة الدليل

(قوله فليس تام نحن فيه) أي لان كلامنا فيما اذا حذف الشرط مع جملته بأن يحذف الفعل والفاعل أو كان ومعه ولاها
 اللذان انما يسمي السكلام بهما وقوله في صدر المسئلة حذف فعل الشرط وحده لانه في هذا الان معناه بدون الاداة احترازاً
 عن انجزم في جواب الشرط (قوله هذا هو المذهب الصحيح) ومعناه انه ان انجزم بلام الامر مقبول وقد بدأ به لا يظهر في
 أكرمى أكرمى اذ لا تدخل في الشائع على فعل المتكلم وانجزم هنا شائع والقول بأنه يقتضي المقدر في الما يفتقر في الما يفتقر في الما يفتقر
 ترجح وقيل بل الطلب لانه ضمن معنى التعليق ورد بأنه معنى حق ١٠١ أن يؤدى بالحرف والذي عرف تضمنه

معنى المحرف الاسم لا الفعل
 وأقول قد تضمنت معنى

الترجيح ونعم المدح وبئس
 الذم الى غير ذلك على انه
 مرد على اختصاص الاداة ان
 انجزم في الفعل كالجواب في
 الاسم وحذف الجواب عنه
 عمله شاذ وهذا انما يجرى
 في جواب النفي لان فيه
 خبراً بهم اوقع كالاجاب
 الذي جزم بالوقوع فيجوز
 عن الشرط الذي يتحمل
 الوقوع وعدمه (قوله
 بنية الوقف) أي فاق به
 على حالة الوقف وهو
 السكون (قوله لاختلاف
 معنيهما) أي لان لكل
 منهما معنى مستقلاً
 معناه واحد حتى يكون
 بدل كل الثاني جزء الاول
 حتى يكون بدل بعض واما
 قوله وعدم دلالة الاول
 على الثاني فهو نفي لبدل
 الاشتغال لان ضابطه ان
 يبدل المبدل منه على البدل
 اجبالاً فقولك نعمتي زيد

عليه وكون الشرط واقعاً بعد ولا فتلك تبعا لاعتقائك أي والانتب عاقبتك وقول
 الشاعر فطلقها فكست لما بكف * والا لعل مفرقاً لمخسلم
 أي وان لا تطلقها بعد ولا يكون ذلك بعد ولا لا فيكون شاذاً لا في نحو وان خيرا فخير
 فقياس كالمفرق بانه على ان ذلك لم يحذف فيه جملة الشرط بحملها بل بعضها وكذلك نحو
 وان احدا من المشركين استجارك فليس تاما نحن فيه ولم كثيراً يكون ذلك مع اقتران
 الاداة بالنافذة كما مثلت المسئلة الثالثة حذف اداة الشرط وفعل الشرط وشرطه
 أن يتقدم عليه طلب بلفظ الشرط ومنه اوجه معناه فقط نحو اتنى أكرمك تقديره
 انتنى فان اتنى أكرمك فمزموم في جواب شرط محذوف دل عليه فعل الطلب
 المذكور وهذا هو المذهب الصحيح والثاني نحو قوله تعالى قل تالوا أنزل ما حرم ربكم
 عليكم أي تعالوا فان تالوا أنزل ولا يجوز أن يقدروا أن تعالوا لان تعال فعل جامد لا مضارع
 له ولا ماضى حتى توهم بهم أنه اسم فعل ولا فرق بين كون الطلب بالفعل كما مثلنا
 أو كونه باسم الفعل كقول عمرو بن الاطمية وغلط أوعيدته نفسه الى قنطرة بن الفجاءة
 أتلى عفتي وأبى تلادى * وأخذنى الجسد باليمن الربيع
 واما كى على المكروه نفسى * وضربى هامة البطل المشيع
 وقولى كلما حشأت وحاش * مكانك تحمدى أو تسترحى
 لا تدفع عن انصرمحات * وأجى بعد عن عرض صحيح
 فجزم تحمدى بعد قوله مكانك وهو اسم فعل بمعنى اتبى وشرط المحذف بعد انتهى كون
 الجواب أمراً محبوا كدخول الجنة والسلا لامة في قولك لا تكفر تدخل الجنة ولا تدن
 من الاسد تسلم فلوكان أمراً مكروها كدخول النار وكل السمع في قولك لا تكفر
 تدخل النار ولا تدن من الاسد بكلك تعين الرفع خلافاً للسكاني ولا دليل له في قراءة
 بعضهم ولا نحن تسكتن لجواز أن يكون ذلك موضوعاً لهذه الوقف وبطل ذلك ان فيه
 شخصاً لا لتناسل الافعال المذكورة معه ولا يحسن أن يقدر بدلا منه كازعم بعضهم
 لاختلاف معنيهما وادع عدم دلالة الاول على الثاني ثم قلت فيجب الاستغناء عن
 جواب الشرط بدله متقدماً فافض النحو هو ظالم ان قول أوبىه فيجوز وقت أقوم ومن ثم
 امتنع في النثران أقوم ويجوز ما تقدم من شرطه لما عايناه من الان سبعة ذو خبر

بدل على شئ نافع على أومالا أوجاهها لانه معنى لنفع الذات من حيث هي فقولك عليه بدل اشتغال هذا وقد يدعى هنا محنة
 بدل الاشتغال لانه معناه لا تملى والاهطبة في ذاتها حسنة لانه معنى لانه وجه للنهي كعدم الاختصاص
 أوطال أكثر من أفعوله تستكثر بدل اشتغال ولامه رى هنا دلالة أوضع من قولهم ان تأتينا تأتينا لانه (قوله ومن ثم امتنع
 في النثر) ظاهره انه مفرع على ما قبله وليس كذلك انما هو مفرع على أحد الشرطين المذكورين سابقاً وهو مضى الشرط
 (قوله الا ان سبعة ذو خبر) فيجوز ترجيح الشرط وقيل يجب

(قوله على نية التقديم على أداة الشرط) في مذهب سيديويه وقبل هو الجواب فقيل لم يحزم لانه على حذف المبدء أى فأنما أقوم وقبل بل لما لم تعمل الاداة في لفظ الشرط لكونه ما فيه ما مع انه باصقها أهملت في الجواب رأس البعده منها (قوله) وجبت مراعاة الشرط تقدم أو تأخر ١٠٢ كانه لمتقوى الخبر بوجود الطالب له فروعى الاقوى في الحاجة وهو الشرط

المفقد لا القسم المؤكد
فأعمل بلطف (قوله ويجوز
النصب) لا الرفع لانه
لا يستأنف بين فعل الشرط
وجوابه هذا والمحكي
الكوفون ثم بالغاه والواو
(قوله كل الافعال ترفع)
أقول يعنى الافعال الاصلية
التي لم تعينها مانع فخرج
بالاول كان الزائدة لا ترفع
والفعل المؤكد لغيره كقام
قام زيد فان الفاعل للتبوع
ان قلت بل هما معا مالم
فيه كما يعمل حامل التبوع
فيه وفي نابعه قلت يجوز
اثران مؤثر واحد وتتمتع
مؤثران لا مؤثر واحد فقام له
وتخرج بالثاني طالما قبلنا
وكثر ما وضعر مالا نها كفت
بما فيه هذه السبعة افعال
لأفاعل لها (قوله الا المشبه
بالمفعول به مطلقا) أقول
معنى مطلقا في جميع جزئياته
وقوله الاتحـ برعنى خبر
عامة وهو خبر كان وأما خبر
المبدء المحسب الاصل
الذى لا يقال انه خبر
الفعل وهو محمول ظن
فمدخل في المفعول به كما

فيجوز ترجيح الشرط المؤثر) وأقول حذف الجواب على ثلاثة أوجه متمتع وهو ما انتفى
منه الشرطان المذكوران أو أحدهما وحائز وهو ما جحداه ولم يكن الدليل الذى دل
عليه جملة مذكورة في ذاك الكلام مقدمة الذ كر لفظا أو تقدير او واجب وهو ما كان
دليله الجملة المذكورة فالمقدمة لفظا كقولهم أنت ظالم ان فعلت والمقدمة تقدير لها
صورتان احدهما قولك ان قام زيد أقوم وقول الشاعر
وان أتاه خليل يوم مسغبة * يقرل لا غائب مالى ولا حرم
فان المضارع المرفوع المؤثر على نية التقديم على أداة الشرط في مذهب سيديويه والاصل
أقوم ان قام ويقول ان أتاه خليل والمردىرى انه هو الجواب وان الفاعل مقدره والثانية
أن يتقدم على الشرط قسم نحو والله ان جاءنى لا كرمته فان قولك لا كرمته جواب
القسم فهو في نية التقديم الى بانيه وحذف جواب الشرط لدلالته عليه ويدلك على ان
المذكور جواب للقسم تو كسده في نحو ائمال ونحو قوله تعالى ولئن أضروهم لم لو ان
الادبار ورفعه في قوله تعالى ثم لا ينصرون ثم اشترت الى انه كان واجب الاستغناء بجواب
القسم المتقدم بحسب العكس في نحو ان تقوم والله أقم وانه اذا تقدم عليها شئ يطلب الخبر
وجبت مراعاة الشرط تقدم أو تأخر نحو زيد والله ان يقيم أقم ثم قلت (وجزم ما بعد
فاء أو او من فعل نال للشرط أو الجواب قوى ونصبه بضعف ورفع نالى الجواب حائز)
وأقول ختمت باب الجوازم بمسئلين أولا هما يجوز فيها ثلاثة أوجه الثانية يجوز فيها
وجهان وكلتا هما ما يكون الفعل فهما واقعاه بدل الفاء أو الواو فاما مسئلة الثالثة
الوجه فضابطها أن يقع الفعل بعد الشرط والجزء كقوله تعالى وان تبدوا مافى أنفسكم
أو تخفوه الآية قرئ فيعفى بالحزم على العطف وفيعفى برفع على الاستئناف وفيعفى
بالنصب باضماران وهو ضعيف وهى عن ابن عباس رضى الله عنهما وأما مسئلة الوجهين
فضابطها أن يقع الفعل بين الشرط والجزء كقولك ان تأتى وتغش الى أكرمك فالوجه
الحزم ويجوز بالنصب كقوله

ومن يعثرن منا ويخضع ثوره * ولا يخش ظلمنا ما أقام ولا هضمنا
ثم قلت * (باب) في عمل الفعل كل الافعال ترفع اما الفاعل أو نائبه أو المشبه
به وتنصب الاسماء المشبهة بالمفعول به مطلقا والاتحـ بر والنصب والمفعول المطلق
فقداء منها الوصف والناقص والمهم المعنى أو النسبة والمتصرف التام ومصدره ووصفه
والا للمفعول به فانها بالنسبة السبعة أقسام مالا يعنى الى الأصل كالدال على حدوث
ذات كحدث ونبت أو صفة مسية كطال وخفق أو عرض كرض وفرح وكما وان لا يفعل

بأنى له وقوله فخاصها الوصف الخلف وشر مرتب وقوله والناقص اقتصر عمله
لان كلامه في الفعل والافهناك شروف تعمل عمل كان (قوله والمهم المعنى أو النسبة) كلاهما مدخول المهم وعمل المهم
من نحو ورطل وعشرين وان كان جامدا لا يشبه الفعل لتأويله بالمشتق اى موزون بارطل ومعدود بالعشرين (قوله أو
بعرض) هذا ليس كليا ألا ترى ان غضبت على زيد دال عرض وقد تعدى بالحرف ثم مراده بالعرض مالا يشاهد كالعرض

كانت كسر
كانت كسر
كانت كسر

فانه اذا لم وانما شاهد اثره واما خالق الثوب فنفس ذوبانه المشاهد فتأمل (قوله كان كسر ارفع كطرف) هما كذل
 مما يدل على عرض كمرض وفرح وسمن مما يدل على صفات حسنة كطال وتعدد علامات الزوم لا يضركم الا بضركم تعدد
 علامات الاسم في مررت يزيد (قوله الذين وصفهم على فعل) يرفع عليه بخل فهو ١٠٢ تخيل مع انه يعدي بحرف الجز
 نحو ضلت على زيد بالمال

وكانه اراد ما وصفه ما ليس
 الاعلى وقيل وبخل يقال
 فيه باخل ايضا (قوله
 ورأي) يعني لامن الرأي
 المتعلق بشئ واحد بل من
 رأى الشئ اذا اعتقده كذا
 فهو متعلقه بأمرين وكذا
 قوله لا يعني عرف معناه
 ملاعني عرف المتعلقه بشئ
 واحد كقوله امرؤ قريظ
 بالسلط بل يعني علم الشئ
 بخالفه كذا تأمل (قوله فاما
 نأينهما كقول شكر) أي
 في آية يعدي به العامل
 بنفسه تارة وبالحرف أخرى
 ثم ان مراده بالثاني مكمل
 العدد لأن شئ أي ما يتحقق
 به عدد الاثنين ولولا الاول
 ندل على تعدله الا في في
 كانت زيدا طعامه وكانت
 زيدا طعامه ووزنة طعامه
 ووزناته طعامه هكذا
 ينبغي ان يفهم وان كانت
 متأدلة الثاني بالاول تقتضي
 انه الآخر (قوله وجعل)
 أي بمعنى اعتقد نحو وجعلوا
 الملائكة الذين هم عباد
 الرحمن انما اناي اعتقدوهم

كان كسر ارفع كطرف أو فعل أو فعل الذين وصفهم على فعل في نحو ذل وسمن وما
 تعدى الى واحد انما بالحرف كعصب ومراد انما بنفسه كفعال الحواس أو تارة وتارة
 كشكر ونصح وقصد وما يعدي له بنفسه تارة ولا تعدى اليه أخرى كغفر وشحا وما يعدي
 الى اثنين فاما ان يعدي اليهما تارة ولا يعدي انوى كقتض وراواو يعدي اليهما دائما
 فاما انما كقول شكر كامرو واستغفر واختر وصدق وزجركني ودعا بعنا وكال
 ووزن أو أوولهما فاعل في المعنى كاعطى وكسا أو أوولهما وانما بينهما متداوخر في الاصل وهو
 أو فاعل القلب فاعل لا يعنى انهم وعلم لا يعنى عرف ورأي لامن الرأي ووجد لا يعنى
 حزن أو أوتقد وحسب لا يعنى قصد وحسب وزعم وخال وجعل ودري في لغة وهب وتعلم
 بمعنى اعلم ويلزمان الامر وأفعال التصيير كجعل وتخذ واتخذ ورتك ويجوز الغناء
 القلبية المتصرفه متوسطة أو متأنق قبيح تعلية فاعل لام الاستداء والقسم اراسعها
 أو في عما مطلقا أو بلا أو ان في جواب القسم أو فعل أو أو أو ان أو كم المحبرة وما تعدى الى
 ثلاثة وهو اعلم وأرى وما ضمن معناه ما من أنبا أو تبا وأخبر وخبر حدث وأقول
 عقدت هذا الباب لبيان عمل الافعال فذكرت ان الافعال كلها فاضرها ومتعديها تامها
 ونافعاها مشركة في أمرين أحدهما انما تعمل الرفع ويان ذلك ان الفعل انا ناقص
 فيرفع الاسم نحو كان زيد فاضلا مادام أت على صيغة الاصلية فيرفع للفعل نحو قام
 زيد واما تام أت على غير صيغة الاصلية فيرفع النائب عن الفاعل نحو قضى الامر وقد
 تقدم شرح ذلك كله الثاني انما تنصب الاسماء غير خمسة أنواع أحدها المشبه بالمفعول
 به فاعلم ان يصح به عند الحرف أو الباء فان نحو حسن وجهه والثاني المحرف فاعلم ان يصح به
 الفعل الثاني ناقص وتضار به نحو كان زيد قائما ويعني كونه قائما ولم ذكر نصار يرفع في
 المقدمة لوضوح ذلك والثالث التمجيز فاعلم ان يصح به الاسم المبهم المعنى كقول زيدا أو الفعل
 المجهول النسبة كطاب زيد نفسا وكذلك نصار به نحو هو طيب نفسا والرابع المفعول
 المطلق وانما يصح به الفعل المتصرف الزام وتضار به نحو قم فاما وهو قائم فاما ويتبع
 ما أحسنه احسانا وكنت قائما كولا والمخامس المفعول به وانما يصح به الفعل المتعدي
 بنفسه كضربت زيدا وقد سميت الفعل بحسب المفعول به تقسما يذهب عنه فذكرت انه
 سبعة أنواع أحدها ما لا يطلب مفعولا به الية وذكرته لعلامات أخذها ان يبدل على
 حدوث ذات كقولك حدث أمر وعرض سفر وبت الزرع وحصل الخصب وقوله ..
 اذا كان الشتاء فأدقوني * فان الشيخ يهرمه الشتاء
 فان قلت فأنك تقول حدث لي أمر وعرض لي سفر فمضى ان هذا الظرف صفة للرفع

لان كلامنا في أفعال القلوب واما جعل التصييرية فتأتي في أفعال التهيير (قوله ودري في لغة) بتصغير التهيير والالفة
 الكثيرة كما يأتي له تعديه بالحرف لواحد وهو معنى المفعول مراد منه الفاعل على حدز كم وجرت (قوله وهب وتعلم بمعنى
 ظاهره انه تفسير لهما وهو المتبادر من البيت الاتي ان لم تجز في فاعل اني امرؤ هالك وبسبب جعل هب ايضا في
 حرض والتقدير نحو هب ان اباهم جرت اليهم

المتأخر تقدم عليه فيه. ارجح لا تقدم عليه أولاً وآخر اجمع حذف وهو الكون المطلق وهو
 متعلق بالفعل المذكور على انه مفعول لاجله والكلام في المفعول به الثانية أن يدل على
 حدوث صفة حـ. نحو طول الليل وقصر النهار خلق الثوب ونظف وطهر ونجس
 واحترزت بالحسنة من نخوعهم وفهم ونجح الأتري من الأول منها متعديان. والثاني
 لو احسن نفسه. والثالث لو احسن بالحرف تقول علمت زيداً فاضلاً وفهمت المسألة. وفحرت
 بزيد. الثالثة أن يكون على وزن فعـ. لبالصم كظرف وشرف وكرم ولؤم وأما قولهم
 رحيتم الطاعة وطبع بشر العين فضمنا معنى وسع وباع الرابعة أن يكون على وزن انفعلي
 نحو أنكر. وانصرف والخامسة أن يدل على عرض كعرض زيد وفرح وأشمر وطار
 والسادسة والسابعة أن يكون على وزن فعل أو فعل اللذين وصفهما على فعل كيدل
 فهو ذليل وسمن فهو سمع ويدل على أن ذل فعل بالغنى قولهم يذل بالكسر وقلت في نحو
 ذل احترازاً من نحو بخل فإنه يتعدى بالجار تقول بخل بكذا. والنوع الثاني ملية تعدى
 الى واحد دائماً بالجار كضربت من زيد ومررت به ارجله. فان قلت وكذلك تقول فيما
 تقدم ذل بالضرب وسمن بكذا قلت المجروران مفعول لاجله لا مفعول به الثالث
 ما يتعدى لو احسن نفسه دائماً كأفعال الحراس نحو رأيت الهلال وشعمت الطبيب وذقت
 الطعام وسمعت الأذان والمست المرأة في التنزيل يوم يرون اللائكة يوم يسجعون الصبيحة
 لا يذوقون فيها الموت أولاً مستم النساء الرابع ما يتعدى الى واحد تارة بنفسه وتارة
 بالجار كشكر ونصح وقصد تقول شكرته وشكرت له ونهجت له وقصدته ونهجت له وقصدت
 له ونصدت اليه قال الله تعالى واشكروا لله أن اشكر لي ولو الديك ونهجت لكم
 الخامس ما يتعدى لو احسن نفسه تارة ولا يتعدى أخرى لا بنفسه ولا بالجار وذلك نحو وفر
 بالفاء والغين المجبة وشجبا بالسين المجبة والحاء المهملة. تقول وفرأه وشجأه بمعنى فتحه
 وفرغوه وشجأوه بمعنى أنفخ السادس ما يتعدى الى اثنين وقسمته قسمين أحدهما
 ما يتعدى اليه جانbare ولا يتعدى أخرى نحو نقص تقول نقص المال ونقصت زيدا ديناراً
 بالنقصان فمما قال الله تعالى لم ينقصوكم شيئاً وأحاز بعضهم كون شيئاً مفعولاً ما يطبق أي
 نقصاً ما الثاني ما يتعدى اليه ماداماً وقسمته ثلاثة أقسام أحدها ما تأتي مفعولاً به
 كقول شكر كراؤنا ستغفر تقول أمرتك المحبر وأمرتك المحبر وسأني شرحهما بعد والثاني
 ما أول مفعولاً به فاعل في المعنى نحو كسوته جـ. وأعطته ديناراً فان المفعول الأول لا يس
 وأحد فقه فاعله مع. وفيه الثالث ما يتعدى لمفعولين أو ثمانية ما بعد أو خبر في الأصل
 وهو أفعال القلوب المذكورة قبل وأفعال التصيير وشاهد أفعال القلوب قوله تعالى و
 لا تظنك بافرعون مشبورا فان علمته ومن مؤمنات تجددو عند الله هو خبر لا تختص به شر
 لكم وجه. لو الملائكة الذين هم عباد الرحمن انما أي اعتقدوهم وقول الشاغر
 قد كنت أحموا وأحاطة * حتى أمت بنا وما علمات
 وقول الآخر * زعمتني شيخاً ونسب بشيخ * والاكثر تعدي زعم الى أن أدان وصلتهما
 نحو زعم الذين كفروا أن لن يبنوا وقوله * وقد زعمتني تغيرت بعدها *

(قوله على انه مفعول لاجله)
 أقول التعليل هنا بعد
 فالأولى انه لا يلزم من تعلق
 الجار بالفاعل نه. فيه ألا
 ترى مرض زيد في الدار إذ
 المتعدي بالحرف يكون
 المجرور مفعولاً به معنى
 واقع هو عليه كيدت زيد
 وغضبت عليه. وهذا تعلم
 ان جعل المصنف يخط
 بكذا متعدياً وكذا غضبت
 من زيد لا يفهم لان غضبت
 من زيد. فنهاه ان يصف
 بالغضب من أجل زيد
 فالمرور مفعول من أجله
 بحر بحرف التعليل لفقد
 الشرط كما جريه السمية
 في ذل بالضرب وسمن
 بالكل كذلك لاختلاف
 فاعل الضرب ووقت الاكل
 مع عامله ما ان قلت على
 كذا لمك ما معنى كمن المحبر
 في أمرتك بالخير مفعولاً
 تاباً بالجار مع أنه لم يقع
 عليه الأمر قلت لمارأوه
 أي منصوباً مفعولاً به
 كمن أحم له عند المجرور بحكم
 النصب فأمل في ذلك

(قوله يثنها وبين معموليها)
أوبديها وبين جملة سدت
ميسد هما كجملة جواب
القسم (قوله علمت صبيحة
أى يوم الخ) صبيحة منصوب
على الظرفية متعلق بمحذوف
خبر مقدم أن قلت أن قدرت
المتعلق مقدم الزم أن
المضاف للاستفهام عمل
فيه ما قبله مع أنه يكسب
مئة الصغائر وأن قدرته
مؤخر الزم عمل ما بعد
الاستفهام فيما قبله ولا
يحذف لمدى بعد صبيحة
وقبل أى لتلايلهم الفصل
من المضاف والمضاف إليه
قلت فتخار الخ ولعل
المحذوف ما لا يخفى
الذكور أو الثانى ونقول
المضاف للاستفهام كانه
هو الاستفهام والاستفهام
يعمل فيه ما بعده فكذا
ما هو بمنزلة الاستفهام
ومحصله ان المضاف
والمضاف اليه كانهما اسم
واحد للاستفهام فتأمل
(قوله فأى منصوب على
المصدرية) مبنى على ان
منقلب للحدث ويضع
فيه لما كان فالنصب على
الظرفية (قوله السابع
لعل) جعلت من العلقاب
دون أن المفتوحة على علمت
ان زيد قائم كانه لما أثبت
علم في أن الفتح حكوا بأنها

وقال **درت** الوفى العهد باعروفا غبطة * فان اشتراط الوفاء حمد
والاكثر فى درى أن تعدى الى واحد بالياء تقول درت بكذا قال الله تعالى ولا أدراك
به وانما تعدت الى الكاف الميم واسطة همزة النقل وقوله
فقلت أخرى انا خالد * والافهينى امرأها لاجل
أى اعتقدنى وقوله * تعلم شغاف النفس قهر عدوها * والاكثر تعلم ان تعدى الى أن
وصلتها كقره * تعلم رسول الله انسابه * وشاهد أفعال النصب قوله تعالى فملائه
هياه منشورا واتخذ الله ابراهيم خليلا لولده ونكح من بعد ايمانكم كفارا جسدا ذركا
بعضهم يومئذ معوجى بعض واحترزت من ظن بمعنى انهم قائما تعدى الواحد نحو قولك
عدم فى مال فظننت زيدا * ونسبه قوله تعالى ومعه على اللغز بظنن أى ما هو بهم على
الغيت وأما من قرأ بالاضافة فانه ما هو بخيل وكذلك علم معنى عرف نحو والله أنخرجكم من
بطون أمهاتكم لا تعلمون شيأ ورأى من الرأى كقولك رأى أوجهة حل كذا أو حرمته
ونحو لى معنى قصد نحو خوتيت ابنة ومن وجد معنى وزن أو حقه فانه مما لا يشك بان
بأنفسهم ما بل تقول خوت على الميت وحقة على المسمى ثم اعلم ان لافعال القلوب ثلاث
حالات الاعمال والالغاء والتعلق فأما الاعمال ففهم نصبها المفعولين وهو واجب اذا تعدت
علم ما ولم يأت بعد ما عانى نحو ظننت زيدا عالما جائزا اذا توسطت بينهما نحو زيدا
ظننت عالما أو تأخرت عنها نحو زيدا عالما ظننت وأما الالغاء فهو ابطال علمها اذا
توسط أو تأخرت فتقول زيد ظننت عالم وزيد عالم ظننت والالغاء مع التأخر أخشن من
الاعمال والاعمال مع التوسط أحسن من الالغاء وقيل هما سمان وأما التعلق فهو ابطال
علمها فى الالغاء دون التوسط لاعتراض ماله صدر الكلام بينهما وبين معموليهما وهو لو صد
من أمور عشرة أحدها لام الابتداء نحو علمت زيدا فاضل وقوله تعالى ولقد علموا ان
اشتراء ما له فى الآخرة من خلاق السافى لام جواب القسم نحو علمت ليقومن زيد أى
علمت والله ليقومن زيد وقوله

ولقد علمت لتأني منى * ان المأبى لا تطش سهاها
الثالث الاستفهام سواء كان بالحرف كقولك علمت أزيد فى الدار أم عمرو وقوله تعالى
وان أدري أقرب أم بعيد ما توقع دون أو الاسم سواء كان الاسم مبتدأ نحو علمت أى
الحزبين أو متعلقين أيضا شاعرا بذا وأخبر نحو علمت متى السفر أو مضافا الى مبتدأ
نحو علمت أبون زيد أو الخبر نحو علمت صبيحة أى يوم سفرك أو فضلا نحو علمت يوم الذين
ظلموا أى منقلب يتقبلون فأى منصوب على المصدرية بما بعده وتقديره يتقبلون أى
انقلاب وليس منصوبا بما قبله لأن الاستفهام له المصدر فلا يعمل فيه ما قبله وهذا لأنواع
كلها داخل تحت قولى الاستفهام الرابع ما النافية نحو علمت ما زيد قائم وقوله تعالى
لقد علمت ما هؤلاء نطقون الخامس ما النافية فى جواب القسم نحو علمت والله لا زيد
فى الدار ولا عمرو السادس ما النافية فى جواب القسم نحو علمت والله ان زيد قائم معنى
ما زيد قائم السابع لعل نحو وان أدري لعله فتنه لك كذا أو لعل فى التذكرة النام

لوالشرطة كقول الشاعر

وقد علم الاقوام لو أن حاتمًا * أراد ثراء المال كان له وفور
التاسع ان التي في خبر هذا اللام نحو علمت ان زيد الفاعل ثم ذكر ذلك جماعة من المغاربة
والظاهر ان المعاني اثنا هو اللام لان الان ابن الجناز حكى في بعض كتبه انه يجوز علمت
ان زيد فاقامها بالكسر مع عدم اللام وان ذلك مذهب سيبويه فعلى هذا المعاني ان العاشر
كم الخبرية نص على ذلك بعضهم وحمل عليه قوله تعالى لم يرواكم اهل كذا قبلهم من القرون
انهم المهم لا يرجعون وقد ذكر خبرية منصوبة بأهل كذا الجملة سادة مسددة فعولى يروا وانهم
بستهدير بانهم وكانه قيل اهل كذا علم بالاستدعاء وهذا الاعراب والمعنى صححان لكن لا
يتعين خبرية كم بل يجوز ان تكون استفهامية ويؤيده قراءة ابن مسعود من اهل كذا وجوز
الفرأ انتصاب كم يروا وهو سواه قد رت خبرية أو استفهامية وقال سيبويه ان
ومعولاه بايدل من كم وهذا مشكل لانه ان قدركم معمولة زبر وانزم ما وردناه على الفراء
من اخراج كم عن صدرتها وان قدرها معمولة لا اهل كذا نزم اهل كذا على انهم ولا يصح
ان يقال اهل كذا عدم الرجوع والذي يصح قوله عندى ان يكون مراد انهم ابدل من كم
وما بعد هذا ما يروا وسلطة المعنى على ان وصلتها فهذه جملة المعاني والجملة المعاني عنها
الاعمال في موضع نصب بذلك المعاني حتى انه يجوز لك ان تعطى على محالها بالنصب قال
كثير وما كنت أدري قبل عزة ما المكا * ولا موجعات القلب حتى تولت
يروي بنصب موجعات بالكسر عطف على محمل قوله ما المكا ومن ثم يسمى ذلك تعلقا لان
الاعمال ما في في اللفظ وعامل في المحل فهو عامل لا عامل فسمى معلوقا اخذ من المرأة المعلاقة
التي لا تزوجة ولا مطلقة ولهذا قال ابن الخشاب لقد اجاد اهل هذه الصناعة في وضع هذا
اللقب لهذا المعنى ولشرح ما تقدم الوعد بشرحه من الاذغال التي تتبدى الى معوليين
أو لمعنا مخرج دائما أى مطلق من قدس في النحر والثاني نامة مخرج منه وتارة مقسدة
وقد ذكرت منها في المقدمة عشرة أفعال أحدها أمر قال الله تعالى أأمر من الناس بالبر
وتنسون أنفسكم وقال الشاعر

أمرتك النحر فافعل ما أمرت به * فقد رت كتمك ذامال وذان شب

لجمع بين اللفظين الثاني استغفر قال الشاعر

استغفر الله عن عدي وعن خطي * ذنبي وكل امرء لاشك مؤثر

وقول الآخر

استغفر الله ذنبه الست محصيه * رب العباد اليه الوجه والعمل

الثالث اختار قال الله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا وقال الشاعر

وقالوا نأت فاختر من الصبر والكا * فقلت المكا أسنى اذن لعلني

أى اختر من الصبر والكا أحدهما الرابع كنى بخفيف النون تقول كنيته أبا عبد الله

وبأبي عبد الله ويقال أيضا كنوته قال

هى النحر لاشك تكتى الطلا * كما الذنب يكتى أبا جعدة

مع معولها معمولة العلم لا
تعلق وانما منع الاعراب
لان الجملة لا تظهر فيها الاعراب
كل منع منها البناء في بيت
سيبويه هذا وما اهل فعل
لم تؤثر فيها شيئا فمن ثم حكوا
بان علم انما تسلط على
المعوليين بعدها لكن اهل
هلقها عنها ما اظهرت فيها
عمل نفسها في افعال (قوله)
أهل كذا هم بالاستدعاء
اى انه اطاق السبب وهو
لا يرجعون وأراد سيبويه
اذهاهم من أصلهم بحيث
لم يبق منهم أحد بخلافهم
(قوله ويؤيده قراءة ابن
مسعود الخ) أقول لا تأيد
مجاوز ان من موصول
(قوله والجملة المعاني عنها
العامل في موضع نصب)
لانها سدت مسددا فعوليين
والا فالتعياض ان المحل
لكل زعمها وحده

(قوله والمفعول الأول فيه محذوف) أقول المحذوف هو الثاني أي ١٠٧ كالوهم شيئا أو وزوهم شيئا وكأنه أطلق

عليه أول لأنه أطلق على
الجمد كورثا يساروان كان
بمعنى مكمل العدد اثنين
كما سبق لنا تحقيقه عند
قوله فأما نانيهما كمفعول
شكر (قوله ولا غير الأول
في باب اعلم) وذلك ان
غير الأول أصله من باب
مفعول ظن فله حكمه وأما
الأول فمحذوف لدليل ولغير
دليل والمحذوف لدليل يقال
له اختصار والفعل معه
ما على أنه مبدوء بمفعوله
المحذوف لدليل كالتساات
ولغير دليل اقتصار وهو أن
ينزل الفعل منزلة اللازم
ويقطع النظر عن المفعول
بالكناية نحو فلان يعطي
أي يفعل الاعطاء من غير
نظر إلى ان الماعطى دينار
أو درهم أو غيرهما لهذا
وقوله ولا يجوز حذف
المفعول في باب ظن مراده
بالمفعول الخمس فيصدق
بأواحد أو بالعدد (قوله
وأجمعوا على ذلك) ان قلت
مقتضى الظاهر العكس
بأن يجمعوا على المتع في
حذف المفعولين اقتصارا
في مجرى الخلاف في حذف
أحدهما قلت المدار على
السماع فيمكن ان يسمع
شبهه في الثاني دون الأول
على ان المحذوف اقتصارا

وقال * وكما بها كني بأمر فلان * الخامس سمي تقول سمي زيد واسميتة جريد قال
وسميتة يحيى ليحيى فلم يكن * لامر قضاء الله في الناس من بذ
السادس دعا بمعنى سمي تقول دعونه زيد وقال الشاعر
دعني أخها هام عرو ولم يكن * أخاها ولم أَرْضع لها بلان
السابيع صدق بقوله الال نحو ولقد صدقكم الله وعده ثم صدقناهم والوعد وتقول
صدقته في الوعد الثامن زوج تقول زوجته هند أو يند قال الله تعالى زوجناكم أهوا وقال
وزوجناهم بحور عين السابيع والمساقر كالوزن تقول كلب زيد طعاهه وكلت زيدا
طعاهه ووزنت زيدا ماله ووزنت زيدا ماله قال الله تعالى وإذا كالوهم أو وزوهم يخسرون
والمفعول الأول فيه محذوف السابيع ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل وهو سبعة أحدها
أعلم المتقولة بالمتعدي من علم المتعدي لاثنتين تقول أعلمت زيدا عرفا فضلا الثاني أرى
المتقولة بالمتعدي من رأى المتعدي لاثنتين نحو أريت زيدا عرفا فضلا بمعنى أعلمته قال الله
تعالى كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم فآله أو أليم مفعول أول وأعمالهم مفعول ثان
وحسرات مفعول ثالث والوفاق ما ضمن معنى أعلم وأرى المذكورتين من أنباء وأنبأ وأخبر
وأخبر وحديث تقول أنباءت زيدا عرفا فضلا بمعنى أعلمته وكذلك تفعل في البراق وإنما أصل
هذه الخمسة أن تعدى لاثنتين إلى الأول ينفصلها وإلى الثاني بالباء أو عن نحو أنبأهم
بأسماهم فلما أنبأهم بأسماهم نبؤني بعلم ونبؤهم عن ضيف إبراهيم وقد محذوف في الحرف
نحو من أنباءك هذا ثم قلت (ولا يجوز حذف مفعول في باب ظن ولا غير الأول في باب اعلم
وأرى الأدليل وبنيو سليم يحجزون إجراء القول بحزى الظن وغيرهم بضمه سبعة تقول
بمداسنهم متصل أو منفصل بظرف أو معمرل أو مجرور) وأقول ذكر في هذا الموضع
مسألة ثلثين ممتدة في الباب أحدهما انه يجوز حذف المفعولين أو أحدهما للدليل
ويعتبر ذلك لغير دليل مثال حذفهما للدليل قوله تعالى أن شركائي الذين كنتم ترزعون أي
ترزعونهم شركاء كذا قدروا والاحسن عندي أن يقدر أنهم شركاء وتكون ان وصلتها
سأرة مسددهما بدليل ظهور ذلك في قوله تعالى وما ترى معكم شهفاه كم الذين زعمتم أنهم فيكم
شركاء ومثال حذف أحدهما للدليل وبقاء الآخر قوله تعالى ولا تحسبن الذين ينجلون بما
آتاهم الله من فضله هو خير لهم أي بخلافهم هو خير لهم حذف المفعول الأول وأبقى ضمير
الفعل والمفعول الثاني وقال عنتره

ولقد نزلت فلا تطني غيره * مني بمنزلة الحب المكرم

أي فلا تطني غيره واقعا وكأنه حذف المفعول الثاني ولا يجوز ذلك أن تقول علمت أو
ظننت مقتصر إياه من غير دليل على الأصح ولا ان تقول علمت زيدا وعلمت قائما وترك
المفعول الأول في هذا المثال والمفعول الثاني في الذي قبله من غير دليل عليه ما أجمعوا على
ذلك * المسألة الثامنة ان العرب اختلفوا في إجراء القول بحزى الظن في نصب المفعولين
على لغتين فمنهوسليم يحجزون ذلك مطاوعا فيحجزون ان تقول قلت زيدا منطلة وأغيرهم
يوجب الحكاية فيقول قلت زيد منطلي ولا يحجز إجراء القول بحزى الظن إلا بثلاثة شروط

تفريق منزلة اللازم من كل وجه فاعتقروا إذا حذف أحدهما فكانه تلاعب لال هو لا والى هو لا فإمل ذلك

(قوله الرواسي) برسم
الارض بسيرهم (قوله
الجارى على الفعل) بان
يستوفى حروفه كمثل من
غسل وعطاه من عطى امامه
اغسل واعطى ناسما مصدر
كما بان له (قوله وشان
ما يخلفه الخ) كانه انما جعل
الاول محل محله أن وانثاني
مالان أن للاستقبال
والدفع في الآية مقصود
حده وواسمته رده في
المستقبل بخلاف المخوف
فان القصد حدوثه لا بقيد
الاستقبال (قوله بكونه
نكرة) اي نساء على قول
ابن المحجب النكرة للماهية
الصادقة بالقليل والكثير
وكذا الفعل وامان قلنا
النكرة للواحد فهي بعيدة
عن الفعل كالحديث بالتاء
الذي لا يعمل اذا الفعل يدل
على مطلق الماهية فوجه
الاقضية حديثا بانه فاء ال
والاضافة للذين هما من
شخصائص الاسماء وبعارض
بالتنين وكانهم اغفروه
لانه يدخل الفعل في الجملة
اذا كان غلغلا وترخم نحو
* وبعاه وعل المرء ما يخرن *
(قوله روى بالنصب فلا
ضرورة) هذا لما يتم على
مذهب ابن مالك في
الضرورة لاعلى مذهب
الجمهور كما يحنى

أحدها أن تكون الصيغة تقول بتاء الخطاب الثاني أن يكون مسبوقا باستفهام الثالث
أن يكون الاستفهام متصلا بالفعل أو منفصلا عنه بظرف أو مجرورا ومفعول مثال المتصل
قولا أن تقول زيدا منطلقا وقول الشاعر

مضى تقول القاص الرواسي * يذنين أم قاسم وقاسما

ومثال المنفصل بالظرف وقول الشاعر

أبعد بعدة تقول الدار جامعة * شملى بهم أم تقول البعد تحتوما

ومثال المنفصل بالمجرور أو في الدار بقول زيد اجالا ومثال المنفصل بالمفعول قول الشاعر
اجها لا تقول بنى لوى * لعمريك أم متجاهلنا

ولوفه لت بغر ذلك تعبت الحكاية نحوأت تقول زيد منطاني ثم قلت

(باب الاسماء التي تعمل عمل الفعل وهي عشرة أحدها المصدر وهو اسم المحدث

الجارى على الفعل كضربوا كرام وشروطه أن لا يصغر ولا يحذف لانه يشبه المصدر بضمه

ضربين وأضرابات ولا يبيع قبل العمل وإن يخلفه فعل مع أن أو ما وعمله منون أو قدس نحو

أطاعهم في يوم ذي مغبة يذبحوا مضاعفا للفعل أكثر نحو ولولا دفع الله الناس ومقرنا

بال ومضاعفا لمفعول ذكر فاعله ضعيف) وأقول لما انتهت حكم الفعل بالنسبة إلى الأفعال

أردفته بما يعمل عمل الفعل من الاسماء وبدات منها بالمصدر لأن الفعل مشتق منه على

الحجج واحتزرت بقولى الجارى على الفعل من اسم المصدر فانه وان كان اسما اذا اعلى

المحدث لكنه لا يجرى على الفعل وذلك نحو قولك أعطيت عطاه فان الذى يجرى على

أعطيت انما هو عطاه لانه مستوفى محرومه وكذا اغتسلت غسلا بخلاف اغتسلت اغتسالا

وسمى بضمه شرح اسم المصدر بعدوا شرت بضمه بوا كرام إلى مثالى مصدر الثلاثي

وغیره ومثال ما يخلفه فعل مع أن قوله تعالى ولولا دفع الله الناس أى ولولا أن يدفع الله

الناس أو أن دفع الله الناس ومثال ما يخلفه فعل مع ما قوله تعالى تخافونهم تخفونكم أنفسكم

أى كما تخافون أنفسكم ومثال ما لا يخلفه فعل مع أحد هذين المحرفين قولهم مرتت به فاذا له

صوت صوت جوار أليس المعنى على قولك فاذا له أن صوت أو أن بصوت أو ما بصوت

لأنك لم ترد بالمصدر المحدث فيكون في تأويل الفعل وانما أردت أنك مرتت به وهو في حالة

تصويت به لذا قدره الصوت الثاني ناصبا ما لم يجمع لوصو نا الاول علامه به وانما كان

عمل المتين أقسى لانه يشبه الفعل بكونه نكرة وانما كان أعمال المضاف للفعل أكثر

لأن نسبة المحدث إلى أوجه أظهر من نسبتها إلى أوقع عليه ولأن الذى يظهر حينئذ انما هو

عمله في الفضلة وظهر ان لا تسمى كانت ضمة عن العمل لم يظهر وانما غلبا لا فى

منصوبها وانما كان أعمال المضاف للمفعول الذى ذكر فاعله ضمة لان الذى يظهر حينئذ

انما هو عمله في العمدة وقد غلب بعضهم فزعم في المضاف للمفعول ثم يذ ك فاعله بعد ذلك انه

مختص بالشعر كقول الشاعر

افنى تلادى وما جعت من نشب * قورع القواقر أو فاء الاما ربق

فحين روى الاقواء بالرفع ويرد على هذا القائل انه روى أيضا بالنصب فلا ضرورة في

(قوله ففسد للمعنى الخ) الفساد على أن ال للاستغراق أمان جعلت لامه هاء أو الموحس وقوله من استطاع مع من المراد فلا على
 أنا نختار الاستغراق ويحب على جميع الناس جل المستطاع على الخ ففسد للمعنى الخ كقوله قاعدة الامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر قولهم من ترك الخ حسيمة كما صرح به ابن أبي زيد وغيره قلت ١٠٩ معناه أنه لا يحبه قتل ولا يقابل بخلاف

الصلوة والزكاة فلا ينافي
 حقه ولو لمه على أن قوله لم
 ذلك التماسه عدم تحقق
 الاستطاعة في كافة الأسماء
 المحررة (قوله ضعيف
 النكبة) النكبة من بنية
 المصدر وليست تاء الوحدة
 المانعة للمعنى (قوله فان
 صغر أو وصف لم يعمل)
 ظاهره ولو كان بال ثم
 الظاهر أنه أو وصف بعد
 العمل صحيح بدليل ما سبق في
 المهدور وقوله هذا أو وصف
 دليل على المراد بقوله
 في المصدر ولا يشرح ولا
 يوصف لان الذي يختص
 بالاسم وبعد الشبهة من
 الفعل إنما هو الوصف
 لا التأكيدي والبدل لانها
 تقعان في الافعال فكأنه
 احتاك (قوله ان كان حالا
 أو استقبالا) (لشبه المضارع
 ٢) (قوله جاز استعمال
 المشترك) مراده بالمشارك
 مطلق مع عدم المعنى والا
 فالمشارك الاصطلاحي إنما
 يقال اذا التحد اصطلاح
 التماثل (قوله بكسر الزاء)
 هو قاعدة فعل كضرب
 ومضرب من يسجد بالضم

البيت وقول النبي صلى الله عليه وسلم وج الدبت من استطاع اليه سبيلا فان قلت فهلا
 استدللت عليه بالآية الكريمة أنه الخ قلت الصواب انها ليست من ذلك المعنى بل
 الموصول في موضع جر بدل بعض من الناس أو في موضع رفع الإبتداء على أن من موصولة
 ضمت معنى الشرط أو شرطية وحذف الخبر أو الجواب أي من استطاع فليج وبتويد
 الإبتداء ومن كفر فان الله غف عن العالمين وأما العمل على الفاعلية ففسد للمعنى أو التقدير
 اذ ذلك والله على الناس أن يحج المستطاع فعلى هذا الخ الخ المستطاع أي أنهم الناس كما هم
 ولو أضيف للمعنى لم يذكر الفاعل لم يمتنع ذلك في الكلام عند أحد نحو لا سام الإنسان
 من دعا الخ خبر أي من دعا الخ خبر ومثال إعمال ذي الالف واللام قول الشاعر يصف
 شخصه بضرب الرأى والمجنين

ضعيف النكبة اعداءه * بخال الفرار يراني الاجل
 ثم قلت (الثاني اسم الفاعل وهو ما اشتق من قول من قام به على معنى المحدث كضارب
 ومكرم فان صغرا أو وصف لم يعمل والافان كان صلة لا عمل مطلقا والأعمال ان كان حالا
 أو استقبالا واعتدوا بتقدير اعلى في أو استقها م أو خبر عنه أو موصوف) وأقول قول
 ما اشتق من فعل فيه يجوز وحقه ما اشتق من مصدر فعل وقول من قام به مخبر للفاعل
 بأنواعه فانه إنما اشتق لتعيين زمن المحدث لا للدلالة على من قام به ولا من المفعول فانه إنما
 اشتق من فعل من وقع عليه ولا سما الزمان والمكان المأخوذة من الفعل فانها إنما اشتقت
 لمبا وقع ذهب لان قام به وذلك نحو المضرب بكسر الزاء اسم الزمان الضرب أو مكانه
 وقول على معنى المحدث فخرج للصفة المشبهة ولا من التفضيل كضرب وأفضل فانهما
 اشتقا من قام به الفعل لكن على معنى الثبوت لا على معنى المحدث وأشرت بتعدي يضارب
 ومكرم الى انه ان كان من فعل ثلاثي جاء على زنة فاعل وان كان من غيره جاء بلفظ المضارع
 بشرط تبديل حرف المضارعة بميم مضمومة وكسر ما قبل آخره مطلقا ثم ينقسم اسم الفاعل
 الى مقرون بال الموصولة ويجوز عنها فالمقرون بها يعمل عمل فعله مطلقا أعني ماضيا كان
 أو حاضرا أو مستقبلا تقول هذا الضارب زيد أمس أو الآن أو غدا قال امرؤ القيس

القاتلن الملك المحلا خلا * خبره مدحهما وناثلا
 فأعمل القاتلن مع كونه بمعنى الماضي لأنه يريد بالملك المحلا حل أياه وقبه دليل أيضا على
 أعماله مجعولا والخبر دعنا إنما يعمل بشرطين أحدهما أن يكون للحال أو الاستقبال
 لا الماضي خلا لا للكسائي وهشام وابن مضاء استعملوا بقوله تعالى وكلهم بأسط فرأيه
 بالوصيد وتا ولها غيرهم الثاني أن يكون معتمدا على واحد من أربعة وهي النفي كقوله
 مارأع الحلال ذمة نأكت * بل من وفي يحد الحلال خلا

الان اتفتح عين المضارع فيفتح أيضا كفتح (قوله وتا ولها غيرهم) بحكاية الماضي على ان اتقول النسط حاصل الآن
 أيضا والوصف بدباب كفتحهم والكيف الغار ٢ قول الخشي قوله جاز استعمال المشترك الخ ليس ذلك في نسخ
 الشرح التي بأيدينا اه معج

الثاني الاستفهام كقوله

أنا وربك قتل امرئ * من العزف حرك اعتاض ذلا

الثالث اسم مخبر عنه باسم الفاعل كقوله تعالى إن الله يأنع أمره الرابع اسم موصوف باسم الفاعل كقوله مررت برجل ضارب زيدا وقولي ولون قد بر الشارة الى مثل قوله

كنا طبع خفية يوما لبو هنها * فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

وقوله لبنت شعري مقيم العذرقوى * لي أم هم في الثوب لي غاذلونا

وقوله لك ضاربنا برحوا بالبن قال كسر رأيت زيدا ألا ترى أن هذه عملت لأعتادها على

مقدر إذا الأصل كوعل ناطع ولبت شعري أمقيم ورأيت ضاربنا ثم قلت (الثالث المثال

وهو ما حوّل للبالغة من فاعل الى فعال أو مفعول بكثرة أو فعل أو فعل بقاء)

وأقول الثالث من الاسماء العاملة عمل الفعل أمثلة المماثلة وهي عبارة عن الاوزان الخمسة

المذكورة ومحولة عن صيغة فاعل لقصد افادة المبالغة والتكثير وحكمها حكم اسم الفاعل

فتقسم الى ما يقع صلة لال فتعمل مطاة والى مجرد عنها فتعمل بالشرطين المذكورين

ومثال اعمال فعل قولهم أما اعسل فأنا شرب وقول الشاعر

أنا محروب لبسا اليها جلها * وليس يولاج الخوالف اعقلا

ومثال اعمال مفعول قولهم انه لم يخار بوائكها أى سماتها ومثال اعمال فعل قول أى

طالب * ضروب بضل السيف سوق سماتها واعمال هذه الثلاثة كثير فلهذا اتفق

عليه جميع البصريين ومثال اعمال فعل قول بعضهم ان الله سميع دعاه من دعاه ومثال

اعمال فعل قول زيد الخيل رضى الله عنه

أتانى انهم مزقون عرضي * بحاش الكرمين لهم فديد

واعمالها قليل فلهذا خالف سديدويه فهم اقوم من البصريين ووافقهم آخرون ووافقهم

بعضهم في فعل لانه على وزن الفعل وخالفه في فعل لانه على وزن الصفة المشبهة كضرب

وذلك لانه نصب المفعول وأما الكوفيون فلا يميزون اعمال شئ من الخمسة ومتى وجدوا

شيأ منها قد وقع بعده منصوب أضمروا له فعلا وهو تعسف ثم قلت (الرابع اسم المفعول

وهو ما اشتق من فعل لمن وقع عليه كضروب ومكرم) وأقول الرابع من الاسماء العاملة

عمل الفعل اسم المفعول وفي قولي في حده ما اشتق من فعل من الحجاز ما تقدم شرحه في حد

اسم الفاعل وقولي لمن وقع عليه مخرج للافعال الثلاثة ولاسم الفاعل ولاسمى الزمان

والمكان وقد تبين شرح ذلك مما تقدم ومثلب بمضروب ومكرم لانه على ان صيغته من

الثلاثى عنى زينة مفعول كضروب ومقتول ومكسور ومأسور ومن غيره بلفظ مضارعه

بشرط ميم مضرومة مكان حرف المضارعة وفتح ما قبل آخره كخرج ومسخرج ثم قلت

(وشرطهما كاسم الفاعل) وأقول أى شرط اعمال المثال واعمال اسم المفعول كشرط

اعمال اسم الفاعل دلى التفصيل المتقدم في الواقع صلة لال والمجرد منها وقدمت ذلك

ثم قلت (الخامس الصفة المشبهة وهي كل صفة تصح تحويل اسنادها الى ضمير موصوفها

وتختص بالجمال وبالمعول السببي المؤخر وترفعه فاعلا أو بدلا أو تنصبه مشبها أو تعيبرا أو

(قوله ورأيت ضارباً)
ورأى علمية ويكفينا الخبر
عنه ولو بحسب الأصل
(قوله أى انما) والضمير
لأنق أى ينحرفها كثيراً
(قوله على وزن الفعل)
أى كصرف وفهم وعام وسمع

نحوه بالاضافة الا ان كانت بال وهو طار منها) وأقول الخامس من الاسماء العاملة عمل
 الفعل الصفة المشبهة وهي عبارة عما ذكرته ومثال ذلك قولك زيد حسن وجهه بالنصب
 أو بالجر والاصل وجهه بالرفع لا فاعل في المعنى اذا الحسن في الحقيقة انما هو للوجه
 ولكنك أردت المبالغة فقلت الاسناد الى ضمير زيد فقلت زيدا نفسه حسنا وان خرجت
 الوجه فضلة ونصبت على التشبيه بالفعول به لان العامل وهو حسن طالب له عن حيث
 المعنى لانه معمول له الاصل ولا يصح أن ترفعه على الفاعلية والمحال هذه لاستيفائه فاعله
 وهو الضمير فأشبهه المفعول في قولك زيد ضارب عمر الان ضارب بالالف ولا يصح أن ترفعه
 على الفاعلية فنصب بذلك فالصفة مشبهة باسم الفاعل المقعدى لواحد ومخصوص بها بقية
 مفعول اسم الفاعل وقد تقدمت الإشارة الى هذا التقدير ثم لك بعد ذلك أن تخفضه
 بالاضافة وتكون الصفة حينئذ مشبهة أيضا لان الخفض ناشئ على الاصح عن النصب
 لأن الرفع لئلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه اذ الصفة أبدا غير مرفوعة سا غير منصوبة بها
 فافهمه وتفاوت هذه الصفة مع اسم الفاعل من وجوه أحدها انها لا تكون الا باليال
 وأغنى به الماضي المستمر الى زمن الحال واسم الفاعل يكون للماضي والحال والاستقبال
 والثاني ان معمولها لا يكون الاسمية وأغنى به ما هو متصل بضمير الموصوف لفظا أو تقديرا
 واسم الفاعل يكون معموله سديا وأجندبا تقول في الصفة المشبهة زيد حسن وجهه وزيد
 حسن الوجه أى الوجه منه أو وجهه فهو ما على نيابة ال مناب الضمير المضاف اليه أو على
 حذف الضمير من غير نيابة عنه ولا تقول زيد حسن عمر كما تقول زيد ضارب عمر الثالث
 ان معمولها لا يكون إلا مفعولها تقول زيد حسن وجهه ولا تقول زيد وجهه حسن
 ومعمول اسم الفاعل يكون مفعولها أو مفعولها مقدم عليه تقول زيد غلامه ضارب الرابع انه
 يجوز في مرفوعها النصب والجر ولا يجوز في مرفوع اسم الفاعل الرفع ثم بينت ان
 الخفض له وجه واحد وهو الاضافة وان الرفع له وجهان أحدهما ان يكون فاعلا
 والثاني أن يكون بدلا من ضمير مستتر في الصفة وان النصب فيه تفصيل وذلك ان
 المنصوب ان كان نكرة فغنه وجهان أحدهما أن يكون انصبا على التشبيه بالمفعول به
 والثاني أن يكون تمييزا وان كان معرفة امتنع كونه تمييزا وتبين كونه مشبها بالمفعول به
 لان التمييز لا يكون الا نكرة ثم بينت ان جواز الرفع والنصب مطلق وان جواز الخفض
 مقيد بأن لا تكون الصفة بال والمعمول مجرد منها ومن الاضافة لئلا يلبس وتضمن ذلك
 امتناع الجز في نحو زيد الحسن وجهه والحسن وجهه أبيه والحسن وجهها والحسن وجهه ما ب
 ثم قلت (السادس اسم الفعل نحو بله زيد) بمعنى دعه وعليك به بمعنى ازمه والاصح
 ودونه بمعنى خذله وروده وتبد بمعنى أمهله وهيئات وشهتان بمعنى بعدوا فترق وأود
 وأف بمعنى أوجع وأفقروا يضاف ولا يتأخر عن معموله ولا ينصب في جوابه وما تون
 منه فنكرة) وأقول السادس من الاسماء العاملة عمل الفعل اسم الفعل وهو على ثلاثة
 أنواع مسمى به الامر وهو الغالب فلها بدأت به ومثله بخمسة أمثلة وهي بله بمعنى دع
 كقول الشاعر في صفة السيوف

(قوله طار منها) أى مباشرة
 وبواسطة كالانضاف لما فيه
 ال والشدى نسبة للسبب
 وهو لغة التمدل برباط
 الامتعة اطلق على الضمير
 رابط لرباطه الاوصاف
 والصلات والاعبار (قوله
 وما تون منه) نكرة - يمكن
 التمييز سماعي ولا يجوز في
 نحو هيئات وعليك

(قوله بله الا كف الخ) كانه خطاب لاني استعظم قطع السيف للا كف (قوله وقبل اسم لاصق) يعني فالباء لا لاصاق متعلقة بعلك لان الجار يكفيه معنى الفعل ١١٢ هذا والظاهر ان الباء زائدة وان الاصاق وغيره يؤخذ من

المقام وقولم تذكر البناء فقولك عليك الوسادة فيه معنى الاصاق بخلاف عليك بالتقوى (قوله ولا يجوز عند الاممى شتان ما بين زيد وعمرو) وجهه ان شتان بمعنى افرق والافراق اغما ينسب لتعدد والذي بين زيد وعمرو شئ واحد ان قلت حينئذ ما وجه تجويزه قلت تضمن شتان معنى يبدى اى يبدى الفرق الذى بينهما وبطلت المسافة التى تفاضلها (قوله اظاهر قوله تعالى) بشر الى انه موقول باضمار قيل (قوله اسكت سكوتنا) اى اوجد فردا من افراد السكوت وليس بالزم ترك الكلام بآخرة لان السكوت فى سياق التماس لا تعم فيمثل حينئذ بالسكوت عن سيرة وقع اخرى واشهر انه لا يمثل على التنوين الا بترك الكلام رأسا وكانت وجهه انه صه معناه لا تكلم كلاما والسكوت فى سياق الذى تعم ثم الظاهر انه اذا تون رويدا ونصير الضمير يوقى به منصفه لافيه قال رويدا اياه ولا يقال رويداه

تذكر الحاحم صاحبها ماتا * بله الا كف كانهم المتخاف اى دع الا كف وذلك فى رواية من نصب الا كف امامه رخصه فابله مصدر بمنزلة قولك ترك الا كف واداهن رفعها وهو شاذ فى اسم استعظام بمنزلة كف وما بعد هاء مبتدأ وهى خبره وعلية بمعنى الزعم وقوله تعالى علمكم اى الزموا شأن أنفسكم وبقيال ارضاع عليك به فقبل الباء زائدة وقبل اسم لاصق دون الزم ودونك بمعنى خذ كقول صنية لامها * دونكها بآلم لا طبعها * ورؤيد وتند معنى أمهله وما سمي به الماضى وهو اكثر مما سمي به المضارع فلهاذا قدم عليه ومثاله بمثلين هيات بمعنى بعدو شتان معنى افرق قال فهيات هيات العقيق ودن به * وهيات دخل بالعقيق نواصله وقال شتان هذا والى النعم * والمشرى البارد فى ظل الدوم ولك زيادة ما قبل فاعل شتان كقوله

شتان ما نوى على كورها * ونوم حين اخى جابر ولا يجوز عند الاممى شتان ما بين زيد وعمرو وجوز غيره بمحججه بقوله لشتان ما بين الذين فى الندى * يزيد بن معن واليزيد بن حاتم وأما قول بعض المحدثين

جاز يقول بالوصال قطعية * شتان بين صديقك وصديقى فلم يستعمله العرب وقد يخرج على اقسام ما موصولة بين وذلك على قول الكوفيين ان الموصول يجوز حذفه وما سمي به المضارع نحو اوقه بمعنى اتوجه واف بمعنى اتفجر بعضهم أسقط هذا القسم وفسر هذين بترجعت وتفتحت ومن احكام اسم الفعل انه لا يضاف كمان معناه وهو التعلل كذلك ومن ثم قالوا اذا قلت بله زيد ورؤيد بله فافض كانا مصدرين والفحمة فها ما حينئذ فحمة اعراب واذا قلت بله زيد ورؤيد كانا اسمى فطين ومعلوم ان الفحمة فها ما حينئذ فحمة بناء له دم التنوين ومنه ان معموله لا يتقدم عليها لا تقول زيد اعطاك وخالف فى ذلك الكسائى تسكا بظاهر قوله تعالى كتاب الله عليكم رقول الراجز يا أيها المناصع دلوى دونك * انى رأيت الناس يحمدونك ومنه ان المضارع لا يصب فى جواب العلوي من لا تقول صه فأخذ بك بالنصب خ لافا لا كسائى ايضا فم يحزم فى جوابه كقوله * مكنك تحمدى أو تستريحى * ومنه ان ماتون منها بكرة وماتون معرفة فاذا قلت صه فمعناه اسكت سكوتنا واذا قلت صه فمعناه السكوت ثم قلت (السادس) الظرف والمجرور المعتمدان وعلمهما على استقرار (وأقول اذا اعتمد الظرف والمجرور على ما ذكرت فى باب اسم الفاعل وهو النفي والاستعظام والاسم المجرى عنه والاسم الموصوف والاسم الموصول عمل على فعل الاسم بقرار فرفعنا الفاعل المظهر والظاهر تقول ما عندك مال وما فى الدار زيد والاصل ما استقر عندك مال

وان كان القاس اتصال الضمير بعامله الا ان الاتصال بعامله الاسمى يشبه الاضافة فلا يحامع التنوين وما (قوله فمعناه السكوت) اى العمود اى عن كلام مخصوص او عن كل كلام بحسب ما يندك وبين مخاطبك وان اشهر الاول فقط (قوله عمل اسقر) الانسب لقوله المعتمد ان يقول عمل مستقر

وما استقر في الدار زيد فحذف الفعل وأنيب الظرف فصار العمل لهما عند
 المحققين وقيل انما العمل للمحذوف واختاره ابن مالك ويجوز لك أن تجعله ما خبرت عنه قدما
 وما بعدهما مبتدأ مؤنوا الوجه الاول أولى لسلامته من مجاز التقدير والتأخير وهكذا
 العمل في بقية ما يعتمدان عليه نحو اني الله شك وقولك زيد عنك أبوه وما الذي في الدار
 أخوه ومررت برجل فيه فضل فان قلت في أي مسألة يعتمد الوصف على الموصول حتى
 يحال عليه الظرف والجوروز قلت اذا وقع به ال فانه موصولة والوصف صلة ولهذا حسن
 حذف الفعل عليه في قوله تعالى ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله ثم قات (التاسع)
 اسم المصدر والمراد به اسم الجنس المقول عن موضوعه الى افادة المحدث كالكلام
 والنبأ وانما يعمل به الكوفيون والعداديون ولما نحو ان مصاد الكافر حسن في ان
 اجماعا لانه مصدر وعكسه فخر ورجحان) واقول التاسع اسم المصدر وهو يطلق على ثلاثة
 أمور أحدها ما يعدل اتفاقا وهو ما بدئ بيمين زائدة لغير المفاعلة كاضرب والقول وذلك
 لانه مصدر في الحقيقة ويسمى المصدر المبيح وانما سمى احيانا اسم مصدر نحو رومن اعماله
 قول الشاعر
 اظلمون ان مصابكم رجلا * اهدى السلام تحية ظلم
 المنة لانه اظلم اسم امرأة منادى ومصابكم اسم ان وهو مصدر بمعنى اصابكم ويسمى
 اسم مصدر مجازا ورجحان المصدر وهو اهدى السلام جملة في موضع نصب على انها
 صفة لرجلا ونحوه مصدر لا هدى السلام من باب تعدت جلا وسواظلم خبران ولهذا ادبت
 حكاية تسمية عند اهل الادب والثاني ما لا يعمل اتفاقا وهو ما كان من اسماء الاحداث
 علما كسبحان علما للتسبيح وفجار ورجاد علما للجمرة والمجدة والثالث ما يختلف في اعماله
 وهو ما كان اسما لغير المحدث فاسم عمل له كالكلام فانه في الاصل اسم لا لفظ وهم
 الكلمات ثم نقل الى معنى التكليم والنبأ فانه في الاصل اسم لاشباه العمال ثم نقل
 الى معنى الانابة وهذا النوع ذهب الكوفيون والبعاديون الى جواز اعماله مع
 ما ورد من نحو قوله

اكفرا بعدد الموت عني * وبعده عطاءك المسألة الزنا

وقوله لان ثواب الله لكل موحد * جنان من الفردوس فيها يتخذ

وقوله قالو كلامك هند او هي مصغية * بشفيك قلت صححوا لولا كانا

ومنع ذلك المصريون فاضمر والهاء المنصوبات افعال تعمل فيها ثم قات (العاشرا) اسم
 التفضيل كافضل واعلم ويعمل في تمييز وظرف وحال وفاعل مس- ترمطافا ولا يعمل في
 مصدر ومفعول به اوله ارفع-ه ولا في مرفوع ماقوظ به في الاصح الا في مسألة (الكحل)
 واقول انما اخبر هذا عن الظرف والجوروز وان كانه اخوذا من لفظ الفعل لان عمله
 في المرفوع انما هو ليس فلان ذلك كما تراه الان واشترت التمثيل بافضل واعلم ان انه بني
 من القاصر والمتعدي ومثال اعماله في التمييز انما انتم منكم مالا واعز نفراهم احسن اثانا
 وريثا ومثال اعماله في الحال زيد احسن الناس متبذرا وهذا بنى اعلى من غير طبا ومثال
 اعماله في الظرف قول الشاعر

(قوله انما العمل لهما الدلالة لهما)

على المتعلق وفهمه عندهما

حتى كونه معناه- ما تأمل

(قوله فان قلت في أي

مسألة) واريد على تمثيله بجاء

الذي في الدار أخوه مع

قوله أولا على ما ذكر في باب

اسم الفاعل فافهم (قوله

وعكسه فخر) أي انه

لا يعمل باجماع

فأنا وجدنا الرض أحوج ساعة * إلى الصون من رباط حبان منهم
ومثال أعماله في الفاعل المستتر جمع ما ذكرنا ولا يعمل في مصدر لا تقول زيد أحسن
الناس حسنا ولا في مفعول به لا تقول زيد أشرب الناس عسلا وإنما تعديده الهم لا لام
فتقول أشرب الناس للعسل ولا في فاعل مفعول به لا تقول مررت برجل أحسن منه أوه إلا
في لغة ضعيفة حكاه سديويه وانفتت العرب على جواز ذلك في مسألة الكحل وضابطها
أن يكون أفعول منه لاسم جنس مسبوقة بنفي رالفاعل مفعلا على نفسه باعتبارين
وذلك كقول النبي صلى الله عليه وسلم ما من أب أب أب إلى الله فيها الصوم منه في عشر
ذي الحجة وقول العرب ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ولهذا المثال
لعبت المسئلة بمسئلة الكحل وقوله

ما رأيت أمرا أحب إليه * بذل منه البك بان سنان

ولم يقع هذا التركيب في التثنية وأعلم أن مرفوع أحب في التثنية والبيت نائب فاعل
لأنه معنى من فعل المفعول لا من فعل الفاعل ومرفوع أحسن في المثال بالنسبة لأن بناءه
على العكس ثم قلت (واذا كان بالطاق أو مجرد أو مضافا لذكر أو مرفوع كراولمعرفة
فالوجهان) وأقول أسه تطردت في أحكام اسم التفضيل فذكرت أنه على ثلاثة أقسام
أحدها ما يجب فيه أن يكون طبق من هو له وهو ما كان بالالف واللام تقول زيد
الأفضل وهذا التفضيل والزيدان الأفضلان والمهندسان الفضليان والزيدون الأفضلون
والمهندسات الفضليات والأفضل الثاني ما يجب فيه أن لا يطابق بل يكون مفردا مذكرا
على كل حال وهو نوعان أحدهما المجرد من أول أو إضافة تقول زيد أو هندا أفضل من
عمرو والزيدان أو المهندسان أفضل من عمرو والزيدان أو المهندسات أفضل من عمرو والثاني
المضاف إلى ذكره تقول زيد أفضل رجل والزيدان أفضل رجاء والزيدون أفضل رجال
وهندا أفضل امرأة والمهندسان أفضل امرأتين والمهندسات أفضل نسوة وتجب المطابقة في تلك
الذخيرة كما علمنا وأما قوله تعالى ولا تتكبروا أول كافرين فالنقد بر أول فريق كافر ولولا
ذلك لقبل أول كافرين أو والنقد بر ولا يمكن كل منكم أول كافر مثل فاجلدوهم ثمانين جلدة
الثالث ما يجوز فيه الوجهان وهو المضاف معرفة تقول الزيدان أفضل القوم والزيدون
أفضل القوم وهذا أفضل النساء والمهندسان أو المهندسات أفضل النساء وإن شئت قلت
الزيدان أفضل القوم والزيدون أفضل القوم وهذا أفضل النساء والمهندسان أفضل النساء
والمهندسات فضليات النساء وترك المطابقة أولى قال الله تعالى واتخذهم أحرص الناس على
حياة ولم يقل أحرصى الناس وقال الشاعر

ومية أحسن الثقلين جيدا * وسالفه وأحسنهم قدالا

ولم يقل حسنى الثقلين ولا حسنه منهم وعن ابن السراج المحب ترك المطابقة وردت بقوله
سبحانه وتعالى إلا الذين هم أراذلنا وكذلك جعلنا لكل قرية أكابر مجرميها ثم قلت (ولا
يبنى ولا ينة اس هو ولا أنعمال التهج وهي ما فعله وأفضل به وفعل لأن فعل ثلاثي
مجرد لفظا وتقدير انام متفاوت المعنى غير متفق ولا مبني للأفعول) وأقول لا يبنى لأفعل

(قوله رباط) بكسر الراء هو
الملافة والمسلم المخطط (قوله
نائب فاعل) وإن كان هذا
سما عا والافاعل التفضيل
كأفعل التهج انما يصاغ
من المبني للفعل (قوله
متفاوت المعنى) لبيتا في نفسه
التفاضل والتهج لأن
التهج استعظام زيادة في
وصف فاعل محقق سببا فلا
يصاغان من التفضيل لأنه
شي واحد هو انه في الروح

(قوله وحسن) فيه ان دلالة لا يظهر في حركاتهم الا ان يقال حمل على المعنى لانه موازن لهم غير شارحنا اخرج هذه الافعال
 زيادة قديدها وان لا يكون اسم فاعله على افعال ولم يلقفت الى انه مزيد مقدر (قوله هاملان) بينهما ارتباط امامه مضاف نحو
 قام وقعد زيد او يكون الثاني جوابا للاول جواب الشرط فصارا قوتى افرغ عليه قطرا او جواب السؤال نحو يستفتونك
 قل الله يفتكم في السكالة او يكون الثاني من مجهولات الاول نحو وانهم ظنوا ١١٠ كما يظنتم ان لن يبعث الله احدا فالت

او كوز اشاني مرتساعلي
 الاول نحو هاهم اقرؤا كتابه
 * وهه مخطول معنى غريها
 فان القسامة مرتسعة على
 الاخبط والعناء والتعب
 مرتب على المثل وعلى كل
 حال لا يجوز قام قعد زيد
 (قوله فيضمر في غيره
 مرفوعه) وبغيره فلا حمل
 عمدته بعد الضمير لما امر
 لقضا ورثته (قوله فيضمر
 في غيره ما يحتاجه) اى
 ولم منصوبا لانه عالم على
 متقدم مرتبة لانه مهمل
 الاول (قوله فلا تنزع بين
 الحرفين) واثبتهم
 في ان لم تذكرنى فان كلا
 منهما يقتضى الجزم والجمود
 يقرولون ان عاملة في فعل
 ماخوذ من معنى لم اى ان
 استقى اكرامك فهو عاملة
 في محن لم ومدخرها (ترله)
 فلا تنزع في نحو زيدا
 ضربت واكرمت) بل
 هو مهمل لما يليه جرما
 وعطف من غيره والما
 اتى القائل الاول استحق
 المهمل فمات الثاني الا

الغضيل ولا ما فاعله واقبل به وفعل في التعجب من نحو حلف وكذب وهما لانها غير افعال
 وقوله لم ما خلفه واحمره واكلمه خطأ ولا من نحو دحرج لانه رباعى ولا من نحو انطلق
 واستخرج لانه وان كان ثلاثيا لكنه مرفوعه ولا من نحو هيف وغيد وخرل وسود وور
 فحمر وحمر وعرج لانها وان كانت ثلاثية مجردة في اللفظ لكنها مزيدة في المقدم اذ اصل
 حول احوول وعور اعور وعيد اغيد والدليل على ذلك ان عنانهم المقلب الفاعل مع تحررها
 وله فتح ماقبلها فلو لان ماقبل عنانها ساكن في التقدير لوجب فيها القاب المذكور ولا
 من نحو كان وظل ويات وصار لانها غير تامه ولا من نحو ضرب لانه مبنى للفعول ولا من نحو
 ما قام وما عاج بالذوال لانه منفي وما سمع بخلاف الشيء مما ذكرنا لم يقس عليه فن ذلك قوله
 هو الس من فلان واقر من منه فمعه من غير فعل بل من قوله هولص وقن بكذا وقوله لم
 ما اتقاه من اتقى وما اخصر هذا الكلام من اختصر وهما ذو زيادة والثاني مبنى للفعول
 وفي التزيل ذلك افسط عند الله واقوم الشهادته وهما من افسط اذا عدل ومن اقام
 الشهادة وسيدويه يقيس ذلك اذا كان الزيد فيه افعال وفيهم من قولى ولا يقيس انه قد
 يبنى من غير ذلك بالسمع دون القياس كما بينته ثم قلت
(باب) واذا تنازع من الفعل او شبهه عاملان فاكثرتا تأخر من معمول فاكثر
 فالضمرى تختار اعمال الجاور فيضمر في غيره مرفوعه ويحذف منصوبه ان استغنى عنه
 والاخره واليكوفى الاسبق فيضمر في غيره ما يحتاجه) واقول لما فرغت من ذكر العوامل
 اردتها بحكمها في التنازع ويسمى هذا الباب باب التنازع وباب الاعمال والحاصل
 انه يبنى تنازع عاملين واكثر في معمول واحد واكثر وان ذلك شرطين أحدهما ان
 يكون العامل من جنس الفعل او شبهه من الاسماء فلا تنازع بين المحروق ولا بين الحرف
 وغيره والثاني ان لا يكون المعمول متقدما ولا متوسطا بل متأخرا فلا تنازع في نحو
 زيد اضربت واكرمت لتقدمه ولا في نحو ضربت زيدا واكرمت لتوسطه وجوز ذلك
 بعضهم فهم ما مثال تنازع العاملين معهما لا قوله تعالى اتوتى افرغ عليه قطرا فأتى
 واقرغ عاملان طالبا لقطر او مثال تنازع العاملين اكثر من معمول ضربت واكرمت
 زيد يوم الخميس ومثال تنازع اكثر من عاملين معهما لا واحد اقول الشاعر
 ارجو واخشى وادعو الله متبعا * عفا وها فيه في ازوخ والمجد
 ومثال تنازع اكثر من عاملين اكثر من معمول واحد قوله صلى الله عليه وسلم تسبحون
 وتحمدون وتكبرون في كل صلاة ثلاثا وثلاثين فندبر ظرف وثلاثا مع قول عطاك وهما

بعد عمله فيه بخلاف ما اذا تأخر المعمول عنهما لكن ان تأخر خبر بان تسمية ذلك تنازع عاقد يدعى له وجه صحة ولا مشاحة
 في الاصطلاح (قوله ارجو واخشى الخ) يقال هنا اكثر من معمول لان متبعا حال معموله لعمال صاحبها وكأنه رأى ابن
 الاظهر لا يتبعه عند الدعاء لكن أنت خير بجهة عند الخشية على ان الرجا كالدعاء ثم ظهر ان الحق مع المصنف لانه
 لا تنازع في حال ولا تمييز لوجوب تنكيرهما فلا يبنى في افعالهما في الماهل فتدبر

(قوله في أحد القولين) وقال ابن مالك عما خبر والمردوع مبتدأ مؤخر فالأليق التنازع في المرفوع السبي (قوله اعمل
 الاول لتقدمه) كما قيل في الفعل المؤكد لا فاعله والفاعل للزول نحو قام زيد (قوله الصواب في القياس) لاسلامته من
 الفصل بين العاقل والاحول بأجنبي ١١٦ والتوكيد غير اجنبي ان قلت يلزم الفصل عند البصر بين في نحو وضبت

ورغب في الزيدان عنهما
 كما يقال قلت هذا امر حزني
 فأفهم (قوله غيره فصول
 بأما) والارتفاع الرفع نحو
 ضربت زيدا وأما عمرو
 فأكرمه لان ما به - اما
 كلام مفصول عما فلها فلا
 يعتبر بينهما مانسة (قوله
 أركان المشغول طالبا) لان
 الطالب لا يقع في الكسر
 خبر المبتدأ فن ثمة
 بعضهم متوهم الثاني من
 عنوان خبر وطب (قوله
 عن أصل هذا الباب) من
 انه لا مانع من الفعل في
 السابق الا الضمير الشاغل
 وفيما به يلزم خروج مسائل
 ما تختص بالابتداء (قوله
 واستويا في نحو زيد قام
 وعمر أكرمه) اول حق
 التمثيل وعمر أكرمه معه
 ليكون على تقدير اللفظ
 على جملة الخبر هناك رابط
 في المعطوفة ترجع زيد. قيل
 المثال لا يشترط محته على
 ان الفرض مثال اطلق
 موقوف بذى وجهين وان
 قوتت صحة التركيب على
 شيء آخر ولبعض المحققين

مطلوبان لكل من العوامل الثلاثة ومثال تنازع الفعلين مامثلنا ومثال تنازع الاسمين
 قول الشاعر قضي كل ذي دين فوقي غريبه * ويزنة تمحول معنى غريبا
 في أحد القولين ومثال تنازع الفعل والاسم هائم أقروا كتابه * واتفق الفريقان على
 جواز افعال أى العاقلين شئت ثم اختلفوا في المختار فاخترنا الكوفيون افعال الاول
 لتقدمه والبصريون افعال المتأخر لجاورته لمعول وهو الصواب في القياس والاكثر
 في السماع فإذا عمل الثاني نظرت فان احتاج الاول لمرفوع أضمر على وفق الظاهر
 المتنازع فيه نحو قاما وقعدا أخواك قاما وقعدا أخوتك فن رقت نسوتك وهذا الجماع
 من البصر بين وان احتاج منصوب فلا يخفى لو امان ان يصح الاستغناء عنه أولا فان صح
 الاستغناء عنه وجب حذفه نحو ضربت وضربني زيدا ويجوز ان تضمره فتقول ضربته
 وضربني زيد الا في ضرورة الشعر قال الشاعر

إذا كنت ترضيه ويرد عليك صاحب * جهاراً فيكن في الغيب أحفظ للود
 وان لم يصح وجب تأخيرها نحو وضبت ورغب في الزيدان عنهما وإذا عمل الاول أضمر
 في الثاني ما يحتاجه من مرفوع ومنصوب ويجوز رفعه فتقول قام وقعدا أخواك قام وضربت
 أخواك قام ومررت به - ما أخواك ولا يجوز حذفه اذا كان مرفوعاً باتساق ولا اذا كان
 منصوباً الا في ضرورة الشعر كقول الشاعر

بكاظ بعشى الناظرين اذ اهانهم لمخوشاعه

ومن ثم قلنا في قوله تعالى آتوني أفرغ عليه قطرا الزم عمل الثاني لانه لو عمل الاول لوجب
 ان يقال آتوني أفرغه عليه قطرا وكذا في بقية آي التنزيل الواردة من هذا الباب ثم قلت
 (باب اذا شغل فعلا أو وصفا ضميراً اسم سابق أو ملأ من ضميره عن نفسه وجب
 نصبه بمحذوف مماثل لذلك كوران تلاما مختص بالفعل كان الشريطة وهلا ومتى وترجم ان
 تلاما الفعل به أدلى كالحمة وما النافية أو عاطفة أو فاعلية غير مفصول بما نحو أو بشر أمنا
 واحداً ندمه والانعام خلقها لكم أو كان المشغول طلباً وجب رفعه بالابتداء ان تلاما
 مختص به كاذ الفجائية أو تلامه الصدر كزيد هل رأته وهلا خارج عن أصل هذا
 الباب بل وكل شيء فعله في الزيد ما أحسنه وترجم في نحو زيد ضربته واسه وباني نحو
 زيد قام وعمر أكرمه) وأقول هذا الباب المسمى بباب الاشتغال وحقيقته ان يتقدم
 اسم أو آخره عامل هو فعل أو وصف وكل من الفعل والوصف المذكرين مشغول عن
 نصبه له بنصبه الضمير لفظاً كزيد اضربه أو محلاً كزيد امررت به أو بالاسم ضمير نحو زيد
 ضربت علامه أو مررت بعلامه والاسم في هذه الامثلة ونحوها أصله ان يجوز فيه وجهان

من الاعاجم هناك كلام غير هذا حاصله انه لا عطف على جملة الخبر أصلاً بل العطف على كل حال على
 الجملة الكبرى غير ان الجملة الكبرى لها اعتباران صدر وعجز فتعتبر المناسبة بين المعطوفة والجملة الكبرى نارة من حيث
 صدرها ونارة من حيث عجزها وخبرها فلا حاجة لابطأصلها وودقيق (قوله أصله ان يجوز فيه وجهان) أقول مراده
 بالجواز ان قابل الامتناع لاستواء الامرين لان هذا ليس أصلاً اذا بما يكون في قام زيد وعمر أكرمه والاصل ترجيح الرفع

أحدهما أن يرفع على الابتداء فالحجة بعده في محل رفع على المحبوبة والثاني أن ينصب
 بفعل محذوف وجوبا بفسره الفعل المذكور فلا موضع للجملة بعده لأنها مفسرة وفهم من
 قولي فعل أو وصفان العامل انهم يكن أحدهما لم تكن المسألة من باب الاشتغال وذلك
 يجوز زيدانه فاضل وعروكا به أسد وذلك لأن المحرف لا يعمل فيما قبله وكذلك يجوز زيد
 دبا كده وعروكا به لأن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عما ملوا من ثم لم
 يحز النصب على اللفظة التي في نحو وكل شئ فاعلوه في ازبر ووك زيدانه أحسنه لأن فاعلوه
 صفة والصفة لا تعمل في الموصوف وفعل التمجيد حامد فهو شبهه بالمحرف فلا يعمل فيما
 قبله لا سيما زيدانها ما لا يصلح ووك ذلك زيدانها الضاربه لأن الرفع لا يصلح فلا
 يتقدم عليها مع أول نصها ثم الاسم الذي تقدم بعده فعل أو وصف وكل منهما ما نصب
 لضعفه وأسديبه يسقم خمسة أقسام أحدها ما يتبع اسمه وذلك في ثلاث مسائل أحدها
 أن يكون الفعل المشغول طلبا نحو زيد انضرب وعمر الأتمة الثانية أن تقدم عليه أداته
 يغلب اندخرا على الفاعل نحو أشر من أنا واحد انتدعه الثالثة أن يقتصر الاسم بمعاطف
 مسوق به جملة فعلية لم تبين على مبتدأ كقوله تعالى خاق الإنسان من إضافة ظاهر خصم
 مدين والأنعام خلقها لكم الثاني ما يتبع رفعه بالابتداء وذلك فيقال فيقال مقدم عليه ما يطلب
 الفعل وجوبا أو رجحانا المحذور بضرته وذلك لأن النصب يخرج إلى التقدير ولا يطلب له
 والرفع غنى عنه فكان أولى لأن التقدير بخلاف الأصل ومن ثم منعه بعض النحويين
 ويرد أنه قرئ جئات عدن يدلونها سورة أنزلناها بنصب جنات وسورة الثالث ما يجت
 نصبه وذلك فيما تقدم عليه ما يطلب الفعل على سبيل الوجوب نحو ان زيدارأته فأكرمه
 الرابع ما نصب رفعه وذلك إذا تقدم عليه ما يختص بالجملة الاسمية كذا الفجائية نحو
 خرجت فاذا زيد بضره عزروا حارة كثر النحويين النصب بعدها معروا وحال بين الاسم
 والفعل شئ من أدوات التصدير نحو زيد هل رأيت وعمر وما قبلته الخامس ما يستوي فيه
 الامران وذلك إذا وقع الاسم بعد عاطف مسبق بجملة فعلية مبنية على مبتدأ نحو زيد قام
 وعمر أكرمه وذلك لأن الجملة السابقة اسمية الصدر فعلية الجزفان راعت طهر هاروت
 وان راعت محزها نصبت فالاسمية حاصلة على كلا التقديرين فلذلك حاز الوجهان على
 السواء وقد جاء التنزيل بالنصب قال الله تعالى الرحمن علم القرآن الآيات الرحمن مبتدأ
 وعلم القرآن جملة فعالية خبر المحجوع جملة اسمية ذات وجهين والجمتان بعد ذلك موقوفان
 على الخبر وجملة التسمين والقمر بحسبهم وان التمجيد والشجر بسجبان معتبر ضنان والتسمين
 رفعه اعطف على الخبر أيضا وهي محل الاستشهاد ثم قلت

(باب) يتبع ما قبله في الاعراب خمسة أحدها التوكيد وهو تابع بقو أو مر المبوب
 في النسبة أو التثنية فالأول نحو جاء زيد بنفسه والزيدان أو الهندان أنفسهم والزيدون
 أنفسهم والهندات أنفسهم والعين كالنفس هو الثاني نحو جاء الزيدان كلاهما والهندان
 كلتاها واشترت الريدك والريدكهم والأمة كلها والأماه كلهن ولا تؤكدهم
 مطلقا وتؤكدها عادة اللفظ أو رادفة نحو دكانا وكذا الجاء بلا ولا بعد ضمير متصل

(قوله تابع) في معنى التابع
 كلاما ليس بسوطا في كتابة
 الازهرية راجع إليه ان
 شئت (قوله مطلقا) محذورة
 أولا والثاني عدم توكيده
 اتفاننا نحو ذهروحين
 فاصدقه على القليل
 والكثير لا فائدة في تأكيده
 (قوله ولا بعد ضمير متصل)
 نحو ضربته ضربته ويحتمل
 هذا أن يكون للفعل أو
 الفاعل أو المفعول فان
 قلت أنا فمن تأكيده الثاني
 أو هو فالثالث من استعارة
 أي نقل ضمير الرفع لغيره
 وان قلت ضل منه ضربت
 احتمل الأولين فقط هذا
 والظاهر ان تركيد الفعل
 المسند للضمير باعائه
 وحده ممنوع أو غير شائع
 نحو ضربته ضربا أو
 ضربت ضربا والقول
 بالإلتفات في ذلك بعيد

(قوله ولا حرف غير حوايي) نحو كسرت بالجربا مجزور التوهم انك كسرت المحرور عليه فهو تو كيدلني الماء امان كان ردا
لتوهم الكسبر الساكنين متلافة وهو كيد ١١٨ الجهر لكن على الاول هو اظهر في محل الأصهار اذا اظهر كسرت

ولا حرف غير حوايي الامع ما اتصل به) وأقول اذا استوفيت العوامل معولاتها فلا سبيل لها
الى غيرها الا بالاتبعية والتوابع خمسة نعمت وتو كيد وعطف بيان وبدل وعطف لبيان وقيل
أربعة فأدرج هذا القابل عطف البيان والنسق تحت قوله والعطف وقال آخر ستة بفعل
التأ كيدا لا تلي ما با واحد التأ كيدا له نوي كذلك ومثال المقرولا امر المتبوع في الذمسية
جاء زيد نفسه فانه لولا قولك نفسه مجوز السامع كون المحامي خبره أو كتابه بذليل قوله تعالى
وجاءت بك أي امره ومثال المقرولا مره في السمعول قوله عز وجل فسجد للملائكة كلهم
أجمعين اذ لولا التأ كيد مجوز السامع كون الساجدا كثرهم ويجب في المؤ كد كونه معرفة
وشد قول عاشقة رضي الله عنها ما صام رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا كله الارض صائ
وقول الشاعر لستك شرافة أن قبل دار حبيب * باليت عدة حول كله رجب
وأشبهه ابن مالك وغيره باليت عدة شهروه وتحرّف ويجب في التأ كيد كونه مضافا الى
ضمير طاعن على المؤ كد مطابق له كماه مائنا ويستثنى من ذلك أجمع وما تصرف منه فلا يضمن
لضمير تقول اشتريت العبد كله أجمع والأمة كلها جعاه والعبد كلهم أجمعين والاماء
كلهن جمع ويجب في النفس والعين اذا كدبهما أن يكونا مفردين مع المفرد نحو جاء زيد
نفسه عنه وجاءت هذند نفسها عنيا مجر عن مع الجمع نحو جاء الزيدون أنفسهم أعينهم
والهذبات أنفسهن أعينهن وأما اذا كدبهما المثني ففهما ثلاث لغات أفصحها الجمع فتقول
جاء الزيدان أنفسهم أعينهما ودونه الافراد ودون الافراد المثنى وهي الاوجه الحاربية في
قوله قطع رؤس الكدشين * (مسئلة) * قال بعض العلماء في قوله تعالى فسجد
الملائكة كلهم أجمعين فائدة ذكر كل رفع وهم من يتوهم ان الساجد البعض وفائدة
ذكر أجمعين رفع وهم من يتوهم انهم لم يسجدوا في وقت واحد بل يسجدوا في وقتين مختلفين
والاول صحيح والثاني باطل بدليل قوله تعالى لا تغربهم أجمعين لانه اغراهم الشيطان لهم
ليس في وقت واحد فدل على أن أجمعين لا تعرض فيه لاختلاف الوقت وانما معناه كعمى كل
سراء وهو قول جمهور النحويين وانما ذكر في الآية تأ كيدا على تأ كيد كما قال تعالى فهول
الكافرين امهاتهم رويدا ثم قلت (الثاني النعت وهو تابع مشق أو مؤول به بفد
تخصيص متبوعه أو توضيحه أو مدحه أو دمه أو تأ كيده أو الترجع عليه ويتبعه في واحد
من أوجه الإعراب ومن التعريف والتذكير ولا يكون أخص منه فتجوز ان جعل صاحبك
بذله ونحوه بل الفاضل وبزيد الفاضل نعم وأمره في الافراد والتذكير واضد ذهبا
كالفضة ولكن يترجح نحوها في رجل فقود غلغاله على فاعدا وأما فاعدون فضعف مجوز
قطعه ان علم متبوعه بدونه بازفع او بالصب) وأقول مثال الايتق مررت برجل ضارب أو
مضروب أو حسن الوجه أو خمر من عمرو ومثال المؤول به مررت برجل اسد أي شجاع ومثال
ما يفيد تخصيص المتبوع قوله تعالى فتجرب برقيقة مؤمنة ومثال ما يفيد مدحه الحمد لله رب

بالمحرة لا حرف غير حوايي الامع ما اتصل به) وأقول اذا استوفيت العوامل معولاتها فلا سبيل لها
الى غيرها الا بالاتبعية والتوابع خمسة نعمت وتو كيد وعطف بيان وبدل وعطف لبيان وقيل
أربعة فأدرج هذا القابل عطف البيان والنسق تحت قوله والعطف وقال آخر ستة بفعل
التأ كيدا لا تلي ما با واحد التأ كيدا له نوي كذلك ومثال المقرولا امر المتبوع في الذمسية
جاء زيد نفسه فانه لولا قولك نفسه مجوز السامع كون المحامي خبره أو كتابه بذليل قوله تعالى
وجاءت بك أي امره ومثال المقرولا مره في السمعول قوله عز وجل فسجد للملائكة كلهم
أجمعين اذ لولا التأ كيد مجوز السامع كون الساجدا كثرهم ويجب في المؤ كد كونه معرفة
وشد قول عاشقة رضي الله عنها ما صام رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا كله الارض صائ
وقول الشاعر لستك شرافة أن قبل دار حبيب * باليت عدة حول كله رجب
وأشبهه ابن مالك وغيره باليت عدة شهروه وتحرّف ويجب في التأ كيد كونه مضافا الى
ضمير طاعن على المؤ كد مطابق له كماه مائنا ويستثنى من ذلك أجمع وما تصرف منه فلا يضمن
لضمير تقول اشتريت العبد كله أجمع والأمة كلها جعاه والعبد كلهم أجمعين والاماء
كلهن جمع ويجب في النفس والعين اذا كدبهما أن يكونا مفردين مع المفرد نحو جاء زيد
نفسه عنه وجاءت هذند نفسها عنيا مجر عن مع الجمع نحو جاء الزيدون أنفسهم أعينهم
والهذبات أنفسهن أعينهن وأما اذا كدبهما المثني ففهما ثلاث لغات أفصحها الجمع فتقول
جاء الزيدان أنفسهم أعينهما ودونه الافراد ودون الافراد المثنى وهي الاوجه الحاربية في
قوله قطع رؤس الكدشين * (مسئلة) * قال بعض العلماء في قوله تعالى فسجد
الملائكة كلهم أجمعين فائدة ذكر كل رفع وهم من يتوهم ان الساجد البعض وفائدة
ذكر أجمعين رفع وهم من يتوهم انهم لم يسجدوا في وقت واحد بل يسجدوا في وقتين مختلفين
والاول صحيح والثاني باطل بدليل قوله تعالى لا تغربهم أجمعين لانه اغراهم الشيطان لهم
ليس في وقت واحد فدل على أن أجمعين لا تعرض فيه لاختلاف الوقت وانما معناه كعمى كل
سراء وهو قول جمهور النحويين وانما ذكر في الآية تأ كيدا على تأ كيد كما قال تعالى فهول
الكافرين امهاتهم رويدا ثم قلت (الثاني النعت وهو تابع مشق أو مؤول به بفد
تخصيص متبوعه أو توضيحه أو مدحه أو دمه أو تأ كيده أو الترجع عليه ويتبعه في واحد
من أوجه الإعراب ومن التعريف والتذكير ولا يكون أخص منه فتجوز ان جعل صاحبك
بذله ونحوه بل الفاضل وبزيد الفاضل نعم وأمره في الافراد والتذكير واضد ذهبا
كالفضة ولكن يترجح نحوها في رجل فقود غلغاله على فاعدا وأما فاعدون فضعف مجوز
قطعه ان علم متبوعه بدونه بازفع او بالصب) وأقول مثال الايتق مررت برجل ضارب أو
مضروب أو حسن الوجه أو خمر من عمرو ومثال المؤول به مررت برجل اسد أي شجاع ومثال
ما يفيد تخصيص المتبوع قوله تعالى فتجرب برقيقة مؤمنة ومثال ما يفيد مدحه الحمد لله رب

في ثم لم يطره بعض وعدها بالتخصيص مثل السكرات كائن عقيل في شرح الخلاصة العالمين
(قوله ولا يكون أخص) أقول الظاهر مذهب من يجوز كونها أخص لانها رخصة أو مخصصة فليكن أعرف وكان من
منع قال لا يكون التابع أشرف من المتبوع

(قوله ويحتاج شرح ذلك الى بسط طويل) أقول برز على من قال انه عطف بيان أن عطف البيان موضع أو مخصص وكلاهما مني هنا ويحتاج بأنه موضع وذلك ان الهم مني والحكم المتعلق به يتحمل انهم من حيث كل فرد ويحتمل انه من حيث الهيئة الاجتماعية بل ربما كان المتبادر الاول كما تظاهرت في قولنا لا تضرب الزيد بن وايس مرادنا الذي في كل من الالهين كغير قوله انهم موضع بيان لان انتهى عن الالهين من حيث انهما اثنان فلا ينافي انه لا يمدن احدهما كما عساه يدعي قوله انما هو الاله واحد فاما ياربهم ولما كان هذا خفيا لم يعتبره النحويون وقالوا انه صفة مؤكدة ولا يذوقون تدقيق اهل المعاني والبيان الناظرين للشمكات وان لم تنفع بهذا وشئت في نوع بسط في المقام حيث اشار بذلك المصنف الامام فلنقل عليك عبارة المولى سعد الدين في المقول ونصها في محبث بيان المسند اليه فان قلت قد اورد المصنف يعني الخطيب القزويني صاحب التلخيص قوله تعالى لا تتخذوا الذين اتين انما هو الاله واحد في باب الوصف وذكر انه للبيان والتفسير واورد السكاكي في عطف البيان مصرحاً بأنه من هذا القبيل فما الحق في ذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه عطف بيان ضمني لمحو ازان يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفاً صناعياً ويكون ابراده في المبحث بل ابراد كل رجل عارف بكل انسان حيوان في بحث التأكد على ما هرداب السكاكي ويكون مقصوده انه وصف صناعي حتى به لا ايضاح لالتأكد على امس الدابر على ما وقع في كلام النجاة وتقرر ذلك ان لفظ الهم حامل لاني الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد اعني الاندية وكذا لفظ الاله حامل لاني الجنسية والوحدة والغرض السوقي له الكلام في الاول النسي عن اتخاذ الاثنين من الاله لآعن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني انه اثبات الواحد من الاله لاثبات جنسه فوصف الهمين اثنين واليه الواحد ايضا لهذا الغرض ١١٩ وتفسير او هذا الذي قصده صاحب

الكشاف حيث قال الاله
الحامل بمعنى الافراد
الندية دال على شيئين
الجنسية والعدد المخصوص
فاذا اردت الدلالة على

العلمين ومثال ما يدرجه أعز بالله من الشيطان الرحيم ومثال ما يقيد بالترحم عليه اللهم
أنا عبدك المسكين ومثال ما يقيد بالتركيد فتحة واحدة وعشرة كاملة ولا تتخذوا الهمين اثنين
وزعم قوم من أهل البيان أن اثنين عطف بيان ويحتاج شرح ذلك إلى بسط طويل وقد
لجج المبرورون بأن النعت يقع المنعوت في أربعة من عشرة والتحقيق أن الأمر على النصف في

ان المعنى به متما والذى يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده هذا كلامه وقوله يؤكده أى حقيقة مؤيد وقوله ولم يقصد انه تأكيدى لانه انما يكون تكرير لفظ المتدوع أو الالفاظ مخصوصة بما وقع في شرح المفاتيح من ان مذهب صاحب الكشاف ان الهمين اثنين وفتحة واحدة من التأكد الصنعى ليس شئ اذ لا دلالة لكلامه عليه بل اورد في الفصل قوله تعالى فتحة واحدة مثالا لا لوصف المؤكد نحو امس الدابر الحق ان كلام اثنين واحد ووصف صناعي للبيان والتفسير كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا اثر يطير يحناحه حيث جعل في الارض صفة لدابة ويطير يحناحه صفة لطائر ليدل على ان القصص دال الى الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف فالايتان مشتركان في ان الوصف فيهما للبيان وافتراقان من حيث انه في الهمين اثنين واليه الواحد لبيان ان القصص دال الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض ويطير يحناحه لبيان ان القصص دال الى الجنس دون العدد وتقرر هذا المبحث على ما ذكرتم على ما عرفت جملة المصنف وبه تدبر ان لا خلاف بين صاحب الكشاف وصاحب المفاتيح والمصنف على ما فهمه النجوم واسد تدل العلامة في شرح المفاتيح على انه عطف لا وصف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه انه ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن المحاسب ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة على الاندية والوحدة اللتين في متبوعهما ليكونا وصفين بل ذكر الدلالة على ان القصص دال الى الجنس دون العدد اعني الاندية والوحدة دون الاثنين اعني الجنسية فكل منهما تابع غير صفة بوضع متبوعه فكون عطف بيان لاصفة (واقول) ان اربا انه لم يذكر الالبدل على معنى في متبوعه فلا يصدق التبريق على شئ من الصفة لانها الية تكون لنفسه أو تأكد أو مدح أو ذم أو نحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته شيئا آخر كالخصص والتأكد وغيره ما يجوز ان يكون ذكر الاثنين وواحد للدلالة على الاندية والوحدة فيكون الغرض من هذا بيان المقصود وتفسيره كما ان الدابر ذكر

ليدل على الدور والفرص منه التاكيد بل الامر كذلك عند التحقيق الا ترى ان السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضع ولم يخرج بهذا عن الوصفة ثم قال وأما انه ليس به دل فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه وفيه أيضا نظر لانا لانسم انه يجب صحة قام المبدل مقام المبدل منه الا ترى الى ما ذكره صاحب الكشف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء المحن ان الله وشركاءه مفقودون جعلوا المحن بدل من شركاءه ومع لم يوافق لبقولنا وجهه لول الله المحن بل لا يعد ان يقال الاولى انه يدل لانه المقصود بالنسبة ١٢٠ اذ انتهى انما هو عن اتخاذ اثنين من الالكه على ما تقرر به انتهت عبارة

المطوّل (قوله أحسن) هو العددين وانه انما يتبع في اثنين من خمسة وهما واحد من أوجه الاعراب الثلاثة التي هي الرفع والنصب والجور واحد من التعريف والتسكير فلا تنعت تسكير معرفة ولا الالكس لا تقول مررت برجل الفاضل ولا يزيد فاضل كما لانه لا يتبع المرفوع بمصوب ولا مجرور ولا نحو ذلك ويجب عند جماهير النحويين كون الموصوف اما أعرف من الصفة أو مساويا لها فلا يجوز ان يكون دونها فالأول كقولك مررت بزيد الفاضل فان العلم أعرف من المعرفة باللام والثاني نحو مررت بالرجل الفاضل فانهما معرفان باللام والثالث نحو مررت بالرجل صاحبك فصاحبك بدل عندهم لان لا تضاف للضمير في رتبة الضمير أو رتبة العلم وكلاهما أعرف من المعرفة باللام وأما الافراد وضداه ونعما المتقدمة والجمع والتذكير وضده وهو التأنيث فان النعت يعطى من ذلك حكم الفعل الذي يحل محل محل من ذلك الكلام فتقول مررت بامرأة حسن أبوها بالتذكير كما تقول حسن أبوها في التأنيث رينا أخرجهما من هذه القرينة الظالم أهلهما ويرجل حسنة أمه بالتأنيث كما تقول حسنة أمه وتقول رجل حسن أبواه ويرجل حسن أمه ولا تقول حسنة من ولا حسنة من الاعلى لغة من قال أكلوني البراغيث وعلى ذلك نفس إلا ان العرب اجروا جميع التسكير مجرى الواحد فاجازوا فصاحبت رجل فقول قد غناه كما تقول فاعذ غنائه وقوم رجوه على الافراد واليه اذهب وأما جمع التعهيم فانما بقوله من يقول أكلوني البراغيث وإذا كان المنعوت معلوما بدون النعت نحو مررت بامرئ أقيس الشاعر جازله فيه ثلاثه أوجه الاتباع فيخفض والطع بالرفع باضماره وبالنصب باضماره ويجب أن يكون ذلك الفعل أحسن أو أعنى في صفة التوضيح وأمدح في صفة المدح وأدمن في صفة الذم فلا يكون كافي المثال المذكور والثاني كافي في قول بعض العرب الحمد لله اهل الحمد والنصب والثالث كافي في قوله تعالى وامرأته جملة المحطب يقرأني البسج جملة المحطب بالنصب باضمار اذم وبالرفع اما على الاتباع أو باضماره في ثم قلت الثالث عطف البيان وهو تابع غير صفة وضع متبوعه ويخصصه نحو * أقسم بالله أوحفص عمر ونحو أوكفارة لعلمام مساكين وبقية في أربعة من عشرة ويجوز اعرابه بدل كل ان لم يجب ذكره كهدى قدام زيد أحوها ولم يمنع احلاله محل الأول نحو بزيد الحرب * أنا ابن التارك البكرى بشر * ويانصر نصر نصرنا ويقتنع في نحو مقام ابراهيم

هو (قوله أحسن) هو العددين وانه انما يتبع في اثنين من خمسة وهما واحد من أوجه الاعراب الثلاثة التي هي الرفع والنصب والجور واحد من التعريف والتسكير فلا تنعت تسكير معرفة ولا الالكس لا تقول مررت برجل الفاضل ولا يزيد فاضل كما لانه لا يتبع المرفوع بمصوب ولا مجرور ولا نحو ذلك ويجب عند جماهير النحويين كون الموصوف اما أعرف من الصفة أو مساويا لها فلا يجوز ان يكون دونها فالأول كقولك مررت بزيد الفاضل فان العلم أعرف من المعرفة باللام والثاني نحو مررت بالرجل الفاضل فانهما معرفان باللام والثالث نحو مررت بالرجل صاحبك فصاحبك بدل عندهم لان لا تضاف للضمير في رتبة الضمير أو رتبة العلم وكلاهما أعرف من المعرفة باللام وأما الافراد وضداه ونعما المتقدمة والجمع والتذكير وضده وهو التأنيث فان النعت يعطى من ذلك حكم الفعل الذي يحل محل محل من ذلك الكلام فتقول مررت بامرأة حسن أبوها بالتذكير كما تقول حسن أبوها في التأنيث رينا أخرجهما من هذه القرينة الظالم أهلهما ويرجل حسنة أمه بالتأنيث كما تقول حسنة أمه وتقول رجل حسن أبواه ويرجل حسن أمه ولا تقول حسنة من ولا حسنة من الاعلى لغة من قال أكلوني البراغيث وعلى ذلك نفس إلا ان العرب اجروا جميع التسكير مجرى الواحد فاجازوا فصاحبت رجل فقول قد غناه كما تقول فاعذ غنائه وقوم رجوه على الافراد واليه اذهب وأما جمع التعهيم فانما بقوله من يقول أكلوني البراغيث وإذا كان المنعوت معلوما بدون النعت نحو مررت بامرئ أقيس الشاعر جازله فيه ثلاثه أوجه الاتباع فيخفض والطع بالرفع باضماره وبالنصب باضماره ويجب أن يكون ذلك الفعل أحسن أو أعنى في صفة التوضيح وأمدح في صفة المدح وأدمن في صفة الذم فلا يكون كافي المثال المذكور والثاني كافي في قول بعض العرب الحمد لله اهل الحمد والنصب والثالث كافي في قوله تعالى وامرأته جملة المحطب يقرأني البسج جملة المحطب بالنصب باضمار اذم وبالرفع اما على الاتباع أو باضماره في ثم قلت الثالث عطف البيان وهو تابع غير صفة وضع متبوعه ويخصصه نحو * أقسم بالله أوحفص عمر ونحو أوكفارة لعلمام مساكين وبقية في أربعة من عشرة ويجوز اعرابه بدل كل ان لم يجب ذكره كهدى قدام زيد أحوها ولم يمنع احلاله محل الأول نحو بزيد الحرب * أنا ابن التارك البكرى بشر * ويانصر نصر نصرنا ويقتنع في نحو مقام ابراهيم

الاول) الانسب يكون المبدل على نية تكرار العامل أن يقول ولم يمنع تقدير العامل له ان وتي
تات ما يمنع التقدير منع تسلط العامل الأول حيث جعل عطف بيان قات المغير يعمل بطريق الاستقلال والعمل بالتابع
بغيره فمما لا يفرق في غيره ان قلت حينئذ ما معنى جعلهم المبدل من التوابيع قلت نظرا للظاهر (قوله ولم يمنع في نحو مقام
ابراهيم) اى يمنع عطف البيان في قوله تعالى في شأن البعث المحرم فيه آيات بينات. قام ابراهيم فلا يجوز ان مقام ابراهيم
عطف بيان لا يأت بناء على انهما شئ واحد وان المراد بمقام ابراهيم مقام به من الامور المعبر عنها بالآيات ذلك ان عطف
البيان موضع أو مخصص ودلالة مقام ابراهيم على هذه الامور اخفى من دلالة آيات بينات عليها المتبادر من مقام

انراهم المكان المحقق في الذي قام به والاخفى لا يوضح الاظهر فلا يخصصه لمخفاه معناه في نفسه وبالنسبة له ان قالت قد ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام ان الثاني في عطف البيان ليس بلازم ان يكون اوضح من الاول لجواز ان يكون التوضيح باجتماعهما ما قالت بعد تسليم ما ذكره فهنا ما تم آخر لان مقام مفرد معرفة وآيات جمع نكرة وقد قال ابن مالك فالويله من وفاق الاول * مله من وفاق الاول والنعته ولي وان كان الزحشري قد اعرب مقام عطف بيان فقد قيل انه محال في ١٢١ للاجاء في ذلك كما في الاشعري (قوله

وباشعبد كز) بنون كز فليس المانع من البيان بالاختفاء الثاني على ما غلت فيه امكان ضم بناتين فالمانع ايضا كون البيان لا يهبط حكم المنادى المبني على صرح في الشارح من الظاهر ان الاخفى يصح بدلا وان لم يصح عطف بيان (قوله قالون عيسى) فالثاني اخفى لانه نداء شتهر بالاول لقسمه شيخه نافع بمجودة قراءته (قوله من نعب ولادبر) هـ ما متقربان فكلاهما مرض بخصف المعبر الا ان الاول يغرفه وانما في تحلل اجزائه حتى مرق وبعد * اغفر له اللهم ان كان نجر * وهذا كلام اعرابي قال له ناقي تبت وديرت فاجلني على غيرها فكذب (قوله تون كفارة) احترزه عن قراءة اضافة كفارة للظعام (قوله ولذلك

وفي نحو ياء يد كز وقر اقلون عيسى) واقل قول في تابع جنس يشمل التوابع كلها وقولي غير صفة مخرج للصفة فانها توافق مع عطف البيان في افاضة توضيح المتبوع ان كان معرفة وتخصصه ان كان نكرة فلا بد من ان يلحقها بالادخلات في جنس البيان وقولي يوضح متبوعه ويخصصه مخرج لمساعد عطف البيان ومثال الموضع قوله اقيم بالله ابو حفص عمر * ماسها من نعب ولادبر والمراد بعمر ابن الخطاب رضي الله عنه ومثال العطف المخصص قوله تعالى او كفارة طعام مساكين فمن نون كفارة ورفع الطعام وحكم المعطوف انه يتبع المعطوف عليه في أربعة من عشرة وهي واحد من الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتذكير وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التذكير والتأنيث وكل شئ جازع اربه عطف بيان جازع اربه بدلا على بدل كل من كل الا اذا كان ذكره واجبا كنهـ فقام زيدا اخوها الا ترى ان الجملة الفاعلة خبر عن هند والجملة الواقعة خبر لا بد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه وال رابط هنا الضم في قوله اخوها الذي هو تابع زيد فلولا قط لم يصح الكلام فوجب ان يعرب بيان لا بد لا ان البدل على نية تكرار العامل في مكانه من جملة اخرى فتحلوا الجملة المخبر بها عن رابط والاذا امتنع احلاله محل المتبوع ولذلك امثلة كثيرة منها قولك يا زيد المحرث فهذا من باب البيان وليس من باب البدل لان البدل في نية الاحلال محل المبدل منه اذ لو قيل يا المحرث لم يجوز لان يا آل لا يجتمعان هنا ومما قول الشاعر انا ابن التارك المبكى بشر * عليه الطير ترقه وقوطا فبشر عطف بيان على المبكى وليس دلالا امتناع انا ابن التارك بشر اذا لا يضاف مافيه الالف واللام الى المحرث منها الا ان كان المضاف صفة مشبهة او جموعة جمع المذكر السالم نحو الضارب يا زيد والضارب يوزيد ولا يجوز الضارب زيد خلافا لافراء ومما قول الرازي وهو ذوالرمة اني واسطار سطر سطر * لقائل يا نصر نصر نصر لان نصر المرفوع والثالث منصوب فلا يجوز فهم ما ان يكونا بدلين لانه لا يجوز يا نصر بالرفع ولا يا نصر بالنصب قالوا وانما نصر الاول عطف بيان على اللفظ والثاني عطف بيان على المحل واستشكل ذلك ابن الطراوة لان ان شئ لا يبين نفسه قال وانما هذا

١٦ ش امثلة كثيرة) كانه مرض يقول ابن مالك وضاحا الديلة سري * في غير نحو يا غلام عمرا ونحو بشر تاربع المبكى (قوله انا ابن الح) يقول ان اياه عزم على قتل بشر فلما عزم صار يجوز ما قبله لكل واحد حتى للظير اوانه ضرب به ضربته تصيرته على آخر مرق في قوله من صارت الطير تتبع المبكى بشر التا كل من يبقته اذا وقع (قوله خلافا لافراء) واليه اشار ابن مالك فهو له وليس ان تبدل بالرضي (قوله ذوالرمة) ضم الراء قطعة حـ لباية ذ كره المحموري (قوله لان ان شئ لا يبين نفسه) اقول يمكن الجواب عنه بان نصر الثاني ضمن الشهرة في اوصاف المحموري نصر الثالث ضمن شهرة زيد فحصل الاختلاف كما قالوا اني انا ابو النجم وشعري شعري

(قوله ادعى الربوبية) فيشمل رب العالمين بحسب ذمهم وقومه بخلاف رب موسى وهرون فعلم انه الله تعالى (قوله ووافق متبوعه) لبي تارة وبخالفه ١٢٢ أخرى (قوله فلا يصدق عليه انه المقصود) أي لان هذه الجملة تنقيد حصري

القصد فيه (قوله انما يتبع بواسطة حرف) يشير الى ان قوله بلا بواسطة راجع للتابع ويصح انه راجع اقوله المقصود بالتحكم (قوله مقصودين) نخرج بدل الغلط فان الاول غير مقصود فيه اصلان قلت كيف قوله مقصودين مع قولهم المقصود بالتحكم هو البديل قلت مرادهم ان المقصود نائب النما هو البديل فلا ينافي ان البديل منه بقصد أو لا توسطة للبديل لثبته له النفس ثم بقصر القصد على البديل فقوله مقصودين أي البديل منه أو لا توسطة والبديل نائب وبالذات (قوله قدما صححنا) نخرج بدل النسيان فان قصد الاول فيه خطأ (قوله ولا خشيته كما في بدل البعض) ان قلت الثالث جزء من النصيب وكذا ما بعده قلت لكنه لا حظ في قايلا للنصيب واعتبره خاللا لغيره ثم اضاف له التعميرها (قوله بدل النسيان) كهو كما في زيد عمرو اذا كنت انما نسيته ان تقول

من باب التوكيد اللفظي وتابعه على ذلك المحمد بن ابي امامك ومعلمي فان قلت ما سجد كز بضم كز وجب كونه ندلا وامتنع كونه بيان لان البدل في باب الندا حكمه حكم المتأدي المستقل وكذا اذا فودي ضم من غير تنوين وأما اليان المفرد التابع لمبني فيجوز رفعه ونصبه وعتق ضم من غير تنوين ومثاله في ذلك النعت والتوكيد نحو يا زيد الغاضل والغاضل وياقيم اجمعون واجمعين وكذلك يمتنع البيان في قولك قرأ فلون عدي ونحوه مما الاول فيه أوضح من الثاني وانما قال الغيبة في قوله تعالى آمناب رب العالمين رب موسى وهرون انه بيان لان فرعون كان قد ادعى الربوبية فلو اقتصر واعلى قولهم رب العالمين لم يكن ذلك صريحا في الايمان بالرب الحق سبحانه وتعالى ثم قلت (الرابع البهل) وهو التابع المقصود بالتحكم بلا واسطة ونحو ما يدل كل نحو صراط الذين أو بعض نحو من استطاع الله سبيلا أو اشتمال نحو قتال فيه أو اضراب نحو ما كتب له نصفها اثمها ربعها أو نسيان أو غلط كما في زيد عمرو وهذان زيد جاروا والاحسن عطف هذه الثلاثة ببيل ووافق متبوعه وبخالفه في الاظهار والتعريف وضد ما لكن لا يبدل ظاهر من ضمير حاضر البديل بعض أو اشتمال مطلقا أو بديل كل ان أفاد الا حاطة) وأقول البدل في اللغة العوض وفي التنزيل عسى ربنا ان يبدلنا خير مما نوفي الا اصطلاح ما ذكرنا والتابع جديش يشمل التوابع والمقصود بالتحكم فصل يخرج للنعت والبيان والتأكيدها فانه من مقامات المقصود بالتحكم لا مقصودة بالتحكم ونحو حواء القوم لازيد فان زيدا منه في عنقه التحكم فلا يصح ان يقال انه المقصود بالتحكم ونحو عمرو في جاز زيد وعمرو أوفعمرو وأوتم عمرو والقوم حتى عمرو فانه مقصود بالتحكم مع الاول فلا يصدق عليه انه المقصود بالتحكم وبلا واسطة يخرج لاهطوف عطف النسق في نحو ما زيد بديل عمرو فانه وان كان المقصود بالتحكم لكنه انما يتبع بواسطة حرف العطف وأقسامه ستة بدل كل من كل وبديل بعض من كل وبديل اشتمال وبديل اضراب وبديل نسيان وبديل غلط وبديل السكل نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين فالصراط الثاني هو نفس الصراط الاول وبديل البعض فخر والله على الناسج الييت من استطاع الله سبيلا في موضع خفض على انها بديل من الناس والمستضع بعض الناس لا كلهم وبديل الاشتمال نحو ويسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه فقتال بديل من الشهر وليس القتال نفس الشهر ولا بعضه وليكنه ولا يس له لو وقع فيه وبديل الاضراب كهو له عليه الصلاة والسلام ان ارجل لصلي السلام ما كتب له نصفها اثمها ربعها الى العشر مضابط أن يكون البدل والبديل منه مقصودين قصد ما يحاول بس بينهما توافق كما في بدل السكل ولا كلمة ولا جزئية كما في بدل البعض ولا ملامسة كما في بدل الاشتمال كبديل الاشتمال وبديل النسيان كهو كما في زيد عمرو اذا جاروا والاصل انك أردت ان تقول هذا جار فسبقك لسانك الى زيد فرفقت الغلط بقولك

عمرو ونسبتك الخ) هذا لا يظهر فالاول ما في بعض النسخ اذا قصدت أن تقول زيدا ثم تبين خطأ قصدك لأن النسيان بالجمان والغلط باللسان

حاجز ومسماه الخويون بدل الغلط على معنى بدل الاسم الذي هو غلط الأثرى أن المحار بدل
من زيد وأن زيد التماز كغلطا ويصح أن يمثل له هذه الأبدال الثلاثة بقولك جاء في زيد
عمر لأن الأول والثاني أن كانا مقصودين قصد أحدهما فبديل ضربا وأن كان المقصود
انما هو الثاني فبديل غلط وأن كان الأول مقصودا أولا ثم تبين فساد قصد فبديل نسبه إن
ثم اعلم أن البديل والمبديل منه يتقيدان بحسب الأظهار والأضمار أربعة أقسام وذلك
لأنهم ما يكونان ظاهرين ومضميرين ومختلطين وذلك على وجهين فابديل الظاهر من المظهر
نحو جاء في زيد أخوك وابديل المضمير من المظهر نحو ضربته يا به فابديل أو تو كبد
وأوجب ابن مالك الثاني وأسقط هذا القسم من أقسام البديل ولوقت ضربته هو كان
بالإتفاق تو كبد لا يبدل وابديل المظهر من الظاهر نحو ضربت زيد يا به وأسقط ابن مالك
هذا القسم أيضا من باب البديل وزعم أنه ليس بمسموع قال ولو سمع لا عرّب تو كبد لا يبدل
وفيما ذكره نظرا لأنه لا يؤكّد بالقوى بالضعيف وقد قالت العرب زيد هو الفاضل وجوز
الخويون في هو أن يكون بدلا وأن يكون مبتدأ أو أن يكون فصلا وابديل الظاهر من
المضمير فبديل وذلك أن الظاهر أن كان بدلا من مضمير غيبة جاز مطلقا كقوله تعالى
وما أنساه إلا الشيطان أن أذكره فأن أذكره بدل من الهاء في أنساه بدل اشتغال ومثله
وترثه ما يقول وقول الشاعر:

على حالة لو أن في القوم حاتم * على جوده لضن بالماء حاتم

الآن هذا بدل كل من كل وإن كان ضمير حاضر فإن كان البديل بعضا واشتغال لاجاز نحو
أعجبتني وجهك وأعجبتني عيالك وقوله

أوعدتني بالسجن والاداهم * يجل فرجلى شنة المناسم

فرجلى بدل بعض من بأه أو عدتني وقوله

فربني أن أمرك إن بطاعا * وما الفتي حلي مضاعا

فحلي بدل اشتغال من بأه الفتي وإن كان بدل كل فاما أن يدل على إحاطة أولا فإن دل عليها
جاز نحو تكون لنا عهدا لا ولنا وأتينا وإن كان غير ذلك امتنع نحو وقت زيد رأيتك زيدا
وجوز ذلك الإغش والكوفون بمساك بقوله

بكم قرش كفتنا كل مضلة * وأم نهج الهدى من كان ضللا

وكذلك يتقيدان بحسب التعريف والتذكير إلى معرفتين نحو هذان الصراط المستقيم
صراط الذين ونسكتين نحوان للثمن مغناز أخذنا في ومختلفا فمن فاما أن يكون البديل
معرفة والمبديل منه تذكير نحو إلى صراط مستقيم صراط الله أو يكونا بالانكس نحو
لنصفنا ناصية ناصية كاذبة وقول الشاعر

لا تعلموا أواذوا لاهادوا * إن مع الدوم أجاهادوا

ثم قلت (الحامس عطف النسق وهو بالواو اطلق الجمع وبالفاء الجمع والترتيب والتعقيب
وبهم الجمع والترتيب والمهله وتحتي للجمع والغاية وبألف المتصلة وهي المسبوقة بهمزة
التسوية أو بهمزة بطلب بها أيام التعيين وهي في غير ذلك منقطة مختصة بالجمع ومرادفة

(قوله ضربته يا به الخ)

الوجه ما قاله ابن مالك من

تعيين التأكيد اللفظي

إذا البديل لا بدله من غيبة

فوجب أنه المقصود دون

الأول كالوصف بالاحتواء في

جاء زيد أخوك والمضمير أن

مفخذان من كل وجهه إلا أن

يقال الضمير الثاني يرفع

إلى المعهود فكان معنى زيد

ضربه يا به ضربت اليهود

يبي ويذكرك قوله ولوقت

ضربه هو كان بالاتفاق

ثم كيدا لعل نسكته أنه

من باب استعمال ضمير

الرفع في موضع نصب

لمصاحبه لضمير النصب

وحيث كان بدلا فهو في

التقدير من جهة أخرى

فلا يفتح لانه مفعول ضمير

الرفع (قوله لا ولنا وأتينا)

جعل بدل كل بناء على أن

الطيف ملاحظ قبل

الأبدال والافهوبديل بعض

(قوله بكم قرش) فهذا

ضرورة أن قلت قرش

محمطة بهم قلت هذا في كل

بدل كل إنما المراد أن يكون

في البديل نص على التعميم

كقوله لا ولنا وأتينا (قوله

غدا) بدل من أخاه وهو

محل الشاهد

بل وقد تضمن مع ذلك معنى المهزلة وبإيراد الطلب للتخبر أو الإباحة وبعد الخبر للشيء
أو التشكيك أو التوسيم وبإيراد النفي أو النفي لثبوتها وأثبتت نفيها لثبوتها
كما يمكن وبعد الأثبات والأمثلة على حكم ما قبلها بما بعدها وبإيراد النفي ولا يطف غالباً على
ضمير رفع متصل ولا يؤكد بالنفس أو بالعين إلا بعد توكد منه بمفصل أو بعد فاصل ما ولا على
ضمير خفض إلا بعد إعادة المخافض (وأقول معنى كون الواو وإطلاق الجمع أنها لا تقتضي ترتيباً
ولا عكساً ولا معاً بل هي صالحة بوضعها لذلك كله فمثال استعمالها في مقام الترتيب قوله
تعالى وأوحى إلى إبراهيم وإسماعيل واسحق ويعقوب والاسباط ومثال استعمالها في
عكس الترتيب نحو وعسى وأيوب ولقد أرسنا زحوا إبراهيم كذلك يوحى إليك وإلى
الذين من قبلك أعددنا لكم والذين من قبلكم آفة من قبلك واسجدوا واركني
مع الزاكين ومثال استعمالها في المصاحبة نحو آتيناك ومن معه في الفلك ونحو فاعرفناه
وجنودنا ونحو واذرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ومثال إفادة الاء للترتيب
والتعقيب ونحو الترتيب والمهلة قوله تعالى أمانته فأقره ثم أفاضل أشركه نطف الأقبار على
الامانة بالفاء والانشاء على الأقبار ثم لأن الأقبار يعقب الامانة والانشاء يترأى عن ذلك
ومعنى حتى الغاية وغاية الشيء ثباته والمراد أنها تعطف ما هو نهاية في الزمان أو القلة
أو في المادة ما في المقدار المحسوس كقولك تصدق فلان بالأعداد والكثرة حتى الألوف والكثرة
أو في امتداد المعنوي كقولك مات الناس حتى الانبياء وكذلك القلة تكون نارة في المقدار
المحسوس كقولك الله سبحانه وتعالى يحصى الاشياء حتى مثاقيل الذر ونارة في المقدار
المعنوي كقولك زارني الناس حتى الخيامون وأم على فمعين متصلة ومنه قطعة ونسبي
أيضا متصلة فالتصلة هي المسبوقه امام مهزلة التسوية وهي الداخلة على جنسها يصح
حلول المصدر محلها نحو سوا علمهم أنذرهم أم لم تنذرهم أن ترى انه يحتم أن يقال سواه
علمهم إلا نذر وعده أو مهزلة يطلب بها واما التعيين نحو أزيد في الدار ثم عمرو وسميت
أم في النوعين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستعني بأحدهما عن الآخر والمقطعة
ما عدا ذلك وهي بمعنى بل وقد تضمن مع ذلك معنى المهزلة وقد لا تتضمنه فالأول نحو أم
أخذت مما خلق بنات أي بل أخذت مهزلة مفتوحة معقوفة للاستفهام المذكور وباللزام نساء الاتخاذ
المذكور وهو محال والثاني كقوله تعالى هل يستوي الأعمى والبصير أم هل يستوي
الخطبات والنور أي بل هل يستوي ذلك لأن أم قد اقتربت بهل فلا حاجة إلى تقديرها
بالهزة فوالله أربعة معان أحدها التخبر ونحو كفارته اطعمهم عشرة معان كمن من
أوسطا مطعمون أم عليكم أو كسوتهم أو تحرير رقة والثاني الإباحة كقوله تعالى ولا على
أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آباءكم أو بيوت أمهاتكم وهذا المعنى لما إذا
وقعت بهد الطلب والثالث التشكيك نحو لبيته نايوما أو بعض يوم والرابع التشكيك
وهو الذي يعبر عنه بالإبهام نحو رانا وأياكم على هدى أو في ضلال مبين وهذا المعنى
لما إذا وقعت بهد الخبر وأما بل فمعطف بها بعد النفي أو النفي ومعناها حديثه تقرير

(قوله لا بعدد كميده
بالمفصل أي فاصل ما
ظاهر أن أي فاصل يكفي
في التوكيد والتبادر من
الالفية تعبير الضمير
بالمفصل (قوله ولقد
أرسلنا نوحا وإبراهيم)
أن هذا من الترتيب

ما قبلها بحالها وانما ترفعها ما بعد ما جاء في زيد بل عمرو ولا يقيم زيد بل عمرو وبعد
الانبات أو الأمر ومعناها حيث تنقل المحرك الذي قبلها للزعم الذي بعدهما وجعل الأول
كالسكوت عنه وأما ليس فلا يعطف بها إلا بعد النفي أو النفي ومعناها كعني بل وعن
السكرتين جواز العطف بها بعد الانبات قياساً على بل وأما غيرهم فلا يلزم سماعاً أو أملاً فانها
لنفي المحرك الثابت سابقاً لهما بعداً فذلك لا يعطف بها إلا بعد الانبات وذلك كقولك
جاء في زيد لا عمرو ومثال العطف على الضمير المرفوع المتصل بعد التوكيد قوله تعالى لقد
كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين ومثاله بعد الفصل بالمفعول يدخلونه ممن صلح فخر
عطف على الواو من يدخلونها وجاز ذلك للفصل بينهما ضمير المفعول ومثال العطف من
غيره كيدوا فصل قبل النبي صلى الله عليه وسلم كنت وأبو بكر وعمرات وأبو بكر وعمر
وقول بعضهم فررت برجل سواء والعدم فسيء صفة لرجل وهو عتيق مسـ وتوفيه ضمير
مسـ تنوعاً على رجل والعدم معطوف على ذلك الضمير ولا تقاس على هذا خلافاً
للتكرارين ومثال العطف على الضمير المخفوض بعد إعادة الخافض فقال لها ولا لارض
قل الله يتبعكم منها ومن كل كرب وعلمنا على ذلك تحملون ولا يجب ذلك خلافاً لاكثر
المصريين يدل قراءته حمزة رحمه الله واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام يحفض
الأرحام وحكاية قطر ما فيها غيره وفرسه ثم قلت

(فصل وإذا اتبع المنادي بدلي أو نسق محذوف من آل فهو كالنادي المستقل مطلقاً وتابع
النادي المبني غير هـ ما يرفع أو ينصب الاتباع أي يرفع والالتابع المضاف الجزء من
آل في نصب كتاب العرب) وأقول لتوابع المنادي أحكام تخصها فلهذا أفردتها بفصل
والمحاضرات أن التابع إذا كان بدلاً أو نسباً محذوفاً من آل فإنه يستحق حينئذ ما يستحقه
لو كان منادياً تقول في البدل يا عبد كرز يا نعم كما تقول يا كرز وكذلك يا عبد الله
وفي النسق يا زيد وخالداً يا نعم كما تقول يا خالداً وكذلك يا عبد الله وخالداً لا فرق في الدارين
الذي كورين بين كون المنادي معرباً أم معنياً وإن كان التابع غير بدلي ونسب محذوف من آل
فإن كان المنادي بدلاً أو نسباً له ثلاثة أقسام ما يجب رفعه وما يجب نصبه وما يجوز فيه
الوجهان فالواجب رفعه نعت أي نحو يا أيها الإنسان يا أيها الناس وعن المازني حاجة
نصبه وأنه قرئ قل يا أيها الكافرون وهذا أن نعت فهو من الشذوذ يمكن والواجب نصبه
التابع المضاف مثاله في النعت نحو يا زيد صاحب عمرو ومثاله في التوكيد يا نعم كرهـ
أو كركم ومثاله في النيان يا زيد يا عبد الله والجار فيه الوجهان التابع المفرد نحو يا زيد
الفاضل والفاضل يا نعم وأجمعين ويا عبد كرز يركز قال نوالمة

* لقاتل يا نصر نصر نصر * وإن كان المنادي معرباً نعتين نصب التابع نحو يا عبد الله
صاحب عمرو ويا بني نعم كرهـم ويا عبد الله أبلزك وإذا واجب نصب المضاف التابع للبنى
فنصبه ناهياً عن العرب أحق قال الله تعالى قل اللهم فاطر السموات والأرض فاطر صفة لا مـ
الله سبحانه وتعالى وبه نداء إن حذف منه حرف النداء لأن المنادي الملامز للنداء
لا يجوز عنده أن يوصف وتلك الاله لا تستعمل إلا في النداء ثم قلت

(قوله كالنادي)
وجه بانهم ليسا متممين
للأول حتى يتبعانه بل
البدل هو المقصود وحده
والآتي مقصود كالاول

(باسبب موافق الصرف تسعة يجمعها قوله)

اجمع وزن عادلا أنت معرفة * ركب وزر عجمة فالوصف قد كلا

فالتأنيث بالالف كهي وبحرها وجميع المائل لمسا جود مصابيح كل منهما يستعمل بالمنع والبواقي منهن بالامع العجمة وهو التأنيث كفاطمة وطلحة وزينب ويجوز في نحو هــ ووجهان بخلاف نحو سـ قـ وبلغ وزيد لامراً والتركيب المزجي كعد ركب والعجمة كابرهم وما يمنع تارة مع العجمة وأخرى مع الصفة وهو العدل كعمروز فروز مثنى وثلاث وأخر مقابل آخرين والوزن كاجد وأجر والزيادة كثمان وغضبان وشرط تأثير الصفة اصلها وعدم قبولها التاء فأرب وضموان بمعنى ذليل وقاص ويعمل ويندمان من المتأددة منصرفه وشرط العجمة كون علمتها في العجمة والزيادة على الثلاثة فنوح منصرف وشرط الوزن اختصاصه بالفعل كشم وضرب عشرين أو اقتراب زيادة هي بالفعل أولى كاجر وكافس كل علما) وأقول الاصل في الاسماء أن تكون منصرفة أعني منقولة بتووين التمكن وانما يخرج عن هذا الاصل اذا وجد فيها علمتان من عل تسع أو احدى تسعا تقوم مقامهما والبيت المنظوم لبعض النحويين وهو يجمع العال المذكور على اصرح اسمها أو بالاشتقاق والذي يقرر مقام علمتين شيان التأنيث بالالف مقصورة كانت كهي أو معدودة كعجرا وجميع وجميع ودناير وانما قلت المقصورة بهي دون حبل وللمعدودة بعجرا دون جراء الثلاثة هو أن المانع الصفة وآف التأنيث كما توهم بعضهم وما عدا هاتين العلمتين لا يؤثر الا باضافتهما على أخرى له ولكن يشترط في التأنيث والتركيب والعجمة أن تكون العلة الثانية الهجاءة لكل منهن العجمة ولهذا صرفت صفة وقائمة وان وجدت فهما علة أخرى مع التأنيث وهي العجمة في صفة والصفة في قائمة وما ذاك الا لأن التأنيث والعجمة لا يمنعان الامع العجمة وكذلك اذ ربيجان اسم للبلدة مؤنثة وليس شيء لانا والتركيب والزيادة قبل وعلة خامسة وهي التأنيث لأن البلدة مؤنثة وليس شيء لانا لانهم لم يلحظوا فيه البقية أو المكان ولو قدر خلوه من العجمة وجب صرفه لان التأنيث والتركيب والعجمة شرط اعتبار كل منهن العجمة كما ذكرنا ولا انف والنون اذا لم تكن في صفة كسـ كان فلا يمنع الامع العجمة كسلمان ولا صفة في اذ ربيجان فتعينت العجمة ولا عجمة اذا تكررت فوجب صرفه ومثلت التأنيث كفاطمة وطلحة وزينب لا ين انه على ثلاثة أقسام لفظي ومعنوي ولفظي لا معنوي ومعنوي لا لفظي وأما بقية العال فانها تمنع تارة مع العجمة وتارة مع الصفة مثال العدل مع العجمة كعمروز فروز حل وجميع ودلف فانها معدولة عن عامروز فروز احل وجامح ودالف وطريق معرفة ذلك أن يتلقى من افواهم ممنوع الصرف وليس فيه مع العجمة علة ظاهرة فيحتاج حينئذ الى تكلف دعوى العدل فيه ومثاله مع الصفة أحاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثل ورباع ومربع فانها معدولة عن واحدوا حدوا ثنتين اثنتين وثلاثة وثلاثة وأربعة وأربعة قال الله تعالى أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع فهذه الكلمات الثلاث مخفوضة لانها صفة لا أجنحة وهي ممنوعة الصرف

(قوله وكذلك اذ ربيجان)

ظاهره انه ممنوع من الصرف مع ان فيه تفصيلا ذكره فالأولى أن يقول وأما اذ ربيجان فان أردت به البلدة المعينة بمنع وان تكرره بان أردت بلدة ما سمعته به صرف (قوله فقدروا العدل) ان قلت هـ لا قدروا غيره قلت مرجع العدل تحول اللفظ في المحروف وتطائرة كثيرة في التصريف وكثرة الذي تساعد على تقديره عند عدمه والله سبحانه ونهائي أعلم بما هنالك والمجمله رب العالمين وصلى الله على أشرف الخلق سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

قول المحشي فقدروا العدل كان زعمته كذلك والذي يأيدنا من النسخ بدله فيحتاج حينئذ الى تكليف دعوى العدل اهـ معجم

لانها معدولة بحذاء كرفالهم - اذا كان خفضها بالفتح ولم يظفر ذلك في مثني لانه مقصور
 وشهر ذلك في ثلاث ورباع لانهما اسمان صحيحا الآخر ومن ذلك ان في نحو قوله تعالى
 فعذرة من ايام آخر فخر صفة لا يام وهي معدولة عن آخر بفتح الهمزة والحاء وبينهما انا
 لانها جمع اخرى واخرى اثنى آخر بالفتح وقياس فعلى افع - ل أن لا تستعمل المضافة الى
 معرفة مقرونة بالام التعريف فاما لا اضافته فيه ولا لام فقياسه افعل كأفضل تقول
 هذا أفضل والهاء ان افعول ولا تقول فضلي ولا أفضل فاما ان فصفة معدولة فلهذا انخفضت
 بالفتح فان كانت اخرى اثنى آخر بكسر الهمزة فهي مصروفة تقول مررت بأول
 وآخر بالصرف اذا عدل هنا ومثال الوزن مع العلية أجد وزيد وشكر ومع الصفة أجر
 وأفضل ولا يكون الوزن المانع مع الصفة الا في افعول بخلاف الوزن المانع مع العلية
 ومثال الزيادة مع العلية سيمان وعمران وعثمان واصهان ومثاله مع الصفة سكران وعثمان
 ولا تكون الزيادة المانعة مع الصفة الا في فعلان بخلاف الزيادة المانعة مع العلية وبشرط
 لتأثير الصفة أمران أحدهما كونها أصلية فيجب الصرف في نحو قولك هذا قلب
 صفرة ان بمعنى فاس وهذا رجل أربب بمعنى ذليل أى ضعف والثاني عدم قبولها التاء

ولهذا انصرف نحو نديمان وأرسل لقومهم نديمان وأرملة قال الشاعر
 ونديمان يزيد الكاس طيبا * سقيت وقد تقورت النجوم

وبشرط لتأثير الهمزة أمران أحدهما كون علميتها في اللغة الجمية فنحو مجام وفيروز
 بنين لمذكرين مصروف والثاني الزيادة على الثلاثة فنوح ولوط وهود ونحوهم
 مصروفة ترجمها واحدا هذاهو الصحيح قال الله تعالى كذبت قوم نوح المرسلين وقال
 تعالى وقوم لوط وأصحاب مدين وقال تعالى لا يبدأ العاد قوم هود وليس بمسحجن فيه لانه
 عربي وليس في أسماء الأندياء عليهم الصلاة والسلام عربي غيره وغير صالح وشعيب ومحمد
 صلى الله عليه وسلم وزعم عيسى بن عمر وابن قتيبة والجرجاني والزحشمري أن في نوح
 ونحوه وجهين وهو مردود لانه لم يرد في جميع المصنفين مشهور ولا شاذ بشرط الوزن
 كبره اما مختصا بالفعل أو كونه بالفعل أولى منه بالاسم فالأول نحو شمروا ضرب علي بن قال
 الشاعر * وحدي يا حجاج فارس شمرا * والثاني نحو أجر صفة أو علما وأفعول علما
 والأفعل اسم للربعة فان هذا الوزن وإن كان يوجد في الاسماء والأفعال كثيرا ولكنه
 في الأفعال أولى منه في الاسماء لانه في الأفعال يدل على التكامل كذهب وأطلق وفي
 الاسماء لا يدل على معنى وإنما الدال واعلم أن المؤنث ان كان تأنيثه بالالف
 كهمي وصحراء امتنع صرفه ولم يحتاج لعلة أخرى وقد مضى ذلك وقيل أى على ان جمعها
 امتنع صرفه للصفة والالف التأنيث منقطع بمنع صرف صحراء وان كان التأنيث امتنع صرفه
 مع العلية سواء كان لمذكر كطلحة وجمرة أو مؤنث كفاطمة وطائشة وقول الجوهري ان
 هاوية من قوله تعالى فأمه هاوية اسم من أسماء النار معرفة بغير الالف واللام خطأ لأن
 ذلك لا يجب منع صرفه وان كان بغير التاء امتنع صرفه وجوباً ان كان زائدا على ثلاثة
 كسعاد وزينب أو ثلاثا بحركة الوسط كسقر واطى قال الله تعالى ما سلككم في سقر كلا

انها لطي اوسا كن الوسطا اعنميا كما وجور وحص وبلغ اسماء بلاد او عربيا وليكنه
منقول من المذ كرا لي المؤنث نحو زيد وكر وعر واسماء نسوة هذا قول سيدويه وذهب
عيسى بن عمر الى انه يجوز فيه الوجهان وان لم يكن منقولا من المذ كرا لي المؤنث فالوجهان
كهنذ ودعدوجل ومنع الصرف اولى وأوجه الزحاج وقد اجتمع الوجهان في قوله
لم تلتفع بفضل مئزرها * دعدولم تسق دعد في العلب

ثم قالت (ما) العدد الواحد والاثنتان وما وازن فاعلا كثنائث والعشرة مركبة
بذ كرن مع المذ كرويونث مع المؤنث والثلثة والتسعة وما بينهما مما مطلقا والعشرة مفردة
بالعكس وتميز المائة وما فوقها مفرد مخفوض والعشرة مفردة ومادونها مجوع مخفوض
الا المائة مفردة وكم التخيرية كالعشرة والمائة والاسم تفهماة للجرورة كالا حده عشر
والمائة ولا يميز الواحد والاثنتان وثنا حنطل ضرورة) وأقول العدد في أصل الالفة اسم
لشيء المعهود كالقبض والنقض والمخبط عني المقبوض والمنقوض والمخبط بدل ك
المتم في افرض عددين والمراد به هنا الالفاظ التي تعد بها الاشياء والكلام عليها في
موضعين أحدهما في حكمها في التثنية والثاني في حكمها بالاسم الى التمييز
فاما الاول فانها فقه على ثلاثة أقسام القسم الاول ما يذ كرن مع المذ كرويونث مع المؤنث
دائما كما هو القياس وذلك الواحد والاثنتان تقول في المذ كروا واحد واثنتان وفي المؤنث
واحدة واثنتان قال الله تعالى والهمكم الله واحدهم والذي خلقكم من نفس واحدة حين
الرصية اثنتان ربنا اثنتان اثنتين وأحدينا اثنتين وكذلك ما كان من العدد على صفة اسم
الفاعل نحو نالت واربعة ونالته واربعة الى عاشر في المذ كروا عشرة في المؤنث قال الله تعالى
سبعون ثلاثة واربعة منهم كلهم أى هم ثلاثة أو هؤلاء ثلاثة والخامسة ان غضب الله عليها
أى والشهادة الخامسة القسم الثاني ما يؤنث مع المذ كرويد كرن مع المؤنث دائما وهو الثلاثة
والتسعة وما بينهما مما سواها كانت مركبة مع العشرة أولا تقول في غير المركبة ثلاثة رجال
بالثناء الى تسعة رجال قال الله تعالى آتيتك الاتكلم الناس ثلاثة أيام وتقول ثلاث نسوة
قال الله تعالى آتيتك الاتكلم الناس ثلاث ايام وتقول في المركبة ثلاثة عشر رجلا بالثناء
في ثلاثة وثلاث عشرة امرأة محذوف التثنية ثلاث قال الله تعالى عليها تسعة عشر أى
مكا أو خازنا القسم الثالث ما فيه تفصيل وهو العشرة فان كانت غير مركبة فهي كالسبعة
والثلاثة وما بينهما مما تذ كرن مع المؤنث وتؤنث مع المذ كروا كانت مركبة حوت على القياس
قد كرت مع المذ كروا اثنت مع المؤنث قال الله تعالى انى رأيت أحد عشر شركا كافا ففجرت
معا اثنتا عشرة عدا وتقول عندى احدى عشرة امرأة وأحد عشر رجلا وأما الثاني وهو
التمييز فانها فيه على أقسام خمسة أحدها ما لا يحتاج لتمييز أصلا وهو الواحد والاثنتان
لا تقول واحد رجل ولا اثنا رجلين وأما قوله فيه ثنا حنطل فمضرورة والثاني ما يحتاج
الى تمييز مجوع مخفوض وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما مما تقول عندى ثلاثة رجال
وعشر نسوة ركنا ما بينهما ما يستثنى من ذلك أن يكون التمييز كلمة المسألة فانها يجب
افرادها تقول عندى ثلثمائة ولا يجوز ثلاث مئآت ولا ثلاث مئتين الا في ضرورة والثالث

ما يحتاج الى تمييز مفرد منصوب وهو الاحد عشر والتسعة والتسعون وما بينهما نحو اني
 رأيت احد عشر كوكبا وبعثنا منهم اثني عشر نقيدا وواعدا موسى ثلاثين ليلة وأتمناها
 بعشر فتم ميثقات ربه أربعين ليلة ان هذا اثني له تسع وتسعون نجمة وأما قوله تعالى
 وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا فليس أسباطا تميز ابل هو بدل لمن اثنتي عشرة والتميز
 محذوف أى اثنتي عشرة فقرة الرابع ما يحتاج الى تمييز مفرد مخفوض وهو المائة
 والآلاف تقول عندي مائة رجل وألف رجل ويلحق بالمائة العدد المنتصب بتمييز تميز كم
 الاستفهامية وهي معنى أى عدده لا يكون تمييزها الا مفردا تقول كم غلاما عندك ولا
 يجوز كم غلاما خلافا للكوفيين ويلحق بالعدد المخفوض تمييز تميز كم الخبرية وهي اسم
 ذال على عدد مجهول الخمس والمقدار يستعمل للتكثير وقد آتينا باستعمال غالبا
 في مقام الاختيار والتعظيم ويفتقر الى تمييز بين جنس المراد به ولا يمكنه لا يكون الا
 مخفوضا كما ذكرنا ثم تارة يكون مجموعا كتمييز الثلاثة والعشرة وأخواتهما وتارة يكون
 مفردا كتمييز المائة والآلاف وما فوقهما والخامس ما يحتاج الى تمييز مفرد منصوب
 مخفوض وهو كم الاستفهامية المجرورة نحو بكم درهمما اشتريت فالنصب على الاصل والمجرر
 بمن مضمر لا بالاضافة خلافا للزجاج وانما لم أذكر في المقدمة ان تميز كم الاستفهامية
 وتميز الاحد عشر والتسعة والتسعين وما بينهما ما منصوب لاني قد ذكرته في باب التمييز
 فلذلك اختصرت اعادته في هذا الموضع من المقدمة والمجد لله على احسانه وقد اذنت على
 ما أردت اراده في شرح هذه المقدمة ولله سبحانه وتعالى المجد والمائة واما أسأل أن
 يجعل ذلك لوجهه الكريم خالصا صروفا وعلى النفع به موقوفا وأن يغفر لي خطيئتي
 يوم الدين وأن يدخلي برحمته في عباده الصالحين بمنه وكرمه آمين والصلاة والسلام
 على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والمجد لله رب العالمين

يقول المترسل بالذي الامجد العبد الفقير المكنى أحمد المجد لله على النعمان والشكر
 له على الانعام والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للانام وعلى آله وأصحابه ما تعاقبت
 الالباب والايام (وبعد) فقد تم طبع شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب
 للامام ابن هشام الانصاري رحمه الله بالرجة والرضوان المجاري محلي
 هاشم بحاشية العلامة الامير ذى التحقيق والفضل الشهير وذلك
 بالمطبعة التيهم بالكتب كمين بمصر المحمية ادارة محمد افندي
 مصطفى كان الله له واشركه عونا ومسعفا في شهر
 شوال سنة ١٢٩٩ من هجرة سيدنا محمد
 سيد المرسلين صلى الله وسلم
 عليه وعلى آله وصحبه

أجمعين

تم

